

صراع القوى الكبرى على سوريا

الأبعاد الجيوسياسية لأزمة ٢٠١١

د. جمال واكيم

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

صراع القوى الكبرى على سوريا

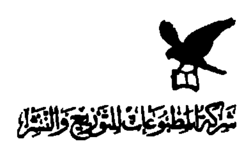
الأبعاد الجيو- سياسية لأزمة ٢٠١١

د. جمال واكيم

صراع القوى الكبرى على سوريا

الأبعاد الجيو- سياسية لأزمة ٢٠١١





شارع جان دارك - بناية الوهاد

ص.ب.: ٨٣٧٥ - بيروت، لبنان

تلفون: ٣٥٠٧٢٢ - ٧٥٠٨٧٢ - ٣٤٤٢٣٦ - ١ ٩٦١+

تلفون + فاكس: ٣٤١٩٠٧ - ٣٤٢٠٠٥ - ٣٥٣٠٠٠ ١ ٩٦١+

email: tradebooks@all-prints.com

website: www.all-prints.com

الطبعة الثانية ٢٠١٢

ISBN: 978-9953-88-617-6

تدقيق: حبيب يونس

تصميم الغلاف: محمد عيسى

الإخراج الفني: بسمة تقي

المحتويات

شكر خاص لعزة طويل لتشجيعها لي على إنجاز الكتاب.

وشكر خاص لبشار أبو سعيفان لمساعدته على مراجعة

بعض الفصول

المقدمة

يتناول هذا الكتاب موضوع الجغرافيا السياسية لبلاد الشام أو سوريا، وهي البقعة الجغرافية التي تمتد من حدود فلسطين مع سيناء ومن خليج العقبة جنوبًا، إلى لواء اسكندرون المتاخم لمنطقة كيليكيا شمالًا، ومن ساحل البحر المتوسط غربًا إلى البادية السورية حتى منطقة البوكمال على ضفاف الفرات شرقًا. وتفصل شبه جزيرة سيناء بلاد الشام عن مصر، لكنها لا تشكل حاجزًا بينهما، كذلك تشكل منطقة كيليكيا، شمالًا، امتدادًا لبلاد الشام يوصلها بسلسلة جبال طوروس وتقيم حلقة وصل بينها وبين هضبة الأناضول. أما شرقًا، فلا يُعَدُّ نهر الفرات حاجزًا طبيعيًا بين الشام وبلاد ما بين النهرين، بل على العكس فهو يعتبر حلقة وصل ما بين المنطقتين. كذلك تشكل صحراء النفوذ امتدادًا للبادية السورية وتصلها بمنطقة حائل شمال هضبة نجد، ما يجعلها عرضة للهجرات البدوية الوافدة من تلك المنطقة ومن شبه الجزيرة العربية، وبالتالي عرضة للتأثيرات الآتية منها. وكنت أنهيت، عام ٢٠٠٤، أطروحة الدكتوراه عن السياسة الخارجية لسورية (الجمهورية العربية السورية) فلاحظت أن سوريا (بلاد الشام بالحدود التي تم توصيفها آنفًا) لم تكن قط موحدة سياسيًا إلا عندما كانت جزءًا من نطاق سياسي أوسع كما كانت عليه الحال أيام الأشوريين والفرس، حتى القرن الرابع قبل الميلاد، والرومان والبيزنطيين حتى القرن السابع الميلادي، وخلال العهدين الأموي والعباسي الأول حتى أواخر القرن التاسع الميلادي، وكذلك كما كانت عليه الحال أيام الأيوبيين والمماليك والعثمانيين. ولاحظت أيضًا أن السياسة السورية في القرن العشرين تميزت في الغالب بالتقلبات السريعة التي اكتشفت أنها ناجمة عن تنافس ثلاثة نطاقات جيو ـ سياسية في الشرق الأدنى على سورية وهي

العراق وتركيا ومصر، بينما كان لبنان يشكل دائمًا مدخلًا لتدخل القوى الغربية في الشؤون السورية. من هنا يمكننا أن نفهم السبب الذي أدى إلى سلسلة انقلابات في سورية بين العامين ١٩٤٩ و١٩٧٠. أما السبب الذي أدى إلى استقرار سورية في عهد الرئيس حافظ الأسد فيكمن في قدرته على فرض سلطة قوية وعبر السيطرة على مدينة دمشق، وهي المحور الأساس لبلاد الشام.

هذا ما دفعني إلى الغوص في التاريخ في محاولة للمقارنة بين سوريا في القرن العشرين، وسوريا في العهود السابقة منذ فجر التاريخ حتى أواخر القرن التاسع عشر، مرورًا بالعهود المصرية والسومرية والبابلية والأشورية والفارسية والهيلينية والرومانية والبيزنطية والعربية والعثمانية. وقد وجدت أن موقع سوريا بين بلاد ما بين النهرين شرقًا وبلاد الأناضول شمالًا، ومصر والجزيرة العربية جنوبًا، جعلها عرضة للتنافس بين القوى التي كانت تنشأ في هذه النطاقات الجيو - استراتيجية. كذلك فإن البادية السورية تشرع الخاصرة الشرقية الجنوبية لسوريا لهجرات وتأثيرات آتية من الجزيرة العربية وهضبة نجد. وبالتالي يجب أن تُفهم السياسة السورية في العصر الحديث في إطار التوافق أو التناقض مع سياسات العراق وتركيا ومصر والمملكة العربية السعودية. كذلك لا يمكن إلا أخذ إيران في الحسبان، إذ إن العراق وإيران كانا يتكاملان جيو - سياسيًا منذ فجر التاريخ. ولا يقتصر التأثير في السياسة الخارجية لسورية، بل يتعداه إلى التفاعل مع النخب والفئات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ما يحوّل التأثيرات الجيو - سياسية الى تأثيرات جيو - ثقافية وجيو - اقتصادية وجيو - اجتماعية. وقد حاولت التميز بين سوريا، بمد الألف، أو بلاد الشام كنطاق جغرافي، وسورية، بالتاء المربوطة أو الجمهورية العربية السورية كنطاق سياسي حديث.

وينقسم هذا الكتاب إلى أحد عشر فصلاً. يتناول الفصل الأول تاريخ الصراعات على سوريا منذ فجر التاريخ حتى القرن العاشر الميلادي. ويركز على دور سوريا المحوري في العلاقات الدولية وصراعات القوى العظمى. ويشهد على ذلك توقيع أول معاهدة دولية على أرض سوريا بين ملك الحثيين والفرعون المصري رمسيس الثاني،

عام ١٢٨٤ قبل الميلاد. ويتناول الفصل الثاني الصراعات التي نشبت على سوريا ما بين القرن الحادي عشر وأوائل القرن الرابع عشر، ثم مرحلة السلام التي عاشتها البلاد في ظل المماليك حتى أوائل القرن السادس عشر. أما الفصل الثالث فيتناول وقوع سوريا والبلاد العربية الأخرى تحت الحكم العثماني والتحولات الدولية التي شهدها العالم حتى أواخر القرن الثامن عشر. ويتناول الفصل الرابع الضعف الذي دبّ في الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر والتنافس الاستعماري على المشرق واعتبار الدُولِ الاستعمارية سوريا مدخلًا لإحداث اختراق في قلب الدولة العثمانية والعالمين العربي والإسلامي. ويركز الفصل الخامس على المرحلة التي تلت انهيار الدولة العثمانية وتقاسم بريطانيا وفرنسا سوريا على شكل انتداب فرنسي فُرض على سورية ولبنان (وسط سوريا وشمالها)، وانتداب بريطاني فُرض على فلسطين والأردن (جنوب سوريا). ويغطي الفصل السادس المرحلة التي تلت استقلال سورية عن فرنسا عام ١٩٤٦، حتى وصول حافظ الأسد إلى السلطة عام ١٩٧٠. وهو يحلل الأسباب التي جعلت سورية تشهد سلسلة انقلابات ميّزت الحياة السياسية فيها خلال الخمسينيات والستينيات. ويركز الفصل السابع على عهد الرئيس حافظ الأسد خلال السبعينيات والثمانينيات، ويحلل العوامل التي أدت إلى استقرار نظامه، إضافة إلى التحديات التي واجهته خلال تلك الحقبة. أما الفصل الثامن فيتناول التحديات التي واجهت سورية عقب انتهاء الحرب الباردة مع التركيز على مرحلة مفاوضات السلام بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٦. كذلك يتناول الفصل التاسع التحولات الإقليمية والدولية التي يؤدي تحليلها إلى فهم التحولات الدولية التي شهدتها بداية الألفية الثالثة. وسيسهم هذا التحليل التراكمي عبر التاريخ في محاولة فهم التحولات السياسية خلال عهد الرئيس بشار الأسد في الفصلين التاسع والعاشر وصولًا إلى تحليل أسباب الأزمة الراهنة، من وجهة نظر التأثيرات الجيو ـ سياسية في منطقة الشرق الأوسط على سورية في الفصل الأخير.

الفصل الأول

تشكل البيئة الجيوسياسية لسوريا

«السنة الحادية والعشرون، الشهر الأول من فصل الشتاء اليوم الواحد والعشرون في حكم جلالة ملك الوجه القبلي والوجه البحري رعمسيس مرى آمون معطي الحياة أبدًا ومخلدًا محبوب آمون رع.... في هذا اليوم أتى رسول ملك خيتا العظيم خاتو سيل إلى الفرعون ليرجو الصلح من جلالته... وقد ابتدأ بهذا اليوم بإبرام صلح طيب وإخاء حسن بيننا أبدًا... ولن يعتدي رئيس خيتا العظيم على أرض مصر أبدًا بأخذ أي شيء منها، ولن يعتدي حاكم مصر العظيم على أرض خيتا لأخذ أي شيء منها أبدًا... وإذا أتى عدو آخر لأراضي حاكم مصر العظيم وأرسل إلى رئيس خيتا العظيم قائلًا تعال معي مساعدًا عليه فإن على رئيس خيتا العظيم أن يذبح عدوه... وإذا أتى عدو آخر على أرض خيتا وأرسل ملك خيتا العظيم إلى ملك مصر العظيم قائلًا تعال إلي لمساعدتي عليه فعلى الملك العظيم ملك مصر أن يرسل جنوده وعرباته».

هذه فقرة من معاهدة السلام التي عقدها الملك رعمسيس الأول مع ملك الحثيين عقب انتهاء معركة قادش في العام ١٢٨٤ من دون أن ينتصر أي من الطرفين. وهي أول معاهدة دولية في التاريخ وتشكل دليلًا على دور سوريا المحوري في العلاقات الدولية منذ فجر التاريخ.

الحضارات الأولى

شهد الألف الثالث قبل الميلاد بروز تجمعات سكانية كبرى في منطقتين كبريين من مناطق الشرق الأدنى، هما بلاد ما بين النهرين في الشرق وحوض وادي النيل في الغرب، تميزتا بالفيضانات الدورية التي كانت تغذي التربة بمواد معدنية أعطت

خصوبة خاصة للأرض ما أتاح زراعتها في شكل متواصل[1]. وكان على سكان هاتين المنطقتين أن يتأقلموا مع واقع عدم هطول الأمطار بغزارة، عبر تعلم بناء السدود وشبكات من الأقنية والترع وخزانات المياه لتنظيم أعمال الري حتى يتمكنوا من تأمين المحاصيل اللازمة لأعداد السكان المتزايدة على مدار السنة[2]. وقد أدى توسع الزراعة إلى فائض في الانتاج في بعض المحاصيل ما سمح بنشوء التجارة القائمة على المقايضة. وكان تطور هذه التجارة هو ما أفضى إلى نشوء المدن التي كانت تعبيرًا عن تطور أعمال المقايضة هذه وتعقيدها، فنشأت الحاجة لمعيار قيمة موحد، واستلزم الأمر اختراع النقود. هذا ما دفع إلى تطور الحياة المدينية في حوضي النيل والفرات. وكان اكتشاف الكتابة هو ما ميز هذين القطرين إذ كانت هناك حاجة ماسة إلى تدوين المحاصيل والعائدات الناتجة عنها وتسجيلها. إلا أن فوارق عدة ميزت ما بين الحضارتين. فبينما كان اعتماد بلاد ما بين النهرين على نهري دجلة والفرات، كانت مصر تعتمد على نهر واحد هو النيل. وهذا ما دفع المجتمع المصري إلى أن يعتمد على بنية شديدة المركزية، ما جعلها أكثر استقرارًا من بلاد ما بين النهرين. وبينما وقعت مصر منذ الألف الثالث قبل الميلاد، أي منذ أيام الفرعون مينا، تحت حكم حكومة مركزية قوية، كانت بلاد ما بين النهرين دائمًا مقسمة الى ممالك عدة إلى حين توحيدها تحت راية مملكة قوية كان لزامًا عليها مد نفوذها على جوارها. وكانت مصر معزولة ومحمية بالصحارى من الغرب والجنوب والشرق ما جعلها أقل عرضة للغزوات البدوية من بلاد ما بين النهرين التي كانت عرضة للغزوات البدوية من شبه الجزيرة العربية[3]. وهذا ما جعل بلاد ما بين النهرين تطور نظامًا تجاريًا أكثر دينامية نتيجة التنافس بين الممالك المختلفة التي نشأت فيها، للسيطرة على طريق

(١) William H. McNeill, History Handbook of Western Civilization. University of Chicago Press, (Chicago and London, 1953), PP. 4-5.

(٢) William H. McNeill, History Handbook of Western Civilization, P. 5.

(٣) William H. McNeill, History Handbook of Western Civilization, P. 10.

التجارة المعتمد في شكل قوي على نهري دجلة والفرات. في المقابل، حصر النظام المركزي القوي جدًا في مصر التجارة في يد الفرعون وحاشيته ومنع نشوء طبقة تجارية مستقلة عن الدولة[1].

في ذلك الزمان كان التجار يستخدمون الحمير والثيران لنقل بضائعهم. ولكن، بما أنهم كانوا دائمًا يبحثون عن وسائل أكثر فاعلية وأقل كلفة في نقل البضائع، اكتشفوا أنهم يستطيعون استخدام الأنهر كوسائل مواصلات تجارية. إذ كانت الطوافات والسفن تستطيع نقل وزن أكبر من البضائع بكلفة أقل. وهذا ما أدى إلى توسع التجارة في كل من مصر وبلاد ما بين النهرين[2]. كان مقدرًا للتجارة أن تزدهر في بلاد ما بين النهرين حيث تمكن المستثمرون الصغار من الإفلات من قبضة كهنة المعبد الذين كانوا يتولون تنظيم التجارة، ما ادى إلى نشوء طبقة تجار مستقلة في ممالك بلاد ما بين النهرين وكان لذلك أثره في التطورات السياسية اللاحقة في المنطقة[3]. هذا ما يفسر الحاجة إلى تطوير نظام مبسط للكتابة (الأبجدية)، إذ إن التجار الذين كانوا يحتاجون إلى تدوين حساباتهم والذين لم يكونوا يملكون وقتًا طويلًا لتعلم اللغة المعقدة التي كان يستعملها الكهنة المتفرغون لشؤون التدوين، كانوا في حاجة إلى نمط مبسط من الكتابة لاستعمالاتهم الخاصة. أما في مصر، فبقيت التجارة في يد الفراعنة ومساعديهم ما أخر صعود نزعات أمبريالية لدى المصريين. وكان لتطور التجارة في بلاد ما بين النهرين الأثر الأكبر في التمهيد لصعود الأمبراطوريات الكبرى وعلى رأسها الأمبراطورية الأكادية. ففي الألف الثالث قبل الميلاد، أنشأ الأمبراطور سرجون الأكادي أول أمبراطورية في التاريخ. فقد بسط سيطرته على مجمل بلاد ما بين النهرين وعلى شمال سوريا فارضًا نفسه وسيطًا للتجارة الآتية من الهند عبر المحيط الهندي فالخليج العربي إلى بلاد ما بين

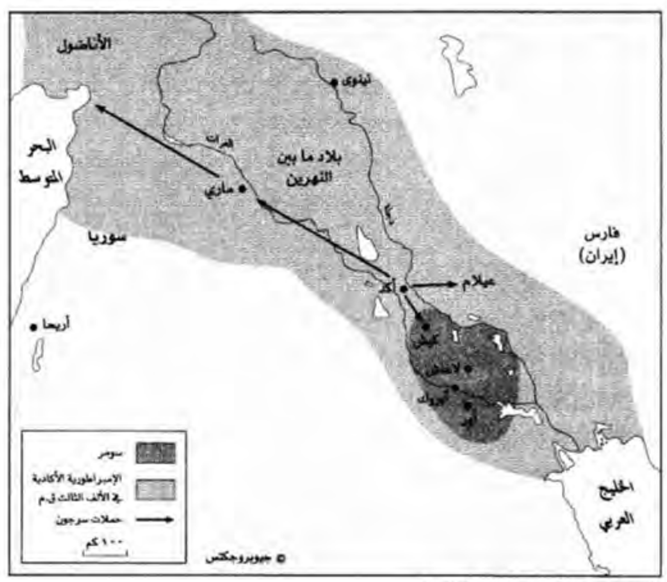
(١) William H. McNeill, History Handbook of Western Civilization. P. 10.

(٢) عبد الله الحلو. صراع الممالك في التاريخ السوري القديم ما بين العصر السومري وسقوط المملكة التدمرية. بيروت: بيسان، ١٩٩٩. ص. ٥.

(٣) المرجع نفسه، ص. ٥٩.

النهرين، لتأخذ مسارها عبر نهري دجلة والفرات صعودًا إلى منطقة كيليكيا فشمال سوريا لتصل إلى شرق المتوسط[1].

كان مقدرًا لمصر أن تؤسس أمبراطوريتها بعد سبعة قرون على تأسيس الأمبراطورية الأكادية. وخلافًا لهذه الإمبراطورية كانت العوامل الخارجية هي ما دفع مصر إلى التوسع، لا العوامل الذاتية. ففي بداية الألف الثاني قبل الميلاد، استقرت قبائل



الإمبراطورية الأكادية في الألف الثالث ق.م

(١) Kamal Salibi, A History of Arabia, New York: Caravan, 1980, P. 71.

بدوية قادمة من الجزيرة العربية مرورًا بالبادية السورية، في شبه جزيرة سيناء، وقد سُمِّي هؤلاء في التاريخ بالهكسوس[1]. بعد عقود قليلة قدر لهؤلاء البدو التغلب على المصريين وفرض سيطرتهم على مصر لقرنين من الزمن. في منتصف القرن السادس عشر قبل الميلاد تمكن المصريون من تحرير أنفسهم من الهكسوس، ومنذ ذلك الوقت تعلموا الدرس غاليًا، فسيناء يجب أن تبقى دائمًا تحت السيطرة المصرية، أما الأمن القومي المصري فيجب أن يمتد في عمق سوريا من حيث أتى الهكسوس. وقد اندفعت مصر بعد ذلك لإقامة أمبراطورية تمد نفوذها على البحر الأحمر وعلى جنوب سوريا (الأردن وفلسطين) وشرق المتوسط. أدى ذلك إلى تصاعد التنافس على التجارة مع الهند بين المصريين والأكاديين وإلى تقسيم الشرق الأدنى والجزيرة العربية الى منطقتي نفوذ، شرقية تحت النفوذ الأكادي البابلي، وغربية تحت النفوذ المصري[2]. ومنذ الألف الثاني قبل الميلاد كانت فرص ازدهار التجارة في الخليج العربي تتزايد عندما كانت دولة قوية تقوم في بلاد ما بين النهرين بينما كانت حظوظ ازدهار التجارة في البحر الأحمر تتزايد عندما يقوم حكم قوي في مصر[3]. في منتصف الألف الثاني قبل الميلاد تفككت الأمبراطورية البابلية نتيجة ضعف السلطة المركزية من جهة، ونتيجة الضغوط التي تعرضت لها من هجرات بدوية قادمة من الهضبة الإيرانية من جهة ثانية. وشهدت المنطقة الشمالية الغربية من بلاد ما بين النهرين بروز دولة الميتانيين أو الحوريين فيما وقعت المنطقة الجنوبية الشرقية تحت حكم الكاشيين. في هذا الوقت ظهرت على الساحة قوة جديدة في هضبة الأناضول هي الدولة الحثية التي قامت في منطقة كانت تشكل امتدادًا للنفوذ البابلي. وكان الحثيون خرجوا بدولتهم بعد

(١) جرجي زيدان، العرب قبل الإسلام. بيروت: دار الحياة ص. ٥٤.

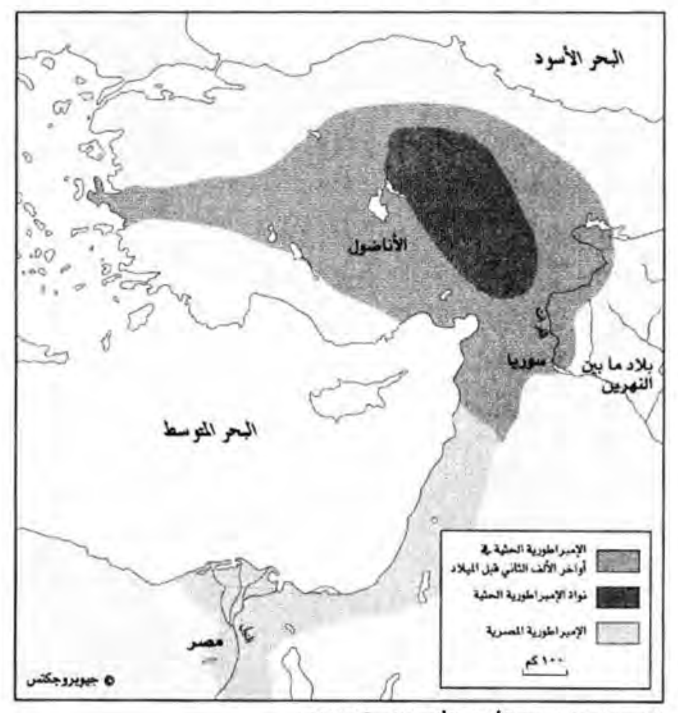
(٢) Kamal Salibi, A History of Arabia, New York': Caravan, 1980, P. 17.

(٣) Kamal Salibi, A History of Arabia, New York': Caravan, 1980, P. 11.

تفكك الأمبراطورية البابلية[1]، وفي محاولة منهم للتواصل مع التجارة الوافدة من الهند والمارة بشمال سوريا، مدوا نفوذهم إلى كيليكيا وشمال سوريا.

بدء الصراع

منذ ذلك الوقت، بات مصير سوريا مقررًا كساحة تجاذب وتصارع بين بلاد ما



الإمبراطورية الحثية في أواخر الألف الثاني قبل الميلاد

(١) عبد الله الحلو، صراع الممالك في التاريخ السوري القديم، مرجع سابق، ص. ٨٤ ـ ١٠٠.

بين النهرين ومن يسيطر عليها، وبلاد الأناضول أو من يسيطر عليها، ومصر أو من يسيطر عليها، بينما كانت المنطقة الجنوبية الشرقية من سوريا مفتوحة على التاثيرات الوافدة من الجزيرة العربية. وكانت البادية السورية تمتد حتى تدمر والموصل في وسط العراق[1]. خلال أواسط الألف الثاني قبل الميلاد باتت سوريا عرضة للتنافس الدولي بين الحثيين في الأناضول، والحوريين في شمال بلاد ما بين النهرين، والمصريين، بينما كانت التقلبات في الجزيرة العربية تفرض نفسها كطرف مقرر في الأحداث في سوريا. وقد تجلى ذلك في التطورات التي وقعت في القرن الثالث عشر قبل الميلاد، والتي شهدت أول أزمة دولية متعددة الأطراف في التاريخ وكان أقطابها الحوريون والحثيون والمصريون. مع صعود نجم الحثيين لم يعد المصريون يكتفون بالسيطرة على جنوب سوريا وعلى ساحلها، كما لم يعودوا يكتفون برد الهجرات البدوية الوافدة من الجزيرة العربية في اتجاه سيناء. وكان وجود الحثيين في شمال سوريا مدخلًا لتوسعهم جنوبًا حتى مدينة قادش بالقرب من حمص. وكان رمسيس الثاني قلقًا على أمن مصر إذ إن احتمال خسارة سوريا بالكامل كان سيمهد الطريق لغزو مصر كما حدث مع الهكسوس. كان رعمسيس الثاني يريد الوصول إلى حدود طبيعية يسهل الدفاع عنها ويشعر المصريون بالأمان وراءها. وكانت رؤيته الاستراتيجية تجعله يعي أن هذا كان ممكنًا، فحسب، على قمم جبال طوروس التي تمثل حاجزًا طبيعيًّا يفصل منطقة كيليكيا عن هضبة الأناضول. وهذا ما أدى إلى معركة مصيرية بين المصريين والحثيين في قادش. عام ١٢٨٤ قبل الميلاد التقى الجيشان المصري والحثي في قادش بالقرب من حمص، إلا أن المعركة لم تكن حاسمة. فقد أفضى تواتر الأنباء عن تحريك الحوريين جيشهم إلى إنهاء المعركة بالتوقيع على اتفاق بين المصريين والحثيين لمواجهة خطر الحوريين، وكان هذا أول اتفاق دولي معروف في التاريخ، ولا تزال هناك نسخة عنه محفوظة في متحف اسطنبول.

ومنذ الألف الثاني قبل الميلاد، كان مقدرًا لسوريا أن تصبح نقطة تقاطع طرق

(١) Kamal Salibi, A History of Arabia, P. 1.

التجارة الدولية. فقد كانت التجارة الآتية من الهند عبر الخليج العربي تمر ببلاد ما بين النهرين فشمال سوريا، في طريقها إلى سواحل المتوسط؛ وتلك الآتية منها إلى اليمن تمر عبر الحجاز إلى دمشق فحلب ومنها إلى بلاد الأناضول؛ وتلك التي وجهتها اليمن فالبحر الأحمر، ومنه إلى مصر تنتهي على المدن الساحلية السورية بين يافا جنوبًا ومرسين شمالًا.[1] وكان مقدرًا أيضًا لطريق الحرير التي ازدهرت بعد ألف عام من ذلك التاريخ والتي كانت تأتي بالتجارة من الصين إلى وسط آسيا فشمال إيران، أن تمر بشمال العراق وسوريا متجهة إلى شرق المتوسط. وأدى تصارع الحثيين والحوريين والمصريين، طويلًا، على الشرق الأدنى إلى إنهاك اقتصادهم[2]، ما أفضى في النهاية إلى انهيار هذه الدول جميعًا وإلى صعود قوة جديدة في المنطقة هي الأشوريون الذين قدر لهم السيطرة على بلاد ما بين النهرين وجزء من الهضبة الإيرانية وبلاد الأناضول وسوريا ومصر ليسيطروا بالتالي على جميع الحضارات القديمة التي قامت في الشرق الأوسط وليقيموا أول نظام معولم في التاريخ. وقد امتد نطاقهم الاقتصادي إلى أبعد بكثير من نطاقهم السياسي، إذ إن الأمبراطورية الأشورية سيطرت على طرق التجارة مع الهند وعلى تجارة شرق المتوسط. وفرضت هيمنتها على المنطقة قرونًا عدة، ما أدى إلى تعميم اللغة السريانية كلغة مهيمنة على مختلف مناطق الشرق الأدنى حتى القرن السابع الميلادي.

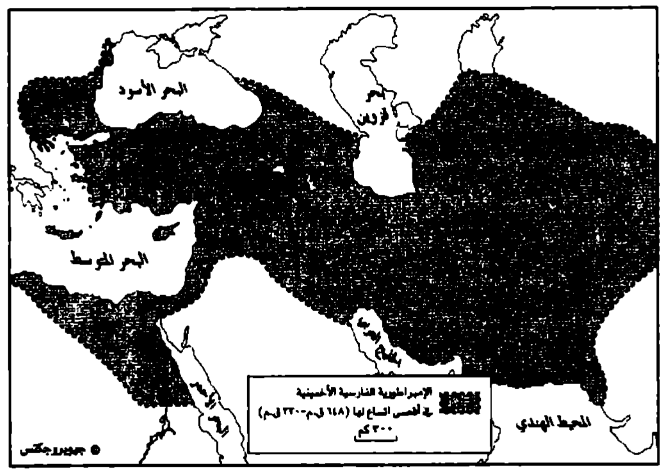
العصران الفارسي والهيليني

في أوائل الألف الأول قبل الميلاد، تم تدجين الجمل ما أدى إلى ثورة في النقل البري وإلى مد خطوط التجارة عبر البر خصوصًا عبر الأراضي الجرداء والصحراوية، ففُتحت طرق تجارة جديدة عبر آسيا لتصل بين الصين وآسيا الوسطى والهضبة الإيرانية والعراق وسوريا. وأدى توسع التجارة عبر البر إلى قيام قوة عظمى جديدة ببنيتها، هي الأمبراطورية الفارسية التي كانت أول قوة عظمى لم تتمحور قوتها على

(١) Kamal Salibi, A History of Arabia, P. 8.

(٢) William H. McNeill, P. 15.

الأنهر كما كانت الحال بالنسبة إلى القوى التي سبقتها. وهذا ما يفسر صعود قوة الفرس بدءًا من القرن الثامن قبل الميلاد وسيطرتهم على بلاد ما بين النهرين وسوريا والأناضول ومصر وحتى العبور إلى البر الأوروبي والسيطرة على تراقيا ومقدونيا. وبعد القرن السادس قبل الميلاد كان الفرس قد أرسوا نظامًا عالميًا هيمن على



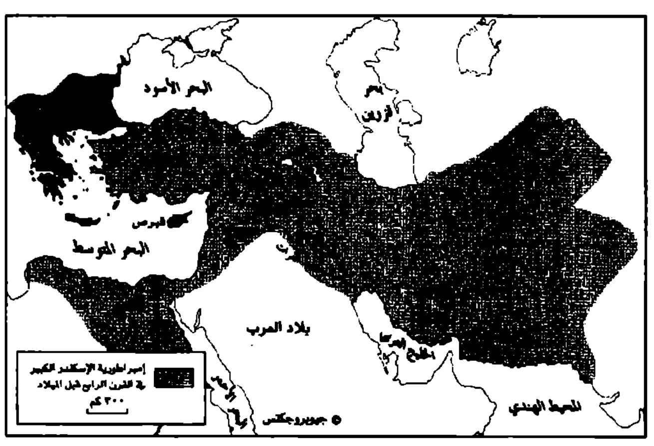
الإمبراطورية الفارسية الأخمينية في أقصى اتساع لها (٦٤٨ ق.م-٣٣٠ ق.م)

العالم لقرنين من الزمن، وامتد من شرق المتوسط غربًا إلى حدود الصين شرقًا إضافة إلى منطقة آسيا الوسطى وشمال غربي الهند. ولأن الفرس سيطروا على حضارات أعرق منهم، وبما أنهم أضحوا يحكمون شعوبًا ذات ألسنة متعددة، فقد اعتمدوا السريانية التي كانت سائدة قبل مجيئهم كلغة رسمية للأمبراطورية، وتبنوا الإنجازات الحضارية للأشوريين والبابلين والمصريين[1]. وهذا ما يفسر السبب الذي جعل اللغة

(١) Kamal Salibi, A History of Arabia, P. 29.

السريانية تسود العالم القديم حتى مجيء اليونانيين في القرن الرابع قبل الميلاد. وكان العصر الذهبي للفرس الأخمينيين قد امتد من عهد سايروس الكبير (٥٥٩-٥٢٩ ق.م.) حتى عهد أرتحششتا الأول (٤٨٦ -٤٦٥ ق.م.). بعد هذا التاريخ بدأت الأمبراطورية الفارسية بالتدهور ما أدى إلى ثورات عدة في مصر أخرجتها من تحت السيطرة الفارسية، وذلك في أوائل القرن الرابع قبل الميلاد[1]. وكان درس رمسيس لا يزال حيًا في ذهن المصريين، فللحفاظ على استقلال مصر كان لزامًا على حكامها مد نفوذهم إلى جنوب سوريا، الأمر الذي يفسر الثورات التي قامت على الحكم الفارسي في فلسطين والمدن الفينيقية وخصوصًا صيدا خلال تلك الحقبة[2].

في ذلك الوقت كان المقدونيون قد نظموا صفوفهم وبسطوا سيطرتهم على تراقيا



إمبراطورية الإسكندر الكبير في القرن الرابع قبل الميلاد

(١) Kamal Salibi, A History of Arabia, P. 28.

(٢) جرجي زيدان، العرب قبل الإسلام، مرجع سابق، ص. ١١٢ ـ ١١٥.

وعلى المدن اليونانية وأجزاء من البلقان. وعام ٣٣٤ قبل الميلاد، عبر الاسكندر الذي خلف أباه فيليب على عرش مقدونيا، إلى بر الأناضول برفقة جيش يناهز عدده أربعين ألف جندي، مكنه من دحر الفرس في ثلاث معارك كبرى. أدت معركة غرانيكوس عام ٣٣٤ ق.م. إلى سيطرة الاسكندر على بر الأناضول، أما معركة ايسوس قرب مرسين عام ٣٣٣ ق.م. ففتحت له أبواب سوريا ومن ثم مصر، في حين أتاحت له معركة كواغيميلا في العام نفسه السيطرة على العراق وفتحت له أبواب فارس[١].

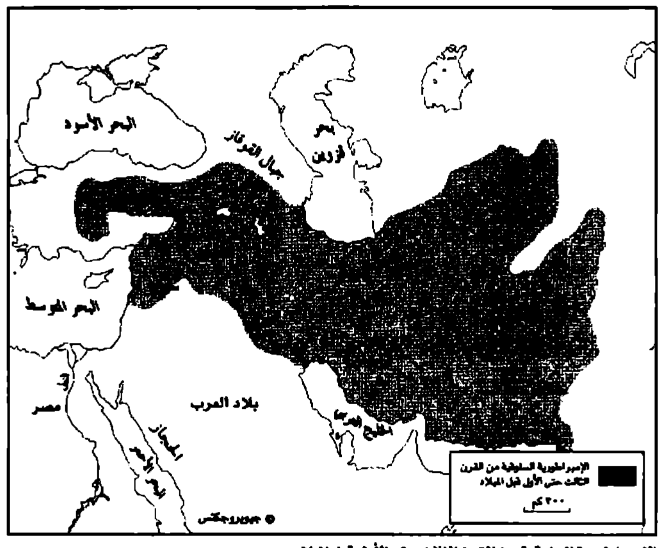
وعقب انتهاء فتوحاته التي وصلت إلى أطراف الهند وحدود الصين، اتخذ الاسكندر من مدينة بابل عاصمة له، وعدَّ نفسه امتدادًا لحضارات الشرق الأدنى القديمة. لكن وفاة الاسكندر عام ٣٢٣ ق.م. أدت إلى تفكك أمبراطوريته وتقاسمها بين قادته، فتقاتلوا في ما بينهم لأربعين عامًا، ونتج عن ذلك نشوء ثلاث دول: الأولى في اليونان والبلقان، والثانية ممتدة من الأناضول غربًا إلى الهند شرقًا،

والثالثة في مصر وجنوب سوريا. كان مقدرًا لسلوقس أن يحكم الدولة الثانية، في حين حكم الدولة الثالثة بطليموس، صديق الاسكندر، وكان مقدرًا أن تحكم أسرته مصر من بعده حتى مجيء الرومان بقيادة يوليوس قيصر عام ٤٤ ق.م. ولكي يحفظ بطالسة مصر استقلالهم عن السلوقيين في شمال سوريا والأناضول، اهتموا بتوسيع نطاق نفوذهم إلى جنوب سوريا فيما تركز النطاق السلوقي في سوريا على وادي العاصي في شمال البلاد[٢]. وهذا ما يفسر بناء سلوقوس مدينة أنطاكية على مصب العاصي على المتوسط، وجعلها العاصمة الإدارية لسوريا الشمالية. مع أواخر القرن الثاني قبل الميلاد، غزا البارثيون فارس وبلاد ما بين النهرين، واستقلوا بهما عن الحكم السلوقي ما جعلهم سادة طرق التجارة البرية الوافدة من الهند والصين في اتجاه الشرق الأدنى فأوروبا. وقد فضل البارثيون الطرق البرية على البحرية ما أدى إلى ضمور تجارة الخليج العربي في عهدهم[٣].

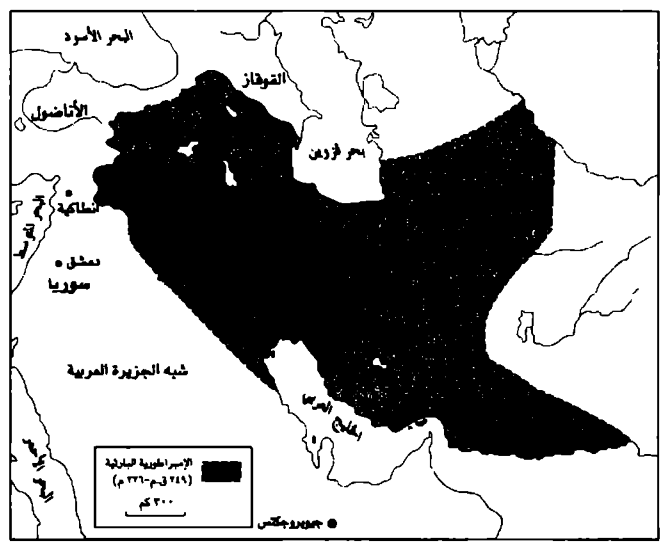
(١) William McNeill, P. 125.

(٢) عبد الله الحلو، صراع الممالك في التاريخ السوري القديم، مرجع سابق، ص. ٢٤١.

(٣) المرجع نفسه ص. ٢٤١.



الإمبراطورية السلوقية من القرن الثالث حتى الأول قبل الميلاد



الإمبراطورية البارثية (٢٤٩ق.م-٢٢٦م)

عاد الشرق الأدنى إلى الانقسام بين ثلاث قوى: السلوقيون في الأناضول وشمال سوريا، والبطالسة في مصر والبارثيون في فارس وبلاد ما بين النهرين، وعادت سوريا لتنقسم بين هذه القوى الإقليمية الثلاث. فقد وقع شمال سوريا تحت السيطرة السلوقية، وجنوبها تحت السيطرة المصرية، وشرقها تحت السيطرة البارثية. وكان الأردن في ذلك الوقت تحت حكم الأنباط وعاصمتهم البتراء. وبما أن البطالسة في مصر كانوا أحيوا تجارة البحر الأحمر والمحيط الهندي مع الهند وشرق أفريقيا، وجد الأنباط من مصلحتهم توثيق العلاقات مع البطالسة وقبلوا عن طيب خاطر بالدخول تحت الحماية المصرية[1]. وفي أوائل القرن الثاني قبل الميلاد، بدأ الضعف يدب في أسرة البطالسة، وبما أن البارثيين كانوا يحاولون مد نفوذهم غربًا والسلوقيين جنوبًا، أحس المصريون بالتهديد إذا ما وقع جنوب سوريا في يد إحدى القوتين العظميين اللتين تنافسهما على الشرق الأدنى. كانت ظروف التنافس الإقليمي هذه هي التي ترافقت مع تمرد العبرانيين في فلسطين على الحكم الهليني، وقد تم بتشجيع من البارثيين الذين كانوا يحفظون علاقات جيدة مع اليهود كأسلافهم الأخمينيين الفرس. وهذا ما دفع بالمصريين إلى تشجيع حلفائهم المؤابيين الأنباط على فرض حكمهم على فلسطين وقمع ثورة العبرانيين وحتى قمع المؤسسة الدينية العبرانية عبر اختيارهم الصدوقيين كهنةً رسميين لدولتهم عوضًا عن سبط لاوي الذي احتكر المؤسسة الدينية العبرانية منذ ما قبل السبي[2].

الرومان - البيزنطيون في مواجهة البارثيين - الساسانيين

اجتاح الرومان سوريا عام ٦٤ ق.م. وجعلوها مقاطعة رومانية. وبعد ذلك بعقدين حوّلوا مصر أيضًا الى ولاية رومانية وأصبح المتوسط بالتالي بحيرة رومانية. وبسيطرتهم على البحر المتوسط تمكن الرومان من إنشاء أمبراطورية سادت العالم قرونًا عدة. فميزة البحر المتوسط أنه يربط أوروبا الغربية بشمال أفريقيا والشرق الأوسط الذي

(١) Kamal Salibi, A History of Arabia, P. 37.

(٢) Kamal Salibi, Who Was Jesus. A Conspiracy in Jerusalem, London, IB Tauris, 1998.

بشكل، بالاتصال به، وحدة جغرافية هي النقطة الرئيسة للمحور الأوراسي الذي تألف منه معظم آسيا وأوروبا[1]. وكان المتوسط يتيح للقوة التي تسيطر عليه بالكامل ممارسة درجة من التأثير في وسط أوروبا وشرقها، وفي الشرق الأوسط وأفريقيا[2]. وتكمن أهميته في أنه يشكل محورًا أساسيًا من النظام العالمي للمواصلات وتوزيع البضائع،[3] ما جعل منه، منذ فجر التاريخ، محورًا رئيسًا في استراتيجيات أي قوة عظمى تمتلك طموحات هيمنة عالمية وتعتمد على البحار في مواصلاتها وفي بسط نفوذها[4]. وقد أعاد الرومان الوحدة السياسية إلى سوريا وجعلوا من أنطاكيا عاصمة لها. وكان التحدي الوحيد الذي واجه الرومان في الشرق الأدنى آتيًا من البارثيين في بلاد ما بين النهرين.

وبعد وصول الساسانيين إلى عرش فارس في القرن الثالث الميلادي، بدأ التنافس يتصاعد بينهم وبين الرومان على النفوذ في الشرق الأدنى. وكان الساسانيون بسطوا نفوذهم على المنطقة الواقعة غرب نهر الفرات، وفرضوا حمايتهم على مملكة الحيرة التي كان يحكمها المناذرة اللخميون العرب وجعلوهم أتباعًا لهم. وبتشجيع من الساسانيين، توغل اللخميون مرارًا عدة في البادية السورية وصولًا إلى مدينة دمشق نفسها. ولمواجهة هذا الخطر دعم الرومان أذينة ملك تدمر (٢٦٠-٢٦٧ ميلادي)، فأثمر هذا التحالف نصرًا كبيرًا على الفرس، إذ تمكن هذا الملك من دحر جيش فارسي ضخم بقيادة الأمبراطور شابور، ما دفع بالرومان إلى تنصيبه حاكمًا عامًا على المشرق من ضفاف الفرات شرقًا إلى مصر والأناضول غربًا[5]. وأدت الأزمة التي مر بها العالم الروماني في القرن الخامس إلى تقلص نطاقهم في الشرق إلى مصر

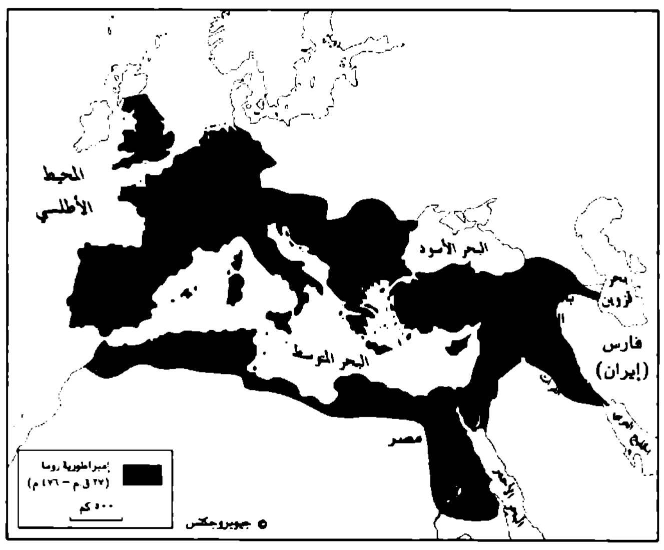
١) William Reitzel, the Importance of the Mediterrenean, in Ernest jackh, Background of the Middle East, New York: Cornell University Press, 1952, P. 189.

٢) المرجع نفسه، ص. ١٨٩.

٣) المرجع نفسه، ص. ١٩٠.

٤) المرجع نفسه، ص. ١٩٠.

٥) Kamal Salibi, A Hustory of Arabia, P. 56.



إمبراطورية روما (٢٧ ق.م – ٤٧٦ م)

وسوريا وترك شبه الجزيرة العربية تحت النفوذ المباشر أو غير المباشر للفرس[1]. إلا أن الأمور تغيرت في العهد البيزنطي في القرن السادس خصوصًا في ظل الأمبراطور جوستينيان الكبير الذي أعاد إحياء الأمبراطورية البيزنطية، بعد وصوله إلى السلطة أولًا كنائب لعمه الأمبراطور جاستين عام ٥١٧ م. ثم كأمبراطور مطلق الصلاحيات عام ٥٢٧ م. فقد سعى جوستينيان إلى استعادة مقاطعات الأمبراطورية الرومانية الغربية من القبائل الجرمانية التي سيطرت عليها في القرن الخامس. ونجح جزئيًا في مسعاه هذا، إذ تمكن من استعادة معظم شمال أفريقيا من قبائل الفندال، إضافة إلى أجزاء من إسبانيا وبلاد الغال من القوط الشرقيين، وكذلك الجزء الجنوبي من

(١) Kamal Salibi, A History of Arabia, P. 64.

إيطاليا. وفي الشرق سعى جوستينيان إلى تدعيم النفوذ البيزنطي ومده إلى الجزيرة العربية والبحر الأحمر[1].

كان مقدرًا لسوريا أن تتوحد مرة أخرى في ظل الحكم الروماني، لكنها، وباستثناء مراحل قصيرة من الاجتياحات الفارسية، أضحت مقاطعة رومانية او بيزنطية لمدة سبعة قرون. إلا أن الصراع بين أقطاب الشرق الأدنى الثلاثة، الأناضول ومصر وبلاد ما بين النهرين، سيأخذ بعدًا ثقافيًا ودينيًا. ففي القرن الرابع الميلادي، نقل الأمبراطور قسطنطين عاصمته إلى بيزانس التي ستصبح قسطنطينوبل أو مدينة قسطنطين. كذلك اعترف قسطنطين بالمسيحية دينًا من أديان الدولة الرومانية. وقبل وفاته، قبل الأمبراطور العماد ليموت مسيحيًا. أما السبب الذي دفع به إلى الاعتراف بالمسيحية فكان إيمانه، في ظل تزايد الصعوبات لتوحيد الأمبراطورية عبر جهاز بيروقراطي فقد فاعليته وعبر جيش تآكلت قوته، بأن الأيديولوجيا هي ما يمكن أن يوحد الرومان في بوتقة واحدة، متجاوزين اختلافاتهم العرقية والثقافية والإثنية[2]. إلا أن الدين سيثبت أنه عامل مقسم كما كانت حال الديانات الوثنية التي سادت الأمبراطورية أربعة قرون. فقد كانت الهيلينية هي الثقافة الرسمية للدولة، وفي بلاد الأناضول كانت غالبية السكان أضحت من اليونانيين الذين تبنوا هذه الثقافة وكانوا من روادها. أما في سوريا ومصر فاقتصرت هذه الثقافة على الطبقة العليا المدينية من السكان فيما بقيت الطبقات الوسطى والفقيرة، إضافة إلى سكان الريف، غريبة عنها ومتمسكة بثقافتها السريانية أو العربية[3]. هذه الفروق الثقافية ستترجم انتشارًا للمذهب الملكي الأورثوذوكسي في بلاد البلقان والأناضول، متخذة من القسطنطينية مركزًا لها. أما النسخة اليعقوبية المونوفيزية من المسيحية فستنتشر في سوريا ومصر وستعتمد ممفيس مركزًا لها. وأما بلاد ما

(١) Kamal Salibi, A History of Arabia. P. 65.

(٢) A.A. Vasiliev, History of the Byzantine Empire, Vol I Wisconsin: Wisconsin University Press, 1984, P. 49.

(٣) المرجع نفسه، ص. ٨٩.

بين النهرين فستدخل هذا التنافس الثقافي عبر رعاية نسخة ثالثة من المسيحية، هي المسيحية النسطورية التي ستنتشر في العراق وأجزاء من فارس ووسط آسيا وتصل حتى إلى الصين. وكان الراهب نسطوريوس وأتباعه طردوا في القرن الرابع من أراضي الأمبراطورية البيزنطية بسبب خلافهم مع بطريرك القسطنطينية على مسائل لاهوتية متعلقة بالطبيعتين الإنسانية والإلهية للسيد المسيح، ولجأوا إلى العراق حيث وجدوا الحماية والرعاية من الساسانيين الفرس. وسيتصارع أتباع هذه المذاهب المسيحية الثلاثة على سوريا، ليكون لليعاقبة اليد الطولى في هذه المنطقة.

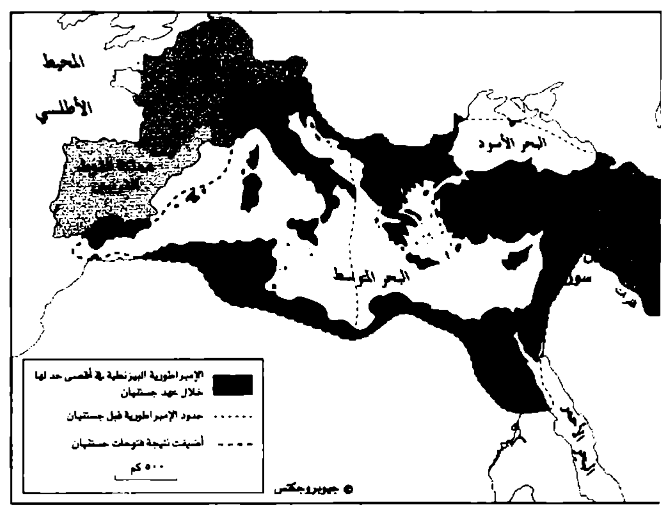
في القرن السادس، كان الساسانيون يتحكمون بقسم كبير من طرق التجارة مع الهند ومع الصين، وكان جوستينيان يريد تحرير تجارة بيزنطة مع الهند من ابتزاز الساسانيين، فسعى إلى مد نفوذه على البحر الأحمر وإحياء التجارة فيه، بعدما ضمرت في القرنين الرابع والخامس. وتحالف، لذلك، مع مملكة الحبشة وشجع ملكها على بسط نفوذه على القرن الأفريقي ثم حثه على اجتياح اليمن الذي كان ملوكه الحميريون قد تحالفوا مع ساسانيي فارس[1]. وبدعم من البيزنطيين اجتاح الأحباش اليمن عام ٥٢٥ بعد المجزرة التي تعرض لها نصارى نجران على يد ملك حمير اليهودي ذونواس[2]. وإذ كان جوستينيان مشغولًا برد هجمات اللخميين في الشمال، فقد تحالف مع الغساسنة الذين سبق أن استقروا في جنوب سوريا، مؤسسين مملكة تعرف في عصرنا الراهن بالأردن وجنوب الجمهورية العربية السورية واتخذوا من بصرى عاصمة لهم[3]. وحاول جوستينيان أيضًا مد نفوذه إلى المناطق الشرقية من الجزيرة العربية والشواطىء الغربية للخليج العربي عبر التحالف مع مملكة كندة التي تأسست في نجد في القرن الثالث ميلادي. وأدى التنافس مع الفرس في شبه الجزيرة العربية، وهم كانوا يسيطرون على جنوب العراق وعمان،

(١) A.A. Vasiliev, History of the Byzantine Empire, Vol I, P. 167.

(٢) Kamal Salibi, A History of Arabia, P. 66. And Burhan Din Dillo, Jazirat Al Arab Qabla Al Islam, Vol 2, Beirut: Al Farabi, 1989, P. 318.

(٣) المرجع نفسه، ص. ٦٦.

إلى محاولة كسب ولاء القبائل العربية، ما يفسر حال الاقتتال التي سادت الجزيرة العربية في ما عرف بالجاهلية التي كانت تعبيرًا عن عدم استقرار سياسي نتيجة التنافس الدولي بين البيزنطيين والفرس على النفوذ في منطقة الجزيرة العربية[1]. وهذا ما دفع بالبيزنطيين إلى محاولة نشر المسيحية في شبه الجزيرة العربية[2]. في المقابل، كان الفرس يدعمون اليهودية كمدخل للهيمنة الثقافية على الجزيرة العربية، ما يفسر اعتناق ملوك حمير الدين اليهودي، كتعبير عن الولاء للفرس في ظل تأزم علاقاتهم مع مملكة الحبشة والتي انتهت باجتياح الأحباش لليمن عام ٥٢٥ م.



الإمبراطورية البيزنطية في القرن السادس

(١) Kamal Salibi, A History of Arabia, P. 67.

(٢) فاضل الربيعي، المسيح العربي، النصرانية في الجزيرة العربية والصراع البيزنطي الفارسي. بيروت: دار رياض نجيب الريس، ٢٠٠٩، ص. ٦٣.

سوريا موحدة تحت حكم العرب

كان مقدرًا صعود مكة كمركز تجاري واقتصادي في الجزيرة العربية في ظل التنافس البيزنطي ـ الفارسي على النفوذ في الشرق الأدنى. وقد أضحت المدينة أهم مركز اقتصادي وتجاري خصوصًا للتجارة الآتية من الهند والمارة باليمن والحجاز في طريقها إلى مدينة دمشق فحلب، ومن ثم إلى بلاد الأناضول فأوروبا. وأدى ذلك إلى توثيق أواصر العلاقة بين تجار مكة وتجار سوريا وخصوصًا تجار دمشق[1]. وكان البيزنطيون فرضوا حكمًا مباشرًا على سوريا بحكم سيطرتهم على الأناضول الذي سهل لهم السيطرة على شمالها وساحلها الشمالي من جهة، بينما كانت سيطرتهم على مصر قد سهلت السيطرة على جنوبها. أما في مناطق البادية، ولتعذر فرض سيطرتهم مباشرةً، فقد رعى البيزنطيون مملكة الغساسنة التي تحالفت معهم وأدت دورًا مهمًا في الدفاع عن حدود سوريا البيزنطية في مواجهة الفرس والمناذرة من ناحية، وفي مواجهة توغل البدو القادمين من الجزيرة العربية من ناحية أخرى. ونشبت في أوائل القرن السابع، حرب ضروس بين البيزنطيين الفرس الذين تمكنوا في بدايتها من اجتياح سوريا وبلاد الأناضول ومصر، مجردين الدولة البيزنطية من ولاياتها الشرقية كافة. وأدى هذا الاجتياح إلى زوال مملكة الغساسنة التي فقدت مبرر وجودها كدولة عازلة بين البيزنطيين والفرس[2]. إلا أن البيزنطيين بقيادة الأمبراطور هرقل تمكنوا من قلب الموقف لمصلحتهم عام ٦٢٩ واستعادة الأناضول ومصر وسوريا فدخلوا عاصمة الفرس في المدائن ظافرين في الحرب. إلا أن هذا النجاح البيزنطي كان موقتًا، إذ إنهم خسروا كل ما كسبوه لمصلحة العرب بعد سنوات قليلة. ففي عام ٦١٠ بدأ النبي محمد بالتبشير بالإسلام في مكة، لكنه اضطر، بعد نحو أحد عشر عامًا، إلى اللجوء وأتباعه إلى يثرب، شمال الحجاز، هربًا من اضطهاد قريش لهم. في يثرب، استطاع الرسول تأسيس نواة لدولة ستتمكن بعد ثماني سنوات من توحيد الجزيرة العربية

(١) برهان الدين دلو، جزيرة العرب قبل الإسلام، جزء ١ ـ ٢، بيروت، دار الفارابي، ١٩٨٩ ص. ٢٥٥ـ٢٧٣.

(٢) A.A. Vasiliev, History of the Byzantin empire, Vol, I P. 201.

تحت لوائها. وعام ٦٣٢ توفي النبي وخلفه صديقه أبو بكر الصديق الذي حكم لعامين أمضاهما في إعادة فرض سلطة الدولة المركزية على القبائل المتمردة في ما عرف بحروب الردة. وعام ٦٣٤ توفي أبو بكر وخلفه عمر بن الخطاب الذي افتتح عهده بتوجيه الجيوش لفتح العراق وبلاد الشام. وفي العام نفسه، تمكنت الجيوش العربية من دحر البيزنطيين في معركة اليرموك على ضفة أحد فروع نهر الأردن ما فتح أبواب سوريا للفاتحين العرب. وعام ٦٤٠ كان العرب في طريقهم إلى مصر، ومع حلول العام ٦٥٠ كانت مصر قد وقعت تحت سيطرة الفاتحين الجدد الذين تمكنوا بعد ذلك من مد نفوذهم إلى تونس غربًا. وفي الشرق، كان العرب اجتاحوا العراق وبدأوا بفتح فارس. بعد مئة عام على الدعوة الإسلامية سيطر العرب على منطقة ممتدة من ضفاف الأطلسي غربًا إلى حدود الصين شرقًا.

ما يفسر سرعة الفتوحات العربية لسوريا والعراق هو واقع أن المنطقتين كانتا قد عَرُبَتا قبل قرون طويلة من هذه الفتوحات، وليس نتيجة الإنهاك الذي عاناه البيزنطيون والفرس من حروبهم المتواصلة ولا نتيجة المواهب العسكرية للفاتحين العرب. وبالتالي فقد وجد سكان العراق وسوريا في الفاتحين العرب محررين من الحكمين اليوناني والفارسي اللذين كانوا يعدونهما غريبين عنهم[1]. وبما أن المعركة الحاسمة مع البيزنطيين وقعت على ضفاف اليرموك في منطقة شرق الأردن، بات في إمكان العرب، بمجرد انتصارهم في تلك المنطقة التي تشكل الخاصرة الرخوة لسوريا، اجتياح سوريا كاملة وكيليكيا حتى سفوح جبال طوروس. مع الفتح، وجد التجار في مكة فرصًا جديدة لتوسيع تجارتهم. إذ كانوا، قبل الفتوحات، مجرد وسطاء بين تجار اليمن وتجار دمشق، أما بعدها فباتوا يسيطرون على طرفي التجارة في اليمن ودمشق على حد سواء. وبالتالي فقد أضحت التجارة المارة عبر الحجاز إلى اليمن فالمحيط الهندي إلى الهند في يدهم. كذلك جعلتهم سيطرتهم على مصر واليمن يبسطون نفوذهم على الطريق التجاري المار بالبحر الأحمر في اتجاه المحيط

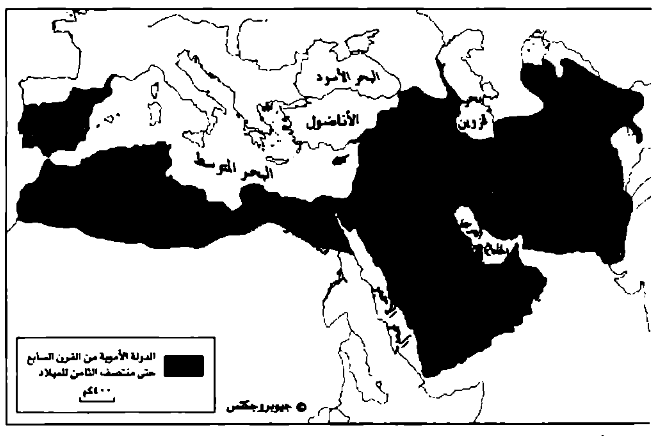
(١) Kamal Salibi, Syria Under Islam, 634-1097, Beirut: Dar Nelson, 2009, P. 18.

الهندي، فالهند. لهذا السبب عيّن الخليفة عمر بن الخطاب يزيد بن أبي سفيان، ابن زعيم مكة السابق حاكمًا عامًّا لسوريا. وبعد وفاته عيّن عمر معاوية حاكمًا عامًّا خلفًا لأخيه. وهذا ما يفسر المحاولات المتعددة التي قام بها الأمويون لاحتلال القسطنطينية، إذ كانت الحرب للسيطرة على تجارة الشرق الأدنى وعلى تجارة شرق المتوسط. وبما أن الأمويين كانوا تمكنوا من تأمين حكمهم في سوريا، فقد اتخذوا من المناطق التي تشكل مدخلًا للأناضول ومصر وبلاد ما بين النهرين منطلقاً لبسط نفوذهم على أجزاء من سوريا، وهي مناطق يمدون منها سيطرتهم على الأناضول ومصر وبلاد ما بين النهرين. فمن موقعهم في الأردن وفلسطين كان في إمكان الأمويين إحكام سيطرتهم على مصر، ومن موقعهم في شمال سوريا وساحلها إحكامها على منطقة كيليكيا والانطلاق منها للتوغل في هضبة الأناضول، وعبر سيطرتهم على شرق سوريا المشاطىء لنهر الفرات، كان بإمكان الأمويين بسط نفوذهم على العراق. هذا أحد الأسباب التي جعلت السيطرة على مصر تتيح مد الأمويين نفوذهم إلى شمال أفريقيا، ومن العراق كان بإمكانهم بسط سيطرتهم على إيران والمناطق المتاخمة للحدود مع الصين، ومن شمال سوريا كان بإمكانهم السيطرة على شرق الأناضول ومناطق القوقاز، وإبقاء البيزنطيين محصورين غرب جبال طوروس.

محور العالم!

طوال قرن من الزمن، ستتحول سوريا الى مركز العالم وستصبح دمشق عاصمة نظام عالمي يمتد من سواحل المحيط الأطلسي غربًا إلى حدود الصين شرقًا. إلا أن الأمويين كانوا مجبرين على إدارة لعبة دقيقة جدًّا. فقد كان عليهم موازنة مصالح النخب التجارية المدينية، خصوصًا تلك المتمركزة في دمشق مع المحيط القبلي المتمركز في البادية الشامية والذي كان يضغط على المدن السورية. وستؤول الغلبة لهذه القبائل، تدريجًا، فيما كان وضع المدن يتراجع ويقع تحت نفوذها[1]. وقد

(١) Kamal Salibi, Syria Under Islam, P. 20.



دولة الأموية من القرن السابع حتى منتصف الثامن للميلاد

رافق ذلك مع تراجع التجارة المارة عبر سوريا، في وقت كان الأمويون عاجزين ن تطوير جهاز إداري فاعل يمكنه إدارة أمبراطورية كانت في اتساع مضطرد. هذه لعوامل مجتمعة أدت إلى انهيار حكم الأمويين على يد العباسيين عام ٧٥٠ م.(١).
نقل العباسيون مركز الحكم إلى العراق لأسباب سياسية. فقد كان العراق وإيران ركزي المعارضة لحكم الأمويين. ولكن كانت هناك أيضًا أسباب اقتصادية لهذه خطوة. بما أن بلاد ما بين النهرين كانت بدأت باستعادة دورها التجاري بسبب عادة إحياء خط التجارة الآتي من الهند والمارّ بالخليج العربي إلى العراق ومنه إلى رق الأناضول فالقوقاز، ومن ثم إلى شرق أوروبا، إضافة إلى تنشيط خط التجارة بري مع الصين بعد السيطرة على وسط آسيا في عهد الأمويين. لذا تحولت سوريا ى ولاية هامشية اقتصاديًا تؤدي مجرد دور صلة الوصل مع مصر وشمال أفريقيا. شهدت السنوات الأخيرة من عهد هارون الرشيد تطورات كبرى في الحكم العباسي

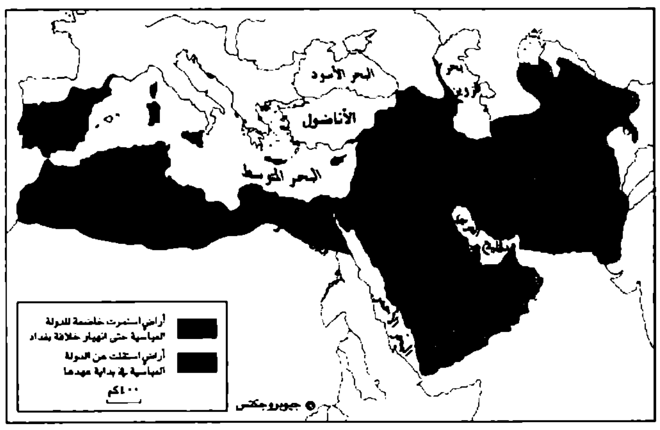
(١) Kamal Salibi, Syria Under Islam. P. 33

تمثلت في نكبة البرامكة الذين أمسكوا بالجهاز البيروقراطي والذين كانوا في حالة صراع مع مؤسسة الجيش. وكان البرامكة يمثلون الحزب البيروقراطي المدني بينما كان دور الجيش المحترف قد بدأ يتصاعد في الدولة. ومثلت نكبة البرامكة نهاية عهد الدولة المركزية في الدولة العباسية وبدأ التوجه نحو إقامة نظام حكم لامركزي لإدارة الدولة المترامية الأطراف، بفاعلية أكثر.

بعد عقود قليلة بدأ تصاعد نفوذ الجيش في الدولة العباسية، وكان العناصر الأساسيون فيه جُنِّدوا من وسط آسيا. وعام ٨٦٢ م. أدى اغتيال الخليفة المتوكل إلى أزمة عميقة في الخلافة العباسية التي وقعت ضحية تصارع قادة الجيش في ما بينهم، وبدأت ظاهرة تعيينهم ولاةً لمقاطعات مختلفة من الدولة، وكان منهم والٍ اسمه احمد بن طولون قدر له أن يحكم مصر في أواخر القرن التاسع، وقد أُرسيت معه دعائم حكم قوي في مصر، واستطاع تنشيط الحركة الاقتصادية في بلاد الكنانة وإعادة تفعيل خط التجارة مع الهند عبر البحر الأحمر. وأدى ذلك إلى صعود مصر كقوة إقليمية للمرة الأولى منذ عهد البطالسة. وترافق ذلك مع مزيد من الإضعاف لسلطة الخلافة في بغداد، ما شجع الإخشيديين الذين خلفوا الطولونيين في النصف الأول من القرن العاشر على أن يستقلوا عمليًا في حكم مصر مع الاعتراف بسلطة اسمية للعباسيين. ولضمان استقلالهم، وسع الإخشيديون نطاق حكمهم على جنوب سوريا حتى مدينة دمشق. وعلى رغم أنهم انتصروا مرتين على الحمدانيين الذين استقلوا بحكم حلب وشمال سوريا، وتمكنوا في المرتين من السيطرة على حلب وأسر حاكمها سيف الدولة عامي ٩٤٥ م. و٩٤٧م. إلا أنهم في المرتين أطلقوه وسمحوا له بالعودة إلى عرشه، لأنهم نظروا إلى دولة الحمدانيين كدولة عازلة بينهم وبين العباسيين الذين وقعوا عام ٩٤٧ م تحت سلطة البويهيين الذين سبق أن سيطروا على فارس ووسط آسيا وأذربيجان[1]. وعام ٩٦٧ تمكن الفاطميون، الذين أسسوا حكمهم في تونس في أوائل القرن العاشر، من احتلال مصر بعد أن بسطوا نفوذهم على شمال

(١) Kamal Salibi, Syria Under Islam, P. 61.

أفريقيا كاملًا. وبعد عامين على ذلك نقلوا عاصمتهم إلى القاهرة التي بنوها بأنفسهم وبدأوا بالعمل على تنشيط تجارة البحر الأحمر مع شرق المتوسط والبيزنطيين[1]. هذا هو السبب الذي يفسر سعي البيزنطيين بعد ذلك إلى محاولة توسيع نفوذهم إلى شمال سوريا إذ إن الدولة الحمدانية باتت تشكل عائقًا أمام التجارة الآتية من البحر الأحمر والمارة عبر المدن الساحلية السورية إلى الأناضول. وقد ترافقت هزيمة سيف الدولة على يد البيزنطيين عام ٩٦٦ ووفاته في العام التالي مع غزو الفاطميين مصر. في ما بعد، حكم خلفاؤه حلب حتى أوائل القرن الحادي عشر كأتباع للبيزنطيين[2]. وباتت سوريا بعد ذلك مقسمة إلى شمال تحت السيطرة البيزنطية، وجنوب تحت السيطرة الفاطمية، وشرق واقع تحت حكم البويهيين.



الدولة العباسية من عام ٧٥٠ وحتى أواخر القرن التاسع ميلادي

(١) Kamal Salibi, Syria Under Islam, P. 87

(٢) A.A. Vasiliev, History of the Byzantine Empire, Vol I, PP. 308-309.

الفصل الثاني

سوريا ومخاض العصور الوسطى

"إن الشام في ما مضى كان تابعًا لبلاد الروم تارة وبلاد العراق تارة أخرى ولم يكن ابعًا لمصر وعلى المصريين أن يعدُّوا غزة والرملة ثغورهم».

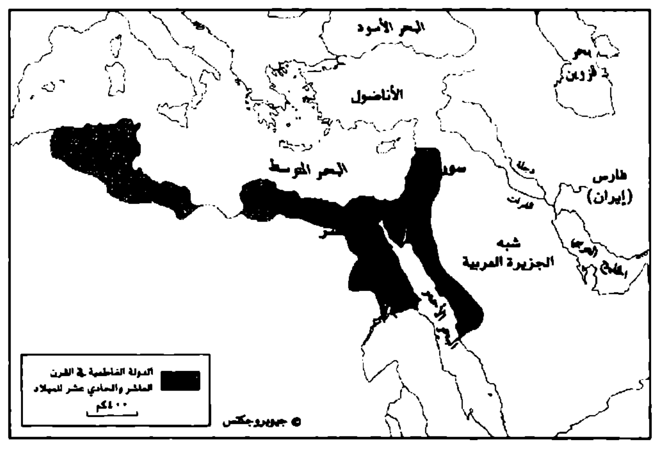
هذا ما نُسب إلى غازان خان، حاكم فارس في القرن الرابع عشر وهو يخاطب هل الشام محاولًا إثبات حقه في حكم البلاد. وهو يرى أن سوريا لم تكن قط مستقلة ل كانت تابعة إما للأناضول وإما للعراق وإما عرضة للتوغل المصري[1].

سلاجقة والفاطميون والصليبيون

في منتصف القرن الحادي عشر، ضربت عاصفة سياسية عامة كل البلدان في ختلف أنحاء العالم تقريبًا. وبحلول العام ١٠٣١ انهار النظام المركزي في إسبانيا لأموية وعمت الفوضى البلاد. وفي الوقت نفسه، كانت مصر الفاطمية تواجه انحدارًا ريعًا بعد وفاة الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله في ظروف غامضة عام ١٠٢١. وفي زنطة، أصابت الأزمة حكم المقدونيين الذين كانوا وصلوا إلى السلطة عام ٨٦٨، كانت أزمتهم بدأت عام ١٠٥٦[2]. وفي العراق دخل حكم البويهيين في أزمة عميقة ي بداية القرن الحادي عشر، أدت إلى انهيار حكمهم على يد السلاجقة عام ١٠٥٤. نعكس هذه الأزمات السياسية أزمة اقتصادية شاملة ضربت العالم خلال هذا القرن. كانت النتيجة صعود التحالفات القبلية التي اتجهت إلى اجتياح مركز الاقتصاد

1) فؤاد عبد المعطي الصياد، مؤرخ المغول الكبير رشيد الدين فضل الله الهمذاني، دار الكتاب العربي، القاهرة، ص. ١٣٥.

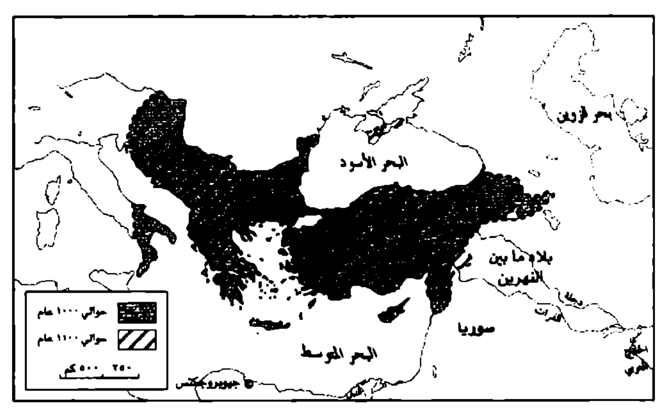
2) A.A. Vasiliev, History of the Byzantine Empire, Vol I, PP. 351-354.



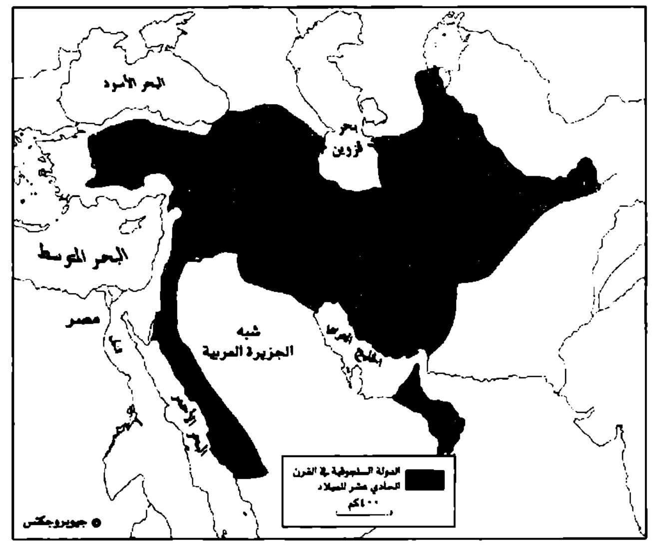
الدولة الفاطمية في القرن العاشر والحادي عشر للميلاد

العالمي في ذلك الوقت، أي الشرق الأدنى والبحر المتوسط. وكان المرابطون هم الذين بسطوا سيطرتهم على شمال أفريقيا وإسبانيا، خلال منتصف القرن الحادي عشر، والذين أنقذوا الوجود العربي ـ الإسلامي في إسبانيا من الانهيار التام. وكان النورمانديون الآتون من اسكانديناڤيا، اجتاحوا معظم أوروبا واصطدموا مع العرب في إسبانيا وطردوهم من إيطاليا وصقلية. وفي الشرق، سيطر السلاجقة الآتون من آسيا الوسطى، على أفغانستان، وبلاد فارس والعراق، وركزوا هجومهم على البيزنطيين والفاطميين، مستفيدين من الضعف الذي ألمّ بالحكم فيهما والذي بدأ في منتصف القرن الحادي عشر.

عام ١٠٧١، هزم السلاجقة البيزنطيين في معركة مانزكرت قرب بحيرة فان على الحدود الشرقية لتركيا الحالية. وأدت الهزيمة الى أسر الأمبراطور البيزنطي رومانوس الرابع ووقوع أرمينيا وهضبة الأناضول في يد السلاجقة. ومن الأناضول، دخل السلاجقة شمال سوريا واتجهوا جنوبًا للسيطرة على دمشق ومن ثم القدس ليقفو



الإمبراطورية البيزنطية ١٠٠٠-١١٠٠



الدولة السلجوقية في القرن الحادي عشر للميلاد

على حدود سيناء استعدادًا للسيطرة على مصر نفسها. إلا أن عاملين اثنين أنقذا البيزنطيين والفاطميين من هجوم ساحقٍ مباشرٍ من السلاجقة، الأول كان الحملات الصليبية والثاني كان اغتيال الوزّير السلجوقي اللامع نظام الملك. فلمواجهة تهديد السلاجقة، أسس فاطميو مصر منظمة سرية، الحشاشون، لـ«إرهاب» أعدائهم. مؤسس هذه الجمعية السرية كان حسن الصباح الذي انتقل إلى سوريا تحت حكم السلاجقة، وكانت عمليتهم الأولى اغتيال الوزير السلجوقي نظام الملك، وقد أصبح الضحية الأولى لهذه الفرقة التي أرهبت الشرق الأدنى لثلاثة قرون[1]. وبقتل نظام الملك، سقطت سلطة السلاجقة وعمتها الفوضى، التي استغلها الأمبراطور البيزنطي ألكسيوس كومنوس، في محاولة لاستعادة الأراضي التي خسرها البيزنطيون بعد معركة مانزكرت. كان ألكسيوس واعيًا بِعَدم امتلاكه الموارد الملائمة لمواجهة السلاجقة على رغم ضعفهم، فاستنجد بأمراء أوروبا الغربية ليهبوا لنصرته.

لم تكن تلك المرة الأولى التي يستنجد فيها ألكسيوس بالممالك الغربية، وعلى رأسها البندقية. فهذه الجمهورية التي تأسست في شمال إيطاليا ساعدته عام ١٠٨٥ على صد غزوة روبرت جيسكارد، الملك النورماني لجنوب إيطاليا الذي كانت لديه الخطط للسيطرة على بيزنطة بعدما كان استولى على صقلية وجنوب إيطاليا من العرب والبيزنطيين[2]. وفي مقابل خدمات البندقية، استحوذت الجمهورية، التي قام اقتصادها على التجارة، على التعاملات التجارية من ألكسيوس ضمن نطاق السيطرة البيزنطية[3]. في هذه الأثناء، نمّت مدن إيطالية عدة، كبيزا وجنوى وأمالفي، علاقاتها التجارية مع فاطميي مصر الذين كانوا يطورون التجارة في البحر الأحمر، لذا كانوا حرصاء على بسط نفوذهم على الجهات الساحلية من سوريا لكي تكون كمراكز دعم متقدمة للتجارة مع هذه الدول الإيطالية. وكان الاجتياح السلجوقي

(١) Bernard Lewis, The Assassins, A Radical Sect In Islam.

(٢) A. A. Vasiliev, History of the Byzantine Empire, Vol II, Wisconsin: Wisconsin University Press, 1984, P. 380.

(٣) A.A. Vasiliev, History of the Byzantine Empire, Vol II, PP. 381-382.

لسوريا هدد بقطع التجارة بين الفاطميين والجمهوريات الإيطالية[1]. وبسبب عدم قدرتهم على دحر السلاجقة بأنفسهم، اعتمد الفاطميون، كما البيزنطيون، على مساعدة المدن الإيطالية لصد التهديدات السلجوقية. وكانت عوامل كثيرة «أقنعت الأوربيين الغربيين بنجدة بيزنطة». الأول كان التعصب الديني الذي ميز أوروبا في القرون الوسطى، والثاني كان نمو تأثير البابا في القرن الحادي عشر. أما الثالث فكان الطموح الاقتصادي والسياسي لأمراء غرب أوروبا وملوكها[2]. وعام ١٠٩٥ طالب البابا أوربان الثاني في المؤتمر الذي دعا إليه بإعلان الحروب الصليبية لتحرير «الأراضي المقدسة من يد الكفار». وفي السنة نفسها قاد راهبان «حربًا صليبيةً شعبيةً» انتهت بكارثة في الأناضول حيث قُتل جميع الفلاحين الذين شاركوا فيها «توقًا للخلاص». وبعد عام تبعهم جيش محترف كان جمعه أمراء أوروبا وملوكها. وعام ١٠٩٧ وقعت نيقيا في يد الصليبيين وسلمت إلى بيزنطة. وعام ١٠٩٨ وقعت أنطاكيا في يدهم وفي العام التالي سقطت القدس في يدهم وارتكبت فيها مجزرة قتل خلالها جميع سكانها، كما كانت الحال في غيرها من المدن التي سقطت في يد الصليبيين.

وقد حقق الصليبيون النجاح في الحملة الصليبية الأولى وكانوا قادرين على تأسيس نظام يمتد من أنطاكيا في الساحل الشمالي لسوريا إلى حيفا في جنوب فلسطين. ولكن لم يتمكن هؤلاء الصليبيون من مد نفوذهم إلى داخل سوريا وخصوصًا منطقتي دمشق والبادية السورية التي باتت معزولة عن منطقة الساحل. وسيتراجع وضع الغزاة الغربيين سريعًا نتيجة تأزم علاقاتهم في وقتٍ لاحقٍ مع البيزنطيين والمصريين، ولكن سيبقون بمثابة منطقة عازلة بين القوى المهيمنة على الشرق الأوسط، أي البيزنطيين في الأناضول، والفاطميين في مصر، والممالك السلجوقية المختلفة في العراق، وأجزاء من الأناضول وسوريا. وكانت منطقة الرها الركيزة الأساسية لوجود

---

(١) Kamal Salibi, Syria Under Islam, P. 122.

(٢) A.A. Vasiliev, History of the Byzantine Empire, Vol II, P. 397.

الصليبيين في منطقة شمال الفرات، لأنها كانت المملكة الأولى التي يؤسسونها في الشرق، والمملكة الأولى التي يخسرونها في مواجهة المسلمين.

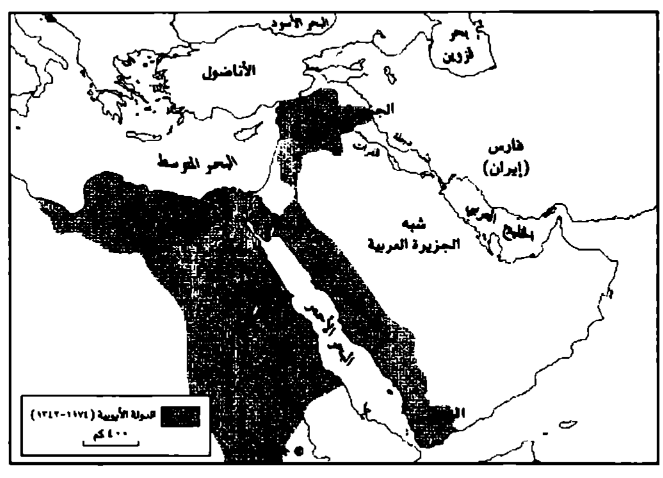
إعادة توحيد الشرق الأدنى

سرعان ما عاكست الرياح الصليبيين مع نشوء دولة عماد الدين الزنكي في الموصل، شمال العراق. ومن هناك، مد سيطرته إلى ديار بكر وبحلول عام ١١٤٤ كان تمكن من اجتياح الرها. وبذلك استطاع عماد الدين التغلب على الصليبيين وطردهم من مواقعهم على الفرات لفتح خطوط مواصلاته مع سلاجقة الأناضول. بعد ذلك، بسط سيطرته على حلب، وجعلها عاصمته وقاعدته لقيادة هجماته على الصليبيين. ثم تبوّأ ابنه نور الدين سدة السلطة، فاستطاع، عام ١٠٤٧، صد الحملة الصليبية التي هدفت إلى استعادة الرها، وعام ١١٥٤ ضم دمشق إلى مملكته بعدما ثار سكانها على حاكمهم مجير الدين الذي كان اتفق سرًّا مع الصليبيين ضد نور الدين. وكانوا بدأوا بالتطلع جنوبًا إلى مصر بعدما عُزلوا عن المناطق السورية الداخلية. فعام ١١٥٣ سيطر الصليبيون على عسقلان لقطع الطريق الواصل بين مصر وسوريا. وكانت مصر عاشت أزمة سياسية منذ بداية القرن الثاني عشر. وعج البلاط الفاطمي بالمؤامرات والفساد والتنافس بين فئات عدة على السلطة. وعام ١١٦٣، أطاح ضرغام بالوزير شاور، فلجأ الأخير إلى بلاط نور الدين وطلب منه مساعدته على استعادة نفوذه في مصر. وخلال هذا العام حاول أماليك الأول ملك القدس أن يجتاح مصر، لكن نور الدين، ولكي يشتت انتباهه عنها، هاجم طرابلس، في المقابل. وعلى رغم فشل الحملة الصليبية، فقد كانت كافية لإقناع نور الدين بضرورة السيطرة على مصر. فعام ١١٦٤ أرسل نور الدين حملة بقيادة قائده الكردي شيركوه لإعادة شاور إلى السلطة، فنجح الأخير في السيطرة على مصر، وقتلِ ضرغام، وصدّ جيش صليبي كان يريد مساعدته. ونُصِّب شاور مرة أخرى وزيرًا للخليفة الفاطمي العابد، وتحول سريعًا عن الذي أحسن إليه، فتحالف مع أماليك ضد نور الدين وطرد جيوش شيركوه وزنكي من مصر. عمَّت الفوضى البلاد بعد موجات اجتياح شنّها الصليبيون، ما دفع نور الدين إلى إرسال

شيركوه مرة أخيرة إلى مصر عام ١١٦٨، فتمكن من قتل شاور، وخلفه في بداية العام ١١٦٩، كوزير للفاطميين. وبعد أسابيع قليلة توفي شيركوه، وخلفه ابن أخيه يوسف. وللوهلة الأولى، بدا أن نور الدين بات يستطيع توحيد شمال العراق وسوريا ومصر تحت حكمه، للمرة الأولى منذ القرن العاشر. لكن يوسف الملقب بصلاح الدين رفض أن يعترف بسيادة نور الدين بعد سيطرته على مصر. وعام ١١٧١ أوقف صلاح الدين الدعاء للخليفة الفاطمي من منابر الجوامع وأمر بالدعاء للخليفة العباسي ليصبح بالتالي الحاكم الفعلي الأوحد لمصر. وهو كان يزمع الاستقلال بحكم مصر عن نور الدين لذلك لم يلتحق بالحملة التي وجهها الأخير ضد مملكة القدس الصليبية في العام نفسه.

أراد صلاح الدين أن يبقي على وجود الصليبيين في فلسطين كمنطقة عازلة بينه وبين نور الدين في دمشق. ورفض مرة ثانية أن يلتحق بنور الدين عام ١١٧٣ في حملة أخرى على مملكة القدس. ولم يعد في إمكان زنكي إلا أن يوجه حملة لاستعادة السيطرة على مصر، لكنه توفي أثناء تجهيزها. في هذا الوقت، كان صلاح الدين يجمع قواه في مصر وكان اجتاح اليمن ليؤمن طريق التجارة في البحر الأحمر. وبعد موت نور الدين، بدأ صلاح الدين بالتطلع لمد نفوذه إلى سوريا. وبحلول عام ١١٧٠ أصبح في إمكانه السيطرة على حلب وباقي مناطق الزنكيين، شمال العراق، ليؤسس دولة في وسط العراق وشماله، وكيليكا، وسوريا ومصر، إضافة إلى شرق ليبيا والحجاز واليمن. وبعد تحقيق ذلك، بات قادرًا على أن يهزم الصليبيين في سهولة في معركة حطين عام ١١٨٧. وكانت الحملة الصليبية الثالثة التي انطلقت عام ١١٩١ فشلت كما سابقتها. وبقي الصليبيون في المنطقة بموافقة صلاح الدين الذي كان حريصًا على أن يبقيهم على الساحل السوري لكي ينمي التجارة مع أوروبا[1]. وبعد الحملة الصليبية الثالثة، عاشت سوريا في سلام لثمانية عقود. وكانت الحملات الصليبية التي تلتها شكلية حادت عن الهدف الأساس وهو «تحرير الأراضي المقدسة من حكم الكفار المسلمين». فقد وجهت الحملة الصليبية الرابعة عام ١٢٠٤ ضد

(١) Kamal Salibi, A History of Arabia, PP. 115-118.



الدولة الأيوبية (١١٧٤-١٣٤٢)

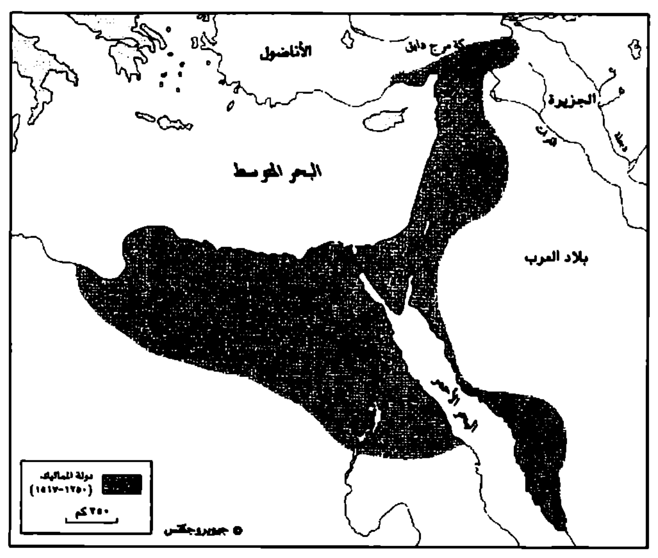
البيزنطيين وانتهت بتأسيس مملكة لاتينية في القسطنطينية، لحوالى سبعة عقود، أدت فعلياً إلى نهاية الدولة البيزنطية. وكان البنادقة أرادوا حرف هذه الحملة عن التوجه إلى فلسطين لأنهم لم يكونوا يريدون إصابة تجارتهم مع الشرق بالضرر، إضافة إلى رغبتهم في توسيع تجارتهم إلى البحر الأسود، بعدما شهدت نموًّا مضطردًا ابتداء من القرن الحادي عشر نتيجة ازدهار طريق التجارة البري بين الصين وشرق المتوسط. وعام ١٢١٢ انتهت حملة صليبية أطلق عليها اسم حملة الأطفال بسقوط ثلاثين ألف طفل اوروبي بين قتيل وأسير. وعام ١٢١٧ أطلقت حملة صليبية خامسة على مصر وانتهت، بعد أربع سنوات، بفشل ذريع. أما الحملة الصليبية السادسة عام ١٢٢٨ فلم تشهد أي معركة، لكنها أدت إلى مفاوضات دبلوماسية انتهت بمكافأة الأيوبيين لفريديريك الثاني، ملك ألمانيا وإيطاليا المحب للعرب، بوضع القدس والناصرة وبيت لحم تحت حمايته لعشر سنوات. وانتهت الحملة الصليبية السابعة عام ١٢٤٨ بكارثة، أما الحملة الثامنة فتم تحويلها إلى تونس وتوفي قائدها الملك لويس التاسع بعد شهرين من إطلاقها، ليطوّبه بعد ذلك الفاتيكان قديسًا.

سوريا تحت حكم المماليك

سينتهي السلام في سوريا مع صعود قوة المغول في الشرق ومع اجتياحهم بغداد عام ١٢٥٨، ما وضع حدًا لحكم الخلفاء العباسيين. وسبب هذا الصعود كان تزايد أهمية طريق الحرير الذي فتح التجارة من الصين إلى الشرق الأوسط وأوروبا. وتحت حكم تيموجين، اجتاح المغول بيكين وسيطروا على شمال الصين. ولاحقًا اجتاحوا خوارزم ووسط آسيا ليؤمنوا السيطرة على هذا الجزء من طرق التجارة. فقد أدى قتل التجار المغول في خوارزم إلى جعل تيموجين، أو جنكيز خان، قلقًا على طرق تجارته مع أوروبا فاجتاح الأمبراطورية المجاورة. وسيجتاح حفيده هولاكو، عام ١٢٥٨، بغداد التي كان ينظر إليها كمنافس لتجارة المغول. وقد أسس هولاكو الإيلخانة في فارس ووسط آسيا والعراق، ومن هناك كان ينوي أن يبسط نفوذه غربًا على مصر وبلاد الأناضول. ولم يطور المغول أنفسهم قط كقوة بحرية لكنهم اعتمدوا على طرق التجارة البرية. وكانوا أول من بسط سيطرته على معظم آسيا وأجزاء من شرق أوروبا، ما جعلهم يسيطرون على القلعة الأوراسية لقرنين من الزمن. وكانت هذه المرة الأولى في التاريخ تتشكل وحدة أوراسية، ممتدة من سواحل الهادىء في الشرق حتى شرق البحر الأسود وشرق أوروبا في الغرب. وبسيطرة هولاكو على العراق ونهب بغداد، عُرقلت طرق التجارة مع الهند عبر الخليج الفارسي والمحيط الهندي واستبدلت بها طرق برية عبر بلاد فارس. وهذا ما يفسر عدم تعافي المدينة من هجوم هولاكو لقرون عدة لاحقة. لكن التجارة المغولية كانت تواجه تحديًا من تجارة البحر الأحمر التي تسيطر عليها مصر. وهذا ما أدى بجيوش هولاكو إلى التوجه نحو المنطقة العليا لما بين النهرين وصولًا إلى سوريا حيث نهبت حلب ودمشق قبل مواصلة طريقها إلى فلسطين.

حكمت مصرَ طبقةٌ عسكرية بعد موت آخر الحكام الأيوبيين عام ١٢٤٩. كان قائد المماليك قطز هو الذي حكم مصر بعد وفاة آخر الملوك الأيوبيين، وقد أخذ على عاتقه الدفاع عنها ضد المغول. وكما كانت الحال مع رمسيس قبل ٢٥٠٠

عام، وعى قطز حقيقة أن خط الدفاع الأول عن مصر يقع في جنوب سوريا. لذا انتقلت الجيوش المملوكية إلى عين جالوت، قرب غزة، جنوب فلسطين، للتأكد من عدم تقدم جيش المغول تحت قيادة كتبوقا، صهر هولاكو، إلى قلب سيناء. وانتصر المماليك في هذه المعركة فجنبوا مصر مصير سوريا والعراق. وبعد أسابيع قليلة، أصبح في إمكانهم أن يهزموا المغول قرب حمص وأن يطردوهم خارج وسط سوريا وجنوبها. وخلال هذه المعارك جميعًا، ذاع صيت القائد المملوكي بيبرس الذي قتل قطز بعد معركة حمص وتسلم الحكم من بعده. أراد بيبرس أن يحكم سيطرته على سوريا فاجتاح مملكة أرمينية الصغرى في كيليكيا عام ١٢٦٨، وبالتالي قطع طريق التجارة المغولي مع المتوسط. واستطاع المماليك أن يهزموا المغول في كل المعارك



دولة المماليك (١٢٥٠-١٥١٧)

اللاحقة، أعوام ١٢٧١ و١٢٨١ و١٣٠٤ و١٣١٢، وانهزموا في مواجهة واحدة عام ١٢٩٩. وكان المماليك قلقين من الوجود الصليبي في ساحل سوريا خصوصًا بعدما أرسلوا مبعوثيهم للتعاون مع المغول ضد المسلمين، لذا توجهوا للسيطرة على أنطاكيا عام ١٢٦٨، ومن ثم طرابلس عام ١٢٨٩، وفي النهاية عكا عام ١٢٩١. وشنّوا، عام ١٣٠٢، حملة أخرى على كيليكيا والمملكة الأرمنية وفرضوا سيطرتهم عليها بالكامل، ومن ثم، استطاعوا أن يمدوا سيطرتهم على شمال بلاد ما بين النهرين. وبتحقيق ذلك بات في إمكانهم أن يفرضوا السلام في سوريا لقرنين من الزمن، باستثناء الاجتياح القصير الأمد الذي شنه تيمورلنك عام ١٣٩٩. وطوال قرنين ونصف القرن تقريبًا، كان المماليك أقوى قوة إسلامية، في دولة اتخذت من مصر قاعدة لها تعتمد في ازدهارها على التجارة مع الهند عبر المحيط الهندي والبحر الأحمر.

في أوائل القرن الخامس عشر كان البرتغاليون يطورون قدراتهم البحرية، بعدما أغلقت عليهم باب التوسع البري مملكة قشتالة التي بسطت سيطرتها على معظم شبه الجزيرة الإيبيرية، وكذلك المرينيون في المغرب الذين منعوا محاولات التوسع البرتغالية فيه. وكان لا بد للبرتغاليين من التوجه نحو المحيط الأطلسي الواسع للبحث عن فرص جديدة، لأن التجارة في المتوسط كانت أصلًا في يد المدن الإيطالية ومصر، فبحثوا عن طريق بديل للوصول إلى الهند. هذه العوامل أدت إلى رحلة طويلة للبرتغاليين حول أفريقيا نحو المحيط الهندي. وكان اكتشاف رأس الرجاء الصالح فاتحة لمرحلة جديدة في التاريخ. فللمرة الأولى، خرجت السيطرة على التجارة مع الهند من يد العرب. فحتى نهاية القرن الخامس عشر كانت التجارة في المحيط الهندي في أيدي التجار العرب الذين كانوا الوسطاء بين الهند والبحر المتوسط محتكرين بذلك تجارة التوابل. وكان مماليك مصر في ذلك الوقت حماة هذه التجارة ما منحهم الفرصة للحصول على ثروات طائلة. إجتاح الأسطول البرتغالي بقيادة فاسكو دي غاما وألبوكيرك ساحل شرق أفريقيا، مستفيدًا من مهارة بحار عربي، اسمه أحمد بن ماجد، كان كشف لهم سر الإبحار عبر الاستفادة من الرياح الموسمية،

ما سمح لهم بالإبحار نحو الهند وتدمير مرفأ كاليكوت وتأسيس قاعدة لهم في بومباي. حاول مماليك مصر أن يدحروا البرتغاليين من مواطىء القدم التي كسبوها في الهند والسواحل المطلة على المحيط الهندي ونشبت بينهم حرب طاحنة أدت إلى هزيمة الأسطول المملوكي عام ١٥٠٨. بعد ذلك، بسط البرتغاليون سيطرتهم على هرمز، جنوب شرقي فارس، وعلى مسقط وجزيرة سوقطرة في محاذاة السواحل اليمنية، وشرق أفريقيا وكذلك الخليج الفارسي. وتحولت تجارة المحيط الهندي من شبه الجزيرة العربية والبحر الأحمر للالتفاف حول القارة الأفريقية في طريقها إلى البرتغال. هذا التطور أدى إلى أفول نجم المماليك الذين كانوا يُعَدُّون حتى ذلك الوقت أقوى قوة إسلامية في العالم.

صعود العثمانيين

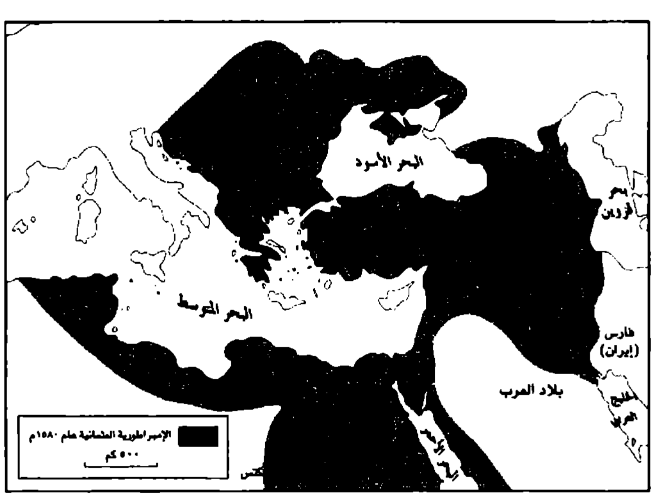
بعد حوالى ستين عامًا من الاختراق الذي حققه البرتغاليون في المحيط الهندي، قدر أن تكون هناك قوة صاعدة في البلقان، هي العثمانيون الذين تمكنوا من السيطرة على مدينة القسطنطينية. وطوال قرن من الزمن، كان العثمانيون يوسعون نطاق سيطرتهم في البلقان والأناضول ما جعلهم يبسطون نفوذهم على أقسام من طرق التجارة الآتية من الصين عبر وسط آسيا والسهوب الروسية والبحر الأسود، في طريقها إلى أوروبا. وكان العثمانيون حرصاء على مد سيطرتهم على التجارة في البحر الأسود وفي شرق المتوسط في آن. وأدت السيطرة على القسطنطينية، بقيادة محمد الفاتح في ٢٩ أيار/مايو ١٤٥٣ إلى تحويل العثمانيين الى قوة عظمى. في هذه الأثناء، كانت مملكة أراغون تحاول التمدد لفرض سيطرتها على غرب المتوسط بعد احتلالها صقلية وسردينيا وكورسيكا. وأعطى صعود قوة العثمانيين الأمل لبني نصر في جنوب إسبانيا، في إمكان تلقيهم الدعم في مواجهة الإسبان، ما دفع مملكتي قشتالة وأراغون إلى توحيد جهودهما عبر زواج الملك فرديناند والملكة إيزابيلا، ودفع الإسبان إلى اجتياح غرناطة عام ١٤٩٢ وإنهاء آخر معاقل الحكم العربي في إسبانيا بعد ثمانية قرون على فتح طارق بن زياد الأندلس. وقد أدى ذلك إلى إحكام

سيطرة إسبانيا على التجارة في غرب المتوسط. وبعد سقوط غرناطة، سرعان ما غزت إسبانيا سبتة ومليلة في شمال المغرب، فبدأت بالإغارة على الساحل الشمالي لأفريقيا. كان العثمانيون مدركين للتهديد الذي يواجهونه من الإسبان في المتوسط، والتهديد البرتغالي في المحيط الهندي، وكان عليهم التصرف في أسرع ما يمكن خصوصًا أن البرتغاليين كانوا يخترقون البحر الأحمر، وكانت أخبار تحالفهم مع الحبشة وهجومهم على جدة قد تناهت إليهم، في حين كان الإسبان يتمددون شرقًا، وقد احتلوا طرابلس على الساحل الليبي.

خطر للعثمانيين أن يتحالفوا مع مماليك مصر لتوحيد الجهود ضد البرتغاليين والإسبان. لكن تمددهم في الأناضول وضعهم على حدود كيليكيا التي كانت تحت سيطرة المماليك. في هذه الأثناء، كان العراق وفارس يعيشان في حال من الفوضى، ما سهل على الصفويين فرض حكمهم على إيران في أوائل القرن الخامس عشر. وكان الصفويون، وهم من التركمان، أسسوا دولة في فارس واعتنقوا المذهب الشيعي المسلم، معتمدين على علماء من جنوب لبنان. ومع تأسيس الدولة الصفوية في فارس ومحاولتها مد نفوذها نحو العراق، ومع توسع العثمانيين نحو شرق الأناضول، كانت سوريا أصبحت مرة أخرى مسرحًا للصراع بين بلاد ما بين النهرين، والأناضول ومصر. ولكن نتيجة الضعف الذي انتاب مصر بعد توغل البرتغاليين في المحيط الهندي وخسارتهم التجارة مع الهند، قدر للعثمانيين أن يحسموا الصراع لمصلحتهم ويربحوا معركة مرج دابق عام ١٥١٦. أما السبب الرئيس لهزيمة المماليك فهو انشقاق قائدين مملوكيين عن جيش المماليك الذي يقوده قانصوه الغوري، وانضمامهما إلى الجيش العثماني. وكان القائد المملوكي الأول الذي انتقل إلى صف العثمانيين هو حاكم دمشق جامبردي غزالي، أما الثاني فكان خاير بيه الذي عيّن حاكمًا لمصر عام ١٥١٧. والسبب المحتمل وراء انشقاق القائدين المملوكين كان وعيهما أن المماليك لن يستطيعوا الدفاع عن مصر وعن شبه الجزيرة العربية وأن العثمانيين هم وحدهم من يقدر على حماية الديار الإسلامية. والآن، بات العثمانيون مسيطرين على

سوريا ومصر، وكان عليهم طرد البرتغاليين من المحيط الهندي والإسبان من غرب المتوسط. وأثبتت الأحداث أن السيطرة على سوريا كانت أبرز ما حققه العثمانيون. فمن سوريا، تابع السلطان سليم زحفه نحو مصر التي أصبحت قاعدة عثمانية لتوسع متعدد الجهات. ومن مصر، وجه العثمانيون جهودهم للسيطرة على أريتريا والسودان ولطرد البرتغاليين من البحر الأحمر. ومن سوريا ومصر، انطلق العثمانيون للسيطرة على الحجاز واليمن وأقفلوا البحر الأحمر في وجه تدخل البرتغاليين وهددوا وجودهم في المحيط الهندي.

ومن مصر أيضًا، وجه العثمانيون جهودهم لطرد الإسبان من مراكزهم في ساحل شمال أفريقيا. ومن سوريا، سيستمر العثمانيون في السعي إلى السيطرة على شمال العراق ووسطه، ويطلقون صراعًا مع صفويي إيران للسيطرة على جنوب العراق وشرق



الإمبراطورية العثمانية عام ١٥٨٠م

شبه الجزيرة العربية. وقد استهلك ذلك معظم مدة حكم سليمان القانوني. وفي نهاية حكمه عام ١٥٦٦، كانت الدولة العثمانية تمتد من حدود فيينا في وسط أوروبا حتى القوقاز في الشرق، محولة البحر الأسود بحيرة عثمانية. وفي الشرق الأوسط، تمددت الأمبراطورية حتى باب المندب، محولة البحر الأحمر بحيرة عثمانية كذلك. وعليه، أصبحت الأمبراطورية العثمانية تسيطر على معظم طرق التجارة التقليدية التي شكلت الركن الأساس للتجارة العالمية منذ فجر التاريخ. ومن هذا الموقع في البحر الأسود وجنوب أوكرانيا، كان في استطاعتها السيطرة على التجارة المارة في السهوب الروسية نحو أوروبا الوسطى. ومن موقعها في العراق، كانت قادرة على السيطرة على طرق التجارة البرية التي سمحت لها بالتحكم بالتجارة في شرق المتوسط، وبهذا بات للعثمانيين اليد الطولى في فرض شروطهم على التجارة في غرب المتوسط. كانت السيطرة على سوريا هي التي سمحت للعثمانيين بتحقيق هذا النجاح، ما جعلهم يولون هذه المقاطعة أهمية خاصة ويطلقون عليها لقب شام شريف. وطوال ثلاثة قرون ستعيش سوريا في سلام تحت حكم العثمانيين. كذلك باتت النطاقات الجيو ـ سياسية التي تتفاعل مع سوريا، تحت حكم العثمانيين بمجرد سيطرتهم على شام شريف. وكانت سوريا هي المنطقة التي انطلق منها العثمانيون للسيطرة على العراق ومصر والجزيرة العربية وشمال أفريقيا وشرقها.

الفصل الثالث

سوريا والعالم حتى القرن التاسع عشر

«أما مصر فأرضها ذهب ونساؤها لعب ورجالها تبع لمن غلب، أكيسهم صغارًا وأبلدهم كبارًا، يجمعهم الطبل ويفرقهم العصى، وأما أهل العراق فأبصر الناس بالفتنة وأعجزهم عن التصرف فيها، وأما أهل الشام فأطوعهم للمخلوق أعصاهم للخالق، دينهم دينارهم».

عن عمرو بن العاص، مخبرًا الخليفة عمر بن الخطاب عن الأقطار التي تم فتحها. وهي معادلة اعتمدها العثمانيون في ما بعد لإبقاء سوريا ومصر والعراق تحت سيطرتهم لأربعة قرون كاملة.

البرتغال وإسبانيا

كما سبقت الإشارة إليه، في الفصل السابق، شهدت أوائل القرن الخامس عشر قيام البرتغال، المحصورة من جهة البر من مملكة قشتالة والممنوعة من التوسع برًّا نتيجة ذلك، من تطوير قدراتها البحرية. وبما أن غرب المتوسط في ذلك الوقت كان تحت نفوذ مملكة أراغون، وشرق المتوسط تحت السيطرة المصرية، بدأ البرتغاليون باستكشاف سواحل غرب أفريقيا في محاولة للوصول إلى الهند. وفي عام ١٤٨٨ اكتشف الأدميرال البرتغالي برتلوميو دياز رأس الرجاء الصالح، ليدور حوله، بعد عشر سنوات على ذلك التاريخ، فاسكو دي غاما متجهًا شرقًا إلى المحيط الهندي في طريقه إلى الهند.[١] وقد أدى ذلك إلى خدمة الهدف الاستراتيجي للبرتغال في

---

(١) Kamal Salibi, A History of Arabia, PP. 131-133.

الوصول إلى الهند وتحويل تجارتها من الجزيرة العربية إلى الطريق الدائر حول رأس الرجاء الصالح عبر الأطلسي إلى البرتغال. بعد ذلك أقام البرتغاليون أمبراطورية بحرية امتلكت قواعد ساحلية حول أفريقيا والجزيرة العربية والهند وجنوب شرقي آسيا إضافة إلى سواحل أميركا اللاتينية. وعام ١٥٠٥ أنشأوا قاعدة لهم في بورت مانويل على السواحل الغربية للهند، وعقدوا تحالفًا مع مهراجا كوشي الذي كان على عداء مع حاكم كاليكوت، المرفأ الرئيس على الساحل الهندي الغربي الجنوبي منذ فجر التاريخ. وعام ١٥٠٦ احتل ألفونسو دي ألبوكيرك جزيرة سوقطرة واتخذ منها قاعدة لبسط النفوذ البرتغالي على شرق أفريقيا وللتوغل في البحر الأحمر. وبعد عام على ذلك احتل مسقط وجعلها قاعدة له للتوغل في الخليج العربي.

كان المماليك في مصر أكبر الخاسرين من التوغل البرتغالي في المحيط الهندي حيث فقدوا السيطرة على التجارة التي كانت العماد الأساس لاقتصادهم. إلا أن العثمانيين الأتراك والتجار الإيطاليين كانوا أيضًا من كبار الخاسرين نتيجة هذه التطورات إذ إنهم كانوا شركاء المماليك في تجارة الهند الآتية عبر البحر الأحمر[١]. نتيجةً لذلك، اجتمعت القوى المتضررة من تحويل التجارة من البحر الحمر، لمواجهة الخطر البرتغالي. فانضم العثمانيون وسلطان غوجارات الهندي وحاكم كوزيخود والبنادقة الطليان إلى المماليك في جهدهم لإخراج البرتغاليين من المحيط الهندي، وحشدوا، في هذا التحالف الكبير، أسطولًا ضخمًا لمحاربتهم، فوقعت عام ١٥٠٩ معركة ضيو الشهيرة التي انتهت بهزيمة التحالف وانتصار البرتغاليين. بعد تلك المعركة تمكن البرتغاليون من فرض سيطرة مطلقة على المحيط الهندي. وكانت المحاولة الأخيرة لإخراجهم من هذه المنطقة على يد العثمانيين عام ١٥٣٨ وقد انتهت إلى فشلهم وترسيخ الهيمنة البرتغالية.[٢] في موازاة النجاحات البرتغالية، كان الإسبان بدأوا بالصعود إلى القمة. ومع نهاية القرن الخامس عشر توحدت مملكتا أراغون

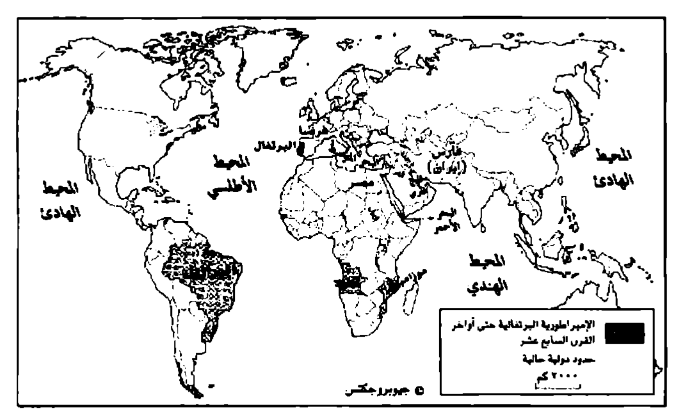
(١) Lewis Thomas, Eruopean Impersialism in the Middle East, in Ernest Jackh, Background of the Middle East, PP. 118-119.

(٢) Kamal Salibi, A History of Arabia, PP. 135-139.

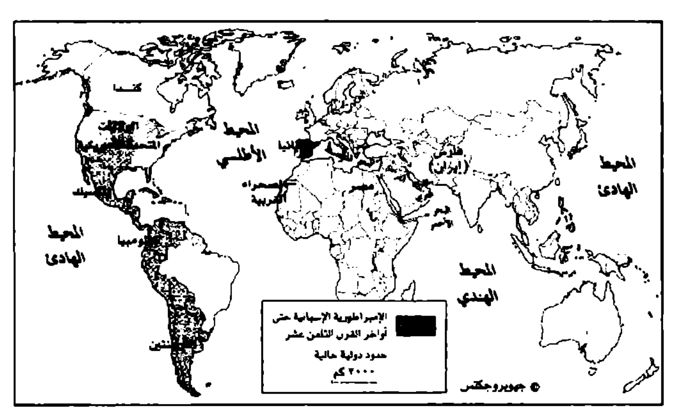
وقشتالة نتيجة لزواج الملكة إيزابيلا والملك فرديناند. كانت أراغون في ذلك الوقت هي المهيمنة على تجارة غرب المتوسط عبر سيطرتها على سردينيا وصقلية. إلا أن تجارة شرق المتوسط كانت في طريقها إلى الوقوع تمامًا في يد أعدائهم العثمانيين الذين كانوا يفضلون التعامل مع البنادقة على الإسبان. وبما أنهم كانوا خسروا السباق مع البرتغاليين على طريق الهند، ألقوا برهانهم على بحار اسمه كريستوفر كولومبوس استطاع اقناعهم بإمكان الوصول إلى الهند من الشرق، إذا تم تمويل رحلة يبحر فيها مباشرة إلى الغرب، استنادًا إلى كتب الجغرافيا العربية التي كانت تقول بكروية الأرض. فات كولومبس تفصيل بسيط وهو أن قارة كبيرة تقف حاجزًا بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادىء المؤدي إلى شرق الهند. فقد أدى اكتشاف أميركا إلى إنشاء الإسبان أمبراطورية كبرى في وسط القارة الجديدة وجنوبها. وعلى رغم أن هذه المناطق كانت غنية بالذهب والفضة، الا أنها لم تعط الإسبان الأفضلية على البرتغال في التنافس على تجارة التوابل المربحة جدًا. وهم لم يستطيعوا إزاحة البرتغاليين عن قواعدهم خصوصًا بعد اتفاق torديسيلاس الذي وقع بوساطة بابا الفاتيكان وتم من خلاله تقسيم العالم بين البرتغاليين والإسبان. وهذا ما دفع الإسبان إلى إعادة توجيه أنظارهم إلى شمال أفريقيا. عام ١٤٩٧ كان الإسبان سيطروا على مليلة بعد خمس سنوات على احتلالهم غرناطة. بعد ذلك احتلوا منطقة البحر الكبير في الجزائر عام ١٥٠٥. وتبع ذلك احتلالهم وهران عام ١٥٠٩ ليسيطروا من ثم على مدينتي تونس وطرابلس.

أدى التوسع البرتغالي والإسباني وعجز المماليك عن مواجهتهم إلى شعور العثمانيين بالقلق الشديد خصوصًا إثر توغل البرتغاليين في البحر الأحمر وتهديدهم باحتلال مكة بعدما نجحوا في الإغارة على ميناء جدة. وهذا ما دفع بالعثمانيين إلى احتلال سوريا عام ١٥١٦ ومصر عام ١٥١٧ (١). وأفضى التدخل العثماني في الصراع إلى خسارة الإسبان مكتسباتهم في شمال أفريقيا، إلا أن الهيمنة العثمانية على البحر

(١) Lewis Thomas, European Imperialism in the Middle East, P. 210.



الإمبراطورية البرتغالية حتى أواخر القرن السابع عشر



الإمبراطورية الإسبانية حتى أواخر القرن الثامن عشر

المتوسط لم تكتمل نتيجة هزيمتهم في معركة ليبانتو عام ١٥٧١ ما قصر نفوذهم على شرق المتوسط، فيما ضمرت تجارة غرب المتوسط نتيجة الصراع مع الإسبان. وكان الإسبان، في ظل حكم سلالة هابسبورغ يسيطرون أيضًا على النمسا ما أدى إلى شعور منافسيهم الفرنسيين بالخطر من التطويق من جهتين. هذا ما يفسر التقارب الذي حدث بين الفرنسيين والعثمانيين والذي استمر حتى الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر. وكان نجم الإسبان لا يزال في صعود إذ إنهم حققوا نجاحًا كبيرًا ضد الفرنسيين عام ١٥٦٥ علمًا أن فرنسا كانت ستدخل مرحلة طويلة من الحرب الأهلية نتيجة الصراعات الدينية بين البروتستانت والكاثوليك. وفي عام ١٥٨٠ توفي ملك البرتغال سيباستيان من دون أن يترك وريثاً فاستغل الملك الإسباني فيليب الأمر لاجتياح البرتغال وتوحيد شبه الجزيرة الإيبيرية تحت سلطته.

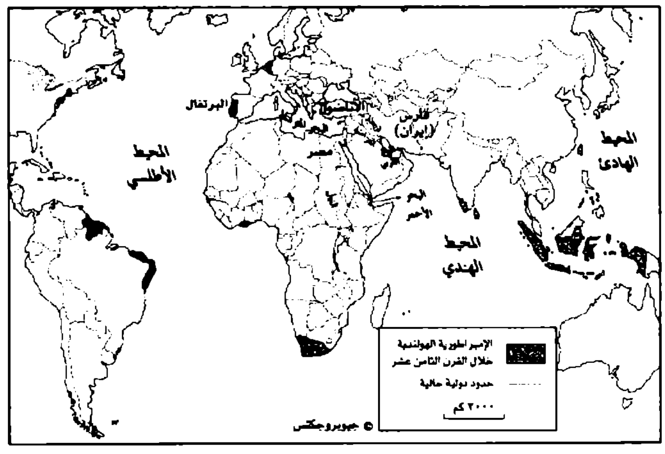
لهولنديون والفرنسيون والإنكليز

كان للهيمنة الإسبانية في غرب أوروبا أن تواجه تحديًا من قوة غير متوقعة. كان الهولنديون واقعين تحت الحكم الإسباني حتى القرن السادس عشر، وقد اختاروا التحول جماعيًا إلى المذهب البروتستانتي ليعلنوا الثورة عام ١٥٦٦ على الحكم الإسباني بقيادة وليام حاكم مقاطعة أورانج. أدت الثورة إلى تورط إسبانيا في حرب ضروس انتهت إلى استقلال هولندة فيما بقيت مسيطرة على المقاطعات المتحدثة بلغة الوالون في جنوب البلاد إضافة إلى مرفأ كاليه. وكان الإنكليز في ذلك الوقت تحت حكم الملكة القوية إليزابيث التي تدخلت في الصراع لمصلحة الهولنديين في محاولة لمنع الإسبان من إعادة السيطرة على هولندة والانطلاق لاجتياح الجزر البريطانية في إطار الحرب الدينية التي عصفت بأوروبا الغربية. وهذا ما دفع الإسبان إلى حشد أسطول ضخم لاجتياح إنكلترا عام ١٥٨٥ إلا أنهم منوا بهزيمة منكرة في معركة الطرف الأغر التي انتهت بتدمير الأرمادا الإسبانية. شكلت الهزيمة انتكاسة مؤقتة لإسبانيا التي حافظت على تفوقها في أوروبا الغربية لعقود أخرى تالية، إلا أن الهولنديين تمكنوا من الاحتفاظ باستقلالهم وبدأوا بتوسيع نطاق هيمنتهم على

البحار في محاولة لمنافسة البرتغاليين المدعومين من الإسبان على تجارة التوابل مع الهند. وامتد الصراع لثمانية عقود قبل أن يحسم لمصلحة الهولنديين الذين اتبعوا، بعد نيلهم الاستقلال، سياسة عدائية تجاه البرتغاليين وبدأوا بمهاجمة مراكزهم وقواعدهم حول العالم وبمحاولة عقد تحالفات مع قوى آسيوية تضررت من الهيمنة البرتغالية على تجارة التوابل وعلى المحيط الهندي عمومًا. وأدى تعاون الهولنديين مع الصفويين الفرس ومع اليعاربة العمانيين إلى إزاحة البرتغاليين عن مواقعهم على سواحل الجزيرة العربية على المحيط الهندي حيث أنهي الوجود البرتغالي نهائيًا مع حلول عام ١٦٤٨ (١). وستكون البرازيل من المستعمرات القليلة التي سيتمكن البرتغاليون من الاحتفاظ بها، فيما ستحول تجارة التوابل إلى الهولنديين. بعد ذلك استثمر البرتغاليون مستعمراتهم في موزمبيق وأنغولا للتحول إلى نمط آخر من التجارة، هو تجارة الرقيق الأفريقي التي عادت بثروات كبيرة على البرتغاليين على حساب الأفارقة.

قدر للهيمنة التي تمتع بها الهولنديون أن تكون قصيرة الأمد إذ إنهم، بدءًا من أواخر القرن السابع عشر، سيصبحون عرضة للهجمات الإنكليزية والفرنسية. فأواخر القرن السابع عشر كان الإنكليز تجاوزوا حروبهم الداخلية بين البروتستانت والكاثوليك عندما أزاحوا عام ١٦٩٠ جيمس الثاني آخر ملوك آل ستيوارت الإسكتلنديين واستبدلوه بويليام الثالث حاكم أورانج الهولندية، ورئيس الفدرالية الهولندية. وفي فرنسا أدى الحكم الطويل للويس الرابع عشر إلى فرض حكم مركزي قوي ومنح الدولة الفرنسية حدودًا طبيعية يسهل الدفاع عنها وتجعلها آمنة وراءها لتنطلق في حملات توسعية لإقامة أمبراطورية في المحيطات والبحار. وتعود الحرب الأولى بين الإنكليز والهولنديين إلى عام ١٦٥٢، بعد عقد على إعادة الحكم الملكي إلى إنكلترا عقب حكم أوليفر كرومويل الذي دام عشر سنوات. وكان البرلمان الإنكليزي أقر قانونًا عام ١٦٥١ عرف بقانون الإبحار (Navigation Act) حظر على الهولنديين

(١) Kamal Salibi, A History of Arabia, PP. 145-146.



الإمبراطورية الهولندية خلال القرن الثامن عشر

الاتجار بالتوابل مع المستعمرات البريطانية ومع الجزر البريطانية. وأدى ذلك إلى الحرب التي انتهت لمصلحة البريطانيين. وتبعتها حربان أخريان عامي ١٦٦٤ و١٦٧٣ وانتهتا أيضًا إلى نصر بريطاني كبير. وأفضى تبوؤ ويليام حاكم أورانج التاج البريطاني والاسكتلندي، نتيجة زواجه من ابنة جيمس الثاني، إلى إنهاء الحروب بين إنكلترا وهولندة وجعلهما توحدان جهدهما في مواجهة فرنسا. وكانت فرنسا تمكنت، أوائل القرن الثامن عشر، من حسم الصراع على البر الأوروبي لمصلحتها في مواجهة آل هابسبورغ في النمسا وإسبانيا حين تمكنت من فرض مرشحها من آل بوربون على العرش الإسباني ومن الحد من نفوذ النمسا في حوض نهر الراين. بعدما تمكن لويس الرابع عشر من تحقيق ذلك، وجه نظره إلى بلجيكا وهولندة، ليستكمل حلمه في الوصول إلى حدود طبيعية تؤمن مناطقه الشمالية وتعطي عمقًا للدفاع عن عاصمته باريس. وكان تولي ويليام حاكم أورانج عرش بريطانيا وضع فرنسا في مواجهة مباشرة معها، على هولندة وعلى المستعمرات ما وراء البحار.

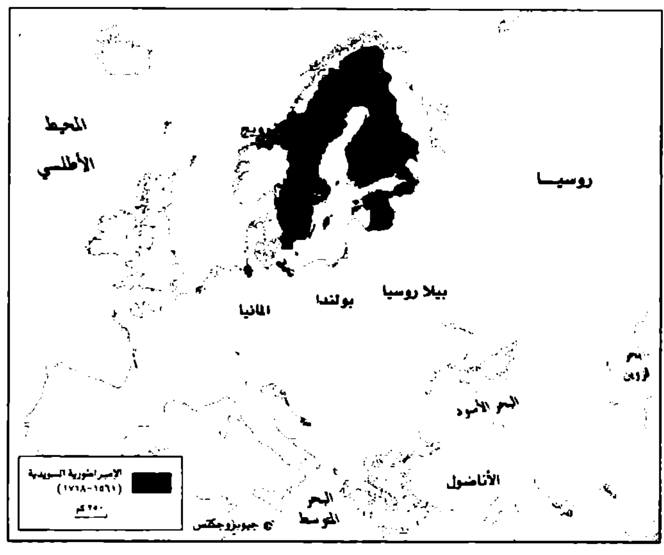
أدى توحيد عرشي هولندة وبريطانيا القويتين إلى توحيد جهدهما في مواجهة إسبانيا وفرنسا. وكان على هولندة أن تواجه فرنسا في البر الأوروبي، بينما كان على بريطانيا إزاحة الإسبان عن مواقعهم القوية في أعالي البحار، وهو ما تم لهم في النصف الأول من القرن الثامن عشر. وانضم الفرنسيون أيضًا إلى الصراع البحري الذي سيعم مختلف المستعمرات، سواء في شمال أميركا أو في أفريقيا أو في المحيط الهندي. وقد بلغ الصراع الطويل هذا ذروته خلال حرب الأعوام السبعة بين عامي ١٧٥٦ و ١٧٦٣. ونتج عن هذه الحرب خسارة فرنسا معظم مستعمراتها في شمال أميركا والهند، وكانت خسارة ولاية كيبيك في كندا من أقسى ما عانته الدولة الفرنسية لأنها قطعت عليها الطريق إلى وسط أميركا الشمالية على ضفاف ميسيسيبي، وفي لويزيانا. وفي المحيط الهندي فقدت فرنسا مواقعها جميعًا على الساحل الهندي الشرقي إضافة إلى جزيرة موريشيوس التي سلمها إليها الإنكليز بعد توقيع اتفاق سلام، لكنهم احتفظوا بباقي المستعمرات التي احتلوها وخرجت فرنسا بالتالي من السباق على السيطرة على تجارة التوابل[1]، وباتت بريطانيا هي الممسك بهذه التجارة عبر المحيط الهندي مع أوروبا. وكان الإنكليز نجحوا في وقف سيطرة إسبانيا على البحار، فأضحت قوة هامشية في ميزان القوى الأوروبية فيما وقعت فرنسا في أزمة عميقة ستؤدي فيما بعد إلى ثورة، عام ١٧٨٩. ولأن بريطانيا أضحت لها اليد الطولى، بات لزامًا عليها حماية مكتسباتها عبر الإبقاء على المحيط الهندي حكرًا عليها وحدها ومنع أي قوة أوروبية معادية من الوصول إليه أو إلى الهند التي أصبحت درة التاج البريطاني[2].

السويد وروسيا وبحر البلطيق

أوائل القرن السابع عشر كان لقوة جديدة في شمال أوروبا أن تفرض هيمنتها على بحر البلطيق. فقد تمكنت السويد التي طرحت نفسها داعمة للبروتستانت في

(١) Kamal Salibi, A History of Arabia, P. 160.

(٢) Kamal Salibi, A History of Arabia, P. 160.



الإمبراطورية السويدية (١٥٦١-١٧١٨)

حرب الثلاثين عامًا أن تبسط هيمنتها على الإمارات الألمانية الشمالية، إضافة إلى احتلالها ليتوانيا ولاتفيا وأستونيا، وكذلك بروسيا الشرقية وشمال بولندة. وأهم من ذلك أن السويد تمكنت من السيطرة على مصبات أنهر ويسير وأودر والألب، ما مكنها من الهيمنة على التجارة في بحر البلطيق ومن إيصالها إلى قلب الأراضي الألمانية. وقد أدى النصر في الحرب على روسيا عام ١٦٥٨ إلى السيطرة على مقاطعات كيكسهولم وإينغريا واستونيا. وعام ١٧٠٠ تبوأ كارل الثاني عشر العرش السويدي بعد وفاة أبيه، فاستغلت روسيا وبولندة والدنمارك الأمر لاسترداد ما خسرته ولكسر الهيمنة السويدية على بحر البلطيق، معتقدة أنها تستطيع الاستفادة من عدم خبرة الملك الجديد في شؤون الحكم أو الحرب. لكن هذه الفرضية أثبتت عدم صحتها إذ إن كارل برهن أنه يتمتع بعبقرية عسكرية نادرة. وقد وجه أولى ضرباته إلى الدنمارك

في الأسابيع الأولى للصراع وأخرجها منه، فارضًا عليها هدنة مهينة. بعد ذلك سدد كارل ضربة قاصمة إلى الروس في معركة نارفا، وقضى بجيشه الذي لا يتجاوز ثمانية آلاف جندي على الجيش الجديد الذي كان القيصر الروسي بطرس كونه، وتعداده أربعون ألف جندي. وكان بطرس توجه قبل يوم من المعركة إلى موسكو لاستعجال وصول الدعم حين وقعت المعركة ما أشاع عنه أنه هرب منها، وجعله أضحوكة في أوروبا للعقد التالي من الزمن. إلا أن كارل لم يستفد من نصره هذا ليتوجه إلى احتلال موسكو، وفضل تسديد ضرباته إلى بولندة بسبب كرهه الشديد للملك البولندي أوغسطس الثاني. شكل هذا خطأ جسيمًا، إذ إنه أعطى القيصر بطرس الوقت لالتقاط أنفاسه وإعادة تشكيل جيشه المدمر وتدريبه وفقًا للمعايير الأوروبية. وعام ١٧٠٩ تحولت الحرب لمصلحة روسيا. كانت بولندة خرجت من الحرب ما مكن كارل من استفراد روسيا وتوجيه جيشه لحسم المعركة معها. والتقى الجيشان في سهل بولتافا وكانت الغلبة لبطرس الذي تمكن أيضًا من قطع طريق عودة كارل إلى الأراضي السويدية في شمال بولندة ما جعله يلجأ إلى الدولة العثمانية. وستتواصل الحرب عقدًا آخر من الزمن حتى توقيع اتفاق سلام بين السويد وروسيا عام ١٧٢٢ اعترف بالمكتسبات الروسية وبهزيمة السويد في الحرب. لقد تقرر مصير الحرب في بولتافا وخرجت روسيا قوة عظمى في شرق أوروبا.

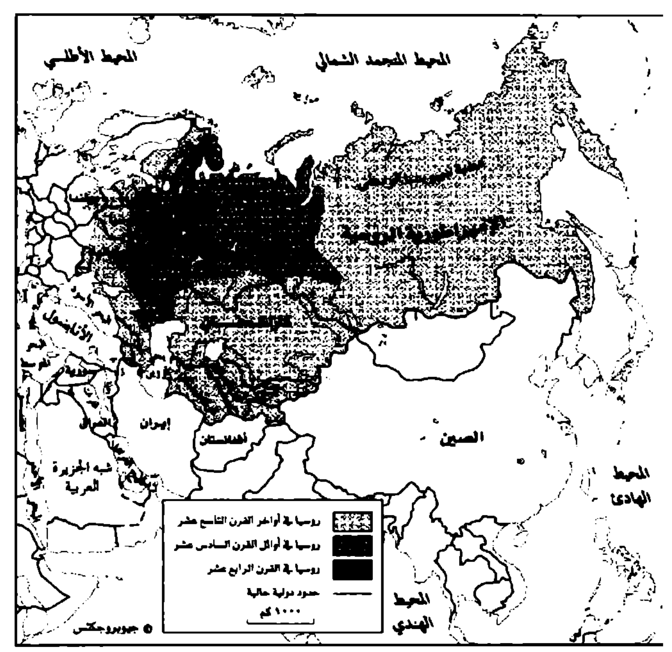
في أوائل القرن الثامن عشر كانت روسيا أضحت قوة أوروبية كبرى نتيجة الجهود الجبارة للقيصر بطرس الأكبر. إلا أن صعود نجم الروس كان بدأ قبل ذلك بقرنين. فبعد تفكك نظام الهيمنة المغولي في آسيا، أواخر القرن الرابع عشر، بدأت دولة التتار التي تأسست في السهوب الروسية وعاصمتها كازان بالتدهور والضعف ما أتاح لدوقية موسكو التحرر من سلطتها تدريجًا. وعام ١٣٨٠ انضم إلى دوقية موسكو غيرها من الإمارات الروسية لمحاربة التتار، وكانت المرة الأولى التي ينتصر فيها الروس على أسيادهم السابقين في معركة كوليكوفو الشهيرة. منذ ذلك التاريخ

بدأت دوقية موسكو بتوسيع نطاق هيمنتها عبر ضم الدوقيات الروسية المجاورة لها، وتمكنت، خلال القرن الخامس عشر، بقيادة إيفان الثالث، من الاستقلال نهائيًا عن التتار وأعلنت نفسها وارثة للدولة البيزنطية بعد سقوط القسطنطينية في يد العثمانيين الأتراك عام ١٤٥٣. خلال القرن التالي، وفي ظل حكم إيفان الرابع تمكنت دوقية موسكو من صد آخر هجوم للتتار عليها في محاولة لاستعادتها تحت حكمهم. وعام ١٥٤٧ احتل ايفان، الملقب بالرهيب بسبب قسوته، كازان عاصمة التتار ثم أضاف إلى مملكته أستراخان ودولة سيبيريا وبدأ بالتطلع إلى منطقة القوقاز. على رغم هذا، كان الأوروبيون ينظرون إلى الروس على أنهم شعب رجعي ومتخلف حضاريًا وهم لم يكونوا يملكون أي منفذ على البحر باستثناء مرفأ آركينجيل في الشمال والذي يعطّل ستة أشهر سنويًا نتيجة تراكم الجليد.

في أواخر القرن السادس عشر، دب الضعف في روسيا نتيجة حروبها ضد السويد وليتوانيا وبولندة في محاولة فاشلة منها للحصول على منفذ على بحر البلطيق. مع حلول العام ١٥٩٨ توفي آخر قيصر من أسرة روريك من دون أن يخلف وارثًا، ما أدى إلى اندلاع حرب أهلية استفادت منها بولندة لمد نفوذها على أراضي روسية واسعة. ولمواجهة هذه الأزمة، قاد الأمير ديمتري بوزارسكي والتاجر مينين المقاومة ضد البولنديين، ودعما وصول أمير من آل رومانوف إلى سدة الملك عام ١٦١٣. خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، تمكن الروس من مد نفوذهم إلى الأراضي الأوكرانية الواقعة إلى الشرق من نهر الدنيبير بعد انتصارهم في الحرب على بولندة التي وقعت بين عامي ١٦٥٤ و١٦٦٧. وفي الشرق، وسع الروس نطاق سيطرتهم على سيبيريا بكاملها وصولًا إلى المحيط الهادىء الذي عبروه، واحتلوا منطقة ألاسكا في أميركا الشمالية. وعلى رغم ذلك بقي الروس معزولين عن المياه الدافئة التي كانت تشكل عقدة المواصلات والتجارية العالمية. وحتى أواخر القرن السابع عشر، بقيت روسيا معزولة عن البحر الأسود الذي سيبقى بحيرة عثمانية حتى أواخر القرن الثامن عشر. إضافة إلى ذلك كانت روسيا معزولة عن الوصول إلى بحر البلطيق وكان مرفأ

آركينجيل غير متاح للملاحة طوال ستة أشهر من السنة. كان على بطرس أن يلتفت إلى هذه المشكلات عقب توليه الحكم عام ١٦٨٢، إلا أن ولايته الفعلية لم تبدأ إلا بعد ذلك التاريخ بسبع سنوات، إذ إن أخته غير الشقيقة صوفيا فرضت نفسها وصيةً على العرش بدعم من العسكر الإقطاعي الستريليتسي، وفرضت شقيقها المريض عقليًّا إيفان، شريكًا لعرش بطرس. كان مقدرًا أن يتغير كل ذلك عام ١٦٨٩ حين انقلب بطرس على أخته واستلم الحكم بنفسه وفرض عليها الترهبن في أحد الأديرة. بعد ذلك، حوَّل بطرس نظره نحو البحر الأسود، مستفيدًا من انهماك العثمانيين بالحرب على النمسويين. وعام ١٦٩٦ هاجم بطرس مع جيشه الجديد حصن آزوف الذي كان يمنع الروس من الوصول إلى بحر آزوف وهو أحد فروع البحر الأسود. تمكن بطرس من احتلال الحصن إلا أن نصره كان محدودًا إذ لم يتح له وصول سفنه إلى البحر الأسود. وعام ١٧١٢ كان عليه إعادة الحصن إلى العثمانيين مع مبلغ كبير من المال، بعدما حاصره الجيش العثماني في فالاشيا في غرب رومانيا. كان نجاح بطرس الأبرز ليتحقق في الشمال في مواجهة السويد. فقد انضم عام ١٧٠٠ إلى تحالف ضد السويد، شمل أيضًا الدنمارك ومقاطعة ساكسونيا الألمانية وبولندة. كانت الحرب مؤلمة واستمرت عشرين عامًا وكان على الروس أن يخوضوها وحدهم بعد عام ١٧٠٦ إثر هزيمة حلفائهم الواحد تلو الآخر على يد كارل الثاني عشر ملك السويد. وكما سبقت الإشارة إليه، شكلت معركة بولتافا عام ١٧٠٩ نقطة التحول في الحرب لمصلحة الروس ليخرجوا من ثم منتصرين، وقد حققوا حلمهم بالوصول إلى بحر البلطيق أحد البحار الرئيسة في حركة التجارة العالمية. وبعد بولتافا باتت روسيا قوة مؤثرة في شرق أوروبا لا يمكن لأحد أن يتجاهلها.

لقد تمكن بطرس من وضع روسيا على سكة التوسع جنوبًا مع هدف نهائي هو



توسع الإمبراطورية الروسية حتى عام ١٩١٤

السيطرة على القسطنطينية لأنه كان يؤمن بأن من يحتل هذه المدينة يمكنه أن يحكم العالم[١]. وكان هذا الهدف مدفوعًا أيضًا بالتراث الشرقي الذي تبنته روسيا بعد اعتناقها مذهب الروم الأورثوذوكس إضافة إلى تأثيرات الثقافات الآسيوية عليها[٢]. لقد شكلت السياسة السلافية للروس والتي دفعتهم إلى توسيع نفوذهم إلى شرق

(١) Ernest Jackh, The Geostrategic Uniqueness of the Middle East, in Ernest Jackh, Editor, Background of the Middle East, New York: Cornel University Press, 1952, P. 12.

(٢) Edgar Alexander, Russian Meesianism and the Middle East, P. 140.

أوروبا عاملًا ثانويًا، مقارَنةً بأولوياتهم المتمثلة بالوصول إلى المياه الدافئة.[1] وكما ذكرت دورية "نوفوي فريميا» عام ١٩٠١: «ما نريد تحقيقه هو خير الشعوب السلافية وتأمين مدخل البحر الأسود، إذ إن لا مرافىء بورت أرثور، ولا شان هاي كوان أو بوي هوي، يمكنها أن تكون بأهمية البوسفور»[2].

العثمانيون، التفوق والتحديات

في وقت كانت أوروبا الغربية والشمالية تتخذ شكلها الجديد كانت الدولة العثمانية تشعر بالأمان خلف حدود أراضيها المترامية الأطراف، متمتعة بكونها أقوى قوة عالمية، المركز الذي ستستمر في احتلاله حتى النصف الأول من القرن الثامن عشر. فمع وفاة السلطان سليمان القانوني عام ١٥٦٦ كان العثمانيون سيطروا على الجزائر وتونس وليبيا ومصر في شمال أفريقيا، إضافة إلى سوريا والعراق والجزيرة العربية ومعظم مناطق القوقاز والبلقان، ورومانيا وهنغاريا وأجزاء من بولندة وأوكرانيا. كذلك كانت الدولة العثمانية فرضت هيمنتها على طرق التجارة التقليدية في البحار التي نشأت حولها الحضارات القديمة. فمع أواخر القرن الخامس عشر كان البحر الأسود تحول بحيرة عثمانية، وكذا هي حال البحر الأحمر، مع نهاية القرن السادس عشر. وكان العثمانيون فرضوا سيطرتهم المطلقة على شرق البحر المتوسط وعلى أجزاء من الخليج العربي. وحتى القرن الثامن عشر، لم يكن الجيش العثماني قد هزم في أي من الحروب التي خاضها، باستثناء هزيمة بايزيد الملقب بالصاعقة عام ١٤٠٢ في مواجهة تيمورلنك. مع حلول عام ١٦٨٣ كان العثمانيون يحاصرون فيينا للمرة الثانية. وعلى رغم أنهم لم ينجحوا في احتلال عاصمة الهابسبورغ، تواصل تفوقهم قرنًا آخر من الزمن. لم يكن يقلق العثمانيين إلا الهجمات والتوغلات الصفوية المحدودة على حدودهم في العراق وشرق الأناضول. وباستثناء ذلك لم يكن أحد يجرؤ على

(١) Edgar Alexander, Russian Messianism and the Middle East, P. 141.

(٢) Novoye Vremya, April 1901 as quoted in Edgar Alexander, Russian Messianism and the Middle East, P. 141.

تحديهم. كان هذا هو السبب الذي جعل الشعوب المحكومة من العثمانيين تعيش حقبة طويلة من الاستقرار بين القرنين السادس عشر والثامن عشر. واستفادت سوريا من مرحلة الاستقرار هذه خصوصًا أن العثمانيين عَدُّوها أهم ولاية عربية من ولاياتهم، وقد أطلقوا عليها اسم شام شريف.

كانت هيمنة العثمانيين ناتجة عن التفوق الاقتصادي لدولتهم، عبر سيطرتها على طرق التجارة القديمة، بين آسيا وأوروبا. ولكن مع نهاية القرن الثامن عشر كان مقدرًا لهذا الأمر أن يتغير. فطرق التجارة القديمة كانت فقدت قيمتها مع اكتشاف طرق جديدة للتجارة. إذ وجه توغل البرتغاليين وغيرهم من الأوروبيين إلى المحيط الهندي عبر الالتفاف على أفريقيا، ضربة قاصمة إلى التجارة الآتية من الهند وشرق أفريقيا والمارَّة عبر الجزيرة العربية والبحر الأحمر والخليج العربي. وأدى ذلك إلى ضمور تجارة شرق المتوسط. ولكن كان يمكن العثمانيين دائمًا الاعتماد على طريق الحرير، وهو طريق التجارة الآتي من الصين والمار في وسط آسيا وشمال إيران في اتجاه الأناضول. إلا أن هذا الطريق تأثر سلبًا نتيجة العداء بين الصفويين والعثمانيين. إضافة إلى ذلك، أدى توسع الروس جنوبًا نحو القوقاز، في النهاية، إلى تحويل الطريق المتفرع من طريق الحرير حول بحر قزوين في اتجاه القوقاز فالبحر الأسود، نحو السهوب الروسية، في اتجاه شرق أوروبا. وكان انتصار بطرس الأكبر في بولتافا مقدمة لفتح خط التجارة عبر السهوب الروسية نحو بحر البلطيق ما أدى إلى فقدان لعثمانيين شريانًا اقتصاديًا حيويًا يعتمد عليه اقتصادهم. هذه التطورات ستؤثر في لأوضاع في الدولة العثمانية التي سيعاني اقتصادها أزمات دورية وركودًا بدءًا ىن أوائل القرن الثامن عشر. ومن دون اقتصاد قوي لم يعد في إمكان العثمانيين نمويل جيش قوي، وقد أدى تراجع الوضع الاقتصادي إلى تراجع القدرات العسكرية لعثمانية. وكان العثمانيون أجبروا على توقيع اتفاق سلام مع النمسا عام ١٦٩٩ التخلي عن أحلامهم بالسيطرة على العاصمة فيينا التي كانت أقصى حد يصلون

إليه في قلب أوروبا. بعد ذلك التاريخ سيتوقف التوسع العثماني حتى نهايات القرن الثامن عشر لتبدأ، من ثم، مرحلة طويلة من التراجع.

بداية الانهيار

مع النصف الثاني من القرن الثامن عشر بات العثمانيون واعين للضعف الذي دب فيهم خصوصًا بعد هزيمتهم أمام روسيا التي كانت تحكمها الملكة كاثرين الثانية. فقد أدى تحويل طرق التجارة بعيدًا عن الأراضي العثمانية إلى تراجع الاقتصاد العثماني الذي ازداد ضعفًا مع مرور الوقت، بينما كانت روسيا التي بدأت بتحديث نفسها قبل قرن من الزمن، شرعت تدعم نفوذها العالمي. وكانت المشكلة الرئيسة التي تعانيها روسيا أنها، على رغم اتساع رقعة أراضيها، كانت محرومة من الوصول إلى طرق التجارة الرئيسة في العالم خصوصًا طرق التجارة البحرية. فقد كانت روسيا محاصرة من الشمال بجليد القطب المتجمد الشمالي الذي كان يعطل الملاحة في مرفأ آركينجيل لستة أشهر في السنة. وفي الجنوب كان بحر قزوين أشبه ببحيرة محدودة النطاق توصل إلى مناطق محدودة في القوقاز وإيران وآسيا الوسطى. أما بالنسبة إلى منفذ بحر البلطيق فكان محكومًا بالسيطرة البريطانية على منفذه إلى المحيط الأطلسي وكان بالتالي يحصر النفوذ الروسي ليُطاولَ مناطق محدودة في شرق أوروبا بينما تبقى التجارة الروسية محكومة بالإرادة البريطانية. ولكي تصبح روسيا قوة عظمى كان عليها الالتفات إلى الجنوب للوصول إلى المياه الدافئة في البحر الأسود والمتوسط والمحيط الهندي، وكانت الدولة العثمانية والدولة الفارسية وخانات آسيا الوسطى وأفغانستان تقف حاجزًا في وجه طموحاتها.

هذه النزعة الروسية للتوجه إلى المياه الدافئة هي التي جعلت من الدولة العثمانية العدو الأبرز للأمبراطورية الروسية. فعام ١٧٦٨ شن الروس حربًا على الدولة العثمانية في محاولة للوصول إلى البحر الأسود. بعد ست سنوات على بداية الحرب، قدر للعثمانيين تلقي هزيمتهم الأولى بعد تاريخ طويل من الانتصارات، فوافقوا، في النهاية، على توقيع اتفاق كوجوك قاينارجية الذي منح روسيا أراضي شاسعة في منطقة جنوب أوكرانيا على سواحل البحر الأسود، وبعد عقد من الزمن ضمت روسيا شبه

جزيرة القرم، فشن العثمانيون الحرب على الروس عام ١٧٨٧ لكنهم منيوا بالهزيمة مرة أخرى. وعام ١٧٩٢ كان عليهم توقيع اتفاق جاسي الذي عزز قبضة الروس على المكتسبات التي حصلوا عليها في حربهم السابقة. وقد أعطت هذه الحروب الروس منفذًا على المياه الدافئة وأنهت ثلاثة قرون من احتكار العثمانيين للملاحة والاتجار في البحر الأسود الذي كان يعد بحيرة عثمانية حتى ذلك التاريخ.

وفي حين كان الروس يضغطون على العثمانيين من الجنوب، كان البريطانيون يعززون سيطرتهم على التجارة والملاحة في المحيط الهندي. وكانت نشاطات شركة الهند الشرقية الإنكليزية في الهند منذ أوائل القرن السابع عشر تجارية بحتًا. وقد بقي الوضع على ما هو عليه حتى معركة بلاسي عام ١٧٥٧. كانت الشركة تمتلك مشاغل ومراكز منحها إياها الأمبراطور المغولي على الهند جهانغير وغيره من حكام الإمارات الهندية المختلفة خصوصًا في ولايات سورات ومادراس وبومباي، وبدءًا من عام ١٧٥٧ تحولت أعمال الشركة أعمالًا استعمارية. وكان البريطانيون في ذلك الوقت في حرب مع الفرنسيين في شمال أميركا والمحيط الهندي. ولأن الفرنسيين استطاعوا الفوز بتحالف مع نواب ولاية البنغال، أحس البريطانيون بالخطر وشنّوا هجومًا على ذاك التحالف أدى إلى هزيمته واحتلالهم أجزاء من أراضيه. وأسفرت الحرب في النهاية عن إخراج الفرنسيين من الهند، وبدأ البريطانيون بتوسيع نطاق هيمنتهم في الهند خوفًا على مصالحهم من أي تحالف أوروبي مع حاكم هندي محلي. بعد عقود قليلة على ذلك التاريخ، حوّل البريطانيون الهند مستعمرة ستكون درة التاج البريطاني حتى عام ١٩٤٧. وبينما كانوا يفرضون سيطرة مطلقة على المحيط الهندي بعد ست سنوات على الحرب مع فرنسا، وبينما كانت الهند تتحول أهم المستعمرات البريطانية، راحت الاستراتيجية الإنكليزية تعتمد، بعد ذلك، على منع أي قوة أوروبية من الوصول إلى المحيط الهندي. هذا ما كان سيحدد المقاربة الجيو - سياسية للبريطانيين وطريقة المحافظة على مصالحهم في العالم. وكانت

الدولة العثمانية وفارس وأفغانستان تقف حاجزًا بين الهند البريطانية وأوروبا وكان على هذه المناطق أن تبقى حاجزًا عازلًا أو أن تقع تحت النفوذ البريطاني لمنع أي دولة أوروبية من السيطرة عليها.

الفصل الرابع

سوريا خلال القرن التاسع عشر

«حلمي تجسد في الشرق بينما كاد يتحول كابوسًا في الغرب.

في مصر أمضيت أجمل السنوات. ففي أوروبا لا تجعلك الغيوم تفكر في المشاريع التي تغير التاريخ، أما في مصر فالذي يحكم يمكنه أن يغير التاريخ.

لو لم أكن حاكمًا على مصر لما أصبحت أمبراطورًا على فرنسا».

الأقوال منسوبة إلى نابوليون بونابارت

نابوليون في مصر

ظهر الضعف الذي اعترى الدولة العثمانية جليًا من خلال حملة نابوليون بونابارت على مصر (١٧٩٩-١٨٠٢). وكان بونابارت، الذي اشتهر كقائد عسكري محنك في حروب إيطاليا قبل ذلك بأعوام، قرر احتلال مصر حتى يتخذ منها قاعدة للانطلاق إلى الهند لإزاحة بريطانيا عن مستعمراتها الأغنى هناك، فأزمع إقامة تحالف مع طيبو صاحب، حاكم منطقة الهند الجنوبية الغربية الذي كان يقاتل البريطانيين. وكان يؤمن بأن من يسيطر على الشرق الأوسط يمكنه أن يسيطر على العالم[1]. فتوجه القائد الفرنسي من مرفأ طولون إلى مصر على رأس قوة مؤلفة من خمسين ألف رجل. وفي طريقه استولى على جزيرة مالطا. وفي أول تموز/يوليو وصل الأسطول الفرنسي إلى الإسكندرية واستولى عليها. ثم اتجه بونابارت إلى القاهرة وتمكن من دحر جيش المماليك واحتلال المدينة. في هذا الوقت وجد الأسطول البريطاني

(١) Ernest Jackh, The Geostrategic Uniqueness of the Middle East, P. 12.

الأسطول الفرنسي راسيًا في مرسى أبو قير، فدمره وقطع خطوط المواصلات بين نابوليون في مصر وفرنسا. دفعت الأنباء عن استيلاء نابوليون على مصر بالعثمانيين إلى إرسال جيش عبر سوريا إليها، وأسطول كان مقررًا أن يرسو في أبي قير ليدعم الغزو البري. لكن بونابارت تمكن من هزم العثمانيين في جوار العريش. واكتشف أن وضعه في مصر غير آمن طالما بقيت سوريا خارج سيطرته. وهذا ما دفعه إلى التوجه بجيشه إلى فلسطين وفرض حصارٍ على عكا التي تعدُّ البوابة الجنوبية لسوريا. وقد فشل نابوليون في الاستيلاء على عكا لأنه لم يتمكن من منع الأسطول البريطاني من إيصال المساعدات إلى المدينة المحاصرة. فشله هذا وتدمير الإنكليز لأسطوله جعلاه محاصرًا في مصر، وقد بات خروجه منها مسألة وقت.

خلفت حملة بونابارت على مصر آثارًا كبيرة. فقد دفعت السلطان سليم الثالث إلى تسريع الإصلاحات والتغييرات في الجيش العثماني. وأظهرت الأهمية الكبيرة لشرق المتوسط على المستوى الجيو - استراتيجي. فبعد معركة ليبانتو البحرية عام ١٥٧١ هُمّش المتوسط واتجهت القوى الاستعمارية للمنافسة في ما بينها على السيطرة على المحيطات. ولكن بعد حملة بونابارت استعاد شرق المتوسط أهميته وكان البريطانيون أول من لحظ ذلك الأمر، وقد وقعت منطقة جبل طارق تحت سيطرتهم عام ١٧١٣. ونتيجة الصراع مع نابوليون، فرض البريطانيون سيطرتهم على مالطا عام ١٨١٤ وفقًا لمعاهدة فيينا التي أعادت ترتيب التوازنات الأوروبية بعد هزيمة نابوليون في معركة واترلو، ما جعل لهم اليد الطولى في البحر المتوسط. كذلك أدت حملة نابوليون على مصر إلى إعادة اكتشاف التاريخ القديم بعدما تمكن العالم الفرنسي شامبوليون من فك معاني الحروف الهيروغليفية، وهو رافقها كعضو في فريق العلماء الفرنسيين الذي شكل جزءًا من تلك الحملة لدراسة مصر في أبعادها المختلفة. وكان جزءًا من الدروس التي تعلمها الفرنسيون درس رمسيس الثاني، قبل نحو ثلاثة آلاف عام، ومفاده إن أمن مصر يمكن ضمانه عبر السيطرة على سوريا. وأدى فشل الحملة الفرنسية بالعلماء الفرنسيين إلى العودة إلى حقبة الصليبيين في الشرق لاستخلاص العبر منها، ما دفعهم إلى العودة

إلى عصر الرومان الذين كانوا استنتجوا منذ القرن الثالث قبل الميلاد أن السيطرة على سواحل البلقان ضرورية لحماية المناطق الإيطالية الجنوبية خصوصًا بعد معركة بنيفانتوم (٢٧٥ قبل الميلاد) حين أفشلت روما محاولة بيروس حاكم إبيروس احتلال إيطاليا. كشف هذا الأمر الأهمية الكبرى للبحر المتوسط ودوره في تحديد علاقات القوة بين القوى الكبرى. وأدت هذه المعركة إلى إرساء مبدأ أساس في العلاقات الدولية يقوم على ضرورة تحييد القوى التي تعتمد على البحار في خطوط مواصلاتها في ضمان السيطرة على شواطىء المتوسط لحماية هذه الخطوط من أي تغلغل لأي قوة برية. وبالتالي تصبح السيطرة على سواحل شرق المتوسط ضرورية لمنع وصول أي قوة آسيوية إليه وعرقلة خطوط المواصلات للقوى البحرية. وبات هذا المبدأ أساسيًا بالنسبة إلى القوى الأوروبية لحفظ أمن القارة وسلامتها من أي خطر يأتي من خارجها.[1] وهذا ما دفع الفرنسيين إلى إيلاء سوريا أهمية خاصة، ولوحظت محاولاتهم المتعددة، خلال القرن التاسع عشر، لبسط نفوذهم عليها، لأهميتها الجيو - استراتيجية الكبرى. وقد أدت الدروس المستقاة من بطالسة مصر ومن الصليبيين إلى اكتشاف أهمية فلسطين بالنسبة إلى مصر. من هنا جاء مخطط نابوليون إقامة دولة يهودية في فلسطين تفصل بين مصر وسوريا. وأدت الحملة الفرنسية إلى القضاء على المماليك في مصر بعد أكثر من خمسة قرون على سيطرتهم على الحكم فيها، وهذا ما أفضى لاحقًا إلى صعود نجم القائد العسكري الألباني محمد علي باشا الذي كان أحد قادة الحملة العثمانية عام ١٨٠٢ لاستعادة مصر من الفرنسيين، وقد دخلت مصر معه مرحلة تحديث سريعة سيكون لها أثر كبير في المنطقة.

محمد علي وسوريا

أراد محمد علي تحديث مصر وإقامة حكم مركزي وجيش قوي على الطراز لأوروبي وإنشاء جهاز بيروقراطي حديث. ولتمويل مشروعه التحديثي، سيطر

(١) Edgar Alexander, Rome and Western Christianity, in Background of the Middle East New York: Cornell University Press, 1952, PP. 52-43.

على الأراضي الزراعية في مصر. كذلك أقام صناعات محلية وفرض التجنيد على الفلاحين بعدما قضى على المماليك. وطوال عشرين عامًا قدّم محمد علي الطاعة إلى السلطان العثماني. فبين عامي ١٨٠٨ و١٨١٨ أسدى محمد علي خدمة جليلة إلى السلطان باستعادة الحجاز من الوهابيين وبقضائه عليهم بعد تدمير عاصمتهم في الدرعية وأسر قادتهم وإرسالهم إلى المحاكمة في اسطنبول حيث أعدموا. وكان الوهابيون نشأوا كدعوة سلفية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وتمكنوا من توسيع نفوذهم على هضبة نجد والشواطىء الغربية للخليج العربي، ثم شنوا هجمات على العراق وتمكنوا عام ١٨٠٣ من احتلال الحجاز وإعاقة الحج إلى مكة. كذلك قام هؤلاء الوهابيون بهجمات على جنوب سوريا وقد استقرت منهم قبائل في منطقة حوران وغيروا اسم مدينة الأذراء إلى درعا، تيمنًا بعاصمتهم الدرعية. وعام ١٨١٨ كان جيش محمد علي تمكن من احتلال الدرعية وتدميرها وأسر زعماء الوهابيين الذين أرسلوا إلى اسطنبول للمحاكمة وأعدموا. بعد ثلاث سنوات أرسل محمد علي جنوده وأسطوله للقتال إلى جانب السلطان العثماني ضد المتمردين اليونانيين. وبعد ثماني سنوات قدر له أن يخسر أسطوله في معركة نافارينو ضد الأسطولين البريطاني والفرنسي، والتي كان من نتائجها استقلال اليونان. وكان محمد علي نظم جيشه بمعونة من ضباط فرنسيين عملوا في جيش نابوليون وهربوا إلى مصر عقب هزيمة واترلو. وكان الجنرال سيف من أهم الضباط وقد تبوأ منصبًا رفيعًا في الجيش المصري وعرف بسليمان باشا الفرنساوي. وأدى سعي محمد علي إلى تعزيز قوته الاقتصادية والعسكرية إلى وعيه بأهمية الأبعاد الجيو ـ سياسية في مقاربة دور مصر في الشرق الأوسط. فأرسل عام ١٨٢٠ حملة عسكرية إلى السودان لاحتلاله والسيطرة على موارده الطبيعية وتأمين مصادر مياه النيل الضرورية جدًّا للمصريين. وأوفد بعثة لاستكشاف منابع النيل في أوغندا وزائير وبحيرة فيكتوريا. وأدى استقلال اليونان عام ١٨٢٩ إلى إظهار ضعف الدولة العثمانية وإلى إعلانها رجلَ أوروبا المريض.

شعر محمد علي أن من واجبه التصدي لواجب الدفاع عن الديار الإسلامية في ظل عجز العثمانيين عن القيام بهذا الواجب. وكان لزامًا على مصر المستقلة أن تبسط سيطرتها على سوريا. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، احتلت قوات محمد علي بقيادة ابنه ابراهيم سوريا، وخلال أشهر قليلة كان ابراهيم باشا هزم القوات العثمانية في معارك عدة، أهمها معركة كونيا التي جعلته في وضع يمكنه من التقدم واحتلال اسطنبول، وإعلان نهاية الدولة العثمانية رسميًا، إلا أن تدخل الروس وغيرهم من الأوروبيين منع محمد علي من تحقيق مراده.

كان من شأن طموحات محمد علي أن تجدد قوة الدولة الإسلامية في الشرق الأدنى، وتهدد بالتالي مصالح القوى الكبرى، خصوصًا مصالح الروس والبريطانيين فيه. فما إن وصل ابراهيم باشا إلى كونيا حتى أرسل الروس أسطولهم إلى اسطنبول وأعلنوا أنفسهم حماة للباب العالي. وهذا ما أثار حفيظة الفرنسيين والبريطانيين فتدخلوا وضغطوا على محمد علي باشا للحد من طموحاته. وكان على الوالي المصري أن يقنع بحكم سوريا وكيليكيا حتى سفوح جبال طوروس. أما البريطانيون فأحسوا بالخطر نتيجة وصول الجيش المصري إلى نجد عام ١٨١٨ وإمكان وصول نفوذ محمد علي باشا إلى الخليج العربي فهاجموا عام ١٨١٩ الإمارات والمشيخات العربية على ساحله، من رأس الخيمة إلى الكويت، وأجبروا حكام هذه المشيخات الصغيرة على توقيع اتفاقات حماية فرضت الوصاية البريطانية عليهم، لقرن ونصف قرن من الزمن[١]. وعام ١٨٣٩ سيطرت بريطانيا على مرفأ عدن في اليمن لمنع محمد علي من الوصول إلى المحيط الهندي بعدما كان هذا الأخير بسط نفوذه على اليمن[٢]. وأدى النفوذ المتنامي لمحمد علي باشا في روسيا والنمسا وبروسيا وبريطانيا إلى إجباره على سحب قواته من سوريا والاكتفاء هو وذريته بحكم مصر. رضي محمد علي بالشروط الأوروبية ما فتح الباب أمام القوى الأوروبية للمسارعة إلى السيطرة

(١) Kamal Salibi, A History of Arabia, P. 175.

(٢) Kamal Salibi, A History of Arabia, PP. 177-178.

على ولايات الدولة العثمانية خصوصًا على سوريا ومنطقتها الساحلية ومنطقة جبل لبنان. وانحاز الفرنسيون إلى المسيحيين الموارنة في الصراع ضد الدروز الذين نالوا الدعم البريطاني. وأدى ذلك إلى حرب أهلية عام ١٨٤٠ استمرت متقطعة حتى عام ١٨٦٠ وانتهت بفرض نظام المتصرفية على المنطقة الممتدة من الكورة شمالًا إلى منطقة الشوف جنوبًا. وقد نص هذا النظام على الاستقلال الذاتي لجبل لبنان ضمن نطاق الدولة العثمانية على أن تقسم السلطة على الطوائف المختلفة. وكانت الدول الخمس الكبرى، وهي فرنسا وبريطانيا وبروسيا وروسيا والنمسا، الضامن لهذا النظام الذي كان يختار المتصرف من مسيحيي الدولة العثمانية على أن ينال موافقة الدول الكبرى. مرة أخرى وجدت سوريا نفسها عرضة لصراعات القوى الكبرى الإقليمية والدولية التي انهت قرونًا طويلة من السلام الذي عاشته في ظل الدولة العثمانية. وبدأ الرأسمال الغربي وخصوصًا الفرنسي بالتغلغل في سوريا مترافقًا مع إنشاء الإرساليات الأجنبية الفرنسية والبريطانية والأميركية وحتى الروسية.

التوسع الروسي والفرنسي والبريطاني

بينما كانت التطورات الآنفة الذكر تأخذ مجراها كانت روسيا تواصل اندفاعها جنوبًا في محاولة للوصول إلى المياه الدافئة، سواء في البلقان أو القوقاز أو آسيا الوسطى. فعام ١٨٠٢، وبينما كان نابوليون مشغولًا في حروبه مع القوى الأوروبية، ضمت روسيا جورجيا إلى أراضيها. وبعد سقوط نابوليون تورطت روسيا في حرب طويلة في القوقاز للسيطرة عليه. وبين عامي ١٨١٧ و١٨٦٤ تمكن الروس من تطويع الشيشانيين والداغستانيين والشركس والكاراتشاك، فاستولوا على شمال القوقاز. بعد ذلك بدأوا بالتصادم مع الفرس في منطقة أذربيجان ومع الأتراك في منطقة أرمينيا. وعام ١٨٥٣ نشب الخلاف بين روسيا وفرنسا على الحق في حماية الأماكن المقدسة في القدس. وكان الفرنسيون بقيادة أمبراطورهم الجديد نابوليون الثالث يريدون انتزاع رعاية الأراضي المقدسة من الروس الذين حاولوا، ردًّا على ذلك، فرض معاهدة على السلطان عبد المجيد تنص على منحهم حق فرض الحماية على

المسيحيين الأورثوذوكس في الأمبراطورية العثمانية. وحين رفض السلطان الاتفاق أرسلت روسيا قواتها إلى مولدافيا ووالاشيا على ضفاف نهر الدانوب في رومانيا الحالية. لكن العثمانيين، وخلافًا للمتوقع، تمكنوا من الثبات في مواقعهم وعرقلة التقدم الروسي بعد تحقيق انتصارات عدة عليهم، في وقت كانوا يصدون الهجمات الروسية في منطقة القوقاز. وردت البحرية الروسية بمهاجمة المرافىء العثمانية على ضفاف البحر الأسود، ما دفع البريطانيين والفرنسيين إلى التدخل إلى جانب العثمانيين بداية عام ١٨٥٤ في ما سيعرف بحرب القرم الثانية. وقد انتهت الحرب بهزيمة الروس إلا أنها لم تنه الطموحات التوسعية الروسية. فعام ١٨٧٧ حاول الروس مرة جديدة إعادة الكرة وشنوا الحرب على العثمانيين. لكن الفرنسيين لم يتمكنوا، هذه المرة، من التدخل لأنهم هُزموا قبل سنوات أمام الألمان وكانوا لا يزالون يعانون آثار تلك الهزيمة. أما البريطانيون فلم يكونوا يريدون التدخل وحدهم ضد الروس، فكانت النتيجة استقلال رومانيا وصربيا والجبل الأسود عن الدولة العثمانية فيما منحت بلغاريا حكمًا ذاتيًا واسعًا يقارب الاستقلال عن العثمانيين.

وبينما كان الروس يقضمون الولايات العثمانية الشمالية، كان الفرنسيون يوسعون نفوذهم تدريجًا في شمال أفريقيا على حساب العثمانيين. فعام ١٨٣٠ احتل الفرنسيون شريطًا على طول الساحل الجزائري. ومع تبوؤ نابوليون الثالث السلطة، عاد الحلم بإعادة أمجاد الأمبراطورية الفرنسية، ليتصدر أولويات السياسيين الفرنسيين. وأحكم نابوليون الثالث قبضته على الجزائر ووسع النفوذ الفرنسي في غرب أفريقيا. ومع حلول عام ١٨٨٢ وصلت القوات الفرنسية إلى منطقة فاشودا على الحدود بين السودان والتشاد في مسعى إلى الاتجاه إلى أفريقيا الشرقية وبلوغ السواحل المطلة على المحيط الهندي[١]. أما في الشرق، فكانت للفرنسيين مخططات تقوم على إنشاء مملكة عربية بين سفوح جبال طوروس شمالاً وشبه جزيرة سيناء جنوبًا، على أن يكون الأمير عبد القادر الجزائري ملك هذه الدولة. وكان الأمير نفي من الجزائر

(١) Kamal Salibi, A History of Arabia, PP. 182-183.

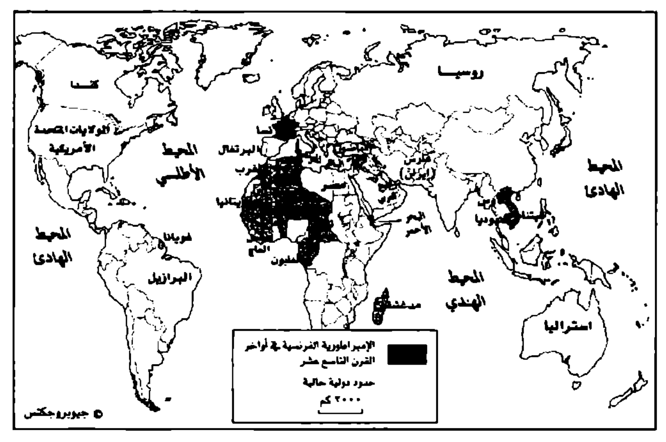
بعد مقاومة طويلة للاحتلال الفرنسي وتحول في فرنسا صديقًا لنابوليون الثالث قبل أن يُرسل وعدد كبير من أتباعه للعيش في دمشق[1].

أنذرت هذه التطورات البريطانيين الذين كانوا قلقين من علاقات الفرنسيين مع خلفاء محمد علي في مصر، خصوصًا بعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩. ورأى البريطانيون أنهم بات عليهم فرض سيطرتهم على مصر. وقد أدى افتتاح القناة إلى إعطاء مزيد من الأهمية لاسطنبول ومنطقة المضائق، ما سعَّر التنافس على النفوذ في الشرق الأوسط بين القوى الكبرى. كذلك أدى هذا إلى إعطاء مزيد من الأهمية الجيو ـ استراتيجية لمنطقة الخليج العربي والبصرة وبغداد ومنطقة قناة السويس ومرفأ عدن، إضافة إلى الطريق الواصل بين بلغراد والقسطنطينية وبين بلغراد وتسالونيك وأيضًا لمنطقة جبال طوروس الفاصلة بين هضبة الأناضول وكيليكيا[2]. استغل البريطانيون مسألة الدين المصري الذي نجم عن الإنفاق العام غير المحسوبة عواقبه خلال عهد الخديوي اسماعيل ليفرضوا وصايتهم على الحكومة المصرية. مع حلول عام ١٨٨٢ كان البريطانيون احتلوا مصر تاركين لفرنسا فرض سيطرتها على كل من تونس والمغرب لتعويضها من نفوذها المفقود في مصر. ولمواجهة خطر توسع النفوذ الفرنسي من غرب أفريقيا إلى شرقها ولمنع هذا النفوذ من الوصول إلى المحيط الهندي، وسع البريطانيون نفوذهم جنوبًا إلى السودان وكينيا وتنجانيكا بعد عام ١٨٩٩. وبعد حرب البوير ضد المستعمرين الهولنديين في جنوب أفريقيا (١٨٩٩-١٩٠٢) بات الانكليز يسيطرون على المنطقة إضافة إلى ناميبيا وكل الخط الممتد إلى روديسيا وتنجانيكا وكينيا والسودان حتى مصر شمالًا. وقد أدى هذا إلى قطع الطريق أمام توسع الفرنسيين وأوقفهم في التشاد عند فاشودا.

كان هذا التنافس الاستعماري كارثيًا بالنسبة إلى الدولة العثمانية التي فقدت مع

(١) عفاف صبحي الخنساء، التنافس السياسي الإنكليزي الفرنسي في المشرق العربي، ص ٢٨.

(٢) Lewis Thomas, European Imperialism in the Middle East, P. 123.

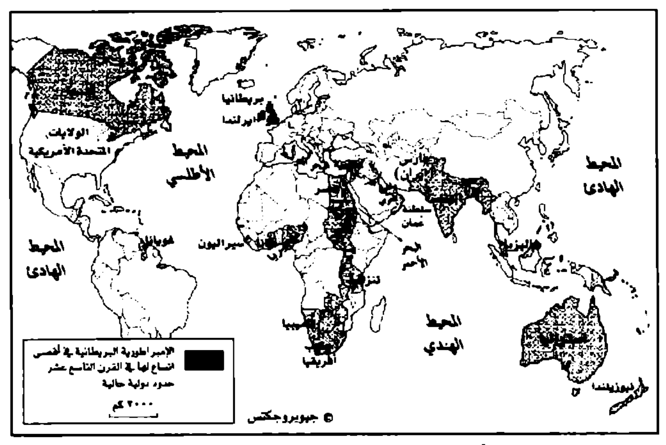


الإمبراطورية الفرنسية في أواخر القرن التاسع عشر

بداية القرن العشرين معظم ولاياتها العربية في شمال أفريقيا باستثناء ليبيا. وكانت هذه المنطقة بقيت تحت السيادة العثمانية بتوافق بين البريطانيين والفرنسيين حتى تبقى عازلة بين نفوذ كلا الطرفين.

عبد الحميد الثاني والقوى العظمى

أدت هذه التطورات إلى التأثير في خيارات السلطان عبد الحميد الثاني الذي حكم بين عامي ١٨٧٦ و١٩٠٩. وكان وصل إلى السلطة بدعم من الليبراليين الإصلاحيين الذين أرادوا إقامة حكم دستوري في السلطنة يتماشى مع آمالهم في الإصلاح. لكن عبد الحميد تحوّل محافظًا متطرفًا نتيجة الهزائم التي منيت بها الدولة العثمانية في حرب القرم الثالثة، على يد الروس عام ١٨٧٨. فحل البرلمان وفرض نظامًا أوتوقراطيًا يعتمد، في شدة، على شخصه. وقويت هذه النزعة عنده عقب خسارة الدولة ولاياتها في شمال أفريقيا عام ١٨٨٢، وقد حاول جاهدًا منع مزيد من الانهيار في الدولة. وبما أن روسيا وفرنسا وبريطانيا كانت ضافرت جهودها للنيل من الدولة



الإمبراطورية البريطانية في أقصى اتساع لها في القرن التاسع عشر

العثمانية، وجّه السلطان أنظاره ناحية ألمانيا، القوة الجديدة الصاعدة في أوروبا والتي كانت تتحدى نفوذ الدول الثلاث الآنفة الذكر[١]، ووثق علاقاته مع ملكها القيصر فيلهلم الثاني، ووجه إليه الدعوة مرتين لزيارة الدولة العثمانية، كانت الأولى عام ١٨٨٩ أما الثانية فعام ١٨٩٨. وأسفرت هاتان الزيارتان عن تعميق التعاون العسكري بين القوتين، إذ بدأ ضباط ألمان بإعادة تنظيم الجيش العثماني وتدريبه على أسس حديثة. وظهرت النتيجة في النجاح الذي حققه الجيش العثماني في مواجهة اليونان في الحرب التي اندلعت بينهما عام ١٨٩٧. وكان السلطان سخيًّا حين منح فيلهلم امتيازات لمد خط السكة الحديد بين برلين وبغداد.[٢] في المقابل كافأ الأمبراطور الألماني نظيره العثماني ببناء خط السكة الحديد بين اسطنبول والحجاز مرورًا بحلب ودمشق. وكانت ألمانيا دخلت مرحلة الثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن

(١) Kamal Salibi, A History of Arabia, PP. 183-184.

(٢) Kamal Salibi, A History of Arabia, P. 185.

التاسع عشر ما جعلها القوة الأوروبية البرية الأولى. واعتمدت صناعتها على شبكة من السكك الحديد التي كانت تصل شرق ألمانيا بغربها، ما أدى إلى تقوية سلطة الحكومة المركزية على الأطراف لأن السكك الحديد هذه أسهمت في تسهيل الدعم اللوجيستي العسكري، وكذلك في تعزيز النقل البري التجاري[1]. وكانت السكك الحديد عززت التجارة البرية وأعطتها، لمرحلة من الوقت، اليد الطولى على النقل البحري التجاري، فأصبح النقل البري أسرع وأقل كلفة من النقل البحري. وهذا عامل أسهم في تدعيم السلطة المركزية في الولايات المتحدة على حساب السلطة المحلية للولايات. وكانت السكك الحديد أحد أسباب الحرب الأهلية الأميركية بين عامي ١٨٥٩ و١٨٦٥، كذلك أسهمت في توسيع الدولة الروسية سيطرتها على أراضٍ جديدة في منشوريا وآسيا الوسطى خصوصًا بعد عام ١٨٧٠.

خلال الحرب العالمية الأولى ساعدت شبكة السكك الحديد الألمان على المحاربة على جبهتين في الوقت نفسه. فتمكنوا من تحقيق الانتصارات على البريطانيين والفرنسيين على الجبهة الغربية، في وقت كانوا يحرزون النجاح تلو الآخر على الجبهة الشرقية. وسمحت شبكة السكك الحديد للألمان بنقل جنودهم من الجبهة الغربية إلى الجبهة الشرقية وبالعكس خلال أيام قليلة، ما أعانهم على إبادة الجيش الروسي الأول خلال الأسابيع الأولى للحرب، فيما أجبر الجيش الروسي الثاني على الانسحاب من بروسيا الشرقية. وقد أصبح الجنرالان الألمانيان إريك فون لودندورف وبول فون هندينبورغ بطلين من أبطال الحرب العالمية الأولى، وكانا يدينان بسمعتهما لشبكة السكك الحديد. وهذا ما أقلق البريطانيين الذين كان لزامًا عليهم تعديل استراتيجيتهم عبر إعطاء عمق لقواعدهم الساحلية حول العالم عبر السيطرة على مناطق في العمق البري. وكان خط برلين ـ بغداد هو الذي دفع البريطانيين إلى فرض الحماية على الكويت عام ١٨٩٩[2]، وإلى بسط سيطرتهم

(١) Ernest Jackh, the Geostrategic Uniqueness of the Middle East, P. 16.

(٢) Kamal Salibi, A History of Arabia, PP. 190-191.

على اليمن الجنوبي وحضرموت، وإلى التدخل في الأحداث الجارية في نجد عبر دعم عبد العزيز آل سعود في مواجهة آل رشيد من حائل المدعومين من العثمانيين الذين كانوا يريدون تشديد قبضتهم على شرق الجزيرة العربية[1]. وبما أن إعطاء عمق لهذه المناطق الساحلية أصبح هو التوجه الجديد لدى البريطانيين، بات جنوب إيران وشمال غربي الهند يدخلان في نطاق المناطق الحيوية بالنسبة إلى المصالح البريطانية لمواجهة التمدد الروسي في منطقة آسيا الوسطى. وبات العراق والشرق الأدنى جزءًا مهمًا من الاستراتيجية البريطانية الهادفة إلى مواجهة خطر تغلغل النفوذ الألماني إلى البحر الأحمر والخليج العربي وإمكان وصول الألمان برًا إلى الهند[2]. كذلك باتت فلسطين (جنوب سوريا) منطقة مهمة للدفاع عن منطقة قناة السويس خصوصًا خلال الحرب العالمية الأولى بعدما حاول الجيش العثماني الرابع بقيادة جمال باشا عبورها مرتين، واحدة عام ١٩١٤ وأخرى عام ١٩١٥ في محاولة لانتزاع مصر من البريطانيين.

الحرب العالمية الأولى

في بداية القرن العشرين شهدت أوروبا نهاية مرحلة سلام طويلة منذ الموافقة عام ١٨١٥ على مقررات مؤتمر فيينا الذي تلا هزيمة نابوليون في واترلو. فعبر هذه الاتفاقية أقام وزير الخارجية النمسوي ميترنيخ توازنًا أوروبيًا كان البريطانيون والروس المستفيدين الأكبر فيه. وشكلت إعادة تأهيل النمسا وصعود قوة بروسيا عقبتين في مواجهة استعادة فرنسا أمجادها في القارة الأوروبية، إذ لم تشن، بعد نابوليون، أي حرب هجومية فيها. وبما أن موازين القوى كانت بنيت لمنع أي قوة أوروبية قارية من الهيمنة على كل القارة، شعر البريطانيون بالأمان في جزرهم، ما ساعدهم على التركيز على توسيع أمبراطوريتهم. وميز هذا عهد الملكة فيكتوريا الذي غطى معظم القرن التاسع عشر. أما في أوروبا الشرقية، فأوكلت مهمة حفظ الاستقرار في تلك المنطقة

(١) Kamal Salibi, A History of Arabia, PP. 191-192.

(٢) Ernest Jackh, The Geostrategic Uniqueness of the Middle East, PP. 16-17.

الممتدة من بحر البلطيق شمالًا إلى الدانوب جنوبًا إلى روسيا. وبدا هذا النظام الذي أرساه ميترنيخ متينًا إلى حد مكّنه من تحمل صدمة حرب القرم الثانية عام ١٨٥٤ والحرب البروسية ـ الفرنسية عام ١٨٧٠. فلم تؤدِّ هاتان الحربان الإقليميتان إلى حرب كبرى. وتمكن هذا النظام من العيش أربعة عقود أعقبت الحرب البروسية ـ الفرنسية. وأدى صعود القوة البروسية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى اختلال التوازن الأوروبي الذي أرسي خلال مؤتمر فيينا. فعام ١٨٦٦ هزمت بروسيا النمسا وطردتها من الاتحاد الكونفدرالي الذي كان يضم نحو ٤٠ إمارة ألمانية في اتحاد هش. ودفع عزم الألمان توسيع نفوذهم على منطقة الراين إلى اصطدامهم بالمصالح الفرنسية. وكانت النتيجة اندلاع الحرب البروسية ـ الفرنسية عام ١٨٧٠ وقد انتهت بهزيمة فرنسا وإطاحة نابوليون الثالث وإقامة الجمهورية الثالثة. وفي محاولة منه لإعادة صياغة نظام أوروبي جديد، حاول المستشار البروسي أوتو فون بيسمارك إقامة تحالف بين الأباطرة البروسي والنمساوي والروسي. لكن ما أفشل مساعيه تناقض المصالح بين النمسا وروسيا في منطقة البلقان، فاكتفى بنسج تحالف وثيق مع النمسا، فيما ابتعدت روسيا عن ألمانيا لتتقارب مع فرنسا وبريطانيا. وقد أثمر هذا إطلاق يد روسيا في منطقة البلقان من دون تدخل فرنسا أو بريطانيا كما كان يحدث سابقًا. لذلك وجدت الدولة العثمانية نفسها وحيدة عام ١٨٧٨ في مواجهة آلة الحرب الروسية.

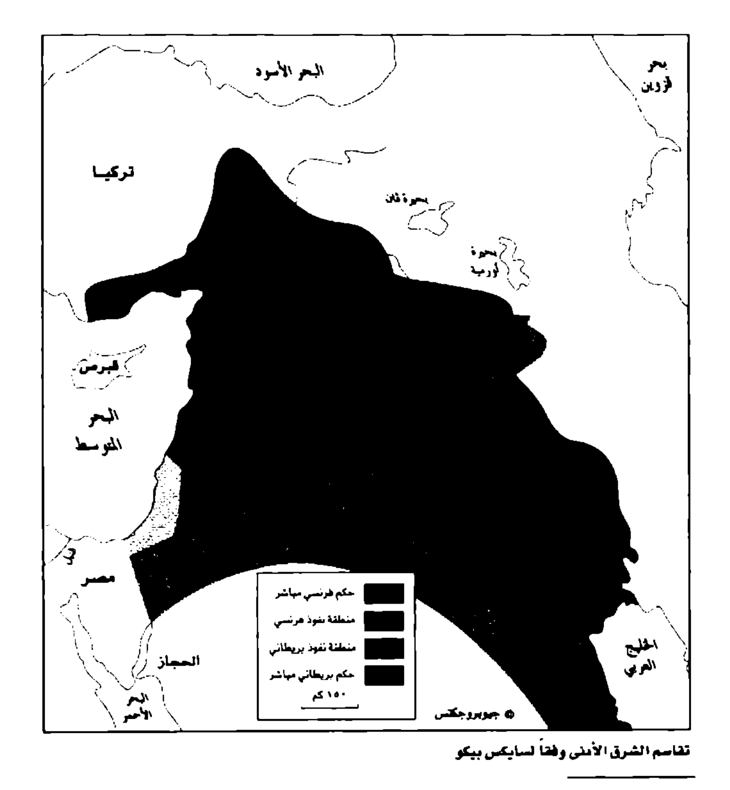
مع الوقت تشكل حلفان في أوروبا، ضم الأول بريطانيا وفرنسا وروسيا، أما الثاني فضم ألمانيا والنمسا وإيطاليا. في بداية الحرب العالمية الأولى، انتقلت إيطاليا إلى الطرف الآخر ضد ألمانيا بينما انضم العثمانيون إلى الألمان وقاتلوا إلى جانبهم خلالها. وشكّل اغتيال ولي عهد النمسا الأرشيدوق فرانس فرديناند وزوجته في سراييفو السبب المباشر للحرب. وأدى هذا الاغتيال الذي نفذه في ٢٨ حزيران/يونيو ١٩١٨ قومي صربي متطرف إلى اتهام النمسا صربيا بالوقوف وراءه. وبعد شهر هاجمت القوات النمساوية صربيا ما دفع روسيا إلى إعلان التعبئة العامة

لدعم حلفائها الصرب في مواجهة أعدائهم. ودفعت خطوتها هذه ألمانيا إلى إعلان الحرب عليها، وأدت بفرنسا إلى إعلان الحرب على ألمانيا دعمًا لحليفتها روسيا. بعد أيام قليلة، أعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا. وكان القادة البريطانيون أظهروا قلقًا شديدًا من تصاعد القوة الألمانية وأثرها السلبي في التوازن القاري الأوروبي. بعد أسابيع قليلة هاجمت البوارج العثمانية الموانئ الروسية على البحر الأسود، معلنة بالتالي انضمامها إلى النمسا وألمانيا. وأدت التطورات الداخلية في السلطنة العثمانية دورًا مؤثرًا في مجرى الأحداث.

في بداية القرن العشرين، فرض تيار حداثي نفسه، في قوة، في سوريا، معبرًا عنها بتيارات قومية كان أبرزها تيار القومية العربية. وقد نال دفعًا قويًا عقب الانقلاب الذي قامت به جمعية الاتحاد والترقي على السلطان عبد الحميد عام ١٩٠٨، وكان قادته من الضباط العثمانيين الذين دُرّبوا وفقًا للنمط الأوروبي واتخذوا من الثورة الفرنسية مثالًا أعلى لهم. وكان هؤلاء الضباط يعتقدون بإمكان إقامة ملكية دستورية في السلطنة العثمانية بينما كان البعض الآخر يظن أنه يستطيع إقامة جمهورية تضم جميع الشعوب في السلطنة، وفقًا لمبادىء العدالة والمساواة، ما يمنع انهيار الدولة العثمانية واندثارها. وتمكن هؤلاء الضباط من إفشال ثورة مضادة قادها عناصر موالون للسلطان عبد الحميد، ما دفعهم إلى عزله وتنصيب أخيه محمد الخامس مكانه. وبعد الانتكاسات الخطيرة التي تعرضت لها الدولة خلال حروب البلقان عامي ١٩١٢ و١٩١٣ وفقدانها غالبية ممتلكاتها الأوروبية تبنت جمعية الاتحاد والترقي سياسة قومية متطرفة متأثرة بالقومية الألمانية، تقوم على فرض الهوية التركية على جميع المواطنين في الدولة، في ما عرف بسياسة التتريك. وهذا ما دفع العرب إلى إعلاء صوتهم مطالبين بحقوقهم. وقد راوحت مطالبهم بين الحكم الذاتي والحقوق الثقافية والاستقلال التام عن الدولة العثمانية[1]. هذه التطورات، إضافة إلى سياسة القمع

(١) Laurens, Henry: l'Orient Arabe, Arabisme et Islamisme de 1798 à 1945 , Armand Colin, Paris, 2000. p. 132.

التي اتبعها جمال باشا خلال حكمه سوريا إبان الحرب، عززت التوجه الراديكالي بين القوميين العرب الذين باتت غالبيتهم تؤيد الانفصال عن الدولة العثمانية.(١) وبينما كانت خطوط الجبهة في أوروبا استقرت وثبتت مع حلول عام ١٩١٥، اعتقد البريطانيون أن في إمكانهم تحقيق نجاحات في مناطق أخرى من العالم. وبما



تقاسم الشرق الأدنى وفقاً لسايكس بيكو

(١) Laurens, Henry: l'Orient Arabe, Arabisme et Islamisme de 1798 à 1945, p. 133.

أنهم كانوا قلقين من إمكان استخدام السلطان العثماني صلاحيته كخليفة للمسلمين لإعلان الجهاد المقدس على البريطانيين والفرنسيين، بات البريطانيون قلقين من إمكان تمرد المسلمين في المستعمرات التي يسيطرون عليها، على حكمهم. وقد بدأوا بالبحث عن شخصية دينية يمكن أن تؤدي دورًا رمزيًا بين المسلمين لمواجهة الخليفة العثماني. فوجدوا ضالّتهم في حاكم مكة الشريف حسين بن علي الذي كان ناقمًا على العثمانيين ويتوجس ريبة من إمكان عزلهم له وإبدال أحد أقربائه به. إضافة إلى ذلك، سعى الفرنسيون والبريطانيون إلى دفع القوميين العرب إلى التمرد على العثمانيين لتسهيل مخططهم إنزالَ قواتهم على الساحل السوري. لكن الإجراءات التي اتخذها جمال باشا بنقل القوات العربية إلى غاليبولي لمواجهة الغزو البريطاني، وسياسته القمعية، أفشلت المخططات البريطانية ـ الفرنسية(١). وكان البديل يكمن في دعم ثورة يقودها الشريف حسين من الحجاز أطلقت شرارتها الأولى في ١٦ حزيران/يونيو ١٩١٦، واعدًا بدولة تشمل الجزيرة العربية وسوريا إضافة إلى كيليكيا والعراق. وأسهمت الثورة العربية الكبرى في زعزعة الجبهة العثمانية ـ الألمانية في سوريا ومع حلول أيلول/سبتمبر ١٩١٨ كانت طلائع الثوار وصلت إلى دمشق، ومع حلول تشرين الأول/أكتوبر كان العثمانيون انسحبوا من سوريا والعراق، وكان عليهم النضال ضد الاحتلال الذي فرضه الحلفاء الغربيون على اسطنبول وهضبة الأناضول نفسها. حينذاك، ظن العرب أنهم على وشك الحصول على دولتهم الموعودة، إلا أن تناقض آمالهم مع المصالح البريطانية ـ الفرنسية أحبط تلك الآمال.

---

(١) Tibawi: A Modern History of Syria, Macmillan St Martin, 1st edition, London, 1969, p. 231.

الفصل الخامس

سورية تحت الانتداب

«ها قد عدنا يا صلاح الدين»

الجنرال هنري غورو عند ضريح صلاح الدين بعد احتلاله دمشق.

«عصر الثورة»[1]

ما إن انتُزعت سوريا من السلطنة العثمانية حتى سارع الأمير فيصل إلى فرض حكمه على دمشق، مطالبًا بمملكة تضم بلاد الشام كاملة، تكون عاصمتها دمشق، على أن تشمل ولاية حلب ودير الزور ودمشق إضافة إلى جبل لبنان وفلسطين. وتمكن فيصل، في البداية، من تحقيق معظم أهدافه باستثناء فرض حكمه على لبنان وفلسطين. إذ منعه الفرنسيون من مد سلطته إلى جبل لبنان ومنطقتي بيروت وطرابلس في حين حال البريطانيون دون بسط سلطته على فلسطين. وبما أن الحرب انتهت، بات الفرنسيون يطمحون إلى نيل حصتهم من غنائم الحرب في المشرق. ووفقًا لاتفاق سايكس – بيكو، شمل النفوذ الفرنسي ما سيعرف لاحقًا بلبنان الكبير وسورية وكيليكيا وولاية الموصل، شمال العراق. بعد ذلك تخلى الفرنسيون عن كيليكيا لمصطفى كمال وعن الموصل للبريطانيين، ليكتفوا بلبنان وسورية، ورفضوا الاعتراف بحكومة فيصل. ومع حلول تموز/يوليو ١٩٢٠ اجتاحوا دمشق وفرضوا الانتداب على لبنان وسورية.[2] وما إن احتل الفرنسيون سورية حتى بدأوا بفرض تصوراتهم لخارطتها السياسية الجديدة. وقد اعتمدت السياسة الفرنسية على تعزيز

(١) Eric Habsbawm's The Age of Revolution, Europe 1789-1848, Abacus, Vinage Books, 1962.

(٢) Zeine Zeine, the struggle for Arab Independence, Beirut: Khayat, 1960.

وضع المسيحيين كحلفاء وشركاء اقتصاديين في المنطقة. وحدد هذا تصورهم لسورية على أنها مجتمع مشرذم بحسب المجموعات الطائفية، فقسموها بالتالي دويلات عدة، فأنشأوا دولة جبل الدروز في منطقة جبل حوران، ودولة علوية على الساحل لمنع السنة من الوصول إلى المتوسط، ودولتين سنيتين واحدة في دمشق وأخرى في حلب، بهدف خدمة سياستهم الاستعمارية القائمة على مبدأ فرّق تسد[١]. وحاول الفرنسيون إثارة النعرات الطائفية عقب احتلالهم سورية لتبرير وجودهم فيها وانتدابهم عليها[٢].

كان الفرنسيون يريدون ربط اقتصادي سورية ولبنان بالاقتصاد الفرنسي وعزلهما عن النفوذ البريطاني. وأدى هذا إلى الإضرار، في الدرجة الأولى، بمصالح طبقة التجار الوسطى والحرفيين في دمشق وحلب. كذلك أضرت بمصالح طبقة موظفي الدولة والضباط في الإدارة والجيش العثمانيين، أما دير الزور فكان مقدرًا لها أن تكون على هامش الأحداث السياسية في سورية وستبقى كذلك حتى يومنا الحاضر. وكانت أول ثورة على الاحتلال الفرنسي ثورة ابراهيم هنانو في حلب وريفها، وهو ينتمي إلى عائلة ثرية من ملاك الأراضي من ضيعة كفرتخاريم القريبة من حلب. وعقب إنهائه دراسته الثانوية في المدرسة الهمايونية في حلب، التحق بجامعة الملكية للحقوق في اسطنبول، إحدى أهم جامعات الحقوق في السلطنة آنذاك، لينضم من ثم إلى الإدارة العثمانية. مع حلول عام ١٩١٨ تقاعد هنانو من وظيفته. ولأنه كان أضحى قوميًا عربيًا متحمسًا، على رغم أصوله الكردية، توجه إلى دمشق عقب سقوطها في يد قوات الأمير فيصل عارضًا عليه خدماته. وبعد احتلال الفرنسيين سورية أعلن الثورة عليهم، وقد لقي دعمًا من مصطفى كمال أتاتورك الذي كان يقاتل الفرنسيين والإيطاليين واليونانيين والبريطانيين، وقد احتلوا أجزاء واسعة من تركيا المعاصرة. مع حلول تشرين الأول/أوكتوبر ١٩٢١ وقع مصطفى كمال اتفاقًا مع الفرنسيين يقضي

(١) نصري الصايغ: عبد الحميد كرامي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص. ١٢٠ - ١٢١.

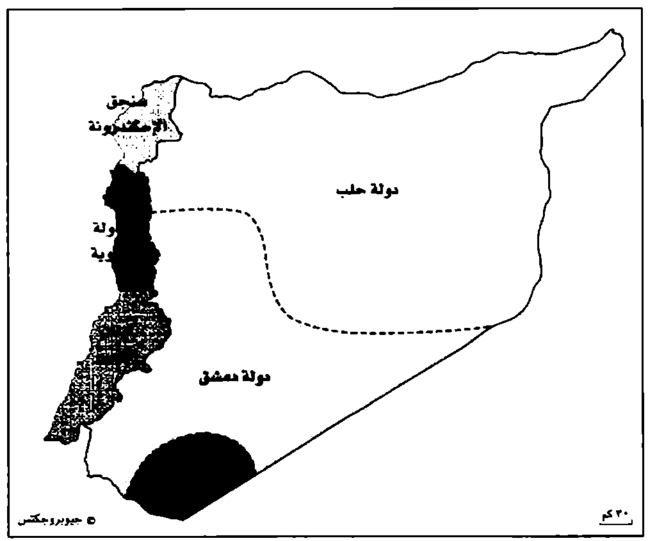
(٢) Michael Province: The Great Syrian Revolt and the Rise of Arab Nationalism, (Austin: University of Texas Press, 2005). P. 17.

انسحاب قواتهم من كيليكيا وغيرها من الأراضي العثمانية التي احتلوها عقب إعلان لهدنة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨. في المقابل، كان على أتاتورك أن يسحب أيده ودعمه لهنانو ومنع وصول المؤن والذخائر إليه من الأراضي التركية. وقرر نذا الاتفاق الذي عرف باتفاق فرانكلين – بويون، مصير الثورة الأولى في سورية لى الانتداب، لتدير تركيا، من ثم، ظهرها إلى الشرق الأوسط محاولة التوجه نحو وروبا والعالم الغربي. وقد عزلت حلب عن محيطها التاريخي في كيليكيا وجنوب ركيا وهُمِّش خط التجارة المتجه من دمشق إليها في طريقه إلى الأناضول، ما أضر مصالح تجارها على وجه التحديد. وبعد هنانو، هُمشت حلب سياسيًّا، إن في سورية لانتداب وإن في سورية عهود الاستقلال.

دعمت ثورة حلب اعتقاد الفرنسيين أن التحدي الأكبر الذي يواجهونه يأتي من لمدن حيث توجد نخب مثقفة ومتعلمة وفقًا للطرق والقيم الحديثة. وكان الفرنسيون متقدون أن الريف في المشرق ضامر وغير مهتم بالقضايا السياسية، بناء على الثقافة القيم الشرقية التي تربى عليها أهله والتي جعلت منه منطقة هامدة وراكدة. هذه لمقاربة الاستشراقية، دفعت الفرنسيين إلى التركيز على عزل المناطق الريفية عن لمناطق المدينية، معتقدين أنهم إذا فرضوا سيطرتهم على الريف يتمكنون من إحكام لحصار على المدن، ما سيسهل السيطرة عليها وبالتالي على سورية. لذلك لم يتخيلوا ن التحدي الأكبر لسلطتهم سيأتي من الريف. فعام ١٩٢٥ أعلن سلطان باشا الأطرش ورته على سلطات الانتداب. وتمكن هذا الوجيه المحلي من قرية القرية في جبل حوران من إنزال الهزيمة تلو الأخرى بجيش الاحتلال، محققًا الانتصار تلو الآخر لى القوات الفرنسية في معارك الكبير والمزرعة وصلخد والمسفرة والسويداء خلال سيف عام ١٩٢٥. بعد ذلك عمت الثورة كل أنحاء سورية وأُعلن سلطان باشا قائدًا مامًّا لها، وقد طاولت أيضًا أنحاء من لبنان.

كمن السبب الرئيس للثورة في الترتيبات التي فرضها الانتداب على سورية. ذ أدى فصل حوران عن دمشق إلى الإضرار بالشريان الاقتصادي الذي كان يربط

المنطقتين والذي كان قائمًا على إنتاج القمح في حوران وبيعه في أسواق دمشق. وكما يقول مايكل بروفانس، قامت هذه الثورة على خط تجارة القمح الذي شكل



سورية كما تم تقسيمها من قبل الفرنسيين عند فرض الإنتداب

العصب الأساس لاقتصادي الشام وحوران ولمصالح الوجهاء المحليين في حوران المنتجين له وطبقة التجار الدمشقيين المسوقين له. وأسهمت ثورة سلطان باشا في بلورة هوية وطنية سورية منسجمة مع التيار القومي العربي[1]. وتلقت الدعم والتمويل من الأردن الذي كان أُعلن دولة يحكمها الأمير عبد الله شقيق الملك فيصل ونجل

(١) Michael Province: The Great Syrian Revolt and the Rise of Arab Nationalism, (Austin: University of Texas Press, 2005), P. 21.

الشريف حسين، والذي كان وضع تحت الانتداب البريطاني[1]. وأدى الأردن دور القاعدة التي كان البريطانيون ينطلقون منها للتدخل والتأثير في السياسة السورية عبر إعطاء الدعم للدروز في جبل حوران وللعشائر في محيط درعا. فقبل أربع سنوات من ثورة سلطان باشا شكلت عشائر درعا وفدًا توجه إلى دمشق للمطالبة بفصل منطقتهم عن سورية وضمها إلى الأردن. وتبع ذلك إضراب عام، دفع رئيس الوزراء السوري آنذاك علاء الدين الدروبي المعين من سلطات الإنتداب إلى التوجه إلى حوران لحل المسألة. وأثناء الزيارة وقعت اضطرابات أدت إلى مقتل الدروبي والوزير عبد الرحمن باشا، وأنحى الفرنسيون باللائمة على البريطانيين في تلك الأحداث.[2]

لمواجهة هذه الثورة عمد الفرنسيون إلى استعمال القوة المفرطة لقمع السكان. كذلك عقدوا اتفاقًا مع البريطانيين يقضي بضغط هؤلاء على الملك عبد الله لقطع الدعم عن الثوار. وأهم من ذلك أنهم تمكنوا من تحييد دمشق عبر إقامة تحالف مع البورجوازية الشامية العليا[3]. بعد عامين على اندلاع الثورة تمكن الفرنسيون من حصد ثمار سياستهم فدحروا الثوار، وعلى رأسهم سلطان باشا، ما اضطره إلى اللجوء مع عائلته والخلص من أتباعه إلى وادي سرحان في شمال المملكة العربية السعودية حيث بقي عشرة أعوام قبل أن يعود إلى سورية. وأدى الفصل بين حوران ودمشق إلى تهميش جبل الدروز سياسيًا باستثناء مُددٍ متقطعة في الثلاثينيات من القرن الماضي. وتمكنت طبقة البورجوازية العليا الدمشقية من عقد تحالف مع سلطات الانتداب يحفظ لها مصالحها الاقتصادية. فمع القطيعة التي وقعت مع تركيا، فقد خط التجارة المتجه من دمشق إلى حلب أهميته ومعه فقدت المدن الشمالية مصدرًا كبيرًا للدخل ما أسهم في إضعاف دورها السياسي لمصلحة دمشق. وفي لبنان كانت مدينة طرابلس أكبر الخاسرين نتيجة فرض الانتداب إذ إنها فقدت دورها كمرفأ مؤدٍ إلى المدن

(١) عفاف الخشا، التنافس السياسي الإنكليزي الفرنسي، مرجع سابق، ص. ١١٧.

(٢) المرجع نفسه، ص. ١٠٩.

(٣) Michael Province: The Great Syrian Revolt, and the Rise of Arab Nationalism, (Austin: University of Texas Press, 2005), P. 13.

السورية الشمالية[1]. ولأن بيروت أضحت المرفأ المفضل لتجارة الفرنسيين مع المشرق على حساب ميناءي صيدا وطرابلس، أدى هذا إلى تهميش دورهما السياسي لمصلحة بيروت التي أصبحت عاصمة لبنان الكبير. وفي دمشق، فقدت طبقة التجار الوسطى الكثير من امتيازاتها لمصلحة تصاعد نفوذ الطبقة البورجوازية العليا التي عقدت حلفًا اقتصاديًا مع الطبقة المركنتيلية البيروتية التي تحدر معظم أفرادها من عائلات دمشقية نزحت إلى بيروت في القرن التاسع عشر، كعائلات صحناوي وفتال وبكداش وخباز وغيرها. واستفادت الطبقة المركنتلية الدمشقية من هذه العلاقة إذ إنها باتت شريكة للطبقة المركنتيلية البيروتية في تجارة الترانزيت الآتية من فرنسا وأوروبا إلى بيروت والمتجهة إلى دمشق في طريقها إلى دول الخليج العربي التي بدأت تشهد طفرة نفطية كبيرة، ابتداء من عام ١٩٤٥، تاريخ انتهاء الحرب العالمية الثانية. وهذه النخبة الدمشقية هي التي فاوضت مع الفرنسيين للحصول على الاستقلال في حين كانت الطبقة المركنتيلية البيروتية هي التي فاوضت الفرنسيين لنيل استقلال لبنان، فوقع لبنان وسورية اتفاقين مع فرنسا عام ١٩٣٦ لهذه الغاية. وأدى ذلك إلى انتخاب هاشم الأتاسي رئيسًا لسورية، وقد أعيد ضم الدولتين العلوية والدرزية إلى حلب ودمشق في ما سيعرف منذ ذلك الوقت بالجمهورية السورية. ومع الوقت، هُمش العناصر الاستقلاليون الراديكاليون، وبلغ الأمر، في حزيران/يونيو ١٩٤٠، حد اغتيال الزعيم الدمشقي عبد الرحمن الشهبندر الذي اشتهر بمطالبته بالاستقلال التام والناجز لسورية وهو ما كانت ترفضه سلطات الانتداب التي كانت تسعى إلى أن تبقى سورية ولبنان تحت نفوذها حتى بعد الاستقلال. وكان مقدرًا أن يتأجل استقلال لبنان وسورية إلى عام ١٩٤٣ وجلاء القوات الفرنسية عنهما إلى عام ١٩٤٦. وقد تمت هذه العملية بضغط بريطاني وأدت إلى انتخاب شكري القوتلي أولَ رئيس للجمهورية السورية بعد الاستقلال.[2]

---

(١) نصري الصايغ، عبد الحميد كرامي، مرجع سابق، ص. ١٢٥.

(٢) عفاف الخشاب، التنافس السياسي الإنكليزي الفرنسي، مرجع سابق، ص. ٢٣٧ - ٢٩٣.

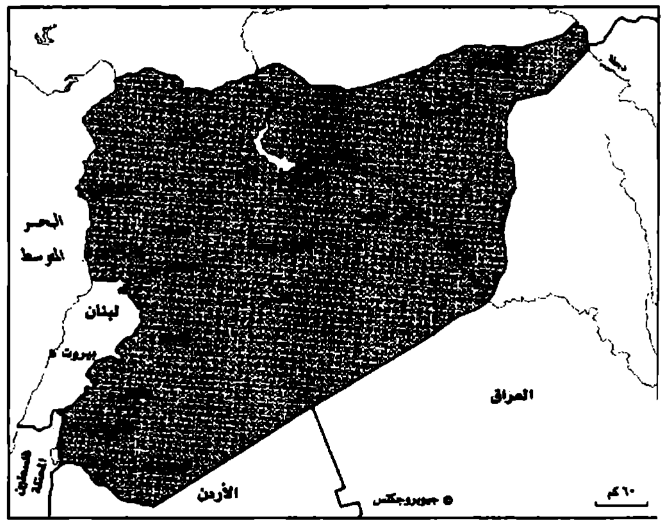
دولة مشرذمة؟

فرض الانتداب الفرنسي على سورية مرحلة جديدة من تاريخها. فأقيمت فيها منطقة كانت تاريخيًا ساحة تجاذب بين نطاقات جيو - سياسية ثلاثة هي بلاد ما بين النهرين والأناضول ومصر. إذ شكلت المنطقة الشمالية الشرقية الواقعة إلى الشرق من نهر الفرات والممتدة من حلب غربًا إلى منطقة البوكمال في الاتجاه الجنوبي الشرقي امتدادًا لبلاد ما بين النهرين. ومع حلول القرن التاسع عشر كانت قبائل شمر النازحة من شمال هضبة نجد استقرت في المنطقة الواقعة بين البوكمال ودير الزور غربًا والموصل شرقًا وتنازعت الأرض مع الأكراد الذين سكنوا تلك المنطقة قبلهم. أما سكان حلب فكانوا مرتبطين بعلاقات تجارية تاريخية مع العراق من جهة ومع منطقة كيليكيا ولواء اسكندرونة من جهة أخرى. واستفادوا أيضًا من خط التجارة الآتي من اليمن والحجاز والمارّ في الداخل السوري عبر دمشق وحمص وحماه في اتجاه حلب وبلاد الأناضول. وقد تضررت مصالح الطبقة المركنتيلية الحلبية من عزل مدينتها عن تركيا وعن العراق، خصوصًا بعد تحول تجارة الطبقة المركنتيلية الشامية إلى بيروت. ومع تأسيس مصطفى كمال الجمهورية التركية وانعزاله عن المشرق نتيجة طموحه إلى التوجه إلى أوروبا، فقدت حلب داعمًا قويًا لها في التوازنات التي ستحكم الجمهورية العربية السورية. فتوجهت بالتالي إلى نسج علاقة مع العراق وقد ترتب على ذلك أن حلب في ظل الجمهورية السورية اضافة إلى المنطقة الشرقية باتتا مدخلًا للنفوذ العراقي إلى سورية. والجدير ذكره أيضًا أن إنشاء الجمهورية العربية السورية بحدودها هذه فصل ما بين العلويين على الساحل السوري وعلويي منطقة كيليكيا وشرق الأناضول الذين وصل تعدادهم في السنوات القليلة الماضية إلى نحو ١٥ مليونًا، كثيرون منهم من الأكراد. أما في الجنوب فكان لدروز جبل حوران وعشائر السهل علاقات قوية مع الأردن نتيجة للعلاقات الاقتصادية التاريخية التي كانت تجمعهم والمبنية على التجارة المارة من الحجاز فالأردن إلى دمشق. والجدير بالملاحظة أن سهل حوران كان دائمًا عرضة للهجرات البدوية الآتية من الجزيرة

العربية وكان أبرزها الهجرة في بداية القرن التاسع عشر التي سجلها التاريخ على أنها غزوة وهابية لسورية. وقد أبقى هؤلاء على علاقاتهم العشائرية مع فروع قبائلهم في هضبة نجد. أما في ما يتعلق بالطبقة المركنتيلية الدمشقية فعقدت تحالفًا مع الطبقة المركنتيلية البيروتية فيما تضررت مصالح طبقة التجار الدمشقية الوسطى ما جعلها تعبر عن عدم رضاها بالانضواء في أحزاب وتيارات قومية عربية ذات توجهات راديكالية. وبالتالي فقد أضحت سورية الواقعة بين ثلاثة نطاقات جيو ـ سياسية هي العراق وتركيا ومصر، والمفتوحة من المنطقة الجنوبية الشرقية أمام التأثيرات الآتية من شبه الجزيرة العربية، ساحة صراع بين هذه القوى الثلاث إضافة إلى المملكة العربية السعودية، خصوصًا خلال العقدين اللذين أعقبا استقلال سورية. وقد يفسر هذا الأمر اعتبار كاوتسكي أن الاستعمار خلق دولًا في العالم الثالث بالمعنى القانوني للكلمة لكنه لم يخلق أممًا[1].

وإذ أنشىء الكيان السياسي السوري بشكله الراهن، وللمرة الأولى في التاريخ، كانت المناطق السورية المختلفة تنحو نحو النطاقات الجيو ـ سياسية المجاورة لها، وكان على السوريين خلق هوية وطنية سورية تجمع بينهم وتنسجم مع الواقع السياسي لهذا البلد. وشكلت الهوية القومية العربية جامعًا مشتركًا لجميع السوريين متجاوزة العصبيات القبلية والعشائرية والمناطقية، وفي الوقت نفسه منسجمة مع نزوع كل منطقة من المناطق السورية إلى التفاعل مع جوارها الجيو ـ سياسي المباشر. لهذا السبب كانت سورية الدولة العربية الوحيدة التي لم تتعارض فيها الهوية الوطنية مع القومية العربية، ولهذا السبب أيضًا كانت القومية العربية هي الإطار الذي يحدد المصالح الوطنية السورية. فقد باتت القومية العربية عاملًا أساسًا لبقاء سورية ككيان سياسي ما جعلها رائدة في دعم هذا المسعى الداعي إلى تحقيق الوحدة العربية،

(١) Kautsky in Bassam Tibi, Arab Nationalism, a critical enquiry, Tr. by Marion Farouk-Shiyett and Peter Sniggett, MacMillan Press, London, 1981, P. 19.



الجمهورية العربية السورية

وكانت كذلك السبب الذي جعلها لا تنسجم مع حدودها الوطنية، ما دفعها إلى أداء دور إقليمي يتجاوز هذه الحدود[1]. وهذا هو السبب الذي جعل السوريين يضمنون دستورهم نصًّا يقول إن أي حكومة سورية تتخذ شرعيتها من سعيها إلى تحقيق الوحدة العربية[2]. ولذا كانت "رسالة سورية تتجاوز حدودها» وتجعلها تندفع لدعم القضايا العربية[3].

---

1) Hopwood, Derek: Syria 1945-1986, Politics and Society, Unwin Hyman limited, London, 1st edition, 1988, P. 77.

2) Maclaurin R.D. and Mughisuddin, Muhammad and Wagner, Abraham : Foreign Policy Making in the Middle East, Domestic Influences on Policy in Egypt, Irak and Syria, Praeger publishers, New York, 1987,P. 241.

3) Drysdale, Alasdair and Hinnebusch Raymond: Syria and the Middle East Peace Process, Council of Foreign relations press, New York, 1991, P. 54.

السوريون القوميون الاجتماعيون في مواجهة البعث

همش النظام الذي أرسي في عهد الانتداب قطاعات واسعة من المجتمع السوري، ما أدى إلى نشوء أحزاب سياسية تتحدى الوضع القائم. وكان أبرز حزبين نشآ آنذاك الحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث العربي الاشتراكي. الحزب السوري القومي الاجتماعي أسسه أنطون سعادة عام ١٩٣٢ ردًّا على سلخ سلطتي الانتداب البريطانية والفرنسية لبنان والأردن وفلسطين عن سورية. وأنطون سعادة ولد عام ١٩٠٤ لأسرة من الروم الأورثوذوكس من ضهور الشوير في إقليم المتن الأعلى في جبل لبنان. وحين بلغ الخامسة عشرة من العمر هاجر إلى البرازيل حيث بقي أحد عشر عامًا عاد بعدها إلى لبنان حيث علّم اللغة الألمانية في الجامعة الأميركية في بيروت، وهي الجامعة حيث انطلق للتبشير بحزبه الجديد الذي دعا إلى إقامة أمة سورية، تضم سورية ولبنان والأردن وفلسطين وسيناء إضافة إلى كيليكيا وقبرص[1]. وبعد عودته من رحلته الطويلة إلى الأرجنتين عام ١٩٤٧ أضاف العراق والكويت إلى الأمة السورية[2]. وعلى رغم انبهاره كغيره بالنازيين الألمان لقدرتهم على تجاوز المحنة التي ألمّت ببلادهم بعد الهزيمة خلال الحرب العالمية الأولى، لم يكن سعادة متأثرًا بالمدرسة القومية الألمانية كما أشاع عنه خصومه، بل إن مفهومه عكس تأثرًا بالمفاهيم الفرنسية للأمة. فالنازية الألمانية كانت نتاجًا لنظرية الداروينية الاجتماعية التي عدَّت أن البشر هم كسائر الكائنات الحية يتفاوتون بنسبة تطورهم العرقي، وبالتالي فإن النازيين ركزوا على دور العرق في تحديد الهوية القومية. بالنسبة إلى المفهوم الفرنسي، تأثر أكثر بالمفاهيم الجيو - سياسية التي نادى بها، خلال القرن السابع عشر، الملك لويس الرابع عشر الذي سعى إلى حماية دولته عبر الوصول بها إلى حدود طبيعية تسهل الدفاع عنها في مواجهة الغزوات الخارجية. وبالتالي فقد بات المفهوم الفرنسي للأمة يقوم على

(١) أنطون سعادة: نشوء الأمم.

(٢) المرجع نفسه.

لبيئة الجغرافية كعامل حاسم في تحديد الهوية الوطنية. إضافة إلى ذلك، كان سعادة واعيًا بحقيقة أن «الشعب السوري» الذي يقطن «الأمة السورية» يشكل مزيجًا من إثنيات متعددة، كان كثير منها يتحدث لغات مختلفة. وبالتالي فإن لنموذج النازي لم يكن يتوافق مع مفهوم الأمة السورية الذي نادى به سعادة على غم إعجابه بالقوة التي وصلت إليها ألمانيا في ظل أدولف هتلر ما جعله يتأثر بعض الأطر التنظيمية التي اتبعها النازيون.

بدأ سعادة بالدعوة إلى مواجهة الانتداب الذي كان يعاني صعوبات متصاعدة ي السيطرة على الأوضاع في سورية ولبنان. وأدى توسع عضوية الحزب الذي عتمد السرية في بداياته إلى قلق السلطات الفرنسية منه، ما دفعها إلى اعتقال سعادة تقديمه إلى المحاكمة عام ١٩٣٦ وسجنه ستة أشهر. وعام ١٩٣٨ وبينما كان الزعيم لقب أنطون سعادة) يقوم بجولة في أميركا اللاتينية لحشد التأييد لحزبه بين أبناء لجاليتين اللبنانية والسورية بلغت إليه أنباء عن إصدار السلطات الفرنسية قرارًا تمنعه موجبه من العودة إلى لبنان وسورية. وكان الفرنسيون قلقين من صعود هتلر في ألمانيا قد سعوا بالتالي إلى تهميش كل الأحزاب والجمعيات التي كانت تعارض وجودهم ي لبنان وسورية وقمعها. وقرر بعض أعضاء الحزب، في غياب سعادة، التقرب ن ملك الأردن الذي كان يطمح إلى ضم سورية ولبنان إلى ملكه. وبقي سعادة ي الأرجنتين، تسع سنوات، ليعود عام ١٩٤٧ عقب انسحاب الفرنسيين من لبنان سورية. في ذلك الوقت كان سعادة ضم العراق إلى الأمة السورية. وكان هاشميو لعراق كسبوا إلى صفهم بعض أعضاء الحزب السوري القومي الاجتماعي في إطار سعاهم إلى حشد التأييد لمشروعهم ضم سورية إلى التاج الهاشمي في العراق. ما الحزب فاستقطب قطاعات واسعة من الشعب السوري إلى صفه، وانعكس هذا نفوذ المتزايد، على الجيش السوري، إذ أفادت تقارير أن لواء سوريًا كاملًا كان ـين بالولاء للحزب السوري القومي. إلا أن أيديولوجية الحزب أكسبته عداء الكثير ن الزعامات والأحزاب السورية واللبنانية. ففي لبنان شكل حزب الكتائب (النسخة

اللبنانية للفاشية الإيطالية) الخصم الأبرز للحزب السوري القومي الاجتماعي، أما في سورية فكان حزب البعث ذاك الخصم له.

وفي حين تأسس الحزب السوري القومي الاجتماعي على يد أستاذ اللغة الألمانية، تأثر بالمفاهيم الفرنسية للقومية، أنشئ حزب البعث على يد أستاذين للغة الفرنسية تأثرا بالمفاهيم الألمانية للقومية، هما ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار. وكان كلاهما ينتمي إلى عائلة دمشقية تصنف في خانة طبقة التجار الوسطى التي تضررت مصالحها الاقتصادية نتيجة فرض الانتداب على سورية. كان ميشال عفلق مسيحيًا أورثوذوكسيًا كأنطون سعادة، فيما كان صلاح الدين البيطار سنيًا. وقد أنهى عفلق دراسته الثانوية في دمشق قبل أن يتوجه إلى باريس ليتابع دراسته الجامعية في السوربون حيث التقى رفيق دربه صلاح الدين البيطار. وتأثر الاثنان بالثقافة الفرنسية وكانا يحلمان باستقلال سورية كمقدمة لتوحيد العرب في أمة واحدة تستعيد أمجاد الماضي، وكذلك بالمفاهيم الألمانية للقومية القائمة على اللغة الواحدة والتاريخ المشترك والثقافة المشتركة والمصير الواحد في تحديد الهوية القومية. وعقب عودتهما إلى سورية بدآ بالتدريس في ثانويات دمشق مبشرين بأفكارهما ومبادئهما. وعام ١٩٤٠ أسسا حزب البعث، على رغم أن أستاذًا آخر من اسكندرون اعتبر من جاء بفكرة هذا الحزب، وهو زكي الأرسوزي.

بدأ الحزب بكسب المناصرين على رغم أنه كان يفتقد المهارات التنظيمية التي كان يمتلكها السوريون القوميون الاجتماعيون وحماستهم التي كانت تصل إلى حد «التعصب». وعام ١٩٤٧ عقد البعثيون أول مؤتمر لهم وانتخبوا ميشال عفلق أمينًا عامًا للحزب. وأسهم الطابع الشعبوي للحزب في جعله المنافس الأبرز للحزب السوري القومي الاجتماعي في الساحة السورية. وبينما كان القوميون الاجتماعيون أكثر نجاحًا في كسب التأييد في الريف، أثبت البعثيون نجاحًا أكبر في كسب التأييد في المدن خصوصًا في صفوف الطبقة الوسطى. أما الحزب الثالث الذي قدر له أداء دور في سورية فكان الحزب الشيوعي.

العراق في مواجهة مصر

شكل الصراع بين حزب البعث والحزب السوري القومي الاجتماعي جانبًا من الصراع الإقليمي الدائر بين مصر والعراق على النفوذ في سورية وعلى الشرق الأوسط. وكان بدوره شكلًا من أشكال النزاع الذي سيدور حتى عام ١٩٥٦ بين البريطانيين الذين كانوا يريدون الحفاظ على نفوذهم في الشرق الأوسط من جهة، والولايات المتحدة التي كانت تسعى إلى كسب مصر والمملكة العربية السعودية إلى صفها، ليشكلا قاعدة لسياستها في الشرق الأوسط. حتى أن الصراع بين العراق ومصر سيعكس صراعًا بين فريقين بريطانيين تواجها في تحديد السياسة الخارجية لبلادهم. الطرف البريطاني الأول هو وزارة الخارجية، أما الطرف الثاني فحكومة الهند التابعة للتاج البريطاني. ففي بداية القرن العشرين كانت الأمبراطورية بلغت من الاتساع والقوة شأوًا أدى إلى تشعب مصالحها الخارجية، فخلّف صراعات بين مختلف الأجنحة المقررة في السياسة البريطانية، على سبل رسم السياسة الخارجية للأمبراطورية، أثرت في الشرق الأوسط. فخلال الحرب العالمية الأولى أعلنت بريطانيا فرضها الحماية على مصر وألحقتها بوزارة الخارجية البريطانية. في المقابل، احتلت قوات الهند البريطانية العراق عام ١٩١٧ وألحقته بحكومة الهند البريطانية. وكان الحاكم البريطاني للهند يتمتع بقدر من الاستقلالية في تقرير السياسات البريطانية في تلك المستعمرة ومحيطها وفقًا لتوجيهات الحكومة البريطانية. وبما أن البريطانيين كانوا في ذلك الوقت يسعون إلى توفير عمق لقواعدهم الساحلية حول العالم، بدأت حكومة الهند البريطانية بتوسيع نفوذها غربًا وشمالًا ما جعل المسؤولين البريطانيين في وزارة الخارجية يتندرون بإمكان إلحاق لندن بمكتب المندوب السامي البريطاني في الهند. وهذا ما دفع حكومة الهند البريطانية إلى احتلال العراق (لإعطاء عمق بري لقاعدتها في الكويت) خلال الحرب العالمية الأولى. وواجه الاحتلال البريطاني مقاومة شرسة من العراقيين في ما عرف بثورة العشرين. فاستدعى البريطانيون الأمير فيصل الذي كان فقد ملكه في سورية إلى العراق حيث أعلنوه ملكًا على البلاد.

فسعى فيصل إلى الاعتماد في الدرجة الأولى على العشائر السنية، في وسط العراق، كدعامة لحكمه، فيما همّش شيعة جنوب العراق بعدما كسب تأييد وجهائهم لصفه. مع حلول عام ١٩٣٢ أعلن استقلال العراق إلا أنه بقي واقعًا تحت النفوذ البريطاني، خصوصًا أن البريطانيين أبقوا على قواعدهم في العراق. وكانت حكومة الهند البريطانية عازمةً وضع الشرق الأدنى كاملًا تحت سيطرتها. وبالتالي لم تكن راضية عن اتفاق سايكس - بيكو الذي وقعته وزارة الخارجية مع وزارة الخارجية الفرنسية. فبالنسبة إليها، كان لزامًا عدم التخلي عن لبنان وسورية لفرنسا، ووجوب ضمهما إلى الأمبراطورية البريطانية. لذا قدم مسؤولو هذه الحكومة الدعم إلى الملك عبد الله عاهل الأردن في مسعاه إلى إنشاء «سوريا الكبرى». وهو السبب نفسه الذي جعلها تغض الطرف عن دعم الأردنيين ثورةَ سلطان باشا الأطرش في بداية الثورة السورية الكبرى. إلا أنها، في وقت لاحق، ضغطت لوقف هذا الدعم نتيجة تدخل وزارة الخارجية البريطانية التي كانت تسعى إلى التقارب مع فرنسا لترتيب الوضع على الساحة الأوروبية.

أدى اندلاع الحرب العالمية الثانية ومجريات أحداثها إلى إعطاء اليد الطولى في الشرق الأوسط للتوجهات الاستراتيجية لحكومة الهند البريطانية. وأسفرت الهزيمة السريعة لفرنسا في حزيران/يونيو عام ١٩٤٠ على يد القوات الألمانية وسقوط باريس، عن إقامة حكومة في مدينة فيشي واقعة تحت رحمة هتلر. وباتت المستعمرات الفرنسية في شمال أفريقيا امتدادًا للرايخ الألماني، وكذلك أضحى لبنان وسورية. وكان من بنود اتفاق الهدنة الذي وقعه الفرنسيون عقب هزيمتهم وضع لبنان وسورية تحت إشراف لجنة سياسية ألمانية - إيطالية مشتركة كانت مهمتها الإشراف على عمل المندوب السامي الفرنسي في البلدين[1]. وشكلت سورية القاعدة التي انطلقت منها الطائرات الألمانية لدعم ثورة رئيس الوزراء العراقي رشيد عالي الكيلاني ضد الاحتلال البريطاني في أيار/مايو ١٩٤١. ورد البريطانيون بوضع مخطط للاستيلاء

(١) عفاف الخنسا، التنافس السياسي الإنكليزي الفرنسي، مرجع سابق، ص. ١٥٨.

على لبنان وسورية وضمهما إلى نطاق النفوذ البريطاني لمواجهة الخطر الألماني[1].
وكان هتلر نفسه هو من أنقذ البريطانيين في الشرق الأوسط. فإذ كان يحضر لهجومه على الاتحاد السوفياتي، لم يرسل عددًا كافيًا من الجنود والمعدات لدعم تقدم قائده روين روميل في شمال أفريقيا، ولا الدعم الكافي للكيلاني لتمكينه من مواجهة الإنكليز. وسيرى الكثيرون أن هذا الخطأ هو الذي كلف هتلر خسارة الحرب إذ نه لم يتمكن من إحكام سيطرته على البحر المتوسط أو الشرق[2]. ولو استطاع لوصول بقواته إلى إيران لكان اتصل بكل من شاه إيران وشاه أفغانستان المؤيدين ه ولكان انتهى به الأمر إلى تطويق الاتحاد السوفياتي حتى من دون الدخول معه ي حرب، ولكان تمكن من الوصول إلى حدود الهند وحتى الانطلاق لاحتلالها. لا أن هتلر تجاهل توجيهات جنراله روميل الذي كان يسعى إلى تنفيذ هذا المخطط، فضل مهاجمة روسيا في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٤١. وأفضى تورطه في هذه الحرب لى هزيمته. وأدى الدعم الألماني، ولو المحدود، للكيلاني إلى إنذار البريطانيين وجوب التحرك واحتلال سورية ولبنان بعد شهر واحد على قضائهم على ثورة رشيد عالي الكيلاني وإعادتهم الملك فيصل الثاني والوصي على العرش الأمير عبد الإله لى الحكم في العراق. وأضحى البلدان تحت الاحتلال البريطاني، مع واجهة من لقوات الفرنسية التابعة لشارل ديغول. وكان المندوب السامي البريطاني في سورية لبنان من الأتباع المخلصين للتوجيهات الاستراتيجية التي حددتها حكومة الهند لبريطانية، لذلك سعى إلى إبقاء لبنان وسورية تحت السيطرة البريطانية وعارض عادتهما إلى الفرنسيين ولو كانوا حلفاءه، أنصار ديغول. كان هذا هو الجو السائد لذي أدى إلى إعلان استقلال الدولتين أواخر عام ١٩٤٣. وقد سعت حكومة الهند لبريطانية إلى تنفيذ استراتيجيتها في المنطقة عبر الاعتماد على العراق قاعدة انطلاق لهذه السياسات.

---

١) عفاف الخنسا، التنافس السياسي الإنكليزي الفرنسي، مرجع سابق، ص. ١٥٩.

٢) Ernest Jackh, The Geostrategic Uniqueness of the Middle East, P. 12.

في الغرب قدر لمصر أن تكسر عزلتها عن شؤون الشرق الأوسط عام ١٩٢٤ بعدما أعلن مصطفى كمال أتاتورك إلغاء الخلافة الإسلامية. منذ عام ١٨٤٠ وحتى ذلك الحين كانت مصر منعت من أداء دور في المشرق العربي يتعدى حدودها. فبعد ثلاثة عقود على سحب محمد علي جيشه من سوريا، وقعت مصر تحت الوصاية البريطانية الفرنسية نتيجة تراكم دينها لتعود من ثم وتقع تحت الاحتلال البريطاني المباشر عام ١٨٨٢، لتضحي بعد ذلك شبه مستعمرة بريطانية شكلت قاعدة انطلاق لبريطانيا في اتجاه قلب أفريقيا. وعام ١٩١٤ وضعت مصر تحت الحماية البريطانية، وبعد خمس سنوات اندلعت الثورة فيها مطالبة بالاستقلال. وكان الوجه الأبرز للثورة سعد زغلول الذي شكل وفدًا من وجهاء الإقطاع المصري وملاك الأراضي وخريجي الحقوق في مصر لمفاوضة الإنكليز الذين اعتقلوه وأعضاء الوفد المرافق له ونفوهم إلى جزر السيشيل لسنتين. لكن ذلك أجج مشاعر المصريين، ما دفع بالإنكليز إلى إعادة سعد زغلول ورفاقه إلى مصر حيث شكلوا حزبًا سموه حزب الوفد تيمنًا بالوفد الذي ترأسه سعد زغلول. وقد أضحى هذا الحزب الأكبر والأكثر شعبية في مصر على مدى عقود عدّةً. وأدى الدور الأبرز في معارضة سلطة الملك فؤاد الذي كان يسعى، في ذلك الوقت، إلى تسمية نفسه خليفة للمسلمين بعدما ألغى مصطفى كمال الخلافة العثمانية. أما «المتبارون» الآخرون على منصب الخليفة فكانوا هاشميي العراق المتحدرين من قبيلة الرسول، وكانوا بالتالي يملكون حجة أفضل من فؤاد في تبوؤ المنصب. وهذا ما دفع الملك المصري إلى توجيه أنظاره شرقًا. وبعد وفاة سعد زغلول تزعم حزب الوفد مصطفى النحاس باشا وقد نجح في الوصول إلى سدة رئاسة الحكومة ثلاث مرات قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية، الأولى عام ١٩٢٨، والثانية عام ١٩٣٠، والثالثة عامي ١٩٣٦ و١٩٣٧. وخلال ولايته الثالثة شكل النحاس لجنة لدعم الثوار الفلسطينيين الذين أعلنوا ثورة عام ١٩٣٦ استمرت ثلاث سنوات. وهذا ما دفع الإنكليز إلى النقمة عليه والضغط على الملك فاروق لعزله عن الحكم. إلا أن البريطانيين لم يكونوا في المطلق ضد دور مصري في المشرق. إذ كانت وزارة

لخارجية البريطانية، في الحقيقة، مؤيدة لهذا الدور لأنها كانت تعتقد أن مصر لواقعة تحت السيطرة البريطانية يمكن أن تشكل قاعدة انطلاق للسياسات البريطانية في المنطقة العربية بكلفة قليلة. وعليه، رعى وزير الخارجية البريطانية أنتوني إيدن عام ١٩٤٤ انطلاقة جامعة الدول العربية واختار القاهرة مقرًا لها. في ذلك الوقت كان لنحاس باشا عين رئيسًا للحكومة بضغط من الإنكليز على الملك فاروق، وقدر له ن يؤدي دورًا رئيسًا في تأسيس الجامعة العربية. وسينظر هاشميو العراق بعين الغيرة والحسد إلى هذا النجاح المصري. في المقابل، فإن المصريين الذين وجدوا أنفسهم في منافسة قوية مع الهاشميين في الشرق، إذ إن هؤلاء كانوا أنشأوا محورًا يجمع بين الأردن والعراق ويهدد بالتمدد إلى سورية ولبنان، سعوا إلى التقارب مع عبد العزيز ل سعود الذي كان انتزع الحجاز من الشريف حسين عام ١٩٢٤ وكان يخشى انتقام لهاشميين في العراق والأردن.

«مبرر» لوجود إسرائيل

أدت تجربة نابوليون في الشرق إلى تعليمه درسًا مهمًا. فالسيطرة على مصر وحدها لم تسعفه في الانطلاق للسيطرة على الشرق الأدنى. وهذا ما جعل الفرنسيين يستعيدون دورس الصليبيين في المنطقة والذين كان في استطاعتهم البقاء في لمشرق نتيجة تناقض المصالح بين العراق والأناضول ومصر. وما إن أعيد توحيد هذه النطاقات الجيو ـ استراتيجية الثلاثة، ولو جزئيًا، حتى كان مصير الصليبيين في الشرق تقرر، وكان عليهم مغادرة المنطقة. وبالتالي استنتج نابوليون أنَّه من أجل لسيطرة على المشرق، سيكون من الأجدى له السيطرة على سوريا عوضًا عن مصر و العراق أو الأناضول، لأن السيطرة على سوريا تتيح الانطلاق لبسط النفوذ على لنطاقات الجيو ـ سياسية الأخرى. إضافة إلى ذلك، حتمت الدروس المستقاة منع تحاد نطاقين من النطاقات الثلاثة عبر سوريا، لأن من شأنه إغلاق المنطقة في وجه لتدخل الأوروبي. لهذا السبب أراد نابوليون إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين يرتبط بفرنسا ويؤدي دور العازل ما بين مصر وسوريا. وقد دفعت الدروس النابوليونية

فرنسا إلى التركيز خلال القرن التاسع عشر على توسيع علاقاتها مع سوريا وتوثيقها. وبعد قرن من الزمن وبعدما سيطر البريطانيون على مصر وقناة السويس وأرادوا منع وصول فرنسا إلى القناة، رغبوا في إقامة دولة عازلة في فلسطين تمنع تقدم الفرنسيين من لبنان وبادية الشام إلى قناة السويس. لذا أيد البريطانيون إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين عبر إعلانهم عن وعد بلفور. وكانت مهمة هذه الدولة تقوم أيضًا على أداء دور حلقة الوصل بين المستعمرات البريطانية في أفريقيا ومحمياتها في الجزيرة العربية والمحيط الهندي. كذلك كان من شأن هذه الدولة منع تشكيل تحالف بين مصر والعراق ومنع مصر من الاتحاد مع سوريا ما يمكنهما من تحدي الاحتلال البريطاني في المنطقة.

في الخامس عشر من أيار/مايو، أعلن بن غوريون قيام دولة إسرائيل، ما دفع الجيوش العربية إلى التدخل في الحرب التي ستؤدي إلى النكبة وتهجير مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين إلى الدول المجاورة. وأدى إنشاء هذه الدولة إلى مضاعفات خطيرة بالنسبة إلى العرب وخصوصًا الدول المجاورة لفلسطين. فقد رأت مصر فيها تهديدًا لأمنها القومي، ما يفسر السبب الذي دفع بالمصريين إلى أن يكونوا آخر من أوقف القتال مع إسرائيل من بين العرب. وكان تدخل مصر في القضية الفلسطينية سابقًا لإقامة دولة إسرائيل. ففي نهاية الثلاثينات كان نفوذ هتلر في تصاعد بينما ظن البريطانيون أن في إمكانهم الاستفادة من المصريين عبر السماح لهم بإقامة جيش وطني للمرة الأولى منذ احتلال مصر عام ١٨٨٢. وكان الضباط الشباب يضمون عناصر من الطبقة الوسطى، أبرزهم جمال عبد الناصر، وهم مفعمون بالوطنية كالملك فاروق نفسه ويكنون الكراهية للبريطانيين. ثم إن كثيرين بينهم كانوا متأثرين بحركة الإخوان المسلمين التي أسسها حسن البنا عام ١٩٢٨. وكان البنا بين من دعوا إلى الجهاد في فلسطين ضد الاستيطان الصهيوني وقد أضحى الضباط المصريون من دعامات المقاومة ضد الصهاينة بعدما نظموا أفواج الفدائيين الذين كانوا يقاتلونهم. وكانت سورية أيضًا من أكثر المتأثرين بقيام دولة إسرائيل لأن هذه

قامت على ما كانت سورية تعدُّه إقليمها الجنوبي خصوصًا أن الصهاينة كان لديهم أطماع توسعية في سورية التي كانوا يريدون وضعها تحت نفوذهم التوسعي.



الفصل السادس

سنوات الاستقلال المضطربة

«تهنئتي ياسيادة الرئيس! إنك لا تعرف ماذا أخذت. إنك لا تعرف الشعب السوري. لقد ورثت أمة نصف أفرادها من السياسيين، وربع آخر من أفرادها يعتبرون أنفسهم من الأنبياء، وثُمنُ الأمة يعتبرون أنفسهم من الآلهة. إن في سوريا أناسًا يعبدون الله وأناسًا يعبدون الشيطان بل إن هناك طوائف وفرقًا تعبد عضوًا معينًا من أعضاء المرأة لأنها تعتبره ينبوع الحياة».

هذا ما قاله الرئيس السوري السابق شكري القوتلي للرئيس المصري جمال عبد الناصر عندما كانا يحييان الشعب السوري من شرفة قصر الضيافة في دمشق عقب التوقيع على الوحدة السورية ـ المصرية.

«البلاغ رقم واحد»

أدى الوضع الإقليمي المستجد الذي ناقشناه في الفصل السابق إلى وضع سورية تحت ضغوط وضوابط ثقيلة، في وقت كانت الولايات المتحدة بدأت تدخل المنطقة. ففي شباط/فبراير ١٩٤٥ عبر الرئيس الأميركي فرانكلين ديلانو روزفلت قناة السويس على متن مدمرة أميركية. والتقى الملك المصري فاروق وكذلك الملك السعودي عبد العزيز آل سعود. وقد وجد الملك فاروق في الزيارة فرصة للدفع بمطالبته بانسحاب البريطانيين من مصر واستبدال النفوذ الأميركي بالاحتلال البريطاني. أما الملك السعودي فاستغل الاجتماع للنأي بنفسه عن البريطانيين والتقارب مع الأميركيين الذين سيصبحون الحليف الأبرز للملكة العربية السعودية منذ ذلك الحين. لم يكن البريطانيون سعداء بزيارة روزفلت لأنهم رأوا فيها انتقاصًا لهم وتهديدًا لنفوذهم في

الشرق الأوسط. وكانت التأثيرات في سورية كبيرة. فالحرب الباردة كانت تستعر منذ العام ١٩٤٧ والبريطانيون كانوا يخشون أن يسحب الأميركيون البساط من تحتهم في الشرق الأوسط. لذلك أرادوا تأمين سيطرة مطلقة على الشرق الأوسط عبر الاستيلاء على ما تبقى من حصة فرنسا في المشرق في لبنان وسورية. وكان استقلال الدولتين جاء نتيجة تسوية بين الفرنسيين والإنكليز. ففي لبنان، سحب الإنكليز مرشحهم المفضل عام ١٩٤٣ كميل شمعون في مقابل سحب الفرنسيين مرشحهم المفضل إميل إده. وانتخب بشارة الخوري رئيسًا للجمهورية نتيجة للتسوية الفرنسية البريطانية[1]. في سورية كان للبريطانيين اليد الطولى إذ إن قادة الكتلة الوطنية السورية كانوا في غالبيتهم معادين للفرنسيين ويفضلون عليهم الإنكليز[2]. إلا أن شكري القوتلي وفارس الخوري وغيرهم من القادة كانوا ينتمون إلى الطبقة البورجوازية الدمشقية التي أنشأت لنفسها تحالفات مع طبقة التجار في بيروت وكانت بدورها امتدادًا للنفوذ الاقتصادي الفرنسي في المنطقة. وبما أن تجارة الترانزيت كانت تمر من بيروت إلى دمشق في اتجاه المملكة العربية السعودية التي كانت بدأت تعيش حال الطفرة النفطية بدءًا من عام ١٩٤٥، شرعت طبقة التجار الدمشقيين منذ عام ١٩٤٥ في تعميق علاقاتها التجارية وبالتالي السياسية مع المملكة. مع حلول عام ١٩٤٩ تواجه مشروعا بترول في المنطقة على حقوق مرور خطي أنابيب نفط. كان الأول مشروعًا ترعاه بريطانيا يأتي من الموصل عبر الأراضي السورية في اتجاه البحر المتوسط. أما الثاني فكان مشروعًا ترعاه الولايات المتحدة ويأتي من شرق المملكة العربية السعودية ويمر بالأراضي الأردنية فسورية ثم يعبر الأراضي اللبنانية ليصب في مصفاة الزهراني في جنوب لبنان. كان الرئيس السوري شكري القوتلي يفضل خط الأنابيب السعودي على الخط العراقي لأسباب سياسية واقتصادية. فمصالح الطبقة التي يمثلها كانت ارتبطت عضويًا بالسعودية، وكانت مشاريع العراق لضم سورية

(١) عفاف الخنسا، التنافس السياسي الإنكليزي الفرنسي، مرجع سابق، ص. ٢٨٥-٢٩٠.
(٢) المرجع نفسه، ص. ٣٢٢-٣٥٠.

إليه موضع خشية. وهذا ما دفع بالبريطانيين والعراقيين إلى دعم الانقلاب الذي قام به قائد الجيش السوري حسني الزعيم في ١١ نيسان/أبريل ١٩٤٩، بذريعة نكبة عام ١٩٤٩ في مواجهة إسرائيل. كان الزعيم ينتمي إلى أسرة دمشقية وقد تعرض لفضيحة تموين الجيش السوري بزبدة فاسدة، وكانت الحكومة تنوي التحقيق في الموضوع حين قام بانقلابه محملًا الرئيس القوتلي مسؤولية الهزيمة أمام إسرائيل. بعد أسابيع قليلة على استيلائه على السلطة غير الزعيم اتجاهه، بعدما رضخ للمغريات الأميركية والسعودية ومعها المصرية وانقلب على البريطانيين وعلى زعيم الحزب السوري القومي الاجتماعي انطون سعادة الذي كان يعتقد بصدق نيات حسني الزعيم بالوحدة مع العراق ولبنان لإقامة الأمة السورية التي كان يحلم بها سعادة. وسلم الزعيم سعادة إلى الحكومة اللبنانية التي سارعت إلى محاكمته وإعدامه في تموز/يوليو ١٩٤٩. وهذا ما دفع عددًا من ضباط الجيش السوري، وكثر منهم كانوا من أنصار سعادة ومن أنصار الوحدة مع العراق، إلى القيام بانقلاب على الزعيم، قاده اللواء سامي الحناوي الذي ينتمي إلى عائلة حلبية، ولقي دعمًا من البريطانيين والعراقيين، وتم القبض على الزعيم وإعدامه. بعد شهرين على هذا الانقلاب، دعم الأميركيون والسعوديون والمصريون انقلابًا آخر بقيادة أديب الشيشكلي الذي ينتمي إلى أسرة دمشقية من أصل كردي، فاستولى على السلطة واحتفظ بها أربعة أعوام.

كانت هذه الانقلابات تعبيرًا عن توزع الولاءات في سورية وفقًا للمناطق. فقد كان سامي الحناوي الحلبي يدين بالولاء للعراق بحكم أن شمال سورية كان أصبح امتدادًا للنفوذ العراقي في ظل انكفاء تركيا عن المشرق العربي. في المقابل، لم يستطع الزعيم الذي استولى على السلطة بدعم بريطاني، الخروج من التوجه الدمشقي الذي كان يعدُّ نفسه أقرب إلى مصر والسعودية منه إلى العراق. كذلك كانت الحال مع أديب الشيشكلي المنتمي أيضًا إلى أسرة دمشقية.

وكان للتنافس على سورية أن يتصاعد مع تفعيل الدور التركي في الشرق الأوسط عقب انتخاب جلال بيار رئيسًا للجمهورية التركية عام ١٩٥٠، وانتخاب عدنان

مندريس رئيسًا للوزراء. فحتى عام ١٩٥٠ كان حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك هو الحزب الحاكم منذ إنشاء الجمهورية التركية. ويتبع الحزب ذو التوجه القومي سياسة تقوم على الاقتصاد الموجه من الدولة وعلى الانعزال عن المشرق ومحاولة الاتجاه إلى أوروبا. بعد وفاة أتاتورك عام ١٩٣٨ خلفه في رئاسة الدولة والحزب رفيقه عصمت إينونو، وكان أول عمل قام به هو إزاحة بيار من رئاسة الحكومة. بعد ثماني سنوات على ذلك التاريخ سمح لبيار بتشكيل حزب معارض ذي توجه ليبرالي ومنحًى لاتباع سياسة خارجية أكثر دينامية. ولد بيار في بورصة عام ١٨٨٣ وكان والده رجل دين هرب من بلغاريا نتيجة اضطهاد المسلمين عقب استقلالها عام ١٩١٢. وسيكون لنشأة بيار أثر كبير في توجهاته السياسية. فعلى رغم أنه كان عضوًا سابقًا في جمعية الاتحاد والترقي، وبعد ذلك أصبح عضوًا في حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه أتاتورك، إلا أنه أبدى تحفظات عن توجهاته العلمانية المتطرفة. إضافة إلى ذلك، كان لبيار توجهاته الليبرالية لجهة النظام الاقتصادي الواجب اتباعه في تركيا، وهو كان يملك خبرة اقتصادية واسعة في مجال الاقتصاد الحر خصوصًا أنه من أسس المصرف المركزي التركي عام ١٩٢٤. وكان عدنان مندريس من أقرب مساعدي جلال بيار، يشاركه توجهاته الاقتصادية الليبرالية وتسامحه مع التقاليد الإسلامية للمجتمع التركي التي اضطهدت في ظل حكم حزب الشعب الجمهوري. وعام ١٩٥٠ تمكن الحزب الديمقراطي برئاسة بيار ومندريس من تحقيق فوز كاسح على حزب الشعب الجمهوري في أول انتخابات حرة وديمقراطية تجرى في تركيا. فأصبح بيار رئيسًا للجمهورية ومندريس رئيسًا للحكومة. وبسبب نشأتهما وتوجهاتهما، فعّلا السياسة التركية في الشرق الأوسط. وقد نظرا إلى سورية نظرة خاصة لأنها كانت بالنسبة إليهما بوابة تركيا إلى العالم العربي.

صعود عبد الناصر

كان مقدرًا أن يكون للتطورات التي ستجرى في مصر، أوائل الخمسينات، تأثيرها الكبير في مجريات الأمور في سورية. فعقب إزاحة الملك فاروق مصطفى

النحاس باشا عن سدة رئاسة الوزراء عام ١٩٤٤ تعاقب على الحكومة في مصر رؤساء ضعفاء اختارهم الملك من دون أن يتمتعوا بدعم شعبي قوي، ما زاد من عدم استقرار نظام الحكم وأثر سلبًا في صورة الملك وشعبيته، فضلًا عن أن نكبة عام ١٩٤٨ أضعفت ولاء الجيش له. وكان جمال عبد الناصر بين ضباط هذا الجيش الذين سيؤدون دورًا محوريًا في التطورات التي ستشهدها مصر بعد عام ١٩٥٢. وكان ناصر قاتل خلال حرب عام ١٩٤٨ في مواجهة إسرائيل، في الفلوجة التي تقع على خط يصل بين غزة وبئر السبع، والتجربة المرة التي مر بها خلال تلك الحرب هي التي أدت الدور الأساس في توجهاته السياسية في ما بعد، وهي أيضًا التي دفعته إلى السعي إلى إطاحة الملك فاروق، لا بل جعلته يعي حقيقة أن علاقة مصر بفلسطين والمشرق العربي مرتبطة بالأمن القومي المصري عضويًا. بعد أربع سنوات على معركة الفلوجة، قاد عبد الناصر انقلابًا أطاح الملك فاروق في الثالث والعشرين من تموز/يوليو ١٩٥٢. ثم أمضى نحو عامين في مسعى لتعزيز سلطته في مواجهة الأحزاب التقليدية وفي مواجهة بعض الضباط ذوي الولاءات السياسية المختلفة والذين كانوا يطمحون إلى الامساك بالسلطة بأنفسهم. وأبرز هؤلاء الخصوم اللواء محمد نجيب الذي عين رئيسًا للجمهورية حتى منتصف العام ١٩٥٤ قبل أن يتمكن ناصر من إطاحته والاستئثار بالسلطة. إضافة إلى ذلك، كان على عبد الناصر أن يتخلص من الاحتلال البريطاني لمنطقة قناة السويس. ولتحقيق هذا الهدف، بادر الزعيم الجديد لمصر باللعب على التناقضات بين البريطانيين والأميركيين. وكان الأميركيون يسعون إلى الحلول محل البريطانيين في منطقة الشرق الأوسط، لذا كانوا مستعدين لدعم توجهات ناصر الاستقلالية. وأثمرت السياسة التي اتبعها عبد الناصر اتفاقًا مع البريطانيين يقضي بجلائهم أوائل العام ١٩٥٦. وكان الأميركيون يتوقعون أن يؤدي دعمهم لعبد الناصر إلى إقناعه بتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل وإلى قبوله الانضمام إلى حلف بغداد أو السنتو الذي كان يسعى إلى محاصرة الاتحاد السوفياتي من الجنوب عبر ضم كل من باكستان وإيران والعراق وتركيا في حلف عسكري تابع

لحلف شمال الأطلسي. وكان هذا الحلف في حاجة إلى تعزيز نفسه عبر عمق جيو ـ استراتيجي يضم سورية والجزيرة العربية ومصر، ليدعم السيطرة الأميركية والغربية على البحر المتوسط ويحظر دخول النفوذ السوفياتي إليه[1]. وقد رأى عبد الناصر في هذا الحلف محاولة لاستبدال هيمنة بريطانية أميركية غير مباشرة بالاستعمار البريطاني على مصر. بالنسبة إليه كانت مصر تواجه مشكلات أكثر إلحاحًا، منها مشكلة الاحتلال البريطاني لمنطقة القناة والخطر الذي تمثله إسرائيل على الأمن المصري.

مع حلول عام ١٩٥٥ كان البريطانيون والأميركيون ضاعفوا ضغوطهم على عبد الناصر لينضم إلى حلف بغداد، فيما كانت تركيا والعراق يضغطان كثيرًا على لبنان والأردن وسورية للغاية نفسها. وكان الرئيس اللبناني كميل شمعون مندفعًا بكليته لانضمام لبنان إلى الحلف، إلا أنه كان ملجومًا من المعارضة الإسلامية التي كان يواجهها. كذلك كان الملك الأردني حسين بن طلال مؤيدًا للحلف إلا أنه كان ملجومًا بالاتجاهات القومية التي كانت تعارض هذا الانضمام، بتشجيع من عبد الناصر. وكان الوضع في سورية أكثر تعقيدًا. مع حلول عام ١٩٥٤ كانت مصر سحبت تأييدها لأديب الشيشكلي، ودخل عبد الناصر، في قوة، على خط الصراع على سورية عبر كسب عدد من الضباط القوميين العرب في جيشها إلى صفه، أبرزهم العقيد عدنان المالكي وضابط المخابرات عبد الحميد السراج. وكان الجيش السوري آنذاك مقسمًا ألوية يدين كل منها بالولاء لأحد الأحزاب السياسية القائمة في سورية، تتنافس في ما بينها على السلطة. وكان بينها لواء يدين بالولاء للحزب السوري القومي الاجتماعي، مدعومًا من العراقيين، ولواء يدين بالولاء للحزب الشيوعي، فضلًا عن ألوية وفرق تؤيد حزب البعث والأحزاب القومية العربية والتشكيلات الناصرية التي كانت بدأت تتشكل في سورية. ولـ«منع الحزب السوري القومي الاجتماعي من القيام بانقلاب يستولي فيه على السلطة»، عمد عناصر بعثيون وناصريون في الجيش مدعومين من

(١) William Reitzel, The Importance of the Mediterrenean, P. 192.

مصر إلى تطهير الجيش من كل العناصر القومية، بذريعة الرد على اغتيال العقيد البعثي عدنان المالكي الذي اتهم به السوريون القوميون الاجتماعيون، في نيسان/أبريل ١٩٥٥. في ذلك الوقت كان عبد الناصر بدأ بتوثيق علاقاته بالاتحاد السوفياتي التي توجت بصفقة السلاح التشيكية للجيش المصري. وأدى ذلك إلى دعم الشيوعيين في الجيش السوري للبعثيين والناصريين في مواجهة السوريين القوميين الاجتماعيين ما سهل إطاحة هؤلاء الآخرين من الجيش. وكان غسان جديد أبرز ضابط سوري قومي اجتماعي في الجيش، وقد اضطر إلى الفرار إلى بيروت حيث اغتيل بعد عامين في ساحة البرج. وبعدما أصبح لعبد الناصر اليد الطولى في سورية، بقي يواجه تحديًا من الهاشميين في العراق والأتراك لبسط النفوذ عليها، في حين كانت المملكة العربية السعودية القلقة من النفوذ الهاشمي في العراق والأردن تدعمه في مسعاه لمنع الهاشميين من السيطرة على سورية.

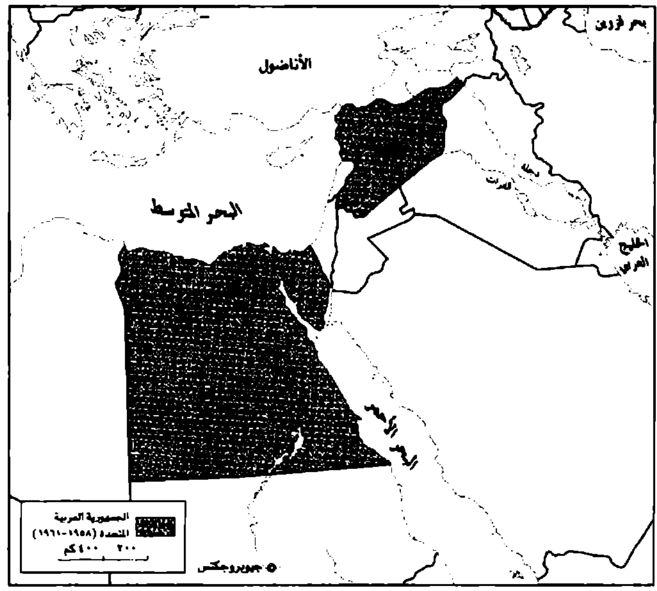
وكان مقدرًا أن يتصاعد نفوذ عبد الناصر في مواجهة القوى الاستعمارية التي كانت تسيطر على العالم العربي منذ عام ١٨٨٢. فما إن تمكن من تدعيم سلطته في مصر عام ١٩٥٤ حتى بدأ بتنفيذ رؤيته الاستراتيجية إلى دورها في المنطقة، وكان وضعها في كتابه الشهير «فلسفة الثورة» خلال عام ١٩٥٣، وقد أعاد فيه اكتشاف العناصر التي يتشكل منها الأمن القومي المصري. ويتحدث الكتاب عن ثلاث دوائر أو أبعاد لمصر، أولها العالم العربي، وثانيها العالم الاسلامي، وثالثها القارة الأفريقية[1]. فإضافة إلى محاولاته بسط نفوذه على الأردن وسورية ولبنان، انضم عبد الناصر إلى مؤتمر باندونغ في اندونيسيا عام ١٩٥٤ وسعى إلى تشكيل ائتلاف دولي يضم الدول المستقلة حديثًا عن الاستعمار، أو دول العالم الثالث، في مواجهة القوى الاستعمارية والأمبريالية وفي مواجهة الانضمام إلى أي من الحلفين اللذين كانا يسيطران على العالم بزعامة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وكان المؤتمر يسعى إلى مساعدة المستعمرات على نيل استقلالها. ومن ضمن هذه الروحية بدأ

(١) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، القاهرة: بيت العرب للتوثيق، ١٩٩٦.

عبد الناصر بمساعدة الثورات في العالمين العربي والإسلامي والعالم الثالث. فدعم حركات الاستقلال في كل من المغرب وتونس وساعدهما على نيل استقلالهما مع حلول عام ١٩٥٦، كذلك دعم الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي. وهذا ما أكسبه غضب الفرنسيين عليه، فوجدوا من الضروري الانضمام إلى الإنكليز والإسرائيليين في شن عدوان على مصر عام ١٩٥٦ لمواجهة نفوذه المتصاعد. وكانت بريطانيا انسحبت من منطقة القناة، بدايات عام ١٩٥٦، إلا أن شركة قناة السويس بقيت تحت سيطرتها وسيطرة الفرنسيين. فأممها عبد الناصر في تموز/يوليو من العام نفسه ردًّا على سحب البنك الدولي القرض الذي كان ينوي تقديمه إلى مصر لمساعدتها على بناء السد العالي في أسوان، بضغط أميركي وبريطاني. اتخذ البريطانيون من التأميم ذريعة لشن عدوان على مصر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦. وقد انضم إليهم فيه كل من فرنسا وإسرائيل وتمكن التحالف من احتلال جزء من منطقة القناة، لكنه لم يتمكن من تطوير هجومه على القاهرة لإطاحة عبد الناصر الذي استفاد من الخلاف الأميركي مع البريطانيين خلال العدوان، ومن الإنذار السوفياتي لفرنسا وبريطانيا ومن دعم العالم العربي والعالم الثالث له، إضافة إلى المقاومة الشديدة التي أبداها المصريون، ليحقق نصرًا تاريخيًّا على قوتين استعماريتين وعلى إسرائيل. بعد الفشل في السويس، خسرت بريطانيا معظم مستعمراتها في العالم التي استقلت واحدة تلو الأخرى، وتحولت بالتالي قوة ثانوية في العالم. أما فرنسا فكان عليها القتال ست سنوات في الجزائر قبل أن تقر بهزيمتها وتخسر أيضًا مستعمراتها كلها وعلى رأسها الجزائر بعد مئة وثلاثين عامًا على احتلالها.

عبد الناصر والسوريون

أدى الانتصار الذي حققه جمال عبد الناصر على البريطانيين والفرنسيين والإسرائيليين عام ١٩٥٦ إلى جعله الزعيم الأبرز للعالم العربي منذ القرون الوسطى. فمن سواحل المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي كانت الجماهير العربية تهتف باسمه بحماسة منقطعة النظير. كذلك وجه هذا الانتصار ضربة قاصمة إلى نفوذ



الجمهورية العربية المتحدة بعد اتحاد سورية ومصر

لقوى الاستعمارية التقليدية في المنطقة العربية. بعد عام ١٩٥٦، كانت كل من فريقيا وجنوب شرق آسيا والجزيرة العربية وضعت على مسار التحرر الوطني وأنهت لاستعمار القديم. وقد كافأ عبد الناصر الاتحاد السوفياتي في سخاء. فدعمه لمصر خلال العدوان جعله يحصل على بوابة على العالم. فعبر مصر تمكن الاتحاد السوفياتي من نسج صداقات واسعة في العالم العربي وفي أفريقيا، وأصبح خروتشيف محبوبًا ني هاتين المنطقتين بمقدار الحب الذي كانت تكنه شعوبهما لعبد الناصر. هذه لتطورات حتمت مد عبد الناصر نفوذه إلى سورية. فمنذ فجر التاريخ لم يكن في مكان أي زعيم مصري تعزيز نفوذ مصر الإقليمي من دون بسطه على سوريا كليًا أو جزئيًا. وفي الخمسينات، كانت الطبقة التجارية الدمشقية وثقت علاقاتها الاقتصادية

بالمملكة العربية السعودية وبالأميركيين. وأعيد الرئيس القوتلي إلى سدة رئاسة الجمهورية في سورية عقب عام ١٩٥٤ وكان يتقارب مع الملك السعودي سعود بن عبد العزيز. ومنذ عام ١٩٥٦ بدأت الأسرة السعودية الحاكمة تخشى على نفسها من تصاعد نفوذ عبد الناصر. وكان الضباط القوميون والشيوعيون في سورية الذين يفتقرون إلى الخبرة السياسية، يخشون التفاف الطبقة السياسية التقليدية التي كانت تعبر في الدرجة الأولى عن مصالح طبقة التجار الدمشقيين، عليهم. ردًّا على ذلك، وعلى المحاولات العراقية المتواصلة، بدعم من تركيا، لجرهم إلى حلف بغداد، توجه وفد عسكري سوري إلى القاهرة أوائل عام ١٩٥٨ وألح على عبد الناصر لإقامة وحدة بين مصر وسورية. وعلى رغم تردده في البداية، قبل هذا الطلب ورضي بإقامة الوحدة خوفًا من سقوط سورية في يد أخصامه العراقيين. انقسمت النخب الدمشقية التجارية نتيجة هذه التطورات. فقد كانت النخبة التجارية العليا في دمشق معارضة للوحدة لكنها لم تكن قادرة على عرقلتها، أما النخب التجارية الوسطى فوجدت أنها تستطيع تعزيز مصالحها، لأنها ستفتح لها الأسواق المصرية.

كان مقدرًا لرهان الطبقة التجارية السورية أن يخيب نتيجة السياسات الاقتصادية التي اتبعها عبد الناصر، في مصر أو في سورية، الإقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة. فقد خيبته الطبقة البورجوازية المصرية وإمكان مشاركتها في شكل فاعل في خطة التنمية الاقتصادية، لذلك تخلى عن مقاربته الاقتصادية الليبرالية أوائل عام ١٩٥٨ واتبع سياسة اقتصادية حمائية وموجهة من الدولة. سبقت ذلك سياسة إصلاح زراعي وزعت الأراضي على الفلاحين. أما وقد بات أيضًا رئيسًا لسورية، فبدأ بتطبيق السياسات نفسها التي اتبعها في مصر، فقام بتأميمات واسعة وبإعادة توزيع الأرض على الفلاحين ما أكسبه تأييدًا كبيرًا من الفلاحين في الريف والطبقة الوسطى في المدن. إلا أنها في الوقت نفسه أكسبته عداء طبقة التجار التي كانت تعدُّ نفسها شريكة لعبد الناصر في الوحدة القائمة بين سورية ومصر. إضافة إلى ذلك، فإن التجربة المرة لعبد الناصر مع الأحزاب المصرية قبل سنوات قليلة من

الوحدة، جعلته يحظرها كلها في مصر. وكان شرطه للوحدة مع سورية أن تحل كل الأحزاب نفسها، ومن ضمنها تلك التي سعت إلى الوحدة مع مصر، كحزب البعث العربي الاشتراكي. وكانت قيادات تلك الأحزاب إما رضيت بشرط عبد الناصر وبات عليها تحمل غضب أتباعها مثلما حدث مع اثنين من قادة حزب البعث ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار، وإما كان عليها اختيار المنفى الطوعي أو السجن كما كانت الحال مع قادة الحزب الشيوعي أو الحزب السوري القومي الاجتماعي. ولأن عبد الناصر بات يمسك بزمام الأمور في سورية، أصبح قادرًا على حسم الأمور مع أخصامه الألداء، الهاشميين في العراق والبريطانيين. ففي لبنان، صعّدت الشخصيات والأحزاب المناصرة لعبد الناصر معارضتها للرئيس كميل شمعون الموالي للبريطانيين وللهاشميين. وفي الأردن كان عرش الملك حسين مهددًا من التيار الموالي لعبد الناصر. وفي العراق نفسه بات الهاشميون يحسون بالعزلة. وفي تموز/يوليو ١٩٥٨، بعد أشهر قليلة على الوحدة السورية ـ المصرية، أدى انقلاب قاده عناصر قوميون وشيوعيون في الجيش العرقي إلى إطاحة هاشميي العراق ورئيس وزرائهم نوري السعيد الذي قُتل هو والعاهل العراقي فيصل الثاني والوصي على العرش عبد الإله، وإلى قيام حكم قومي بدأ بالتقارب مع عبد الناصر ومع الاتحاد السوفياتي. وأسفر الانقلاب أيضًا عن انهيار حلف بغداد. وكان للنجاحات التي حققها عبد الناصر نتيجة الوحدة مع سورية أثرها الكبير في الوضع في تركيا نفسها، وفي مصير الرئيس جلال بيار ورئيس وزرائه عدنان مندريس. فقد شكل نجاح عبد الناصر فشلًا ذريعًا للسياسات التي اتبعها الحزب الديمقراطي في تركيا. وعام ١٩٦٠ أطاح انقلاب عسكري بيار ومندريس وفرض الإقامة الجبرية على الأول وحكم بالإعدام على الثاني وعلى اثنين من وزرائه.

ترييف سورية

أدت السياسات الراديكالية التي اتبعها عبد الناصر، إضافة إلى عدد من الأخطاء التي ارتكبها مساعده عبد الحكيم عامر في إدارة الأمور في سورية، إلى إكسابه عداء

نخب مؤثرة خصوصًا في مدينة دمشق. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ أدى انقلاب عسكري في سورية إلى إطاحة الوحدة السورية ـ المصرية وإنهاء حكم عبد الناصر في سورية. وكان الضابط عبد الكريم النحلاوي، من عائلة دمشقية عريقة، الوجه الأبرز في الانقلاب، هو الذي أيد، بدايةً، الوحدة مع مصر وكان مديراً لمكتب عام طوال أيام الوحدة. إلا أن سياسات عبد الناصر الاقتصادية والاجتماعية أفضت إلى إبعاد العائلات الثرية الدمشقية ومنها عائلة النحلاوي عنه. أما الوجه الثاني البارز في الانقلاب فكان حيدر الكزبري، المولود لعائلة دمشقية ثرية، وهو مؤيد أيضًا للوحدة مع مصر، إلا أنه، كما النحلاوي، ثار بسبب السياسات الاقتصادية والاجتماعية لعبد الناصر التي كانت تدعم الأوضاع الاجتماعية للطبقات الفقيرة على حساب الطبقات الثرية. وقد استفاد النحلاوي من موقعه كمدير لمكتب عامر لتعزيز فرص نجاح الانقلاب وإنهاء الوحدة بعد ثلاثة أعوام ونصف العام على قيامها. على رغم أن الانقلاب كان يستند إلى قاعدة قوية في دمشق، إلا أن العوامل الإقليمية هي التي كانت مقررة في ما حدث في سورية. في ذلك الوقت كانت العلاقات بين الزعيم العراقي عبد الكريم قاسم ومصر ساءت بعدما أزاح قاسم شريكه ذا الميول القومية عبد السلام عارف من الحكم، وبدأ باضطهاد القوميين والناصريين في العراق. كذلك شارك قاسم الشيوعيين السوريين والعراقيين عداءهم لعبد الناصر واستخدم الشيوعيين السوريين للتدخل في الشؤون السورية. إضافة إلى ذلك، كان السعوديون حصلوا بشخص ولي العهد الأمير فيصل على زعيم ديناميكي كان يملك أيضًا أسبابًا قوية للتدخل في الشؤون السورية وعدم ترك الأمر فيها حكرًا على عبد الناصر، ما أعطى زخمًا إقليميًا للانقلاب على عبد الناصر في سورية، في ظل العلاقات التي كانت توثقت بين النخبة التجارية الدمشقية والمملكة العربية السعودية.

كان قادة الانقلاب يريدون إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الوحدة واستعادة الأراضي والمؤسسات المؤممة وتعويض الخسائر التي تكبدتها الطبقة البورجوازية

السورية عمومًا والدمشقية خصوصًا، خلال الوحدة. وهذا ما أدى إلى تضرر مصالح الطبقات الوسطى والفقيرة في المدن، خصوصًا في مناطق الريف التي انضم أبناؤها، في كثرة، إلى الجيش منذ الثلاثينيات، وقد هبوا للدفاع عن مصالح أهلهم الاقتصادية. كان هذا الائتلاف هو الذي أدى إلى الانقلاب، في ٨ آذار/مارس ١٩٦٣، على حكومة الانفصال التي أوصلت حزب البعث إلى السلطة في سورية بزعامة أمين الحافظ. كان الحافظ حلبيًا وعضوًا في الوفد العسكري الذي توجه إلى دمشق لإقناع عبد الناصر بالوحدة مع سورية، وينتمي إلى عائلة من الطبقة الوسطى لكنه كان من المتحفظين عن السياسات الاقتصادية التي اتبعها عبد الناصر. تولى الحافظ السلطة مستعينًا بقادة حزب البعث ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار وأكرم الحوراني الذين أيدوا الوحدة مع مصر عام ١٩٥٨ لكنهم انقلبوا عليها عام ١٩٦١. كان الثلاثة ينتمون إلى الطبقة التجارية المدينية الوسطى التي تضررت من السياسات الاقتصادية لعبد الناصر. وقد أدى هذا الانقلاب إلى عملية تطهير جديدة لضباط الجيش وشهدت صعود جيل جديد من الضباط. كان غالبية الضباط الجدد من أبناء الريف كمحمد عمران وصلاح جديد وعبد الكريم الجندي ومحمود المير وسليم حاطوم، وجميعهم ينتمون إلى أقليات علوية واسماعيلية ودرزية، إضافة إلى ضباط سنة من الريف كمصطفى طلاس من قرية الرستن في ريف حمص وناجي جميل من دير الزور. مع الوقت تمكن هؤلاء الضباط من الإمساك بالجيش وكذلك بالقيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، بينما كان الرعيل التقليدي في الحزب برئاسة عفلق والبيطار والحوراني يسيطرون على قيادته القومية.

وكانت السياسات التي اتبعها عبد الناصر ولّدت قاعدة اقتصادية جديدة في الريف بعد عمليات الإصلاح الزراعي التي قام بها في سورية، ما أعطاه زخمًا كي يندمج في السياسة السورية. وأسهمت الأحزاب السياسية في عملية الدمج السياسي هذه إضافة إلى الجيش السوري. وكان هذا الجيش يستقطب أبناء الريف المدقع في الفقر منذ أيام الانتداب الفرنسي، إذ إنه كان يشكل فرصة لتأمين عمل لهم لكي

يتمكنوا من إعالة عوائلهم. وكان أبناء وجهاء الريف يتوجهون إلى الكلية العسكرية ليصبحوا ضباطًا مع ما لذلك من امتيازات. وأسهم الانتداب الفرنسي في تفضيل استيعاب أبناء الريف في الجيش لأن الفرنسيين كانوا يؤمنون بأن الريف المشرقي هامد ويمكن الاعتماد عليه في تطويع المدن. لذلك فضلوا ضم أبناء الأقليات الريفية من علويين ومسيحيين وأرمن وشركس ودروز وغيرهم من الأقليات[١]. وكان تصاعد نفوذ العلويين في الجيش نتيجة لهذه السياسة الفرنسية القائمة على تشجيع انضمام أبناء الريف إلى الجيش الذي شكل خلال الانتداب وإلى الإدارة وجهاز الدولة[٢]. وما قد يفسر تفوق نسبة العلويين على المسيحيين والدروز والإسماعيليين في الجيش، أن الدروز حاربوا الانتداب خلال الثورة السورية الكبرى بين عامي ١٩٢٥ و١٩٢٧ وبالتالي أضحى مشكوكاً في ولائهم له، فلم تُتَحْ لهم الفرص نفسها التي كانت لغيرهم من الأقليات. أما المسيحيون فكانت لديهم فرص اقتصادية أخرى تغنيهم عن الجيش، إذ إن معظمهم كان مرتبطًا بامتيازات تجارية واقتصادية مع حكومة الانتداب. وكانت نسبة الإسماعيليين ضئيلة جدًّا وقد شهد أبناء هذه الطائفة من الطبقة الوسطى ميلًا إلى التحول إلى المذهب السني، تمردًا على طبقة الآغوات الاسماعيليين التي كانت تمارس التمييز ضد الطبقات الأقل شأنًا في الطائفة. كان العلويون أقل المحظوظين اقتصاديًا وبالتالي أضحى الجيش من الفرص القليلة لديهم للحصول على فرصة عمل في ظل ضآلة هذه الفرص. وعام ١٩٥٥ اكتشف رئيس شعبة الاستخبارات السورية عبد الحميد السراج أن ٥٥ في المئة من ضباط الصف في الجيش السوري هم من العلويين، وكانت ثلاث وحدات من أصل الوحدات الثماني التي كان الجيش السوري يتكون منها خلال الانتداب، من العلويين في شكل حصري[٣]. ومما ساعد

(١) Batatu, Hanna: Syria's peasantry, the Descendants of its Lesser Rural Notables, and their Politics. Princeton University press, Princeton, New Jersey, 1999. P. 145.

(٢) المرجع نفسه، ص. ١٥٦.

(٣) المرجع نفسه، ص. ١٥٧.

على تعزيز هذه السياسة اعتماد الفرنسيين على الزعامات الريفية الدنيا في دعم سلطتهم في الريف ما يفسر تصاعد نفوذ هذه الفئة الاجتماعية خلال الأربعينيات والخمسينيات.(١) وأدت زيادة عدد الضباط العلويين في الجيش، إضافة إلى تناحر الضباط السنة في ما بينهم، إلى إمساك الضباط العلويين بالسلطة في النهاية مع حلول عام ١٩٦٦(٢)، وما سهل من هذا الأمر سيطرتهم على وحدات ضاربة في الجيش السوري(٣). وكان تحالف ضباط الريف عماد الانقلاب الذي وقع في شباط/فبراير ١٩٦٦ واستند في الدرجة الأولى إلى الضباط العلويين والدروز في الجيش. ولكن بعد أشهر قليلة على هذا الانقلاب، حاول الضابط الدرزي سليم حاطوم الانقلاب على رفاقه والاستئثار بالسلطة بدعم من الأردنيين إلا أن محاولته باءت بالفشل وأدت إلى تسريح نحو مئتي ضابط درزي من الجيش ما عزز قبضة الضباط العلويين على السلطة. نتيجةً لانقلاب عام ١٩٦٦، برز الضابط صلاح جديد كرجل سورية القوي، فيما تولى السلطة في الواجهة الرئيس نور الدين الأتاسي. وكانت القيادة الجديدة متأثرة إلى أبعد حدود بخلفيتها الاجتماعية، فاتبعت سياسة اقتصادية جذرية عادت بورجوازية المدن، ولاسيما الدمشقية منها، واعتمدت نظامًا اقتصاديًا موجهًا من الدولة يرعى مصالح الطبقات الفقيرة خصوصًا في الريف. إضافة إلى ذلك، تحالف النظام الجديد مع السوفيات فيما توترت علاقاته مع كل الدول العربية في المنطقة ما خلا قلة منها.

هزيمة عام ١٩٦٧

عام ١٩٤٠ كانت الولايات المتحدة على أعتاب الدخول في الحرب العالمية الثانية حين أعلنت إدارتها أن استقلال دول الشرق الأوسط يعدُّ جزءًا أساسًا من الأمن

(١) Batatu, Hanna: Syria's peasantry, the Descendants of its Lesser Rural Notables, and their Politics. P. 155.

(٢) المرجع نفسه، ص. ١٥٨.

(٣) المرجع نفسه، ص. ١٥٩.

القومي الأميركي[1]. بعد ذلك بسبع سنوات، أعلن قائد القوات الأميركية دوايت أيزنهاور أن إقفال البحر المتوسط أمام الولايات المتحدة يعدُّ بمثابة إعلان الحرب عليها[2]. وفي هذا الإطار، كان أن شجعت الولايات المتحدة مسعى دول الشرق الأوسط إلى الاستقلال عن القوى الاستعمارية التقليدية. وخلال الحرب الباردة، أرادت الولايات المتحدة إقفال البحر المتوسط أمام أي تغلغل سوفياتي فيه. إلا أن عقد عبد الناصر صفقة السلاح مع تشيكوسلوفاكيا برعاية سوفياتية شكل خرقًا كبيرًا في الطوق الذي كانت الولايات المتحدة تسعى إلى تشكيله حول الاتحاد السوفياتي عبر إقامة حلف بغداد. وأسهمت العلاقات السوفياتية ـ المصرية في إدخال الاتحاد السوفياتي إلى المنطقة العربية وإلى أفريقيا، بعدما انهار حلف بغداد عام ١٩٥٨. وكانت الولايات المتحدة تريد إغلاق الشرق الأوسط أمام التغلغل السوفياتي كخطوة ضرورية لربح الحرب الباردة. لهذا السبب رغبت في إزاحة العقبة التي بات عبد الناصر يشكلها في وجه السياسة الأميركية في المنطقة، عبر إطلاق آلة الحرب الإسرائيلية ضده.

في حزيران/يونيو ١٩٦٧، تمكنت إسرائيل من نصب فخ لعبد الناصر استدرجته من خلاله إلى خوض حرب غير مستعد لها. وكانت إسرائيل صعدت من تهديداتها لسورية في أيار/مايو من العام نفسه، منذرة إياها بالحرب لإسقاط نظامها. وقع عبد الناصر في الفخ وأرسل قواته إلى سيناء بعدما طلب سحب القوات الدولية من منطقة شرم الشيخ. وأدى تتابع الأحداث إلى هجوم إسرائيل في الخامس من حزيران/يونيو وهزمت مصر وتلقى عبد الناصر صفعة قوية، إلا أن الهدف الأميركي بإسقاطه لم يتحقق. وكانت مكافأة إسرائيل في الحرب احتلال الضفة الغربية والجولان السوري الذي كان ذا أهمية استراتيجية لها للدفاع عن سهل الحولة في مواجهة أي هجوم سوري مفاجىء ما قد يهدد مصادر المياه التي تستغلها. كانت مصر وسورية من أكثر

(١) Ernest Jackh, The Geostrategic Uniqueness of the Middle East, PP. 12-13.

(٢) Eisenhower as quoted in Ernest Jackh, The Geostrategic Uniqueness of the Middle East, P. 12.

المتضررين من الحرب خصوصًا أنهما عُدَّتا مسؤولتين عن الهزيمة وخسرتا أجزاءً من أراضيهما[1]. وكان على العرب أن يتأقلموا مع واقع جديد، فلم يكن في الامكان إزالة إسرائيل من الوجود على الأقل في المدى المنظور وكان عليهم بالتالي التعامل مع الأمر الواقع[2]. لهذا السبب، ارتضى العرب، باستثناء قلة على رأسهم سورية، قبول القرار الرقم ٢٤٢ الداعي إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي التي تحتلها في مقابل اعتراف العرب بها. وأدت الهزيمة إلى بروز توجهين في سورية. التوجه الأول بقيادة صلاح جديد الذي رأى أن الهزيمة كانت نتيجة مؤامرة من الأمبريالية العالمية والدول العربية التقليدية والبورجوازية السورية، وبالتالي فإنه كان يرى أن حربًا يجب أن تشن على هذه الأطراف جميعًا مع ضرورة التحالف مع الاتحاد السوفياتي وكتلة الدول الاشتراكية وقطع العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب والدول العربية التقليدية[3]. أما التوجه الثاني فبقيادة وزير الدفاع حافظ الأسد الذي كان أكثر اعتدالًا، إذ كان يحمل الراديكاليين في سورية مسؤولية الهزيمة، نتيجة السياسة الخارجية السيئة التي اتبعوها وخسروا بموجبها علاقاتهم مع معظم الدول العربية والعالم الغربي إضافة إلى موقفهم السلبي من البورجوازية السورية وعلى رأسها طبقة التجار الدمشقيين. وكان يرى أن من الواجب إعادة اللحمة الوطنية بين مختلف الفئات الاجتماعية السورية ومعاودة تفعيل علاقات سورية مع الدول العربية كافة وفي الوقت نفسه محاولة الانفتاح على المجتمع الدولي وتنشيط الدبلوماسية السورية[4]. وفي ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أدت حرب عام ١٩٦٧ إلى تطور الحال الوطنية الفلسطينية في ظل منظمة التحرير الفلسطينية التي شهدت نمو نفوذ الحركات المسلحة فيها

(١) Mc aclaurin R.D. and Mughisuddin, Muhammad and Wagner, Abraham; Foreign Policy Making in the Middle East, Domestic Influences on Policy in Egypt, Irak and Syria, P. 246.

(٢) Hopwood. Derek; Syria 1945-1986, Politics and Society, P. 51

(٣) Van Dam Nikolas; The Struggle for Power in Syria, Sectarianism, Regionalism and Tribalism in Politics, 1961-1978, Groom Helm limited, London, 1979, P. 84.

(٤) محمد زهير دياب، الموقف السوري من التسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٩ شتاء ١٩٩٢ ص. ٨٦-٨٧.

وخصوصًا حركة فتح بزعامة ياسر عرفات على حساب القيادات المدنية[١]. ونتيجة خيبتها من الأنظمة العربية، باتت منظمة التحرير تسعى إلى تمثيل حصري للشعب الفلسطيني وأصبحت حساسة جدًا تجاه أي تدخل عربي في القضية الفلسطينية[٢]. وسيكون هذا أساس الصدامات السياسية والعسكرية التي ستقع بين الفلسطينيين وعدد من الدول العربية بينها سورية. فقد كانت سورية ترى أن القضية الفلسطينية جزء لا يتجزأ من الأمن القومي السوري وكانت تنظر بعين الريبة إلى النيات التي يحملها ياسر عرفات تجاه قبول أي حل يعرضه عليه الإسرائيليون. وقد أضحى زعيمًا لمنظمة التحرير بمباركة سعودية ومصرية ما زاد من الشكوك السورية تجاهه[٣].

(١) Laurens Henry ; Le retour des exilés, la lutte pour la Palestine de 1869 à 1997 , Robert Laffont. Paris 1998, P. 941.

(٢) المرجع نفسه، ص. ٩٤١.

(٣) المرجع نفسه، ص. ٩٤٥.

الفصل السابع

حافظ الأسد... السبعينيات والثمانينيات

«إنّي لا أضع سيفي حيث يكفيني سوطي ولا أضع سوطي حيث يكفيني لساني، ولو أن بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت، كانوا إذا مدّوها أرخيتها، وإذا أرخوها مددتها».

هو قول شهير لمعاوية بن أبي سفيان الذي استطاع أن يحكم الأمبراطورية العربية الحديثة النشأة انطلاقًا من سوريا. وقد تمكن من ذلك نتيجة قدرته على موازنة التناقضات في سوريا وهو ما عبر عنه ببلاغة في هذا القول. وفي القرن العشرين، تمكن حافظ الأسد من تحويل سورية قوة إقليمية كبرى في الشرق الأوسط عبر اتباع السياسة نفسها التي اعتمدها قبله مؤسس الحكم الأموي. لذلك شبّهه الكثيرون بمعاوية.

نظام مصمم للأسد؟

في السادس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر، أصبح حافظ الأسد سيد سورية بلا منازع بعدما وصلت الأمور بينه وبين خصمه صلاح جديد إلى نقطة اللاعودة. كان هذا الأخير يحس بأنه يمسك بزمام الأمور عبر سيطرته القوية على حزب البعث. إلا أن الأسد الذي كان وزيرًا للدفاع منذ عام ١٩٦٦ سعى سعيًا حثيثًا إلى بسط سيطرته على الجيش عبر تعيين موالين له في نقاطه الحساسة ومن ضمنهم أخوه رفعت. وكان الحزب ينوي، منتصف عام ١٩٧٠، إطاحة الأسد، فردّ بالانقلاب الذي قاده وسيطر فيه على السلطة ووضع، في نتيجته، خصمه صلاح جديد والرئيس نور الدين الأتاسي في المعتقل. كان التيار الذي يقوده جديد فقد دعم الطبقة البورجوازية الدمشقية الضرورية لاستقرار أي نظام في سورية. كذلك أبعد سورية عن القوى الإقليمية النافذة

في الشرق الأوسط وخصوصًا مصر والعراق والمملكة العربية السعودية. في المقابل، سعى الأسد إلى إعادة تسوية الأوضاع مع الطبقة البورجوازية الدمشقية عبر مراعاة مصالحها الاقتصادية التي تضررت نتيجة السياسة الاقتصادية الاجتماعية التي اتبعها صلاح جديد. وقد أدى ذلك بعد سيطرته على السلطة إلى تأمين ولاء مدينة دمشق لنظامه، الأمر الأساس لاستقراره. كذلك سعى الأسد إلى إعطاء نظامه مظهرًا حديثًا خلافًا لما كانت عليه الحال خلال السنوات السبع التي تلت استيلاء البعث على السلطة عام ١٩٦٣. لذلك أعاد تشكيل برلمان في سورية على رغم أنه لم يكن له أي سلطة فعلية مستقلة عن سلطات رئيس الدولة. كذلك حاول أن يعطي شكلًا تعدديًا للنظام عبر تشكيل الجبهة الوطنية التقدمية التي ضمت عددًا من الأحزاب السورية إضافة إلى حزب البعث، لكنها أيضًا كانت مجردة من أي دور سياسي فعلي. وأُصدر دستور جديد للبلاد لم يخلُ إقراره من معارضة النخب المدينية والطبقة الوسطى، وخصوصًا معارضة رجال الدين السنة.

وكما ورد في الفصول السابقة، كانت سوريا بلادًا ذات أبعاد جيو ـ سياسية متعددة. المنطقة الشرقية فيها تشكل امتدادًا طبيعيًا للعراق، ومنطقة الشمال والساحل امتدادًا لمنطقة كيليكيا، ومنطقة الجنوب امتدادًا للأمن القومي المصري وهي مفتوحة في الوقت نفسه أمام التأثيرات الوافدة من الصحراء العربية على شكل هجرات بدوية كانت تتغلغل من الجنوب حتى قلب سوريا. ووفقًا لهذه الخريطة السياسية، كانت لسورية أبعاد ديمغرافية متعددة. إذ كان هناك أهل الريف الذين يشكلون معظم سكان سورية، وأهل المدن الذين يسيطرون على الخط الممتد من درعا جنوبًا إلى حلب شمالًا والذي يقسم الريف بين ريف فلاحي في الغرب ومناطق الساحل، وريف بدوي يسيطر على البادية السورية ويفصل بينها وبين منطقة الجزيرة الفراتية. وكان على أي نظام، لكي يضمن استقراره، أن يقيم توازنًا دقيقًا بين هذه التنوعات الجيو ـ سياسية والديمغرافية. وكان على أي نظام في سورية أن يصوغ توازنات دقيقة في

ما بين مختلف المناطق السورية، وبين الريف والمدن، وبين «الأقليات» و«السنة»، وبين جنوب البلاد وعاصمته دمشق وشمال البلاد وعاصمته حلب، وبين العرب والأكراد. وكانت مدة حكم الأسد الطويلة نتيجة قدرته على إدارة هذه التوازنات بطريقة فائقة الفاعلية وبطريقة لا يمكن أيًا كان أن يتقنها.

وعلى الصعيد الإقليمي، نجح الأسد في إعادة تطبيع العلاقات مع المملكة العربية السعودية ومع مصر، وهي كانت تأزمت خلال الستينيات، بهدف التحضير لشن حرب تحريرية يستعيد عبرها الجولان المحتل وغيرها من الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ ولإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية[1]. إضافة إلى ذلك، سعى الأسد إلى حصر إسرائيل داخل حدود عام ١٩٦٧ لأنه كان يرى أن أي توسع لنفوذها، سيأتي حكمًا على حساب سورية خصوصًا أن القوتين تتنافسان على النطاق الجغرافي نفسه، وهي سوريا الطبيعية[2]. وإلى انشغالاته الإقليمية، كان على الأسد تأمين استقرار نظامه. وقد اتهمه البعض بأنه كان «مهووسًا بتأمين مصالح نظام تحكمه أقلية»[3]، وأنه كان يؤمن بسياسة القوة إلى حد «يجعله متجردًا من أي قيم أخلاقية»[4]، وأن «استقرار النظام كان له الأولوية على حساب المصالح الوطنية السورية».[5] إلا أن فرض الاستقرار كان جزءًا لا يتجزأ من الحفاظ على المصالح الوطنية السورية عبر منع التدخلات الإقليمية والخارجية في السياسة الداخلية السورية التي كانت تضرّ بالمصالح السورية، أو الحد منها. فكما ورد في الفصول السابقة، كان كل انقلاب يحدث في سورية خلال الخمسينيات

١) Hinnebusch, Raymond; Does Syria want Peace? Syrian Policy in the Syrian Israeli Peace Negotiations , Journal of Palestine Studies, no. 101, Automne 1996

٢) المرجع نفسه.

٣) Abou Khalil, Assad; Syria and the Arab Israeli Conflict, Current History, février, 1994, p. 83.

٤) Chalala, Elie; Syrian Policy in Lebanon, Moderate Goals and Pragmatic Means,. Journal of Arab Affairs, vol. 4, no. 1, 1985, P. 83.

٥) Abou Khalil, Assad; Syria and the Arab Israeli Conflict, Current History, février, 1994, P. 83.

والستينيات، مدعومًا من قوة إقليمية أو دولية في محاولة لمد نفوذها على سورية.(١) كان الأسد يعي هذه المسألة، ما جعله يشعر التهديد الدائم، ودفعه إلى عدم الاعتماد على المؤسسات المدنية والدستورية الهشة، بل إلى الاعتماد في شكل متزايد على أجهزة الاستخبارات وعلى الجيش لتأمين استقرار النظام.(٢) هذا الاستقرار الذي فرضه الأسد هو الذي حول سورية قوة إقليمية فاعلة في الشرق الأوسط للمرة الأولى في تاريخها الحديث.(٣) وقد خص دستور عام ١٩٧٣ الرئيس بسلطات شبه مطلقة. وكان الجيش من أهم أعمدة النظام الجديد إلا أنه كان محكومًا من أجهزة الاستخبارات حتى قبل سيطرة حافظ الأسد على السلطة. بعد عام ١٩٧٠ أعطى الأسد صلاحيات أكبر للمخابرات الجوية والعسكرية وسعى إلى تأسيس عدد من التشكيلات الأمنية وشبه العسكرية، كسرايا الدفاع التي تأسست عام ١٩٧١ وكان يرأسها شقيقه رفعت، إضافة إلى الحرس الجمهوري والقوات الخاصة وعدد آخر من الأجهزة وصل إلى نحو ١٢ كانت تتنافس في ما بينها، لكنها كانت تدين بالولاء المطلق للرئيس نفسه ومرتبطة به شخصيًّا.(٤) وقد استفاد الأسد من الضباط العلويين في الجيش والمخابرات ليكوّن نواة صلبة للنظام، بعدما كانت نسبتهم في تزايد منذ أيام الانتداب الفرنسي.(٥) إلّا أن هذه الظاهرة لم تكن لتغلب على طبيعة النظام التي كانت تستند أساسًا إلى أبناء الريف وفقراء المدن، إضافة إلى دعم الطبقة البورجوازية الدمشقية. وكان التناقض في الدرجة الأولى خلال أيام الأسد الأولى في السلطة هو بين الريف والمدينة، لا بين العلويين والسنة(٦). في هذا الإطار، كان حزب البعث، المجرد من أي سلطة فعلية، يؤدي دورًا أساسًا

(١) Seale Patrick, Struggle over Syria, 1945-1958.

(٢) Ma'oz Moshé; The emergence of Modern Syria. In Ma'oz, Moshé and Evner, Yaniv (eds), Syria Under Assad, Domestic constraints and Regional Risks, Groom Helm, London, 1986, P. 27.

(٣) Perthes, Volker; The Political economy of Syria Under Assad, Ib. Tauris, London, 1995, P. 4.

(٤) Human Rights Watch

(٥) Batatu, Hanna; Some Observations on the Social roots of the Syrian Political Elite", The Middle East Journal, volume XXV, été 1991.

(٦) Drysdale, Alasalair; The Syrian Political Elite, 1966-1976: A Spatial and Social Analysis, Middle Eastern Studies, vol. XVII, Jan. 1 1981, P. 8 & P. 13.

ني التخفيف من حدة الاستقطابات المناطقية والطائفية وفي بناء هوية وطنية جامعة.[1]

والدليل إلى أن النظام كان في الدرجة الأولى نظام الريف، لا نظام الطائفة لعلوية، هو أن الكثيرين من أركانه كانوا من سنة الأرياف، كوزير الدفاع السابق مصطفى طلاس من الرستن في ريف حمص، ورئيس المخابرات الجوية حتى منتصف الثمانينيات ناجي جميل من دير الزور، ورئيس الوزراء السابق محمود لزعبي من درعا، ونائب الرئيس السوري الحالي فاروق الشرع من درعا، ونائب لأمين العام لحزب البعث سليمان القداح، وغيرهم كثيرون. وهذا يجعل من نموذج لهيمنة السياسية التي قام عليها النظام، خصوصًا أيام حافظ الأسد، أقرب إلى نموذج لهيمنة القائمة على التراتبية القبلية والعشائرية والإثنية، كما يصفه بيتر غران، وهو حاول إقامة نموذج سياسي يستبعد الصراع الطبقي عبر نظام قائم على العصبيات لعشائرية والقبلية[2].

لتطورات الإقليمية خلال السبعينيات

عقب وصول الأسد إلى السلطة، وضع نصب عينيه شن الحرب على إسرائيل تحرير الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧. وكان هذا هو السبب الرئيس الذي دفعه لى إعادة تطبيع العلاقات مع المصريين والسعوديين.[3] وكان السوريون يؤمنون أن حرب عام ١٩٧٣ ستساعدهم على استعادة الجولان وتقدم حلًا عادلًا للقضية لفلسطينية. وعلى رغم تخلف السلاح الذي يملكونه مقارنة بالسلاح الإسرائيلي، جرأ السوريون والمصريون على شن الحرب التي كان يستحيل على الأسد القيام بها حده، وكان الثقل في المواجهة يقع في الدرجة الأولى على مصر. وبعد ثلاث سنوات

١) Human Rights Watch, P. 30.

٢) Peter Gran: Beyond eurocentrism, A New View Of Modern World History, New York: Syracuse university press, 1996, P. 11.

٣) Mclaurin R.D. and Mughisuddin, Muhammad and Wagner, Abraham. Foreign Policy Making in the Middle East, Domestic Influences on Policy in Egypt, Irak and Syria, P. 246.

من محاولات الرئيس المصري أنور السادات استعادة سيناء بالسبل الدبلوماسية، ونتيجة للضغوط الداخلية التي كانت تطالب بالقيام بالحرب، شن الجيشان المصري والسوري هجومًا على القوات الإسرائيلية بغية تحرير الأراضي المحتلة كما كان يؤمن حافظ الأسد[1].

خلال يومين من القتال، تمكن الجيش المصري من العبور إلى الضفة الشرقية لقناة السويس وإقامة خط دفاعي بعمق يراوح بين ١٠ كيلومترات و١٥ كيلومتراً، شرق القناة. وعلى الجبهة السورية، استطاع الجيش السوري تحرير تراب الجولان كاملًا والوصول إلى ضفاف بحيرة طبرية. ولأن المصريين كانوا لا يزالون بعيدين عن الأراضي الإسرائيلية، فضّل القادة الإسرائيليون تكريس معظم قواتهم لمواجهة السوريين. وبعد أسبوع من القتال بدأت الآمال السورية بتحرير الجولان تتلاشى. فالقوات المصرية أوقفت هجومها على القوات الإسرائيلية واكتفت بالاحتماء وراء الخط الدفاعي الذي بنته شرق القناة ما أدى إلى تحمل السوريين وزر الهجمات الإسرائيلية وحدهم، فبدأوا بالتراجع أمامها وباتت العاصمة دمشق مهددة من القوات الإسرائيلية. وبعد إجهاض النجاحات السورية التي تحققت في الأيام الأولى للحرب، وجه الإسرائيليون أنظارهم إلى المصريين فحققوا اختراقًا بين الجيشين الثاني والثالث، واخترقوا القناة وعبروا إلى ضفتها الغربية وطوقوا الجيش الثالث ما هدد بإجهاض النجاحات المصرية أيضًا[2].

وكانت أهداف السادات السياسية من الحرب أكثر تواضعًا من أهدافه العسكرية. فقد كان يعمل على تحريك التفاوض مع إسرائيل، لذلك سعى إلى عملية عسكرية محدودة لا إلى تحرير الأرض عن طريق الحرب. وهذا هو السبب الذي جعل السادات يوقف هجومه بعد يومين فقط، مكتفيًا بخط دفاعي بعمق ١٥ كيلومترًا شرق القناة.

(١) باتريك سيل. الأسد، الصراع على الشرق الأوسط. المؤسسات العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٧، ص. ٣١٩.

(٢) المرجع نفسه.

لكنه لم يبلغ حتى شريكه في الحرب حافظ الأسد حقيقة نياته.[1] وأوائل عام ١٩٧٤ وقع السادات منفردًا اتفاق سيناء الأول لفصل القوات في سيناء. وتلاه عام ١٩٧٥ اتفاق سيناء الثاني الذي أخرج مصر عمليًا من الصراع مع إسرائيل بعدما حد من وجود القوات المصرية شرق القناة ونشر قوات دولية للفصل بينها وبين القوات الإسرائيلية ليترك سورية وحدها في ساحة المواجهة.[2] عقب الحرب عقد أول مؤتمر للسلام بين العرب وإسرائيل في جنيف في سويسرا برعاية الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وقد رفضت سورية حضوره، نتيجة شك الأسد في حقيقة نيات إسرائيل إعادة الأراضي المحتلة إلى العرب.[3] وقد آل المؤتمر إلى الفشل بسبب عزم إسرائيل عدم الانسحاب من الأراضي المحتلة باستثناء سيناء، بهدف عزل مصر عن الصراع العربي - الإسرائيلي. بعد خروج مصر من الصراع مع إسرائيل، بات في إمكان هذه الأخيرة توجيه جهودها نحو الجبهة الشرقية بغية فرض وضع إقليمي يناسبها. وكان الأسد يشكك في النيات الأميركية ويعتقد أن إسرائيل تسعى إلى فرض هيمنتها على الشرق الأوسط وخصوصًا على سوريا الطبيعية على حساب العرب وعلى حساب سورية.[4]

عام ١٩٧٩ كانت مصر خرجت نهائيًا من الصراع العربي - الإسرائيلي عقب توقيعها على اتفاق سلام منفرد مع إسرائيل، تاركة الجبهة الشرقية عرضة للتهديدات الإسرائيلية في ظل ميزان للقوى يميل في شكل كبير لمصلحة إسرائيل.[5] وردًا على ذلك، قررت سورية تشكيل جبهة رفض من الدول المعارضة للسلام المصري -

---

١) باتريك سيل. الأسد، الصراع على الشرق الأوسط. المؤسسات العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٧، ص. ٣١٩.

١) Drysdale, Alasdair: "The Assad Regime and its Troubles", Merip Reports, Nov/Dec 1982.Et Kienle, Eberhard: "Baath vs Baath, the conflict between Syria and Irak". P. 135.

٢) Mclaurin R.D. and Mughisuddin; Muhammad and Wagner, Abraham. Foreign Policy Making in the Middle East, Domestic Influences on Policy in Egypt, Irak and Syria." P. 253.

٤) Eisenstadt, Michael; "Arming for Peace? Syria's Elusive Quest for Strategic Parity", The Washington Institute for Near East Policy, Washington D.C., 1992, P. 1.

٥) جعفر قاسم محمد. سورية والاتحاد السوفياتي. دراسة في العلاقات العربية السوفياتية. دار رياض نجيب الريس، لندن ١٩٨٧ ص. ٥٠.

الإسرائيلي، وسعت إلى إقامة جبهة شرقية في مواجهة إسرائيل.[1] وكانت استراتيجية سوريا الكبرى الساعية إلى توحيد سورية ولبنان والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية في جبهة سياسية وعسكرية واحدة الخطوة الأولى في استراتيجية الأسد لمواجهة إسرائيل في ظل غياب مصر.[2] وكانت سورية تخشى لحاق لبنان أو الأردن أو منظمة التحرير الفلسطينية، بمصر وتوقيع سلام منفرد مع إسرائيل، وفي الوقت نفسه قيام أحد هؤلاء الأطراف وخصوصًا منظمة التحرير بتصعيد التوتر مع إسرائيل ما قد يورط سورية في حرب قد تكون غير مستعدة لها.[3] ونتيجة تجربته المرة مع السادات، لم يعد الأسد يثق بأي من القادة العرب، وبات بالتالي يفضل فرض سيطرته على الدول المجاورة لسورية وخصوصًا لبنان والأردن ومنظمة التحرير عوضًا عن معاملتها معاملة الشريك له[4]. وكان الأسد لا يثق بقائد منظمة التحرير ياسر عرفات ويؤمن بأنه كان ينوي الانضمام إلى السادات لو أتيح له ذلك وقبول الحكم الذاتي الذي طرح على الفلسطينيين في كامب دافيد لولا معارضة معظم التنظيمات الفلسطينية ذلك[5]. وكان انسحاب مصر من الصراع مع إسرائيل والتفوق العسكري الإسرائيلي جعلا سورية تشعر عدم الأمان، ما دفع الأسد إلى السعي إلى بناء توازن استراتيجي مع إسرائيل عبر تدعيم الجيش السوري بالعديد والعتاد العسكري المتطور لتمكينه من مواجهة الجيش الإسرائيلي في حال اندلاع الحرب.[6] وكان الأسد يسعى إلى تحقيق التوازن

---

(١) Mclaurin R.D. and Mughisuddin, Muhammad and Wagner; Abraham. "Foreign Policy Making in he Middle East, Domestic Influences on Policy in Egypt, Irak and Syria", P. 254.

(٢) Mclaurin R.D. and Mughisuddin Muhammad and Wagner, Abraham. "Foreign Policy Making in he Middle East, Domestic Influences on Policy in Egypt, Irak and Syria", P. 254.

(٣) Drysdale, Alasdair and Hinnebush Raymond: "Syria and the Middle East Peace Process". Council of Foreign Relations Press, New York, 1991, P. 74.

(٤) Seale, Patrick and Linda Butler: "Assad's Regional Strategy and the Challenge from Netanyahu". Journal of Palestine Studies, no. 101, Automne 1996.

(٥) Mclaurin R.D. and Mughisuddin; "Muhammad and Wagner, Abraham. Foreign Policy making in he Middle East, Domestic Influences on Policy in Egypt, Irak and Syria", P. 255.

(٦) جعفر قاسم محمد، سورية والاتحاد السوفياتي، دراسة في العلاقات العربية السوفياتية، مرجع سابق ص ٦٦.

لعسكري مع إسرائيل بدعم من الاتحاد السوفياتي[1].

وحين وقعت مصر اتفاق سيناء الثاني مع إسرائيل، بدأت المملكة العربية لسعودية والولايات المتحدة بإثارة القلاقل في سورية عبر دعمهما الإخوان المسلمين لذين كانوا بدأوا بالقيام بعمليات عسكرية ضد النظام. وحتى عام ١٩٨٢ واجه لأسد معارضة متنامية من هذه الجماعة. ومن أجل تحييد دمشق، استرضى الأسد لبورجوازية الدمشقية عبر رفع حصتها من الاستيراد من نحو مليار ليرة سورية عام ١٩٧٠ إلى ٣,٦٣ مليارات ليرة سورية عام ١٩٧٦ وإلى نحو ٤,١٧ مليارات ليرة سورية عام ١٩٨٠ ما أسهم في إضعاف الدعم الذي يلقاه الإخوان المسلمون من التجار لدمشقيين[2]. وهذا ما يفسر السبب الذي جعل مدينة دمشق لا تشارك في تمرد مدن شمال سورية على نظام الأسد والذي كانت أحداث حماه عام ١٩٨٢ الحلقة الأخيرة فيه. وكان هناك تباين داخل قيادة الإخوان المسلمين أنفسهم يعكس التناقض الدائم لقائم بين جنوب سورية ومحوره دمشق، وشمال سورية ومحوره حلب. فدمشقيو لإخوان المسلمين بزعامة عصام العطار كانوا أقل راديكالية ويرفضون المواجهة لعسكرية مع نظام الرئيس الأسد، بينما كانت القيادات المتحدرة من المدن الشمالية ي سورية، وعلى رأسها المرشد العام الحالي للإخوان المسلمين محمد رياض خالد لشقفة، تؤيد هذه المواجهة.

وما يفسر تنامي حال الإخوان المسلمين في سورية خلال السبعينيات هو في الدرجة لأولى حال التضخم التي شهدها الاقتصاد السوري والتي أثرت أكثر ما أثرت في لطبقة الوسطى في المدن. فتنامت شعبية الإخوان المسلمين بين أفراد الطبقة الوسطى لمدينية التي وجدت وضعها الاقتصادي في تراجع خلال السبعينيات. وبينما كان أهل الريف الذين يتكون منهم معظم أفراد نظام الرئيس الأسد ومناصريه، عصبياتهم

(١) Seale, Patrick and Linda Butler; "Assad's Regional Strategy and the Challenge from Netanyahu". P. 65.

(٢) Batatu, Hanna: Syria's peasantry, the Descendants of its Lesser Rural Notables, and their Politics. Princeton University press, Princeton, New Jersey, 1999. P. 208.

العشائرية التي تشكل دعامة سياسية واقتصادية لهم، كان أبناء المدن محرومين هذه العصبية. وبالتالي فقد شكل تنظيم الإخوان المسلمين العصبية التي يمكن أن يلجأ إليها أبناء الطبقة الوسطى المدينية في مواجهة الريف الزاحف إلى المدن بعصبياته العشائرية والقبلية. وكانت الطبقة البورجوازية الشامية استفادت من نظام الرئيس الأسد الذي حفظ مصالحها بينما كانت الطبقة البورجوازية في المدن الشمالية، كحلب وحماة وحمص، أكثر تضررًا، ما أسهم في دعمها التحرك العسكري للإخوان المسلمين. وكان لحراك الإخوان المسلمين بعد إقليمي. فبينما كان الدعم السعودي يفشل في تأليب دمشق على الأسد، كان للرئيس العراقي صدام حسين دور كبير في دعم المدن الشمالية بالمال والسلاح في مواجهة النظام السوري. وهذا ما يفسر تمرد المدن الشمالية وعلى رأسها حماه على الأسد، في وقت بقيت دمشق موالية له.

سورية في لبنان

في نيسان/أبريل ١٩٧٥ اندلعت الحرب الأهلية اللبنانية، التي رأى الأسد أنها كانت تهدف إلى التغطية على اتفاق سيناء الثاني لفصل القوات المصرية والإسرائيلية، وبالتالي إلى زعزعة استقرار سورية وإيجاد اختراق إسرائيلي في الجبهة الشرقية التي كانت سورية تنوي إقامتها في مواجهة إسرائيل. وكان الأسد يعد أن أيًا من الأطراف المتحاربين في لبنان كان يدين له بالولاء. فمنظمة التحرير وقائدها ياسر عرفات كانا يدينان بالولاء للمصريين، كذلك كانت حال قائد الحركة الوطنية اللبنانية كمال جنبلاط، والأحزاب اللبنانية المنضوية تحت لوائه. أما أحزاب الجبهة اللبنانية فكانت تدين بالولاء للأميركيين وقد بدأت بنسج علاقات مع إسرائيل بذريعة أنها كانت مهددة بالفناء وبالتالي عليها قبول الدعم من أي قوة حتى لو كانت الشيطان نفسه[1]. بدأ الأسد بدعم الحركة الوطنية إلا أنه عندما تبين له عمق التأثير المصري في هذه الحركة، شرع في النأي بنفسه عنها. وبوشر تدخل الأسد في الحرب اللبنانية عبر

(١) راجع جوزيف أبو خليل، قصة الموارنة في الحرب.

رسال وحدات من تنظيم الصاعقة ومن جيش التحرير الفلسطيني للقتال إلى جانب الحركة الوطنية[1]، إلا أن دخول القوات السورية جاء في وقت لاحق بموافقة أميركية عند نقطة تقاطع بدا معها ولوقت قصير إمكان إحراز تقدم على المسار السوري في عملية السلام التي كانت جارية آنذاك[2]. كانت سورية تخشى مد إسرائيل نفوذها إلى لبنان، خصوصًا أنها، في حال حدث ذلك، يمكنها النفاذ إلى قلب سورية وزعزعة النظام فيها.[3] لهذا السبب تدخلت سورية في لبنان لحمايته من النفوذ الإسرائيلي.[4] وكان الأسد قلقًا من الصراعات الطائفية في هذا البلد المجاور ما يمكن أن يؤثر سلبًا في المجتمع السوري نفسه كما حدث عام ١٨٦٠ حين أدت الصدامات الطائفية في لبنان إلى صدامات طائفية في دمشق[5]. كذلك قلق الأسد من علاقات الفلسطينيين وياسر عرفات بمصر وبالعراق[6]، ومن إمكان تحالف الجبهة اللبنانية مع إسرائيل بذريعة حماية المسيحيين من الفناء[7]. وبما أن أيًا من الأفرقاء اللبنانيين لم يكن يدين بالولاء لسورية، عزم حافظ الأسد اللعب على التناقضات في ما بينها لتعزيز الدور السوري في لبنان ومحاولة إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية عبر تعديلات دستورية بسيطة اقترحها عام ١٩٧٦ تعطي بعض الحقوق للطوائف الإسلامية[8]. وكانت سورية تعتقد أنها إذا بسطت نفوذها على لبنان، ستتمكن من السيطرة على منظمة التحرير

---

(١) Batatu, Hanna: Syria's peasantry, the Descendants of its Lesser Rural Notables, and their Politics. Princeton University press, Princeton, New Jersey, 1999. P. 295.

(٢) المرجع نفسه، ص. ٢٩٤.

(٣) Harris, William; "Syria in Lebanon". Merip Reports, Juillet Aout, 1985, P. 76.

(٤) Chalala, Elie; "Syrian Policy in Lebanon, Moderate Goals and Pragmatic Means". Journal of Arab Affairs, vol. 4, no. 1, 1985, P. 70.

(٥) Harris, William. "Syria in Lebanon". P. 77.

(٦) Yaniv, Evner. "Syria and Israel: The Politics of Escalation". dans Ma'oz, Moshe and Yaniv, Evner; "Syria Under Assad, Domestic Constraints and Regional Risks". Groom helm, London. 1ere edition 1986, P. 172.

(٧) Devlin, John; "Syria: Modern state in an ancient land", Westview Press, Boulder Colorado, 1ère edition 1983, P. 120.

(٨) Saliba, Najib; "Syrian-Lebanese Relations". Ed dans Barakat, Halim, "Toward a viable Lebanon", Groom Helm, London, 1988, P. 152.

الفلسطينية وبالتالي ستستطيع عبر منظمة التحرير التدخل في الوضع السياسي في الأردن بحكم أن معظم الأردنيين هم من أصل فلسطيني[١].

مع حلول عام ١٩٧٨ كان وضع سورية الإقليمي بدأ يتراجع. فمؤتمر جنيف للسلام فشل في تحقيق أي تقدم واستعيض عنه بمفاوضات ثنائية بين مصر وإسرائيل ما وجه ضربة قوية إلى سورية[٢]. وكان الأميركيون والإسرائيليون يريدون أن تجري المفاوضات مع مصر من دون أن تعكرها معارضة الأسد لها، فدفعوا بحلفائهم في الجبهة اللبنانية إلى الانقلاب على السوريين، ما أدى إلى ما عرف بحرب المئة يوم بين السوريين والجبهة اللبنانية. وكان السوريون فشلوا في إقناع الجبهة اللبنانية بالتخلي عن علاقاتها مع إسرائيل وعن حلمها بإقامة وطن قومي للمسيحيين في الشرق[٣]. وفي ما يتعلق بالفلسطينيين كانت البرودة تشوب العلاقة بمنظمة التحرير. وكانت سورية تخشى عرفات الذي رفض قطع علاقاته بمصر، وتخاف أن ينضم إلى مفاوضات كامب ديفيد وأن يقبل الحكم الذاتي الذي عرض آنذاك على الفلسطينيين، ما سيمنح الشرعية لخطوة السادات السلامَ المنفرد مع إسرائيل[٤]. وقد استفادت إسرائيل من هذه الأوضاع لاجتياح جنوب لبنان في آذار/مارس ١٩٧٨ وإقامة حزام أمني بعمق عشرة كيلومترات داخل الأراضي اللبنانية على طول الحدود الشمالية لفلسطين.

١٩٨٢-١٩٨٤

عام ١٩٨١ انتخب رونالد ريغان رئيسًا للولايات المتحدة، وقد صعدت إدارته من المواجهة مع الاتحاد السوفياتي وأعادت دفع سباق التسلح معه. وهذا ما أعطى

(١) Drysdale, Alasdair and Hinnebusch Raymond; "Syria and the Middle East Peace Process", P. 74.

(٢) Abu Khalil, Assad; "Syria and the Arab-Israeli Conflict", P. 84.

(٣) Chalala, Elie; "Syrian Policy in Lebanon, Moderate Goals and Pragmatic Means". P. 74.

(٤) Ma'oz, Moshe and Yaniv, Evner; "On a Short Leash, Syria and the PLO". Dans Maoz Moshe and Yaniv Evner (eds); "Syria Under Assad, Domestic Constraints and Regional Risks", Groom Helm, London, 1ere edition 1986, P. 201.

فرصة ذهبية لإسرائيل لاستهداف سورية التي كانت تعاني عزلة إقليمية متزايدة دفعتها إلى توقيع اتفاق صداقة مع الاتحاد السوفياتي بغية كسب مزيد من الدعم منه في مواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل[1]. إلا أن السوفيات كانوا مشغولين بأزمتي أفغانستان وبولندة ولم يكونوا يريدون التورط في صراع آخر مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط[2]. وعلى رغم توقيع اتفاق الصداقة مع سورية، وتصاعد التهديدات الإسرائيلية لدمشق، كان السوفيات مترددين في اتباع سياسة أكثر دينامية في الشرق الأوسط[3]. في ظل هذه الأجواء الإقليمية والدولية تشكلت حكومة إسرائيلية جديدة برئاسة مناحيم بيغن الذي اختار الجنرال أرييل شارون وزيرًا للزراعة أولًا، ومن ثم وزيرًا للدفاع. وأسهم ذلك في تصاعد التوتر في المنطقة[4]. وكانت إسرائيل تريد الاستفادة من الأوضاع القائمة لتحقيق انتصار استراتيجي كبير لمصلحتها[5]. عام ١٩٨٢ بدا الوضع مؤاتيًا لإسرائيل لتحقيق اختراقات في الصف العربي، عبر توقيع اتفاقات سلام منفردة مع عدد من الدول العربية وفرض مزيد من العزلة على سورية. كذلك كانت الإدارة الأميركية الجديدة تريد دفع عملية السلام في الشرق الأوسط بعد عزل حلفاء الاتحاد السوفياتي فيه[6]. وكان الإسرائيليون قلقين من الأوضاع في قطاعي غزة والضفة الغربية المحتلين وإمكان اندلاع انتفاضة فلسطينية فيهما وكانت ترى أن السبيل الوحيد لتفادي ذلك هو في توجيه ضربة إلى القيادة الفلسطينية في

(١) Karsh, Efriam; "The Soviet Union and Syria, the Assad Years". P. 55.

(٢) Roberts, David; "The USSR and Syrian Perspective". P. 229.

(٣) جعفر قاسم محمد، سورية والاتحاد السوفياتي، دراسة في العلاقات العربية السوفياتية، مرجع سابق، ١٩٨٧ ص.٥٦.

(٤) جوناثان راندل، حرب الألف عام في لبنان ترجمة فندي الشعار، دار المروج ١٩٨٤ ص ٢٤٣.

(٥) Elezzi Ghassan ; "De la Paix en Galilée à la Relance de la Guerre Civile, Quand l'Armée Israélienne "sauvait" le Liban". Le Monde Diplomatique, juin 1992, P. 23.

(٦) Drysdale, Alasdair and Hinnebusch Raymound; "Syria and the Middle East Peace Process", P.190

لبنان.[1] أما الهدف الآخر فهو دعم حليف إسرائيل في لبنان بشير الجميل للوصول إلى السلطة حتى يتمكن من توقيع سلام مع تل أبيب، ما يمكن من فك عزلة مصر عن العالم العربي وتشجيع دول عربية أخرى على توقيع سلام مع إسرائيل من دون انتظار سورية، ما يعزز الدور الإقليمي لتل أبيب[2].

بدأ الاجتياح الإسرائيلي للبنان في السادس من حزيران/يونيو ١٩٨٢، وبعد ثلاثة أيام كانت المواقع السورية في بيروت والشوف والبقاع عرضة للهجوم. وخلال يومين خسر السوريون نحو ثمانين طائرة و٢٥ بطارية سام مضادة للطائرات وعشرات الدبابات ومئات الجنود ما دفعهم إلى الانسحاب من المعركة باستثناء اللواء الـ٨٥ الذي بقي يقاتل في بيروت مع القوات اللبنانية والفلسطينية المشتركة[3]. في أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٢ بدا كأن الإسرائيليين على أعتاب تحقيق أهدافهم من الاجتياح. فبحلوله، انسحبت منظمة التحرير من لبنان، وكان بشير الجميل انتخب رئيسًا للجمهورية. إلا أن الفرحة الإسرائيلية لم تتم إذ إن العضو في الحزب السوري القومي الاجتماعي حبيب الشرتوني تمكن من اغتيال بشير الجميل في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، وتبع ذلك مجزرة طاولت المدنيين في مخيمي صبرا وشاتيلا، ما دفع الولايات المتحدة وحلفاءها إلى التدخل المباشر في لبنان. وترافق ذلك مع تصاعد المعارضة الإسرائيلية لحكومة بيغن واستقالة وزير الخارجية الأميركية ألكسندر هيغ الذي كان يؤيد الاجتياح الإسرائيلي للبنان[4]. شكلت هذه التطورات بداية خلاف إسرائيلي - أميركي في ما يتعلق بلبنان. وبدا ذلك جليًا بعد تقديم ريغان اقتراحه للسلام من دون الرجوع إلى إسرائيل ما عُدَّ انتقاصًا لها[5]. وكانت الخطة تقضي بإبعاد لبنان عن النفوذ الإسرائيلي ووضعه تحت وصاية أميركية مباشرة، ومن ثم ضمه في جبهة

(١) Jansen, Michael; "The Battle of Beirut, Why Israel invaded Lebanon?", London Zed Press, London, 1ère edition 1982, P. 66.

(٢) باتريك سيل، الأسد، الصراع على الشرق الأوسط ص. ٥٩٩.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) Jansen, Michael; "The Battle of Beirut, Why Israel invaded Lebanon?" P. 69.

(٥) شيمون شيفر، أسرار الغزو الإسرائيلي للبنان. ص. ١٣٢.

عريضة إلى كل من الأردن ومصر والسعودية، بغية عزل سورية وتسوية الصراع مع إسرائيل[1]. وكان الاجتياح وجه ضربة قوية إلى سورية التي ضعف نفوذها في لبنان وفقدت السيطرة على منظمة التحرير[2]. وشجع ضعف سورية منظمة التحرير والأردن على قبول خطة ريغان على رغم رفض الإسرائيليين لها. وباتت سورية مستعدة لقبول شروط الأميركيين[3]. وعلى الرغم من ذلك، كان الأميركيون هم الذين رفضوا التعاون مع دمشق لأنهم ظنوا أنها باتت من الضعف بمكان إلى حد لا يمكنها مواجهة السياسات الأميركية في الشرق الأوسط[4]. فرفضوا العرض الذي تقدم به السوريون بالانسحاب من لبنان في مقابل انسحاب الإسرائيليين منه[5]. وباتت دمشق أمام خيار وحيد هو المقاومة.

كان مقدرًا لسورية أن تستغل جملة عوامل لقلب الأوضاع لمصلحتها. فقد استفادت من علاقاتها الطيبة بالطائفة الشيعية في لبنان وبعدد من الأحزاب اللبنانية للعودة، في قوة، إلى الساحة وعرقلة الأهداف الإسرائيلية[6]. كذلك أدى وصول يوري أندروبوف إلى السلطة في الاتحاد السوفياتي إلى اعتماد سياسة مواجهة مع الولايات المتحدة في مختلف أنحاء العالم وخصوصًا في الشرق الأوسط. وكانت الخطوة الأولى تقديم الدعم اللامحدود إلى سورية ومدها بالسلاح اللازم لمواجهة إسرائيل والولايات المتحدة في لبنان[7]. وكان أندروبوف وضع سورية تحت المظلة العسكرية السوفياتية وهدد باستخدام القوة ضد كل من يهاجم سورية ما شد من

(١) Drysdale, Alasdair and Hinnebusch Raymound: Syria and the Middle East Peace Process. P. 126.

(٢) Rabinovitch, Itamar. "The Changing Prism". dans Ma'oz Moshe and Yaniv, Evner: Syria Under Assad, Domestic Constraints and Regional Risks. Groom Helm, London, 1ere edition 1986, P. 187.

(٣) Bulloch, John. Final Conflict, the War in Lebanon. P. 151.

(٤) Karsh Efriam. "The Soviet Union and Syria, the Assad Years". P. 74.

(٥) Chalala, Elie. "Syrian Policy in Lebanon, Moderate Goals and Pragmatic Means". P. 84.

(٦) Dickey, Christopher; "Assad and His Allies, Irreconcilable Differences". Foreign Affairs, vol. 66 automne 1987, P. 166.

(٧) باتريك سيل، الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٦٥١.

عزيمة دمشق على مواجهة الأميركيين والإسرائيليين في لبنان[1]. واستفاد الأسد من تأخر الأميركيين والإسرائيليين في فرض وضع مناسب لهم في لبنان ما أعطاه الوقت لاستجماع أنفاسه ومن ثم شن هجوم معاكس لإفشال المخطط الأميركي. فقد انتظرت واشنطن حتى أيار/مايو ١٩٨٣ لفرض اتفاق سلام بين إسرائيل ولبنان ولم تتمكن من مساعدة الرئيس أمين الجميل في فرض سلطته على الأراضي اللبنانية كاملة، باستثناء مناطق قليلة في بيروت وجبل لبنان[2]. وعبر حلفائها شنت سورية هجومًا مضادًّا في لبنان على الأميركيين والإسرائيليين وحلفائهم تمثل بعمليات ضد قواتهم في تشرين الأول/أوكتوبر ١٩٨٣، ودعم للدروز في مواجهة القوات اللبنانية في منطقة الشوف، ودعم لحركة أمل وغيرها من الأحزاب الوطنية في بيروت أدت في النهاية إلى هزيمة الجيش اللبناني العامل بأمرة أمين الجميل في شباط/فبراير ١٩٨٤ وسقوط حكومة شفيق الوزان بضغط سوري وتشكيل حكومة بقيادة الرئيس رشيد كرامي المقرب من دمشق.

---

(١) Karsh, Efriam; "The Soviet Union and Syria, the Assad Years". P. 74.

(٢) باتريك سيل، الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص. ٦٥١.

الفصل الثامن

سورية على أعتاب النظام العالمي الجديد

«لا حرب من دون مصر ولا سلام من دون سورية».

وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي الأميركي السابق هنري كيسنجر عن آفاق حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

التحولات الدولية

عام ١٩٨٥، حدث تغيير كبير في الاتحاد السوفياتي: فقد شكّل وصول ميخائيل غورباتشوف إلى السلطة بداية مسار سيؤدي عام ١٩٩١ إلى انهيار كتلة الدول الاشتراكية ومعها الاتحاد السوفياتي نفسه. وكان دور الاتحاد السوفياتي بدأ بالتراجع منذ السبعينيات، إذ عانى جمودًا كبيرًا في سياسته الخارجية ولم يكن قادرًا على مواجهة الأزمة في أفغانستان أو في بولونيا. وفي الشرق الأوسط، بدأ نفوذه يضعف منذ عام ١٩٦٧، إذ لاحت بشائر التغيير منذ مؤتمر هلسنكي عام ١٩٧٥. وتأكد ذلك عام ١٩٨٥ في باريس خلال مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا[١]. وأدى الأمر إلى انسحاب الاتحاد السوفياتي من الساحة الدولية وأصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم، في وقت كانت القوى المحتملة الأخرى كأوروبا واليابان والصين لا تزال بعيدة عن تشكيل تحدٍّ سياسي وعسكري[٢]. كذلك، دفعت

---

(١) يوسف الصايغ: «دلالات التحوّلات الجوهرية في مجموعة البلدان الإشتراكية الأوروبية بالنسبة إلى الوطن العربي وقضيّة فلسطين». المستقبل العربي، عدد رقم ١٥٠، آب/أغسطس ١٩٩١، ص٥.

(٢) محمد زكريا إسماعيل، «النظام الدولي الجديد بين الوهم والخديعة»، المستقبل العربي، عدد رقم ١٤٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩١، ص. ٧.

المشكلات الاقتصادية روسيا إلى الاعتماد أكثر فأكثر على الولايات المتحدة[١]. نتيجة التغيرات في الاتحاد السوفياتي، لم يعد في إمكان الدول العربية الراديكالية التعويل على المساعدات العسكرية والاقتصادية والسياسية السوفياتية [٢]، الأمر الذي جعل مواقفها ضعيفة حيال إسرائيل. وكانت سورية البلد الأكثر تضرّرًا نتيجة ذلك.[٣] ففي نيسان/أبريل ١٩٨٧، أبلغ غورباتشوف الأسد أن الاتحاد السوفياتي لن يتمكّن من دعمه في مخططاته الرامية إلى تحقيق توازن استراتيجي مع إسرائيل[٤]. كان الاتحاد السوفياتي يعتقد أنه سيتمكّن من الاحتفاظ بنفوذه في الشرق الأوسط إذا تمكن من إقامة شراكةً مع الولايات المتحدة تسمح له بتقاسم النفوذ معها[٥].

غير أن الولايات المتحدة التي كانت لها حسابات أكثر واقعية، استغلّت ذلك الوضع لفرض هيمنتها على الشرق الأوسط الغنيّ بالنفط[٦]، والذي يحتوي ٦٥ في المئة من احتياطيه العالمي[٧]. وكانت هذه السيطرة تمكن واشنطن من أن تصبح وحدها من يزوده لأوروبا واليابان، ما يسمح لها بفرض وصاية قوية على سياستهما[٨]. وكان العراق بقوّته العسكرية وقدرته الاقتصادية والديمغرافية عقبة من شأنها عرقلة هيمنة الولايات المتحدة على منطقة الخليج، وبالتالي، كانت نيّتها سحقه عسكريًا. لكن السبب الأبرز لاهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط كان عرقلة

---

(١) Hermann, Richard, "Russian Policy in the Middle East: Strategic change and Tactical Considerations", Middle East Journal, vol.84, no.3, été 1994 P. 454.

(٢) Karawan, Ibrahim A., "Arab Dilemas in the 1990's: Breaking taboos and searching for signposts", Middle East Journal, vol.48, no.3 été 1994 P. 434.

(٣) Atherton Alfred Leroy, "The Shifting Sands of the Middle East Peace", Foreign Policy, no.83, printemps 1992 P. 118.

(٤) المرجع نفسه

(٥) Hanna, John P., "At arms length Soviet Syrian relations in the Gorbatchev era P. 5.

(٦) ريتشارد نيكسون، «نصر العام ١٩٩٩ من دون حرب».

(٧) محمد زكريا إسماعيل: «النظام الدولي الجديد بين الوهم والخديعة»، ص. ١٥.

(٨) سمير أمين: «بعد حرب الخليج. الهيمنة الأميركية إلى أين؟»، المستقبل العربي، الرقم ١٧٠، نيسان/أبريل ١٩٩٣، ص. ١٥.

قيام كتلة أوراسيوية يمكنها أن تهمش الولايات المتحدة وتعرقل مخططاتها في الهيمنة على العالم. في هذا الصدد، أشار زبيغنو بريزينسكي إلى أنّ أوراسيا هي مفتاح السيطرة على العالم وعليها تدور دائمًا المعركة الكبرى للهيمنة العالمية[1]. ويضيف أنّ «الهيمنة الأميركية العالمية ستكون عن طريق السيطرة المباشرة على الشرق الأوسط»[2]. وعبر السيطرة على الشرق الأوسط يمكن فصل أوروبا عن أفريقيا، وإيجاد شرخ بين روسيا وأوروبا. كذلك يمكن إيجاد سد منيع أمام نيات روسيا الوصول إلى الخليج العربي والمحيط الهندي، وفي الوقت نفسه منع الصين من الوصول إلى أفريقيا. ويضيف بريزينسكي أن السيطرة على الجزء الأوروبي من أوراسيا عبر النفط والأمن يمكن أن تسمح لواشنطن بالسيطرة على أفريقيا في حين أن السيطرة الاقتصادية على روسيا يمكن أن تسهل السيطرة على آسيا، وبالتالي السيطرة على أوقيانيا والمحيطَيْن الهندي والهادئ والقطبَيْن الشمالي والجنوبي[3]. كان بريزنسكي يعيد تسويق نظريات هالفورد ماكيندر القائمة على السيطرة على البحار واحتواء القلعة الآسيوية، والتي كان الأميركيون تبنوها عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية لمواجهة الاتحاد السوفياتي وكتلة الدول الاشتراكية.

وعى العرب خطورة انهيار الاتحاد السوفياتي عليهم ما دفع صدام حسين عام ١٩٨٩ إلى الإعلان أن نهاية الحرب الباردة ستكون كارثة على العرب[4]. وقد جعلت هذه التغييرات على المستوى الدولي الأسد قلقًا على سورية، وبات مقتنعًا بأن الأميركيين سيسيطرون على الساحة العالمية للسنوات العشر التالية [5]، ما دفعه

---

(١) زبيغنو بريزينسكي: «رقعة الشطرنج الكبرى»، ترجمة أمل الشرقي، الأهليّة للنشر ش، الطبعة الأولى، عمّان، ١٩٩١، ص. ١٢.

(٢) المرجع نفسه ص. ٤٧.

(٣) المرجع نفسه ص. ٤٨.

(٤) Rodman, Peter, "Middle East Policy after the Gulf War", Foreign Affairs, vol.70, printemps 1991 P. 223.

(٥) Fuller, Graham E., "Moscow and the Gulf war", Foreign Affairs, vol.70, été,1991 P. 65.

إلى تحسين علاقته بهم وإلى عدم التصادم معهم في الشرق الأوسط[1]. فانضم إلى التحالف الدولي لتحرير الكويت في مواجهة صدام حسين عام ١٩٩١.

كانت سورية تأمل في أن يسهم موقفها هذا في تثبيتها شريكًا للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وشطبها عن اللائحة الأميركية السوداء، الأمر الذي يمكّنها من الحصول على مساعدات اقتصادية، ويسهّل نقل التكنولوجيا الأميركية إليها. وقد حصلت سوريا على ملياري دولار من المملكة العربية السعودية، وأقامت نوعًا من التحالف مع مصر ودول الخليج (إعلان دمشق). إضافة إلى ذلك سمح لها التفاهم مع الولايات المتحدة بإطاحة العماد ميشال عون في لبنان وبفرض تسوية مناسبة لها عبر ما عرف باتفاق الطائف[2].

كانت الولايات المتحدة المستفيد الأكبر من تدمير قوة العراق، إذ إنها سمحت لها بفرض هيمنتها على منطقة الخليج من دون منازع، وأزالت قوة تمثل تهديدًا لإسرائيل وتمكنت بالتالي من تأخير تحول أوروبا واليابان قوتين منافستين لها على الصعيد العالمي[3]. وكان لتدمير القوة العسكرية العراقية تداعيات خطيرة على العرب، خصوصًا على سورية التي فقدت عمقها الاستراتيجي تمامًا وتحوّل توازن القوى لمصلحة إسرائيل[4]. بعد حرب الخليج، بدأ طرح السيناريوهات لخارطة جديدة للشرق الأوسط. عام ١٩٩١، قُسم العراق ثلاث مناطق، منطقة كردية في الشمال، وأخرى شيعية في الجنوب وثالثة سنيّة في الوسط. وعلى الرغم من ذلك، لم يُقسَّم العراق ثلاث دول لأنّ واشنطن كانت تخشى أن يشجّع استقلال أكراد العراق، الأكراد في

(١) إبراهيم. أ. قروان مرجع سابق ص. ٤٣٤.

(٢) ألفريد ليروي آترتون. مرجع سابق ص. ١٢٩.

(٣) محمد زكريا إسماعيل، «الهوية العربية في مواجهة السلام الإسرائيلي»، المستقبل العربي، العدد الرقم ١٩٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، ص. ٢٧.

(٤) Ma'oz, Moshé, "Syrian-Israeli Relations and the Middle East Peace Process", The Jerusalem Journal of International Relations, vol. 14, no. 3, 1992، P. 11.

تركيا – حليفتها ـ ليحذوا حذوهم[1]. وبالمثل، كانت دول الخليج تعارض إنشاء دولة شيعية في جنوب العراق تسمح بتسلّل النفوذ الإيراني إلى منطقة الخليج. إلى ذلك، كان الأميركيون متساهلين مع صدّام من أجل الإبقاء على الوضع الراهن في المنطقة إلى حين نضجه، بما يسمح بتغيير خارطة المنطقة.

كانت أوروبا تمثّل المنافس الرئيس للولايات المتحدة التي عملت، بغية مواجهة هذا الخطر المحتمل، على إقامة شراكة مع روسيا بداية التسعينات، لعرقلة تشكيل تحالف أوروبي – روسي. هذا هو المنطلق الذي يمكننا من خلاله فهم الشراكة الروسية – الأميركية في الشرق الأوسط[2]. وكانت الولايات المتحدة تريد عرقلة قيام منظومة أمنية مستقلّة في أوروبا لكي تبقى هذه الأخيرة تحت المظلة الأميركية[3]. ثلاث مؤسسات شكلت أدوات الولايات المتحدة لتعزيز هيمنتها على العالم هي: الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة التجارة العالمية. مع ضعف الاتحاد السوفياتي ووصول ميخائيل غورباتشوف إلى السلطة، أدرك الرئيس الأميركي رونالد ريغان إمكان تفعيل دور الأمم المتحدة على نحوٍ يتلاءم مع التوجهات الأميركية. فحلّت الولايات المتحدة، عبر الأمم المتحدة، أزمات أفغانستان ونيكاراغوا وأنغولا وناميبيا، ولاسيما أزمة الخليج وفقًا لمصالحها[4]. كانت الأمم المتحدة تُستخدم بمثابة غطاءٍ شرعيّ للتدخّل الأميركي في العالم. ويرى جيلبير أشقر «أن تغطية الأمم المتحدة للسياسات الأميركية كانت، على سبيل المفارقة، أكثر فائدة بالنسبة إلى البيت الأبيض في السياسة الداخلية من أيّ فائدة قد تجنيها الإدارة الأميركية من عملية عسكرية تنفذها بمشاركة الحلفاء. بالنسبة إلى الأميركيين كانت القضية الأساس إضفاء شرعية

---

(١) De la Gorce Paul-Marie, « Bilan d'une épreuve de force », Le monde diplomatique, août 1991 P. 10

(٢) Decarroy Jacques, « Au nom de la démocratie et du marché, la chevauchée américaine pour la direction du monde », Le monde diplomatique, nov. 1993 P. 8.

(٣) راغدة درغام، «روسيا وبريطانيا في عملية السلام»، الحياة، تموز/يوليو ١٩٩٧، ص. ١٧.

(٤) De la Gorce Paul-Marie, « Comment préserver l'hégémonie? Washington et la maîtrise du monde », Le monde diplomatique, avril 1992 P. 15.

على عمليات التدخل في شؤون دول أخرى أو سياساته. وتحقيقًا لهذه الغاية، شكل التوافق في الآراء الذي أعربت عنه منظمة الأمم المتحدة، إسهامًا حاسمًا، بل إن هذا التوافق كان أكثر أهمية مما يمكن وصفه. أسهمت منظمة الأمم المتحدة في إضفاء الشرعية أيضًا على الوسيلة التي تختارها واشنطن، فقد ساعدتها على تجاوز عائق ألا وهو مشكلة تمويل جهدٍ عسكري ضخم، في وقت تعاني الولايات المتحدة عجزًا هائلًا في موازنتها. وكان الحلّ في إشراك الحلفاء الأكثر ثراءً: الممالك النفطية في الخليج واليابان وألمانيا إلخ... في عملية التمويل»[1].

أمّا الأداة الأخرى للهيمنة الأميركية فكان حلف شمال الأطلسي، وعلى رغم التساؤلات عن دوره بعد نهاية الحرب الباردة، بقي موجودًا في السياسة الدولية تحت السيطرة الأميركية. فمستقبل هذه المنظمة ليس واضحًا برغم مشروعها القاضي بقبول انضمام أعضاء جدد إليها من دول أوروبا الشرقية. ويقوم حلف شمال الأطلسي بالدور المكمّل لمنظمة الأمم المتحدة لمصلحة الولايات المتحدة التي عندما يتبين أنها عاجزة عن حلّ مشكلة معيّنة، تلجأ إلى حلف شمال الأطلسي أو الدول الأكثر تماشيًا معها في ما يتعلّق بالسياسة الخارجية[2]. وقد طُبّقت هذه السياسة بعد فشل منظمة الأمم المتحدة في الصومال، فلجأت الولايات المتحدة إلى حلف شمال الأطلسي لحلّ أزمات كأزمة يوغوسلافيا[3]. وعلى الرغم من المناقشات التي كانت تدور بين الدول الأعضاء في حلف الناتو ودائرة القرار الأميركي، تبقى منظّمة حلف شمال الأطلسي أداةً مهمة في يد الولايات المتحدة لفرض هيمنتها[4]. فإلى دورها المُسهم في تعزيز الهيمنة الأميركية على العالم، تظل منظمة حلف شمال الأطلسي أداة قادرة على إبقاء أوروبا تحت المظلّة الأميركية. ثمّة أداة أخرى للهيمنة الأميركية وهي

(١) Achcar Gilbert, «Les Nations-Unies au fil des objectifs américains, des organisations mondiales», Le monde diplomatique, oct. 1995 P. 8.

(٢) جيلبير أشقر، مصدر سابق ص. ٨.

(٣) Aiguirve Marciano, «Une alliance en quête d'ennemi: l'OTAN au service de quelle sécurité?», Le monde diplomatique, avril 1996 P. 11.

(٤) مارسيانو إيغوبرفي، مصدر سابق ص. ١١.

منظمة التجارة العالمية. وهدفها فتح الأسواق العالمية أمام المنتوجات الأميركية. إذ كان في نيّة الأميركيين فرض إرادتهم على منافسَيْهم الأساسيين: أوروبا واليابان. والمفارقة أنّ الولايات المتحدة، على رغم دعواتها إلى سوق عالميّة مفتوحة، طبّقت أوائل التسعينات سياسة حماية تقليدية[1].

مؤتمر السلام

تجدد الحديث عن مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط على أثر جولة وزير الخارجية الأميركية جورج شولتز على المنطقة عام ١٩٨٥. وكان هذا الأخير أول وزير خارجية يقيم علاقات شخصية مع كِبار الشخصيات المحلية. بيد أنّه قطع كل علاقاته بعد تعيينه وزيرًا للخارجية، مع أنّ هذا الموقف يضرّ بمصالحه الخاصة بصفة كونه ممثلًا للمصالح «النفطية» الأميركية في الشرق الأوسط. تزامنت جولة شولتز مع وصول غورباتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفياتي، وتغيّر السياسة الداخلية والخارجية فيه، والتي كانت تهدف، من بين أمور أخرى، إلى وقف الصراع مع الولايات المتحدة. وقد استفادت الحكومة الأميركية من ذلك في تحقيق مكاسب سياسية في مناطق عدة من العالم. كان الإنجاز الأكبر لشولتز كتابة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات لوثيقة يندّد فيها بالإرهاب. وعنى هذا الموقف موافقة ضمنية على المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل التي أرادت أن تملي شروطها الخاصة على العرب. وبعد ذلك، حاول الرئيس حافظ الأسد أن يبسط نفوذه على الفصائل الفلسطينية، أو على عددٍ منها، مشجّعًا حركة أمل الشيعية على شنّ الحرب على المخيمات الفلسطينية في بيروت وجنوب لبنان. بعد مدة وجيزة، في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧، جمعت مفاوضات سرية منظمة التحرير الفلسطينية وممثلي حكومة شامير، اعترف عرفات على أثرها بحقّ الفلسطينيين في تقرير المصير، الأمر الذي كان رفضه قبل ثماني سنوات خلال مفاوضات كامب ديفيد بين السادات

(١) زبيغنو بريزينسكي، «رقعة الشطرنج الكبرى»، مرجع سابق.

وبيغن. والجدير بالذكر أنّ لقاءات سريّة بين الفلسطينيين والإسرائيليين بدأت منذ السبعينات[1]، مستمدّة تشجيعًا من رغبة عرفات في التوصّل إلى اتفاق مع الإسرائيليين بأي ثمن. ولم يهدف إعلان دولة فلسطينية في نيسان/أبريل ١٩٨٨ في الجزائر إلّا إلى تغطية المفاوضات التي كانت تسير سرًّا بين ممثلي عرفات والمسؤولين الإسرائيليين.

كان الردّ السوري على المفاوضات السريّة عنيفًا جدًّا، فقد أعلن الرئيس حافظ الأسد في خطابه في ٨ آذار/مارس ١٩٨٩ أنه يعارض أي «كامب ديفيد آخر في المنطقة»[2]. وأضاف أنّ سورية كانت عارضت اتفاق كامب ديفيد، حتّى أنها تدخّلت لعرقلته، وأنّها لن تسمح بكامب ديفيد آخر في المنطقة[3]. في ذاك الخطاب، تعهّد الرئيس الأسد دعم الانتفاضة الفلسطينية في كل الأراضي المحتلة وتعزيز دور سورية في لبنان. وحدّد، في المناسبة نفسها، أهدافها في إطار الصراع العربي – الإسرائيلي، مؤكدًا سعيها إلى «إعادة بلداننا العربية إلى موقعها في الحضارة، بعد أن تكون مشكلات زمن الاستعمار وصعوباته قد حُلّت. هذه الأزمنة التي دفعت العالم العربي إلى التخلّف والتجزئة، فضلًا عن الخطر الصهيوني الذي زُرع في قلب العالم العربي[4]». بعد تأكيد دعمه الانتفاضة الفلسطينية ومقاومة إسرائيل في جنوب لبنان. تناول الرئيس الأسد الوضع في لبنان، الذي شكّل نصف خطابه. حتى بدا كأنه ينتظر الردّ الأميركي على ذاك الخطاب، الأمر الذي كان وراء الأحداث والمواجهات في لبنان، فقد ركّز الأسد في الوقت نفسه على المساعدة والدعم اللذين تقدّمهما سورية إلى هذا البلد، وهي التي ثابرت على «القضاء على كلّ العوامل التي تشجّع على التفرقة»، وأكد أنها كانت دائمًا تسعى إلى تحقيق المصلحة القومية للعرب

(١) محمد حسنين هيكل، «سلام الأوهام: أوسلو ما قبلها وما بعدها»، دار الشروق، الطبعة الرابعة، القاهرة، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، صفحة ٦٢-٦٣.

(٢) مراجعة حافظ الأسد في صحيفة السفير ٩ آذار/مارس ١٩٨٩.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) المرجع نفسه.

جميعًا بمن فيهم لبنان وسورية[1]. كان الردّ الأميركي على خطاب الرئيس الأسد عنيفًا كالخطاب نفسه. وفي الحقيقة، ساندت الولايات المتحدة العماد عون الذي كان آنذاك رئيسًا لحكومة عسكرية موقّتة غير مُعترف بها من حكومة سليم الحصّ الموالية لسورية، عندما أعلن الحرب على الوجود السوري في لبنان في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٩، بعد أيام قليلة على خطاب الرئيس الأسد. ولم يعد الهدوء إلى لبنان إلا بعدما قبلت سورية قرارات مؤتمر القمة الذي عُقد في الدار البيضاء، والذي دعم كل المساعي السابقة واللاحقة لمنظمة التحرير الفلسطينية والأردن والهادفة إلى إقامة سلام دائم مع إسرائيل.

بدأت الجولات الأميركية في الشرق الأوسط لعقد مؤتمر السلام في أيار/مايو ١٩٩١ بعد انتهاء حرب الخليج مباشرة. وقد بذل وزير الخارجية جايمس بايكر جهودًا كبيرة لإقناع حكومة شامير بقبول مبدأ الأرض في مقابل السلام، وفي حضور مراقبين تابعين لمنظمة الأمم المتحدة مؤتمر السلام، ومشاركة وفد فلسطيني ضمن الوفد الأردني. وفي هذه الظروف، لم يستطع الأسد إلا قبول وعد بوش بحلّ الصراع العربي - الإسرائيلي وفقًا لمبدأ الأرض في مقابل السلام، وعلى أساس القرارين الرقمين ٢٤٢ و٣٣٨ وفي إطار مؤتمرٍ للسلام يرعاه الأميركيون والروس[2]. عُقد المؤتمر أخيرًا في مدريد ابتداءً من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، بعد أشهرٍ من المحادثات بين إسرائيل والولايات المتحدة التي مارست ضغوطًا على الإسرائيليين والعرب على حدّ سواء، مع أخذ الشروط الإسرائيلية في الحسبان. ومع أنّ وزير الخارجية الأميركية جايمس بايكر كان أعلن، بعد أشهرٍ على إعادة إطلاق عملية السلام، أنّ الولايات المتحدة ليست ولن تكون يومًا وسيطًا في هذه العملية، اتّخذت بلاده دور الحليف القويّ وانحازت إلى إسرائيل. كان هذا هو السبب الذي دفع

(١) مراجعة حافظ الأسد في صحيفة السفير، ٩ آذار/مارس ١٩٨٩.

(٢) جواد ألشتي، «الأسد يقبل وعد بوش، فلسطين الثورة». العدد ٨٥٥، في ١٩٩١/٨/٤، ص. ١٧.

الولايات المتحدة إلى تنظيم هذه العملية وفقًا للشروط الإسرائيلية[١]. وانعقد مؤتمر السلام في مدريد في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١.

نحو أوسلو

لم تُسفِر الجولة الأولى، شأنها شأن الجولات الأربع التي تَلَتْها خلال عهد حكومة الليكود، عن أيّ نتيجة لأنّ تكتل الليكود كان يرفض التضحية بالأرض في مقابل السلام[٢]. وأثار هذا الأمر غضب الولايات المتحدة التي أدركت أن شامير يهدّد جهودها ومصالحها في الشرق الأوسط ويؤزّم الوضع باستفزاز الدول العربية، بما فيها تلك المؤيّدة للسلام كالأردن والمملكة العربية السعودية ومصر، بتدشينه مستوطنات جديدة[٣]. إلا أن موعد الانتخابات الأميركية كان اقترب وباتت إدارة بوش عاجزة عن ممارسة أي ضغط على إسرائيل. في الواقع، كانت الحملة الانتخابية الأميركية بدأت، وأراد كل مرشّح إرضاء اللوبي اليهودي في محاولة للفوز بالانتخابات. حقّق حزب العمل وحلفاؤه فوزًا ساحقًا على الليكود في الانتخابات التي أجريت الأربعاء ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٩٢، في أول هزيمة يمنى بها منذ عام ١٩٧٧. وقد عُدَّ فوز العمل ورقة رابحةً للسلام في الشرق الأوسط[٤]. وتمامًا كما كان يتوقّع كلٌّ من بوش وبايكر، كان حزب العمل يريد دفع عملية السلام إلى الأمام. وبعد انتخابه، وعد الحزب الفلسطينيين بالحكم الذاتي وبالتعجيل في المفاوضات[٥]. وأعلنت الحكومة الجديدة التي شكّلها رابين أنّها ستمنح الأولوية للتقدّم في المفاوضات مع السوريين[٦]. غير أنّ هذا لم يكن سوى تغطيةٍ للنيّة الإسرائيلية التقدّم مع الفلسطينيين للسيطرة عليهم في شكل أفضل،

(١) السفير، ٣ شباط/فبراير ١٩٩٢.

(٢) وحيد عبد المجيد، «إسرائيل والمفاوضات الجارية، مصطفى اللوي: المفاوضات العربية – الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط، القاهرة، ١٩٩٤، ص. ١٦١.

(٣) السفير ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١.

(٤) Muslih, Mahammud, "Dateline Damascus Asad is ready", Foreign Policy no. 96. Automne 1994 P. 151.

(٥) السفير، في ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٩٢.

(٦) النهار والسفير، في ٣ تموز/يوليو ١٩٩٢.

قبل إحراز تقدّم على المسارات الأخرى. كل هذه التغيّرات سمحت لإسرائيل بتحقيق هدفها الأول: إقامة شرق أوسط يهيمن عليه الإسرائيليون مع تسوية مشكلاتهم مع الفلسطينيين. وستمكّن إسرائيل بالتالي من إقامة علاقات مع الدول العربية من دون الحاجة حتى إلى تقديم تنازلات مع سورية ولبنان.

كان عرفات مستعدًا للتوقيع على معاهدة مع الإسرائيليين مهما كلّفه ذلك. وكان أساس موقفه هذا خشيته أن يصبح الوفد الفلسطيني في المفاوضات بديلًا من زعامته. وقد اتّخذ ذريعةً لإضفاء الشرعية على نياته إمكان توصّل سورية إلى السلام مع إسرائيل قبله. غير أنّه كان يعلم جيّدًا أن سورية كانت متردّدة جدًّا حيال إسرائيل. والجدير بالذكر أنّ جميع القادة التاريخيين لحركة فتح، باستثناء عرفات، كانوا قتلوا في ذلك الوقت. فقد اغتال الإسرائيليون أبا جهاد عام ١٩٨٩ ثم أبا أياد وأبا الهول عام ١٩٩١. ويبدو أنّ كل عمليات الاغتيال هذه كانت تهدف إلى القضاء على جميع القادة الفلسطينيين الذين كان يمكنهم معارضة السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وينطبق ذلك خصوصًا على أبي جهاد. كان عددٌ من الوزراء الإسرائيليين، ومن ضمنهم وزير الخارجية شيمون بيريز، يريدون عقد سلام مع الفلسطينيين. في الواقع، كان بيريز أعلن أن «على إسرائيل الشروع في محادثات مع الفلسطينيين: أيًّا تكن المنظمة التي ينتمون إليها شرط أن تكون هذه الأخيرة راغبة في التوصّل إلى اتفاق سلام معنا»[1]. وبحسب صحيفة يديعوت أحرونوت أعلن بيريز أنّ فيصل الحسيني يمكنه البدء بحوارٍ مع إسرائيل إذا اتّخذ مواقف مستقلّة عن مواقف فتح[2]. وكان لوزير البيئة في حكومة حزب العمل أورا سفير الموقف نفسه. وقالت وزيرة التربية والتعليم شالوميت ألوني إن «منظمة التحرير الفلسطينية تشكل الشريك الوحيد المحتمل والقادر على الإسهام في إحراز تقدّم في مفاوضات السلام. ونحن نطالب الحكومة بإشراك منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام، وعلى إسرائيل التشاور مع صانعي القرار الموجودين

(١) السفير، في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.
(٢) السفير، في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

في تونس والأراضي المحتلة مثل فيصل الحسيني والقادة الحقيقيين الساعين إلى تحقيق السلام مع الإسرائيليين»[١].

تمّ أوّل إعلان عن الحكم الذاتي في غزّة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٣ على أثر المفاوضات في واشنطن. اقترح عرفات، في رسالة بعث بها المستشار النمسوي فرانز فرانيتسكي، أن تغادر القوات الإسرائيلية المناطق الآهلة بالسكان في غزّة وأن تُستبدل بها قوّات دولية. وكرّر مؤكدًا دعوته رابين إلى البدء بمفاوضات مباشرة معه. وأبلغ، في هذا الصدد، إذاعة صوت العرب «أنه مستعدٌّ للقاء رابين إذا كان يريد السلام. وقد رفضنا المقترحات الأميركية لأنها تجاهلت القضايا الأساسية ولم تتخذ موقفًا حاسمًا في شأن القدس العربية والمستوطنات»[٢]. وفي الوقت نفسه، قام المستشار السياسي للرئيس المصري أسامة الباز بزيارةٍ لواشنطن للبحث مع وزير الخارجية الأميركية وارن كريستوفر في سبل التغلّب على العقبات التي تعرقل التقدّم في المفاوضات الثنائية، خصوصًا على المسار الإسرائيلي – الفلسطيني. وأصرّ، قبل مغادرته، على أهمية إعادة إحياء فكرة إقامة اتحاد كونفدرالي بين الفلسطينيين والأردنيين، مشيرًا إلى أن اتحادًا مماثلًا من شأنه أن يُسهم في إقامة دولة فلسطينية «مقبولة» من المجتمع الإسرائيلي[٣]. وأكّد كريستوفر في ٢٨ أيار/مايو أنّ الجولة العاشرة ستعقد في حزيران/يونيو. وكشفت مصادر مقرّبة من وزارة الخارجية الإسرائيلية أنّ الوفد الإسرائيلي سيقترح على الفلسطينيين حكمًا ذاتيًا في غزّة، رفضه الفلسطينيون مطالبين بأن يكون «مسبوقًا بإعلان مبادئ يحافظ على سلامة الأراضي المحتلة». وصرّحت الناطقة باسم الوفد الفلسطيني حنان عشراوي في هذا الصدد «أن الفلسطينيين ينظرون إلى الأرض على أنّها كل لا يتجزّأ. ونحن مقتنعون بأن السلطة الوطنية ستتوحّد يومًا ما ولكن لا يمكن أحدًا أن يمنع انسحابًا من طرفٍ واحدٍ خارج إطار المفاوضات»[٤].

(١) السفير، في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.
(٢) النهار، في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٣.
(٣) النهار، في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٣.
(٤) النهار في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٣.

وكتب شمعون بيريز في هذا الشأن في مذكراته أن موقفه كان واضحًا، إذ إن إسرائيل وبعدما فقدت الخيار الأردني باتت أمام خيار وحيد، هو التقدم على المسار الفلسطيني[1]. ويمكننا بالتالي القول إنّ بيريز كان يجيد اختيار أولويّاته مع تأجيل السورية إلى وقت لاحق، قائلًا بوجوب حلّ المشكلة الفلسطينية لأنّها تشكل عقبةً أمام السلام مع الأردن. وكان يرى أن ليس من المعقول ترك قطاع غزّة والضفة الغربية كاملة للفلسطينيين وأنه في حاجة إلى مرحلة انتقالية ليتمّ إخلاء غزّة أولًا. وقد تحوّلت هذه الخطة لاحقًا لتشمل أريحا[2]. ويتحدّث بيريز، في مذكراته أيضًا، عن اللقاءات السرية التي عقدت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية خلال صيف عام ١٩٩٢، بعد أسبوعين من الانتخابات وقبل تشكيل الحكومة، إذ أجري اتصال سرّي بين الإسرائيليين والفلسطينيين عبر وزير الخارجية النروجية الذي اقترح في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢[3] أن تتوسط بين الطرفين الـFAFO، وهي منظمة نروجية للبحوث قامت بدراسات في المنطقة أوائل العام ١٩٩٢. وقد اجتمع مديرها تيري رود لارسن مع يوسي بيلين هناك، وبعد مدة وجيزة، أصبح هذا الأخير نائبًا لوزير الخارجية. وفي أيلول/سبتمبر، اقترح وزير الخارجية إقامة قناة اتصال سرية تربط إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية. وكان بيلين حذرًا جدًّا في هذا الصدد، وقرّر وضع لارسن في اتصال مباشر مع أكاديميّيْن إسرائيليين لا صلة لهما بالحكومة، أحدهما يدرس في جامعة حيفا وهو يائير هيرتشفيلد، والآخر طبيب وهو رون بونداك. وعن طريق إثارة بعض النقاط الحساسة من المشروع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، تقرّب هيرتشفيلد من أبي علاء، وهو وزير المال في منظمة التحرير الفلسطينية. وقد وافق هؤلاء على حضور حلقة دراسية عن الموارد البشرية عُقدت في كانون الثاني/يناير بالقرب من أوسلو. وحضرها أخيرًا خمسة أشخاص شاركوا فيها: من الجانب

(١) شمعون بيريز، «معركة السلام، يوميات شمعون بيريز»، ترجمة عمّار فاضل ومالك فاضل، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمّان، ١٩٩٥، ص. ٣٧٠.

(٢) المرجع نفسه، ص. ٣٧١ – ٣٧٥.

(٣) المرجع نفسه، ص. ٣٧٦.

الإسرائيلي هيرتشفيلد وبينداك، ومن الجانب الفلسطيني أبو علاء وماهر الكردي وحسن عصفور.

عُقدت اجتماعات بين أبي علاء وهيرتشفيلد في أوسلو، في وقت كانت منظمة التحرير الفلسطينية في وضع سيئ على المستويين السياسي والمالي. وكانت الأجواء متفائلة بالنسبة إلى التوصل إلى اتفاق مع المنظمة. وأعلن هيرتشفيلد في هذا الصدد أن «الحسيني يرى أنّ نتائج لقاءاتنا تشكل خطوة أولى نحو التقدّم وأنّ الحوارات التي أُجريت مكمّلة لمفاوضات واشنطن». إضافة إلى ذلك، طلب وزير الخارجية وارن كريستوفر من وزير الخارجية النروجية المجيء إلى واشنطن لإطلاعه على نتائج الحوار بين إسرائيل والفلسطينيين. قُدّمت مقترحات أساسية في أوسلو لتحديد الإطار القانوني للحكم الذاتي وللسلطات الإسرائيلية المقيمة والموقّتة، وكانت المساعي في شأنها وصلت إلى طريق مسدود في واشنطن. فتم التأكيد لرابين أن مبدأ «غزّة أولًا» يصبّ في مصلحة إسرائيل لأن غالبية الإسرائيليين يريدون التخلّص من غزّة المكتظّة بالسكان والمملوءة بالتهديدات. وعلاوةً على ذلك، ارتأت أوسلو أن تبدأ السنوات الخمس الموقتة مباشرة بعد التوقيع، في حين أنّ هذه الخطوة، بموجب اتفاق كامب ديفيد عام ١٩٧٨، لن تبدأ إلا بعد أن تكون كل تفاصيل الحكم الذاتي قد سُوّيت[١].

مطلع أيار/مايو ١٩٩٣، كانت كلّ تفاصيل المفاوضات مع الفلسطينيين حُسمت بالنسبة إلى الإسرائيليين، بما في ذلك النقاط التي تتطلّب موافقة الطرفين، لم يبقَ سوى حلّ التفاصيل العملية. لم تكن الجولة العاشرة من المفاوضات لتؤدّي إلى شيء، خصوصًا على المسار السوري الذي كان عليه أن يُؤجّل إلى ما بعد التوقيع على اتفاق أوسلو، لكي تتمكّن إسرائيل من الاستفادة من النتائج السياسية والاقتصادية للاتفاق. ويقول محمود عباس إن اللقاءات بين الفلسطينيين والإسرائيليين كانت بدأت قبل خمسة أشهر من اندلاع «الانتفاضة» في ٤ تموز/يوليو ١٩٨٧، عندما التقى

(١) شمعون بيريز، معركة السلام، مرجع سابق، ص. ٣٨٠ – ٣٨١.

موشيه أميران (عضو من الليكود) وأنور نسيبة للبحث في حلّ للمشكلة الفلسطينية[١]. وأضاف أبو مازن أن لقاءات عدة عقدت بين هؤلاء الثلاثة في ظل حكومة الليكود التي كان يترأسّها شامير في ذلك الوقت، أسفرت عن مشروع قُدِّمَ في ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧، أي قبل ثلاثة أشهر من الانتفاضة، وقَبِله الفلسطينيون، ينص على الحكم الذاتي للفلسطينيين. كان المخطَّط الإسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة يقوم على مهاجمة المصالح السورية في لبنان، ومن هنا جاء العدوان على لبنان في تموز/يوليو ١٩٩٣، وكان يهدف إلى تغطية اتفاق أوسلو. وكانت إسرائيل تريد أن يعطل اللاجئون من جنوب لبنان، الحركة في بيروت، للتعمية على المفاوضات الدائرة سرًّا. وأدى الأمر غرضه ولم تتمكن سورية من معارضة اتفاق أوسلو.

شكّل اتفاق أوسلو نهاية للطريق المسدود طوال عامين من المحادثات التي بدأت في مدريد. كانت له آثارٌ جعلت الوضع بين الفلسطينيين والإسرائيليين أكثر مرونة، وأثّر في جوانب أخرى من الصراع العربي – الإسرائيلي[٢]. كان من شأن هذا السلام أن يفتح آفاقًا جديدة لتطبيع العلاقات بين العرب وإسرائيل بغضّ النظر عن أي تقدّم على المسارين السوري واللبناني. اعتمد رابين استراتيجية تلاعب على كل المسارات، إذ دفع الفلسطينيين إلى الاعتقاد أنه كان يحرز تقدّمًا على المسار السوري بغية تقديم أقل قدر ممكن من التنازلات في المفاوضات مع الفلسطينيين، وفرض حلّ عليهم شبيه بخطة آلون[٣]. وأعلن السفير الإسرائيلي السابق في فرنسا ايهودا لانكري في هذا الصدد أنّ اتفاق أوسلو مهّد الطريق للتطبيع مع الدول العربية[٤].

(١) محمود عباس، «طريق أوسلو، موقّع الاتفاق يروي أسرار المفاوضات»، شركة المطبوعات، الطبعة الرابعة، بيروت، ١٩٩٥، ص. ٦٤.

(٢) آفي شلايم، «اتفاق أوسلو»، مجلة الدراسات الفلسطينية، XXIII (المجلّد ٢٣)، عدد رقم ٣، ربيع ١٩٩٤، ص. ٨٢٧-٨٢٦.

(٣) Rouleau, Eric, « Comment les fractures et surenchères ont affaibli le monde arabe », Le monde diplomatique, octobre 1993 P. 8.

(٤) Lancry, Yehuda, Entretien avec l'ambassadeur israélien à Paris. Propos recueillis par Régine Dhoquois Cohen. Le processus de paix est irréversible. La revue d'études palestiniennes, no 13, hiver 1994.

غير أنّ العوامل التي دفعت الإسرائيليين إلى التوقيع عليه كانت أنه لم يتطلب الكثير من التنازلات من جانبهم، بل إنّه منحهم الكثير من المكاسب. ومن ثمّ فإن رابين كان في حاجة إلى تحقيق تقدّم في عملية السلام هذه وكان يخشى اشتداد معارضة الليكود الذي كان يهدّد بعرقلة أي اتفاق مع الفلسطينيين ومع العرب[1]. كذلك كان الإسرائيليون سئموا الصراع مع العرب لما له من تداعيات نفسية واجتماعية وسياسية. فقد رأوا أنّ الوقت حان لتوقيع اتفاق مع الفلسطينيين، خصوصًا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١ [2]. أما الأميركيون، من جهتهم، فكانوا يسعون إلى طمأنة سورية لئلا تعارض معاهدة السلام. فاتصل الرئيس كلينتون بالرئيس الأسد ليقول له إن دور سورية حان لعقد السلام مع إسرائيل[3]. شكّل اتفاق أوسلو نكسة لسورية التي كانت تسعى إلى محاصرة إسرائيل، إذ مهّد الطريق لتطبيع العلاقات بينها وبين العرب. وبما أنّ إسرائيل وقّعت على اتفاق سلام مع الفلسطينيين وبما أنّ كلًّا منهما اعترف بالآخر ككيان سياسي، بات أيّ اتصال أو تواصل بين أي دولة عربية وإسرائيل مشروعَيْن. وفي الختام، عبّد أوسلو الطريق أمام اتفاق بين إسرائيل والأردن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ شكل ضربة أخرى لسورية.

نحو نهاية عملية السلام

في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، اغتال شاب يهودي من اليمين المتطرف، اسمه إيغال أمير، رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين الذي كان موجودًا وسط حشدٍ كبير للاحتفال بالسلام. كانت النتيجة الأولى التي أسفرت عن الاغتيال إدانة اليمين الإسرائيلي، وخصوصًا زعيمه بنيامين نتنياهو، فضلًا عن تعاطفٍ شعبي كبير

(١) Faith Douglas J., "With drawl Process not Peace, Process, the Tunner's logic of Israël's negotiations", Middle East Quarterly march 1996 PP. 13-14.

(٢) Faith Douglas J., "Land for no Peace", Commentary, juin 1994 P. 32.

(٣) De la Gorce Paul-Marie, « Washington et la nouvelle donnée, construire la paix au Proche-Orient », Le monde diplomatique, octobre 1993 P. 8.

مع حزب العمل برئاسة زعيمه الجديد، الرجل الثاني في الحزب شيمون بيريز[١]. كان في إمكان هذا الأخير الاستفادة من هذه الشعبية للمضيّ قدمًا في مشروعه لتوقيع اتفاق سلام مع سورية لإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي. بَيْدَ أنه كان ينبغي له أولًا إعادة ترتيب الهيكلية الداخلية لحزب العمل[٢]. إلى ذلك، خلّف اغتيال رابين فراغًا على رأس أحد أجنحة الحزب، الجناح الأكثر تطرفًا والأكثر شعبيةً، ناهيك بنفوذه القويّ في المؤسسة العسكرية[٣]. وغني عن القول إنّ غياب رابين جعل تشكيل حكومة من اليسار أسهل على بيريز. وبالتالي فقد اختار اليساري حاييم رامون ليشغل منصب وزير الداخلية ويوسي بيلين للإشراف على ملف المفاوضات. فضلًا عن ذلك، أوصى الجناح الداخلي للحزب باختيار إيهود باراك وزيرًا للخارجية[٤]. إلا أن بيريز ارتكب خطأ فادحًا، فهو لم يستفد من الشعبية الساحقة التي كسبها لإجراء انتخابات من دون مساعدة سَلَفِه، خصوصًا أنّ رابين كان خصمه داخل الحزب وأنّه هو نفسه خسر الانتخابات أربع مرات وأراد أن يثبت للشعب الإسرائيلي أنه كان جديرًا بالفوز في الانتخابات بنفسه[٥]. إلى ذلك، كان بيريز يخشى مواصلة عملية السلام قبل الانتخابات المقرّرة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وأراد أن يثبت للشعب الإسرائيلي أنه كان على القدر نفسه من القوة كسلفه، وقد أمر بالتالي بشنّ عمليات ضد قادة حماس والجهاد[٦].

وعلى رغم سيطرة اليسار على الحكومة، وجد بيريز صعوبة في إحراز تقدّم سريع في عملية السلام. كان عليه أن يأخذ في الحسبان ما كان يعنيه اغتيال رابين من إنقسامات داخل المجتمع الإسرائيلي في ما يتعلّق بالمواقف المختلفة من عملية السلام. وقد اقتضى الأمر بالتالي توخّي الحذر، لأن من شأن موضوع كهذا أن يكون

---

(١) هشام دجاني، اغتيال رابين وآفاق السلام السوري – الإسرائيلي، الحياة، في ١٩٩٥/١١/٢٦، ص. ١٧.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) Morris, Bency, « After Rabin », Journal of Palestine Studies, no.2 1996 PP. 77-78.

(٥) محمد حسنين هيكل، سلام الأوهام، مرجع سابق ص. ٤٤٦.

(٦) المرجع نفسه، ص. ٤٤٧.

قادرًا على تفجير الوضع ليس داخل المجتمع الإسرائيلي فحسب، بل أيضًا داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية. أضف إلى ذلك أنّ تقريرًا عن اغتيال رابين كشف احتمال تورّط الشاباك في العملية، إما مباشرة وإما عن طريق الإهمال في حماية رئيس الوزراء السابق[١]. كذلك، كان على بيريز أن يأخذ في الحسبان اقتراب موعد الانتخابات الإسرائيلية، ولم يكن في إمكانه أن يعرّض شعبيته للخطر من خلال تقديم ما يعده الإسرائيليون تنازلًا عن الأرض[٢]. وفي الوقت نفسه، كان في حاجةٍ إلى تقدّمٍ على مسار السلام مع سورية من أجل تسجيل نقاط للانتخابات المقبلة. والجدير بالذكر أنّ المرشّح إلى منصب رئيس الوزراء كان سيُنتخب، للمرة الأولى في تاريخ إسرائيل، مباشرة من الشعب. لذا أراد بيريز إحراز تقدّمٍ في عملية السلام من دون أن يدفع ثمنًا غاليًا في المقابل، الأمر الذي سترفضه سوريةٌ في شكل قاطع. ونتيجة لذلك، سيكون الفشل مصير خطة بيريز وسيكون عليه أن يعتمد على الضغط الذي تمارسه الولايات المتحدة على سورية من أجل تحقيق أهدافه. أما بالنسبة إلى سورية، فمن الواضح أنها لم تكن على استعداد لتقديم تنازلات لإرضاء بيريز من دون مقابل. كان بيريز في حاجةٍ إلى تحقيق تقدّم على مستوى مفاوضات السلام ليقدّم ذلك على أنه انتصار قبيل الانتخابات. واستفاد من الدعم الذي قدّم إليه بعد وفاة رابين[٣]. وعلى رغم ذلك، لم يدفع بيريز ولم يكن في إمكانه أن يدفع ثمن السلام الذي فرضته سورية. كانت دمشق تريد الدفع قدمًا بالمفاوضات في وقتٍ كان بيريز ينعم بوضع ملائم إذ إنها كانت تدرك أن السلام لن تكون له إلّا فرصة ضئيلة في حال وصول اليمين الإسرائيلي إلى السلطة. بَيْدَ أنها كانت لا تزال تصرّ على شروطها

(١) فيكتور أوستروفسكي، «تسريبات لتقرير اللجنة تقدّم تبريرات قوية لتواطؤ ضباط الشاباك في اغتيال رابين»، تقرير واشنطن عن شؤون الشرق الأوسط، المجلّد ١٦، الرقم ٥، كانون الثاني/يناير - شباط/ فبراير ١٩٩٨، ص. ٣٠ و١١١ - ١١٢.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) السفير، في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

للسلام التي تكمن في انسحابٍ إسرائيلي كامل إلى حدود ما قبل ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧، والحدّ من الدور الإقليمي لإسرائيل في حين كانت هي تحاول فرض دورها الخاص. وهكذا، أعلمت سوريا كريستوفر، بعد اغتيال رابين، برغبتها في تسريع عملية السلام[1].

ترافق قرار بيريز تعليق المفاوضات مع سورية مع زيادة في العمليات التي شنّتها الجماعات الفلسطينية المناهضة لاتفاق أوسلو، ولاسيما منها حماس والجهاد الإسلامي، علمًا أن بعض أعضاء المجموعات الفلسطينية المعارضة لاتفاق أوسلو حاكمتهم منظّمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، منذ التوقيع على هذا الاتفاق. في ٢٦ آب/أغسطس، اغتالت إسرائيل فتحي الشقاقي، الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي في مالطا[2]. وعلى رغم استمرار العمليات منذ التوقيع على اتفاق أوسلو وحين كان بيريز في السلطة، لاحظنا أن هذه العمليات شهدت تصعيدًا خطيرًا. في الواقع لم يكن ذلك سوى ردّ فعل على اغتيال يحيى عيّاش الذي كان بيريز نفسه أمر بقتله لإظهار نفسه بطلًا أمام الشعب الإسرائيلي[3]. كانت لهذه العمليات تداعيات سلبية على بيريز أمام الرأي العام الإسرائيلي. ونتيجة لذلك، شهدت شعبيته انخفاضًا، في حين ارتفعت شعبية منافسه زعيم اليمين بنيامين نتنياهو. وعلى رغم كلّ الجهود التي بذلها، فشل بيريز في مكافحة الجماعات التي تقف وراء هذه العمليات، وفي مقدّمها الجهاد الإسلامي وحركة حماس. عقدت قمة شرم الشيخ في سيناء في آذار/مارس ١٩٩٦ في مواجهة «التطرّف الإسلامي» من جهة واليمين الإسرائيلي من جهة أخرى، اللذين أضعفا موقف بيريز، فدفع الأميركيون الذين أرادوا إنقاذه الأوروبيين وروسيا والصين واليابان والقوى الإقليمية إلى عقد قمة في مصر والتحالف معه لمواجهة «الإرهاب». هذه القمة الهادفة إلى مكافحة «الأصولية الإسلامية» والقوى

(١) السفير في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.
(٢) النهار، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.
(٣) محمد حسنين هيكل سلام الأوهام، مرجع سابق، ص. ٤٤٨.

التي تدعمها وصفت حماس والجهاد الإسلامي وإيران وسورية بأنّها «الأعداء الذين ينبغي مواجهتهم».

منذ البداية، لم يكن الموقف السوري مؤيّدًا لقمة شرم الشيخ لأنها كانت تستهدفها نظرًا إلى أنها لم تملك سوى خيارين: التعاون في مجال مكافحة معارضي السلام وفي الوقت نفسه نزع سلاح حزب الله، حليفها الرئيس في لبنان، وقطع صلاتها مع إيران. كان هذا واضحًا في بيان وزير الخارجية المصرية عمرو موسى الذي أكّد أن غياب سورية ولبنان عن المؤتمر من شأنه أن يؤثّر، بدوره، في عملية السلام[1]. أما من جهة سورية، فلم تُظهر صراحةً معارضتها للمؤتمر لكنها أعربت عن رفضها من خلال لبنان الذي أعلن أنه لن يشارك فيه [2]. وفي المقابل، يمكن التكهّن بالردّ السوري من خلال تصريحات الوزير الشرع الذي طالب الولايات المتحدة وروسيا بالعمل على استئناف المفاوضات لتصل إلى النقطة التي وصلت إليها. بيد أن موسى نفى هذا المطلب بحجّة أن «الظروف لم تكن مؤاتية له». كانت تصريحات موسى تعكس موقف مصر وغيرها من الدول المشاركة في مؤتمر شرم الشيخ[3]. وقد تصاعدت حدة التوتر في جنوب لبنان في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦. في بداية هذه الحملة العسكرية، كانت سورية تعاني عزلة دولية وإقليمية كبيرة يكسرها جزئيًا دعم إيران. وكانت النتيجة السياسية الخطيرة الأولى إعلان رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري أنّ الدولة اللبنانية مستعدّة لتحمّل مسؤولياتها الأمنية في جنوب لبنان في حال انسحاب إسرائيل[4]. ومن جهة أخرى، جاء الردّ السوري على تصريحات الحريري (التي عدّتها سورية أنها بإيحاء أميركي)، أولًا على لسان وزير الخارجية اللبنانية فارس بويز، وثانيًا على لسان الأمين العام لحزب الله السيّد حسن نصر الله. وقال بويز: «إذا أردنا حقًّا تجاوز هذه الحلقة المفرغة، علينا مقاومة الانتهازية الإسرائيلية وعوضًا

(١) الحياة، في ١٩٩٦/٣/١١.
(٢) المرجع نفسه.
(٣) المرجع نفسه.
(٤) السفير، في ١٩٩٦/٤/١٢.

عن ذلك تفعيل عملية السلام لتسوية النزاع في المقام الأول، ووضع حدّ للعمليات العسكرية[1].

---

(1) السفير، في ١٢/٤/١٩٩٦.

الفصل التاسع

سورية والشرق الأوسط خلال التسعينيات

«الأمن والاستقرار في المنطقة لن يتحققا أبدًا من دون مصالحة بين سورية وإسرائيل».

«كان الأسد قاسيًا، ولكن ذكي».

«كان الأسد، بعدما تفاقم مرضه، يريد إعادة الجولان قبل وفاته».

الأقوال للرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون عن سورية والرئيس حافظ الأسد[1].

تركيا والعرب خلال التسعينيات

شكلت تركيا منذ خمسينيات القرن الماضي ركنًا رئيسًا من أركان الاستراتيجية الإسرائيلية في الشرق الأوسط، الهادفة إلى تطويق الدول العربية بتحالف مع كل من تركيا وإيران، وإقامة نظام إقليمي شرق أوسطي يرتكز على قوى إقليمية غير عربية كإيران وتركيا وإسرائيل. وكانت تركيا أول دولة إسلامية تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل في آذار/مارس ١٩٤٩. كانت الدولتان تحالفتا مع الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة، وهما تعدّان نفسيهما دولتين أوروبيتين في الشرق[2]. وقامت العلاقات بينهما عقب الحرب العالمية الثانية واندلاع الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وانضمام تركيا إلى منظمة حلف الناتو بسبب العداء التاريخي الذي أظهرته للاتحاد السوفياتي، وهو عداء موروثٌ عن الأمبراطورية العثمانية وحروبها ضد الأمبراطورية الروسية، إضافة إلى التهديدات التي أطلقها الزعيم

---

(١) الشرق الأوسط، ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٤.

(٢) Verrier Michel, "Alliance avec Israël, crise du pouvoir en Turquie", le monde diplomatique, juin 1996؛ P. 18.

السوفياتي ستالين ضد تركيا في مسعى إلى وضعها تحت نفوذ بلاده[1]. وشهدت العلاقات التركية ـ العربية فتورًا خلال حكم حزب الشعب الجمهوري حتى عام ١٩٥٠، ثم تفعلت خلال عهد بيار – مندريس خلال الخمسينيات لتعود وتفتر حتى مجيء تورغوت أوزال إلى السلطة في تركيا عام ١٩٨٢. وما فتئ الأتراك يشعرون المرارة تجاه العرب بسبب الثورة العربية الكبرى خلال الحرب العالمية الأولى[2].

وكانت النخب التي حكمت تركيا بعد إنشاء الجمهورية تطمح إلى الانضمام إلى أوروبا. وعدَّت تركيا الأتاتوركية نفسها دولة غربية علمانية في محيط إسلامي، كذلك رأت إسرائيل نفسها دولةً يهودية في محيط إسلامي[3]. ويوجد نحو ١٢٠ ألف يهودي من أصل تركي في إسرائيل يشكلون «لوبي» يرسخ العلاقات بين تل أبيب وتركيا[4]، وهم يؤدون كجالية دورًا كبيرًا في تعميق العلاقات الاقتصادية بينهما[5]. وكانت تركيا شرعت تقلق من بوادر التقارب السوري ـ الإيراني التي بدأت منذ ثمانينات القرن الماضي، خصوصًا أن للدولتين تأثيرًا كبيرًا في منطقة شرق الأناضول، ما يمكن الطرفين من زعزعة الوضع الداخلي في تلك المنطقة[6]. وفي المقابل، كانت إسرائيل تعدُّ تركيا رصيدًا يمكنها الاعتماد عليه في مواجهتها مع العرب[7].

شهدت العلاقات الإسرائيلية – التركية خلال الخمسينيات والستينيات، مرحلة

(١) بسام العسلي. «التحالف التركي – الإسرائيلي وأبعاده»، الدفاع العربي، آب/أغسطس ١٩٩٨، ص ٢٦.
(٢) جنكيز شاندار، «التقارب الإسرائيلي – التركي»، شؤون الأوسط، العدد الرقم ٥١، نيسان/أبريل – أيار/مايو ١٩٩٦، ص. ٣٤.
(٣) إحسان غوركان. «العلاقات الإسرائيلية – التركية ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط»، النهج، ١٩٩٣، ص. ٦٨.
(٤) المرجع نفسه، ص. ٦٨.
(٥) المرجع نفسه، ص. ٥٨ـ٨٧.
(٦) سليم نصّار، «كيف وظّفت أميركا الخطر الإيراني لحلّ مشاكل الإنفصال الداخلي: التحالف التركي – الإسرائيلي يُعطّل مفاوضات السلام مع سوريا»، الحياة، في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٧، ص. ١٧.
(٧) مراجعة تقرير (شؤون تركية)، «تشيلر في إسرائيل، مرحلة جديدة من التوافق والإختلاف، شؤون تركية، العدد الرقم ١٠، شتاء ١٩٩٤، ص. ١٢.

متازة بسبب العوامل المذكورة أعلاه. لكنها عرفت فتورًا، خصوصًا بعد الانقلاب عسكري في تركيا عام ١٩٨٠. في السبعينيات، عاشت العلاقات بين تركيا إسرائيل مرحلة انحدار في مواجهة الازدهار الذي شهدته العلاقات بين تركيا العرب. وهذا التغيير هو نتيجة ظهور العرب قوة سياسية واقتصادية كبرى، وارتفاع سعار النفط وحاجة تركيا إلى الحصول عليه[1]. بعد انقلاب عام ١٩٨٠، برز تياران في تركيا: كان الأول يؤيّد تنمية العلاقات بين تركيا وإسرائيل، في حين كان الثاني يريد الحدّ من هذه العلاقات والدفع إلى تقارب مع العرب. فدعم كلّ من مين وزارة الخارجية التركية خلال الثمانينات كامران غورين والسفير التركي في اشنطن شكري إليكداج والسفير لدى الأمم المتحدة جوشكون كيرجا، التقارب ع إسرائيل. وفي المقابل، أراد رئيس الوزراء تورغوت أوزال الذي أصبح رئيسًا لدولة عام ١٩٨٨، ووزير الخارجية التركية إليتر تركمان، وضع حدٍّ للعلاقات مع سرائيل وتنمية العلاقات مع العرب. وكان وزير الخارجية يرى أن تركيا ستشتري، فضل العلاقات الجيّدة مع العرب، النفط العربي بأسعار متدنية، وستزيد كثيرًا سادراتها إلى الدول العربية، وستضمن، إلى ذلك، الدعم العربي لموقفها من الأزمة لقبرصية.

وقد نقل وزير الخارجية إلتير تركمان وجهة نظره إلى رئيس الدولة كنعان إيفرين إلى مجلس الأمن القومي الذي يضمّ رؤساء القوى الأربع. وخلال الجلسة الأولى لمجلس، عرض تركمان قضية القطع التام للعلاقات مع إسرائيل. غير أنّ غالبية لأصوات الخمسة رفضت هذا الطلب. في وقتٍ لاحق، مارس تركمان تأثيرًا معيّنًا على إيفرين وتوصّل إلى قرارٍ بتقليص التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل إلى مستوى لسكرتير الثاني بعد سحب السفير. وحده الأمين العام لمجلس الأمن القومي حيدر سالتيك رفض هذا القرار. أمّا في ما يتعلّق بغورين، فقدّم استقالته. يمكننا أن نعدَّ أنّ

١) محمد نور الدين، «العلاقات الإسرائيلية – التركية، المراحل، الدوافع والآفاق»، الدفاع الوطني، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، العدد الرقم ٢٢، ص. ١٠٢.

الثمانينيات، وحتى نهايتها، كانت شاهدةً على جمود العلاقات بين تركيا وإسرائيل على رغم الزيارة السرية التي قام بها آرييل شارون لاسطنبول خلال صيف عام ١٩٨٦. فقد شهد العالم نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، واعتراف ياسر عرفات الضمني بإسرائيل عام ١٩٨٨ فضلًا عن بداية حرب الخليج التي تلتها مفاوضات السلام العربية – الإسرائيلية في مدريد، خريف عام ١٩٩١. مهّدت هذه التطوّرات الطريق أمام إعادة إحياء العلاقات بين أنقرة وتل أبيب. عندذاك اتّبعت تركيا سياسة متوازنة بين العرب وإسرائيل، وكانت علاقتها مع إسرائيل تتحسّن وفقًا لوتيرة تطبيع العلاقات الإسرائيلية مع بعض الدول العربية[1].

وكان تورغوت أوزال يرى أن انتهاء الحرب الباردة سيؤثر كثيرًا في تركيا وموقعها كحلقة وصل بين أوروبا والشرق الأوسط، واهتم بتنمية العلاقات مع الزعامات الكردية في شمال العراق، ونجح في دعوة الزعيمين الكرديين جلال طالباني ومسعود بارزاني إلى زيارة أنقرة. وكان يؤمن بضرورة الانفتاح على المنطقة العربية خصوصًا أنها إحدى المناطق الثلاث التي تعدُّ تركيا نفسها معنية بأمنها. أما المنطقتان الأخريان فهما القوقاز والبلقان. وقد سمحت عملية السلام لتركيا بتحسين علاقاتها مع إسرائيل. وكان أوزال قادرًا على فهم المتغيّرات الدولية فضلًا عن براعته في فهم الجغرافيا السياسية لتركيا، والإلمام بالتاريخ. وسمحت له هذه المقوّمات بإعادة توجيه السياسة التركية عقب انتهاء الحرب الباردة[2].

بعد وفاة أوزال المفاجئة، شهدت تركيا مرحلة عدم استقرار سياسي وتعاقب أحزاب ضعيفة على الحكم، الأمر الذي أسهم في تصاعد المعارضة الإسلامية وانتصارها بعد ذلك في انتخابات عام ١٩٩٥. وقد سدّت هذه الأحداث كل المنافذ أمام النُّخب العلمانية في تركيا – ولاسيما منها الجيش التركي. وبالتالي، وجد هذا

(١) مراجعة تقرير «شؤون تركية، العلاقات الإسرائيلية – التركية: الزراعة والسياحة والأكراد»، شؤون تركية، العدد الرقم ٩، خريف ١٩٩٣، ص. ١١-١٢.

(٢) جينكز تشاندار، «التقارب الإسرائيلي – التركي»، شؤون الأوسط، العدد الرقم ٥١، نيسان/أبريل – أيار/مايو ١٩٩٦، ص. ٣٥-٣٦.

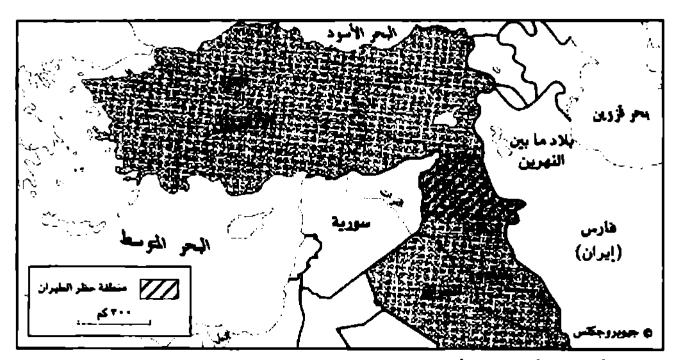
أخير نفسه مضطرًا إلى تحسين العلاقات مع إسرائيل بغية مواجهة هذا الخطر الذي هدّد النظام من الداخل[1]. وواجهت تركيا خلال هذه المرحلة معارضة متزايدة نضمامها إلى أوروبا، وكانت قلقة من الحركة الكردية الانفصالية جنوب شرقي لبلاد، ومن تعاطف الأميركيين والبريطانيين مع هذه الحركة ومن العلاقات التي جمع المتمردين الأكراد مع إسرائيل. وبالتالي فضل أوزال التقرب من الولايات لمتحدة عقب انتهاء الحرب الباردة لئلا تصبح تركيا فريسة للتقسيم كما كان مقدرًا لعرب. لهذا السبب لم يعارض أوزال الضربة العسكرية الأميركية للعراق عام ١٩٩١، سط اهتمام تركي بعقد اتفاق مع إسرائيل يضمن لأنقرة دعمًا أميركيًا في مواجهة لأكراد[2]. وكانت المرحلة الأهمّ للتقارب التركي - الإسرائيلي في آذار/مارس ١٩٩٤، خلال حكم تانسو تشيلّر. وقد أبرمت تركيا وإسرائيل حينذاك اتفاقًا أمنيًا سرّيًا، بعه اتفاق آخر في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وتضمّن الاتفاق مكافحة تهريب لمخدرات وتبادل المعلومات والبدء بالتدابير الأمنية لحماية المدنيين من الأعمال لإرهابية، وتبادل الخبرات في مجال التدريب المتعلّق بوسائل مكافحة الجرائم، التزام الدولتين عدم إرسال أيّ معلومة إلى بلدٍ ثالث من دون الحصول على موافقة لطرف الثاني في الاتفاق[3]. وخلال زيارة تشيلّر لإسرائيل، اقترحت أنقرة على تل بيب عددًا من المشاريع الاقتصادية كإقامة تعاون مشترك لتطوير تكنولوجيا الألياف لبصريّة، فضلًا عن نظام كابلات الاتصالات في الشرق الأوسط وتعاون مشترك بين لموانئ الإسرائيلية وموانئ مرسين واسكندرون في تركيا، وإنشاء شركة دولية لنقل لمواد الغذائية، ووضع مشروع مشترك في شأن الطاقة الكهرمائية، والشروع في

---

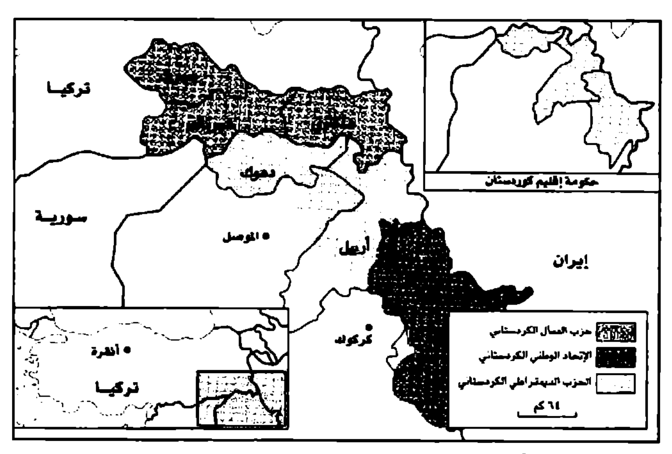
(١) جينكنز تشاندار، «التقارب الإسرائيلي - التركي»، شؤون الأوسط، العدد الرقم ٥١، نيسان/أبريل - أيار/مايو ١٩٩٦، ص. ٣٦-٣٧.

(٢) مراجعة تقرير «شؤون تركية: العلاقات الإسرائيلية - التركية». شؤون تركية، العدد الرقم ٩٤، ص. ٢٣-٢٧.

(٣) محمد نور الدين، «العلاقات الإسرائيلية - التركية، المراحل، الدوافع والآفاق». مرجع سابق، ص. ١٠٥-١٠٦.



المنطقة الأمنية التي أراد تورغوت أوزال إقامتها في شمال العراق



الحدود التركية - العراقية

بحاث عن البنية التحتية لنظام شبكة كهربائية إقليمية، وتشكيل كونسورتيوم متعدّد لجنسيات للاستثمار في قطاع غزّة والضفة الغربية، والتعاون في مجال التدريب لزراعي والريّ والبيئة في منطقة «الغاب» جنوب شرقي تركيا[1].

وتطوّرت العلاقة بين البلدين إلى حدّ التوقيع على اتفاق أمني وعسكري في شباط/ نبراير ١٩٩٦. في تلك الحقبة، كان بيريز يمرّ بوضع حرّج على المستوى الداخلي، بعد لهجمات الإنتحارية التي نفذها إسلاميّون، الأمر الذي شكّل خطرًا على مشروعه للسلام. وكان يدرك أيضًا أنّ مساعدة سورية وإيران لحركات المقاومة الفلسطينية أدّت إلى تشجيع الهجمات الإسلامية في فلسطين. وبالتالي، لم يكن الاتفاق سوى محاولة إسرائيلية لتطويق سورية من جهة، وإيران من جهة أخرى، خصوصًا أن تركيا تتمتّع بنفوذ في الجمهوريات السوفياتية في آسيا الوسطى والقوقاز. وفي هذا السياق، كانت أهداف إسرائيل تتلخص بجعل تركيا أداة للسياسة الإسرائيلية الهادفة إلى الضغط على سورية وإلى عزل إيران، وتطبيع العلاقات مع الدول المجاورة للدول العربية بهدف تهميشها، إضافة إلى إقامة نظام تعاون أمني في المنطقة ومواجهة الدور الإيراني المتنامي فيها. كان للتحالف الإسرائيلي ـ التركي تأثير كبير في وضع سورية ومصالحها. فمرّة أخرى، وجدت هذه الأخيرة نفسها مقيّدة، بما أنها كانت مهدّدة من الشمال ومن الجنوب[2]. وعلى سبيل المثال، تلا توقيع الاتفاق قيام الطيارين الإسرائيليين بطلعات جوية فوق شمال سورية، انطلاقًا من قاعدة شريف[3]. وأعربت سورية عن قلقها من تداعيات هذا الاتفاق على الأمن العربي وطالبت تركيا بإعادة

(١) محمد نور الدين، «العلاقات الإسرائيلية – التركية، المراحل، الدوافع والآفاق». مرجع سابق، ص. ١٠٦-١٠٧.

(٢) Gvodarzi, Jubin: "Syria's quest for security", Middle East International, No 561, 24 octobre 1997 PP. 17-18.

(٣) نزار أغري، «الاتفاق الإسرائيلي – التركي للتعاون العسكري والأمني»، شؤون الأوسط، العدد الرقم ٦٢، أيار/مايو ١٩٩٧، ص. ١١٠.

النظر فيه[1]. وقد تغير الوضع نسبيًا مع وصل نجم الدين أربكان إلى السلطة في تركيا عام ١٩٩٧ إذ جُمِّد العمل بالاتفاق الأمني مع إسرائيل[2].

الدوران الروسي والفرنسي

شكّلت المحاولات الروسية الخجولة الهادفة إلى العودة إلى منطقة الشرق الأوسط، خصوصًا بعد عام ١٩٩٤، فرصة لسورية لالتقاط انفاسها. فمع انتهاء الحرب الباردة، أضحت النخبة الجديدة الحاكمة غير مدركة للكثير من حقائق الجغرافيا السياسية لروسيا، وتمت التضحية بالعلاقات التاريخية التي كانت تربطها بأوروبا وبالشرق الأوسط[3]. بَيْدَ أن أحداثًا عدة دفعت هذه النخبة نفسها إلى إعادة النظر في حساباتها ابتداءً من عام ١٩٩٢. وكانت روسيا تأمل في أن تدعمها الدول الغربية اقتصاديًا وسياسيًا، وهو ما لم يتحقق، ما دفعها إلى إعادة النظر في سياستها الخارجية. فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، دخلت روسيا مرحلة انتقالية معقّدة أدّت إلى تفاقم الكثير من مشكلاتها. فخلال المرحلة الأولى من انتقالها إلى اقتصاد السوق، توجّهت إلى الغرب بصفة كونه مصدرًا للموارد المالية والتكنولوجية المتطوّرة، وذا خبرة في شؤون الإدارة، وقادرًا على مساعدتها في إصلاح اقتصادها. إلا أن الرهان الروسي كان في غير محله[4]. كذلك، دفع عزم الغرب التوسع شرقًا إلى مناطق في أوروبا الشرقية كانت تُعدُّ تاريخيًا من مناطق النفوذ الروسي، النخبة الروسية إلى إعادة تفعيل رؤيتها الجيو ـ سياسية التي حددها بطرس الأكبر قبل

(١) محمد زهير دياب، «العلاقات السورية – التركية: حسن جدار أو عداوة»، مجلة دراسات فلسطينية، العدد الرقم ٢٨، خريف ١٩٩٦، ص. ٣٣.

(٢) سليم نصّار، «كيف وظّفت أميركا الخطر الإيراني لحلّ مشاكل الإنفصال الداخلي: التحالف التركي – الإسرائيلي يعطّل مفاوضات السلام مع سوريا، الحياة، في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، ص. ٣٤.

(٣) ميشال يمّين، «عودة الدور الروسي إلى الحوار الجنوبي – الشرقي»، شؤون الأوسط، العدد الرقم ٦٣، تموز/يوليو ١٩٩٧، ص. ١٧.

(٤) ألكسندر فيلونيك، «المصالح الاقتصادية الروسية في الشرق الأوسط، مجلّة دراسات فلسطينية، العدد الرقم ٢٦، ربيع ١٩٩٦، ص. ١٠٥.

ثلاثة قرون[١]. فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، لاحظت روسيا أنّ الولايات المتحدة كانت تحاول بسط نفوذها على دول آسيا الوسطى، عبر تحالفها مع أوزبكستان، وعلى القوقاز عبر تحالفها مع جورجيا وأذربيجان وإسهامها في زعزعة الاستقرار في جمهورية الشيشان، إضافة إلى سعيها إلى عزل أوكرانيا عن روسيا[٢]. أدّت هذه الأحداث إلى قلق روسيا من السياسة الأميركية تجاهها وتجاه أمنها، ما دفعها إلى تكثيف عمليات التجسس ضد الولايات المتحدة، كما حدث حين تم اكتشاف جاسوس روسي عام ١٩٩٥ تمكن من اختراق جهاز السي آي إيه[٣]. وباتت النخبة الروسية الجديدة تحاول فرض وصايتها على الجمهوريات التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي[٤].

وبعد عام ١٩٩٣ أعاد الروس الاعتبار إلى سياستهم التقليدية في الشرق الأوسط. فعام ١٩٩٣، باعت موسكو إيران مفاعلًا نوويًا وثلاث غواصات، فضلًا عن عشرات الطائرات المقاتلة من طراز «سوخوي ٢٤» وقطع غيار ودبابات وبطاريات مضادة للطائرات وغيرها من المعدات العسكرية. كذلك حصلت سورية في العام نفسه على دفعة كبيرة من الأسلحة قدرت بعشرات مليارات الدولارات. ووقع العراق في العام نفسه على اتفاق تعاون اقتصادي مع الروس. وكانت روسيا أرسلت خبراء إلى ليبيا للمساعدة في برنامج الصواريخ. ونشطت علاقاتها مع مصر في مجال التعاون لتطوير تكنولوجيا الصواريخ. وواصلت تزويد سورية الأسلحة على رغم ديونها العسكرية الضخمة لموسكو[٥]. وقد عزز تعيين يفغيني بريماكوف

(١) ميشال يتّين، «عودة الدور الروسي إلى الحوار الجنوبي – الشرقي»، مرجع سابق، ص. ١٧.
(٢) ميشال يتّين، «المرجع نفسه، ص. ٣٢.
(٣) لارسن كون «روسيا تتحضّر للعب دور في الشرق الأوسط، الإسراء، العدد الرقم ٩، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، ص. ٣٠.
(٤) المرجع نفسه.
(٥) لارسن كون «روسيا تتحضّر للعب دور في الشرق الأوسط»، مرجع سابق، ص. ٣١.

وزيرًا للخارجية النفوذ الروسي في الشرق الأوسط. فمع وصول يلتسين إلى السلطة، أصبح بريماكوف رئيسًا لمجلس الأمن القومي المرتبط بالرئيس الروسي، وكانت علاقاته قوية بالعرب منذ الستينيات. وقد شهدت العلاقة بين روسيا وسورية تطوّرًا ملحوظًا عام ١٩٩٤، حين زار وفد روسي رفيع المستوى دمشق لمناقشة تطوير التعاون بين البلدين[1]. وتجدر الإشارة إلى أنّ أوروبا كانت ترحّب بدور روسيا في الشرق الأوسط، لأنّها عدتها حليفة لها في المنطقة في مواجهة الهيمنة الأميركية. وكان الإسرائيليون يعارضون أيّ دور روسي أو أوروبي في عملية السلام[2]. وهذا ما دفع الولايات المتحدة إلى احتواء الدورَيْن الروسي والأوروبي في المنطقة، وإلى جعلهما ينضويان تحت لواء مشروعها الجيو- سياسي. وأدى انتصار الحزب الشيوعي في الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٥ إلى تعزيز التوجه إلى تفعيل الدور الروسي في المنطقة عبر تعزيز العلاقة مع سورية.

في موازاة التغيير في السياسة الروسية، شهدت التسعينات تفعيلًا للدور الفرنسي في الشرق الأوسط مع وصول جاك شيراك إلى سدة الرئاسة عام ١٩٩٥. وقد شكل هذا الحدث تحولًا لجهة محاولة فرنسا أداء دور مستقل عن الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، خصوصًا أن اليمين الفرنسي كان أقل تأثرًا من اليسار الفرنسي باللوبي الصهيوني. ووفقًا للسفير السوري السابق في فرنسا الياس نجمة، رأت سورية في الدور الفرنسي المستجد في المنطقة دعمًا لدورها في مواجهة إسرائيل خصوصًا أن فرنسا كانت تقود السياسة الأوروبية في الشرق الأوسط[3]. وبالنسبة إلى سورية، كانت أوروبا التسعينيات تحاول أداء دور مستقل ومتوازن في المنطقة وتدعم قرارات

(١) سارة فايز، «سوريا وروسيا، عودة الروح»، شؤون الأوسط، العدد الرقم ٣١، تموز/يوليو ١٩٩٤، ص. ١٦٩-١٧٠.

(٢) مراجعة بسام العسلي، «الدور الروسي - الأوروبي في التسوية السلمية»، الدفاع العربي، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨، ص. ٤١.

(٣) Najmeh, Entretien avec le Dr Elias Najimeh, ambassadeur de Syrie en France, "Pour la Syrie, la paix est un choix stratégique", Proche Orient, No 241, avril 1998 P. 4.

الأمم المتحدة، ما كان يعدُّ إيجابيًّا لسورية[1]. وشكّل لبنان البوابة التي دخلت فرنسا عبرها إلى الشرق الأوسط من جديد نتيجة العلاقة التي كانت تجمع شيراك برئيس الحكومة اللبنانية الراحل رفيق الحريري. وبرز دورها خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان في نيسان/أبريل ١٩٩٦ عندما جهدت لإنهاء الهجوم الإسرائيلي ووضع تفاهم نيسان الذي ضم ممثلين للولايات المتحدة وفرنسا ولبنان وإسرائيل والمملكة العربية السعودية[2]. وكان الدور الأوروبي في الشرق الأوسط ضروريًّا لأمن أوروبا. فوجود منطقة مجاورة لأوروبا دائمة الاضطراب يؤثر في استقرارها هي نفسها، وخير مثال على ذلك الأزمة البلقانية التي لا تزال متفجرة حتى يومنا هذا. فقد شكّل مؤتمر برشلونة الذي عُقد في ٢٧ و٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ مرحلة مهمة على مستوى تطوير سياسة أوروبية تجاه الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إلا أن الأزمة الأوروبية تجلت في عدم قدرة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على بلورة سياسة خارجية موحدة فاكتفت بالتوافق على تنشيط المناطق الاقتصادية الحرة فحسب[3].

لقد رأت سورية أن التوجّه الأوروبي الجديد مفيد لها، خصوصًا أنه يمكن أن يقدم بديلًا لها في مواجهة الهيمنة الأميركية على المنطقة، علمًا أنّ أوروبا كانت تتعامل مع إسرائيل على أنها دولة كغيرها من دول شرق المتوسط، خلافًا للتوجّه الأميركي الذي كان يعدها القطب الرئيس في المنطقة. ولكن كانت هناك عقبات تعترض هذا التوجّه الأوروبي، أولها النزاعات بين الدول الأوروبية نفسها، وثانيها المعارضة الأميركية لدور أوروبي مستقل في الشرق الأوسط، علمًا أنّ التناقضات الأوروبية شكّلت إحدى العقبات التي حالت دون تطوير سياسة أوروبية واضحة

(١) مقابلة مع ميغيل أنخل موراتينوس: الوسط، العدد الرقم ٢٦٢، في ١٩٩٧/٢/٢٣، ص. ٢٦.

(٢) محجوب عمر، «مسارات التسوية بعد مدريد والمتغيّرات الإسرائيلية - اللبنانية»، شؤون الأوسط، العدد الرقم ٥٨، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ص. ٥٦.

(٣) Kebardjian, Gérard, "Contre les douteux reculs du libre échange, la Méditerranée, horizon naturel de l'Europe", le monde diplomatique, novembre 1995 P. 4.

حيال الشرق الأوسط وتوحيد الموقف حيال الولايات المتحدة والقدرة على مواجهة هيمنتها عليه. كذلك كان الولاء البريطاني التقليدي للولايات المتحدة عائقًا أمام تطوير سياسة خارجية موحدة لأوروبا إلا أنه لم يكن العامل الوحيد أو الأساس. فقد تعلّمت أوروبا منذ الخمسينات كيف تتعامل مع بريطانيا وسياساتها التي تسعى إلى عرقلة المسار الأوروبي. غير أنّ المشكلة برزت – بعد انهيار الاتحاد السوفياتي – بين المحورين اللذين قامت عليهما أوروبا الموحّدة وهما فرنسا وألمانيا، خصوصًا أنّ هذه الأخيرة كانت ترغب بعد توحيدها في الاضطلاع بدور عالمي، وقد قامت في الماضي بدور عالمي لكنه أدّى إلى ثلاث حروب مع فرنسا. وظهرت هذه الرغبة جليّة مع سنّ قانون، في ١٢ تموز/يوليو ١٩٩٤، يسمح بتدخّل الجيش الألماني في صراعات خارج الحدود الألمانية للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية[١].

وكانت ألمانيا تتوق إلى الاستقرار، ولا تريد أن تجد نفسها في موقف مزعج بين الشرق والغرب، وعزمت دمج أوروبا الشرقية في الاتحاد الأوروبي، وسعت بالتالي إلى فك القيود الأمنية عن نفسها حتى تتاح لها حرية الحركة في المسائل الخارجية التي تهمها، واعية بعدم قدرتها وحدها على القيام بذلك وحاجتها إلى إشراك شركائها الأوروبيين في ذلك[٢]. وكانت ألمانيا تواجه عددًا من المسائل الملحة بعد انتهاء الحرب الباردة، أولها الضرورة الملحة لدمج ألمانيا الشرقية، إضافة إلى الحاجة إلى مواجهة المشكلات الاقتصادية الملحة كمعالجة مشكلة البطالة والتصدّي للمخاطر الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي في شرق أوروبا[٣]. وفي الوقت نفسه، كانت تريد انتزاع دفة القيادة الأوروبية من فرنسا ومنعها من تشكيل تجمّع في أوروبا بقيادتها، يضمّ دول جنوب غربي القارة، فضلًا عن خشيتها أن تكون لفرنسا الأولوية

(١) Cassen Bernard, "Accélérer la mise en place d'une Europe sur mesure", Le monde diplomatique, octobre 1994 P. 4.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المرجع نفسه، ص. ٥.

في حلّ قضايا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[١]. لذلك، تسبب التنافس على القيادة بين فرنسا وألمانيا وخلافهما على الأولويات، في اضطراب في السياسة الأوروبية في الشرق الأوسط عمّقته المعارضة الأميركية لهذا الدور[٢].

إلى ذلك، كانت إسرائيل تشارك الولايات المتحدة عداءها لقيام دور أوروبي في المنطقة يمكّن العرب من تشكيل شركة قوية مع قوة كبيرة قادرة على منافسة الهيمنة الأميركية المطلقة في الشرق الأوسط. ونتيجة لذلك، أثرت التداعيات السلبية في توازن القوى في المنطقة المائل لمصلحة إسرائيل، خصوصًا أن مؤتمر برشلونة عدَّ هذه الأخيرة مساوية للبلدان العربية المتوسطية، لا كدولة مهيمنة[٣]. وبالتالي، نرى أن الاتحاد الأوروبي فشل حتى الآن في صياغة سياسة واضحة في الشرق الأوسط. وهكذا، اتّسمت سياسته بالفوضى، وكانت فرنسا تواجه الولايات المتحدة بمفردها لذلك، كان الاتحاد الأوروبي يحاول تلافي المواجهة مع الولايات المتحدة. ومن هنا جاء تصريح المبعوث الأوروبي إلى الشرق الأوسط ميغيل أنخل موراتينوس الذي أشار إلى أنّ الدورَيْن الأوروبي والأميركي في الشرق الأوسط متكاملان ولا يتناقضان[٤]. أمّا الوسيلة الوحيدة التي اعتمدها الأوروبيون لحماية مصالحهم من الهجمات الأميركية المتكرّرة فكانت التزامهم دعم القرارات الدولية ذات الأرقام ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥. ومع ذلك، كانت فرنسا العاجزة عن الاضطلاع بدور أفضل في الشرق الأوسط، مجبرة، وبعد انسحابها من منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام ١٩٦٦، على اللجوء إليه من جديد كي لا تجد نفسها معزولة عن العالم الغربي[٥].

(١) برنارد كاسن، مرجع سابق ص. ٥.

(٢) محمود عواد، «مفاهيم التسوية الإسرائيلية: جهود ثانية لقلق الارتباط بين المثلّث التاريخي مصر والسعودية وسوريا»، الحياة، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

(٣) سيريل تاوساند، «عملية السلام والدور الأوروبي»، الحياة، في ١٩ تموز/يوليو ١٩٩٧، ص. ١٥.

(٤) مقابلة مع موراتينوس، سوريا وإسرائيل تريدان السلام لكنهما لا تعرفان كيف تتحاوران، الوسط، العدد الرقم ٣،٢٦٢ شباط/فبراير ١٩٩٧، ص. ٢٦.

(٥) De La Gorce Paul- Marie, "Un tournant occulté, retour honteux de la France dans l'Otan", Le monde diplomatique, janvier 1996 P. 17.

التحولات الإقليمية

إستفادت سورية من بعض التغيّرات الدولية بنيّة تعزيز موقفها في مواجهة إسرائيل، وكذلك من بعض العوامل الإقليمية كدعم مصر لها والدعم غير المشروط الذي قدمته إليها إيران[1]. وكانت مصر بدأت تستاء من محاولات إسرائيل فرض نفسها كقطب أوحد في المنطقة، عقب توقيع اتفاق وادي عربة مع الأردن عام ١٩٩٤، وقد أشعرها التحالف التركي - الإسرائيلي القلق لأنه كان يشكل خطرًا على دورها في المنطقة خصوصًا أنها تعدُّ نفسها القوة الأولى في العالم العربي، وهو دور كان ضروريًا لها من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية. وهي رأت أن السلام مع إسرائيل كان لمجرد تجنيبها الحروب المكلفة معها، ما يمكنها من تركيز مواردها على عملية التنمية الاقتصادية. لكنها كانت ضد أن يحول هذا السلام إسرائيل قوة عظمى مهيمنة في المنطقة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ إسرائيل كانت بدأت، بعد عام ١٩٩٤ وبعد التوقيع على اتفاق وادي عربة، بتطبيق سياستها التقليدية الرامية إلى تهميش دور أي قوة عربية في المنطقة لأن النظام الإقليمي يجب أن يقوم على الدول غير العربية فيها. وبعد عام ١٩٦٧ كانت أربع دول عربية تقوم بدور إقليمي وتمثل ركيزة النظام الرسمي العربي، هي: مصر والمملكة العربية السعودية والعراق وسورية... وفي ما يتعلّق بالعراق، كان تحت الحصار عقب حرب الخليج الثانية، ما أضعف الموقف السوري خصوصًا بعد عام ١٩٩٤ وتوقيع معاهدة وادي عربة. ونتيجة لذلك، لم يتبقَّ لإسرائيل سوى مصر والمملكة العربية السعودية. والجدير بالذكر أنّ إسرائيل كانت تحاول منذ مؤتمر الدار البيضاء، عام ١٩٩٤، فرض هيمنتها المطلقة على المنطقة من خلال المشاريع الاقتصادية التي طرحتها خلاله، وقد حضره ثمانية وزراء إسرائيليين على رأسهم رئيس الوزراء إسحق رابين ووزير خارجيته شيمون بيريز وعشرات رجال الأعمال الإسرائيليين. وبالنسبة إلى بيريز، كان الهدف من هذا المؤتمر إطلاق الشرق

---

(١) راشد الغنوشي، «آفاق الحرب والسلام ودور الحركات الإسلامية في فلسطين»، ص. ٢٥.

الأوسط الجديد الذي تؤدي فيه إسرائيل دور القطب السياسي والاقتصادي، ما أثار مخاوف مصر وخشيتها على دورها في المنطقة(١).

وقد وقعت مشادّة كلامية بين وزير الخارجية المصرية عمرو موسى ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين الذي وجّه كلامه إلى موسى متهمًا مصر بقيادة المنطقة إلى الخراب في العقود الخمسة التي أدت فيها الدور الأبرز إقليميًّا(٢). وخلال قمة عمان التي عقدت عام ١٩٩٥ وقعت مشادة كلامية بين وزيري الخارجية المصرية والأردنية حين اتهم عمرو موسى الأردن بالهرولة إلى التطبيع مع إسرائيل. وأدى هذا الموقف المصري ومعه الموقف السعودي إلى تحسين وضع سورية في مواجهة إسرائيل، علمًا أن السعودية كانت أعربت عن معارضتها التطبيع مع إسرائيل، ما لم تحرز المفاوضات بينها وبين سورية تقدمًا. وهذا ما دفع إسرائيل إلى محاولة الحدّ من الدور الإقليمي لمصر والسعودية، إلى حد أن اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة راح يتحدث عن فضائح نجل الرئيس المصري حسني مبارك، فضلًا عن أن الرئيس بيل كلينتون عبر عن استيائه من القيادة المصرية.

وكانت إسرائيل مدت نفوذها إلى البحر الأحمر ما شكل تهديدًا لأحد عناصر الأمن القومي المصري. فقد شجعت أريتريا التي استقلت حديثًا عن إثيوبيا على احتلال جزيرة حنيش اليمنية، واستأجرتها، من ثم، منها لإقامة قاعدة عسكرية عليها تتحكم بباب المندب، وهو البوابة الجنوبية للبحر الأحمر. وكان هذا البحر مرتبطًا عضويًّا بالأمن القومي المصري، ما دفع جمال عبد الناصر منذ الخمسينيات إلى إدراك أهميته لبلاده ولقناة السويس فضلًا عن أهميته لمحاصرة إسرائيل. ونتيجة لذلك، دعمت مصر حركات التحرر في الصومال وفي جيبوتي، وحاولت أن تجعل من اليمن حليفًا لمصر من أجل ضمان سيطرتها على باب المندب. وكانت إسرائيل

(١) Bar Illan David "Egypt against Israel", Commentary, septembre1995 PP. 35-36.

(٢) محمود عوض، «مفاهيم التسوية الإسرائيلية: جهود حثيثة لفك الارتباط بين أضلاع المثلث التاريخي: مصر وسوريا والسعودية»، الحياة، في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

تسعى إلى السيطرة على البحر الأحمر لمحاصرة طريق مواصلات المملكة العربية السعودية عبره، خصوصًا مواصلاتها النفطية، إذ إن معظم الإنتاج النفطي السعودي كان ينقل إلى العالم عبر ميناء جدة. كذلك حاولت إسرائيل التعرض للأمن القومي المصري عبر زعزعة الاستقرار في المناطق المتاخمة لمصادر النيل، مسبّبة صراعات بين التوتسي والهوتو في رواندا، على ضفاف بحيرة فكتوريا. وسعت أيضًا إلى تطويق الدور السعودي عبر إقامة علاقات مع قطر وسلطنة عمان وإمارة دبي[1]. ودفع هذا الأمر مصر والسعودية إلى التعبير عن معارضتهما أي تقدم في التطبيع مع إسرائيل، في حال لم يكن هناك تقدّم في التسوية مع سورية، وإذا لم يتمّ الانسحاب من الضفة الغربية ومن قطاع غزّة بما في ذلك القدس الشرقية. وأكد مؤتمر الإسكندرية الذي عُقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ هذه المسألة إلا أن الضغط الأميركي جعل كلًّا من مصر والسعودية تتراجعان عما اتفقتا عليه مع سورية. وردًّا على ذلك، عملت سورية على تعزيز علاقاتها مع إيران ومحاولة تحسين علاقاتها مع العراق في مسعى إلى تشكيل تحالف سوري – إيراني ـ عراقي[2]. إلا أن هذا المسعى واجه عقبات كثيرة أهمها الخلافات السورية ـ العراقية المزمنة. وكانت سورية تخشى الإساءةَ إلى علاقتها مع المملكة العربية السعودية والخليج، إذا ما تقرّبت من العراق، وكذلك ردَّ فعلٍ أميركيًّا يضرّ بمصالحها. وكان صدّام حسين يخاف على نظامه من إيران في حال حدوث تقارب بين البلدين.

(١) محمود عوض، «مفاهيم التسوية الإسرائيلية: جهود حثيثة لفكّ الارتباط بين أضلاع المثلّث التاريخي: مصر وسوريا والسعودية»، مرجع سابق.

(٢) ماجد كيالي، «إسرائيل وتركيا وسوريا: سياسة الاحتواء مقابل سياسة التقارب... ودعم واشنطن»، الحياة، تموز/يوليو ١٩٩٧، ص. ١٧.

الفصل العاشر

سورية وآفاق التحولات الجيوسياسية

سورية بقيادة الرئيس حافظ الأسد قلب العالم العربي وتتدفق حيوية، خصوصًا بعد الحركة التصحيحية

ويلتون دين مدير مكتب مجلة تايم الأميركية في الشرق الأوسط

منح الرئيس حافظ الأسد سورية قوة حقيقية فأصبحت تحت قيادته قوية من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية

الكاتب والمحلل السياسي الفرنسي بول ماري دو لاغورس

بشار حافظ الأسد

أواخر عام ١٩٨٣، وبينما كان على وشك تحقيق نصر سياسي كبير على الأميركيين في لبنان، أصيب الرئيس حافظ الأسد بنوبة قلبية جعلته طريح الفراش في المستشفى وهو غائب عن الوعي. كان أخوه رفعت، الذي أدى دورًا كبيرًا في القضاء على معارضي النظام من الإخوان المسلمين قبل ذلك بعام، أصبح الرجل الثاني في النظام نتيجةً لذلك. وكان نظام حافظ الأسد يقوم على التوازن بين مراكز قوى عدة، فخاف رفعت أن يفقد نفوذه لمصلحتها ورأى من واجبه المسارعة إلى القبض على زمام الأمور بنفسه، فنشر وحدات سرايا الدفاع التابعة له حول دمشق تحفزًا للانقضاض على السلطة، في حال رحيل أخيه الأكبر. وكان ولي العهد السعودي آنذاك الامير عبد الله يدعمه في مسعاه هذا. ولكن شاء القدر أن يتعافى حافظ الأسد ليجد عند خروجه من المستشفى أن الأمور باتت تهدد النظام. فسعى إلى إجهاض تحرك أخيه

بحنكته المعهودة، فهمَّشه ليجبره بعد ذلك على مغادرة سورية. أدى ذلك إلى صعود نجم عبد الحليم خدام الذي بات الرجل الثاني في النظام. وقد سعى إلى تدعيم موقعه عبر التحالف مع رئيس الأركان آنذاك حكمت الشهابي. إذًا تصدعت سياسة التوازنات التي يعتمدها الأسد في سورية، وكان لزامًا عليه ترميمها. فقد كان ناجي جميل، وجيه دير الزور، إحدى دعامات النظام، لكنه لم يؤدِّ الدور المطلوب منه في مواجهة الإخوان المسلمين نتيجة تعاطف منطقته مع ثورتهم بسبب دعم صدام حسين لهم. والمعروف أن أهل دير الزور هم أبناء عم لأهل قبائل وسط العراق الذين كانوا دعامة نظام صدام حسين. كان على الأسد الاستعاضة عنهم بريف سني آخر ما جعله يتوجه إلى إعطاء مزيد من المكاسب لعشائر درعا وحوران. وهذا ما يفسر صعود نجم عدد من الشخصيات الحورانية وأهمها وزير الخارجية السابق نائب الرئيس الحالي فاروق الشرع، ورئيس الوزراء السابق محمود الزعبي، ونائب الأمين العام لحزب البعث سليمان القداح، والعميد رستم غزالة وغيرهم.

ترافقت التحولات السورية مع السعي إلى إقرار تسوية في لبنان تقوم على تقاسم النفوذ فيه بين سورية والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة[1]. وكانت الطائفة الشيعية من نصيب سورية بينما كان المسيحيون تقليديًّا مع الأميركيين. أما حصة السعودية فكانت الطائفة السنية التي بدأ تحضيرها لزعامة جديدة هي زعامة رفيق الحريري. وكانت الساحة السنية في لبنان تتقاسمها زعامات متعددة، فتولى عبد الحليم خدام الذي بات مسؤولًا عن العلاقة مع السعودية، تهيئة الأرضية اللازمة لمجيء الحريري. فعام ١٩٨٥ قضى الحزب التقدمي الاشتراكي وحركة أمل على حركة «المرابطون»، الحزب الأقوى على الساحة البيروتية. وبعد أشهر قليلة تولى مسؤول في الحزب التقدمي الاشتراكي اغتيال الشيخ صبحي الصالح في محلة ساقية الجنزير. وكانت القوات اللبنانية التي نسجت علاقة قوية مع رفيق الحريري اغتالت

(١) راجع كتاب: نجاح واكيم، الأيادي السود، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة التاسعة ١٩٩٨، ص. ٩-٦٥.

رئيس الحكومة السابق رشيد كرامي ربيع عام ١٩٨٧ ما أزاح شخصية قوية من طريق الحريري. وقد توجت المعادلة السورية – السعودية ـ الأميركية في لبنان باتفاق الطائف الذي وقع عام ١٩٨٩.

عقب هذا الاتفاق، انتخب رينيه معوض رئيسًا للجمهورية، لكنه اغتيل، بعد مدة وجيزة، فخلفه الياس الهراوي في سدة الرئاسة. وكان سليم الحص أول رئيس للوزراء بعد الطائف، ووظيفة حكومته ترميم مؤسسات الدولة. ثم كان أن خرج الحص من الحكومة واختير بدلًا منه عمر كرامي الذي كان مقدرًا لحكومته أن تدمج الميليشيات في الدولة[1]. وفي السادس من أيار/مايو ١٩٩٢ وقبل أشهر قليلة على الانتخابات النيابية المقررة في أيلول/سبتمبر، اندلعت تظاهرات صاخبة في لبنان نتيجة تدهور سعر صرف الليرة على أثر مضاربات كان وراءها في الدرجة الأولى رفيق الحريري ما أدى إلى إسقاط كرامي[2]. بعد كرامي، شكل رشيد الصلح حكومة كانت مهمتها إجراء الانتخابات النيابية، وقد أسقط معظم أعضاء لائحة الصلح لـ«بهدلته»، فجُرِّد بذلك جميع الزعماء السنة من الصدقية تمهيدًا لمجيء الحريري على حصان أبيض. وخلال الانتخابات نفسها، أسقطت لائحة الرئيس حسين الحسيني في دائرة بعلبك – الهرمل، تحضيرًا لمجيء نبيه بري رئيسًا للمجلس النيابي على رأس كتلة وازنة[3]. وبالتالي دُمجت معادلة تقاسم النفوذ بين سورية والولايات المتحدة والسعودية في مؤسسات الدولة اللبنانية، فأضحى نبيه بري رئيسًا للمجلس النيابي ممثلًا الحصة السورية، وبات رفيق الحريري رئيسًا للحكومة ممثلًا الحصة السعودية، واستُبعد المسيحيون عن السلطة نتيجة تأجير الأميركيين حصتهم في لبنان للسوريين، فنُفي العماد ميشال عون إلى فرنسا، وزُج بسمير جعجع في السجن. وكان مقدرًا أن يستفيد عبد الحليم خدام من علاقته برفيق الحريري لتعزيز نفوذه في سورية نفسها. وتشعبت

(١) نجاح واكيم، الأيادي السود، ص. ٥٠-٥١.

(٢) نجاح واكيم، الايادي السود، ص. ٥٣.

(٣) راجع كتاب ألبير منصور، الانقلاب على الطائف. بيروت: دار الجديد، ١٩٩٣.

العلاقات بينه وبين كل من حكمت الشهابي ومسؤول المخابرات السورية في لبنان اللواء غازي كنعان مع رفيق الحريري وفريقه ليحكموا قبضتهم على لبنان ويوسعوا نفوذهم في سورية[1]. ومع الوقت، بات الحريري يحتكر الساحة السنية في لبنان بعد إزاحة جميع الزعامات السنية البديلة أو إضعافها، بينما كان الثلاثي خدام والشهابي وكنعان يقوي نفوذه في سورية بما بات يهدد التوازن الذي كان حافظ الأسد حريصًا عليه بين مراكز القوى في سورية.

في العاشر من حزيران/يونيو ٢٠٠٠، توفي حافظ الأسد بعد صراع طويل مع المرض الذي كان بدأ يؤثر في قدرته على السيطرة على الكثير من التفاصيل في توازنات الحكم مع أواخر أيامه، ما سمح للثلاثي خدام والشهابي وكنعان بتجاوز الحد المرسوم له. وقد وعى الأسد الخطورة التي آل إليها الوضع في لبنان بعدما بات الحريري ممسكًا بالساحة السنية عن آخرها، وبالتالي خطورة هذا الأمر على التوازنات بين مراكز القوى في سورية وتلك القائمة بين المناطق والعشائر والطوائف، كان النظام الذي أرساه معتمدًا بالكامل عليها. وكان يدرك أن استمرار النظام واستقرار سورية يعتمدان على شخص يتقن إدارة هذه التناقضات بحرفية عالية مع الإلمام بالكثير من تفاصيل هذه التناقضات. لذلك بدأ بتحضير نجله الأكبر باسل لخلافته، فشرع، مع بداية التسعينات، يتسلم بعض الملفات الرئيسة في الحكم، لكنه قتل في حادث سيارة بداية عام ١٩٩٤، فكان لزامًا على الأسد الأب أن يحضر نجله بشار على عجل لخلافته. ولمعرفته بالمدى الذي وصل إليه نفوذ الحريري ومعه السعودية في لبنان، بما بات يهدد التوازنات في سورية، سعى إلى إزاحة هذا الأخير من الحكم ودعم وصول شخص كان يثق به إلى سدة الرئاسة هو قائد الجيش إميل لحود.

مع حلول ربيع عام ٢٠٠٠ كان مضى عامان على انتخاب إميل لحود رئيسًا للجمهورية اللبنانية. فاختار، حينذاك، سليم الحص رئيسًا لوزرائه وسعى إلى إصلاح سياسي واقتصادي. إلا أن مشاريع الإصلاح عرقلها اللواء غازي كنعان الذي كان

(١) راجع كتاب ألبير منصور، الجزء الثاني الصادر عن شركة المطبوعات.

على علاقة وثيقة برفيق الحريري. ووفقًا لما ظهر لاحقًا، كان كنعان يطمح إلى أن يخلف هو الرئيس حافظ الأسد في سدة السلطة في سورية، وهو الذي سعى إلى إقرار قانون انتخاب نيابي يراعي مصالح الحريري، وهو من أدار انتخابات عام ٢٠٠٠ بتنسيق مع المدير العام للأمن العام آنذاك اللواء جميل السيد بما رتب نجاحًا باهرًا للحريري وحلفائه، وسحقًا لأخصامه وخصوصًا رئيس الحكومة السابق سليم الحص الذي كان أول رئيس للحكومة يخسر مقعده النيابي في الانتخابات في تاريخ لبنان. فقد بدا أن انقلابًا يحضَّر، انطلاقًا من لبنان، على بشار الأسد الذي خلف والده في سورية، في تموز/يوليو ٢٠٠٠ بعد شهر على وفاته. وما ساعده على تخطي عقبة عبد الحليم خدام جملة من العوامل أهمها دعم «العائلة» والجيش ورعاية وزير الدفاع مصطفى طلاس لعملية انتقال السلطة. وكانت هذه آخر مهمة يقودها الصديق القديم لحافظ الأسد قبل أن يتقاعد. وكان على بشار الأسد أن يواجه جملة تحديات على الصعد المحلي والإقليمي والدولي.

الهجمة الأميركية

مع بزوغ فجر الألفية الجديدة كان على الأميركيين أن يتخذوا قرارات مصيرية لجهة حسم موضوع زعامتهم للعالم من دون منازع. وهذا ما كان سيضمن عدم وقوع الشواطىء الغربية الأميركية على المحيط الهادىء تحت تأثير الصين التي بدأ نجمها يصعد في تلك المنطقة. وهذا ما كان سيقدم مغانم اقتصادية إلى أميركيي الساحل الشرقي لكي لا يقعوا تحت سحر أوروبا ذات الجاذبية الثقافية العريقة. وهذا ما كان من شأنه إرضاء الولايات الجنوبية الساعية دائمًا إلى الانفصال عن الشمال عبر رشاوى اقتصادية، وبالتالي إسكات أصوات الأقليات الجائعة كالسبان والسود والآسيويين.

وكما كانت الحرب العالمية الثانية ضرورة لخلق مجالات حيوية للزيادة السكانية وللصناعة الألمانية، شكلت الحرب على الإرهاب ضرورة لكي تتمكن الولايات المتحدة من السيطرة على الشرق الأوسط. وكما اصطنعت ألمانيا في أيلول/سبتمبر

١٩٣٩ من «هجمات بولندية» قام بها جنود ألمان بلباس جنود بولنديين على قرى ألمانية حدودية ذريعة لخوض الحرب، اتخذت الولايات المتحدة من هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على برجي التجارة في نيويورك ذريعة لاجتياح أفغانستان والعراق.

كانت الحرب على أفغانستان خريف عام ٢٠٠١ فرصة لتحدد الولايات المتحدة المدى الأقصى الذي تطمح إلى السيطرة عليه في الشرق الأوسط. وكان من شأن الحرب على العراق أن تشكل لها مناسبة لإعطاء عمق لهذا الشرق الأوسط، إضافة إلى السيطرة على النفط. وكانت الخطوة التالية إسقاط النظام في كل من إيران وسوريا أو تطويعهما حتى تستكمل السيطرة على الشرق الأوسط. وهدف الانقلابان اللذان دعمتها في جورجيا وأوكرانيا إلى حماية أجنحة جبهتها فيه. وكان المشروع الأميركي يبغي السيطرة على الشرق الأوسط من المحيط الأطلسي إلى حدود الصين لتحقيق جملة أهداف: عزل أوروبا عن أفريقيا، ومنع تقارب محتمل بين أوروبا وروسيا، ومنع روسيا من الوصول إلى الخليج العربي والمحيط الهندي، ومنع الصين من بلوغ أفريقيا. وكان هذا ليترافق مع إعادة رسم الجغرافيا السياسية للمنطقة، إذ قام المخطط الأميركي للشرق الأوسط الجديد على تقسيم المنطقة كيانات طائفية تشكل مجالًا حيويًا لإسرائيل: تقسيم العراق دويلات كردية وسنية وشيعية؛ وتقسيم سورية ولبنان دويلات علوية فمسيحية فدرزية، بعد تهجير السنة والشيعة عن مناطق الساحل، السنة إلى الداخل السوري، والآخرون إلى جنوب العراق؛ وإقامة دولتين سنيتين في دمشق وحلب على أن تكون الدولة الدرزية الممتدة من الشوف غربًا إلى حاصبيا فالجولان وجبل الدروز شرقًا، هي العازل بين إسرائيل وهذين الكيانين السنيين.

وكانت خارطة المنطقة طرحت للمراجعة وغزو العراق وأفغانستان تقرر، ولم تكن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ إلا الذريعة التي اتخذت لشن هذين الاجتياحين. قبل تلك الأحداث بعام ونيف، انسحبت إسرائيل من جنوب لبنان بغية إغلاق آخر جبهة عربية مفتوحة ضدها، وهدفها إسقاط الذريعة التي تبرر وجود المقاومة في إطار

التحضير للقرار الرقم ١٥٥٩ الذي صدر بعد أربعة أعوام، مطالبًا بسحب سورية قواتها من لبنان. بعد الانسحاب الإسرائيلي في أيار/مايو ٢٠٠٠ بأشهر عدة، صدر بيان مجلس المطارنة الموارنة الذي دعا إلى انسحاب القوات السورية من لبنان. وترافق ذلك مع إجراء الانتخابات النيابية فيه، وفقًا لقانون رعاه قائد جهاز الأمن والاستطلاع السوري في لبنان غازي كنعان لكن الذي صاغه كان رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري. كان القانون انقلابًا على عهد الرئيس إميل لحود وعلى الترتيبات التي أعدها الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد لنقل السلطة إلى ابنه بشار. بعد ذلك وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٤ توافق الرئيسان الفرنسي جاك شيراك والأميركي جورج بوش على تقاسم النفوذ في الشرق الأدنى وتوج الاتفاق بإصدار مجلس الأمن القرار الرقم ١٥٥٩ الذي دعا إلى انسحاب الجيش السوري من لبنان.

كان الرئيس رفيق الحريري هو من صاغ القرار لصديقه شيراك[١] فيما قام حشد من الشخصيات اللبنانية بتنسيق الأمور مع الأميركيين وأبرزهم كان جوني عبده. وكانت فرنسا تحولت من قوة تحاول مواجهة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط قبل عام ٢٠٠٤ إلى قوة رديفة لها بعد حزيران/يونيو ٢٠٠٤. والسبب أن فرنسا حين عارضت الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣ كانت تراهن على أنه سيصمد شهورًا عدة ما سيحرج الولايات المتحدة ويجعلها تلجأ إليها للخروج من حمام الدم فيه[٢]. إلا أن الأميركيين تمكنوا من حسم المعركة سريعًا، وبات الرئيس الأميركي جورج بوش يقاطع شيراك ويسعى إلى عزله دوليًا[٣]. لكن ما أفاد شيراك كان تصاعد المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأميركي، ما جعل بوش يلجأ إليه، بغية توسيع التحالف الدولي لإعطاء الغطاء للاحتلال الأميركي. وقد اقتنعت الولايات المتحدة بأنها يمكن أن تستفيد من فرنسا بإشراكها في مخططاتها في الشرق الأوسط في مقابل إعطائها

(١) راجع ريشار لابيفير، التحول الكبير، بغداد - بيروت، دار الفارابي، ٢٠٠٨، ص. ٩٢-٩٣.

(٢) Vincent Nouzille, Dans le Secret Des Presidents, Paris: Fayard, 2010, PP. 395-408.

(٣) Vincent Nouzille, Dans le Secret Des Presidents, PP. 409-419.

حصة في سورية ولبنان[1]. وكان شيراك دعم وصول بشار الأسد إلى السلطة عام ٢٠٠٠ ظنًّا منه أنه يستطيع فرض وصاية عليه وإقناعه برفع الوصاية السورية عن لبنان، وسعى أيضًا إلى إقناع سورية بفك تحالفها مع إيران[2]. وقد حاولت سورية الرد بفرض التمديد للرئيس إميل لحود ثلاث سنوات وبإفشال جهود الحريري لتأليف حكومة ودعم الرئيس عمر كرامي لتشكيلها. لكن ما أطلق العنان للحملة على سورية كان اغتيال الحريري في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

حلم الدولة المسيحية

كانت الكنيسة تملك «التعليمة» الأميركية، وكذلك كان الزعيم الدرزي وليد جنبلاط. فكلاهما كان منضويًا في المشروع، ما يفسر التقارب بينهما. ثم إن بعض أركان النظام في سورية كان منضويًا في المشروع نفسه، ما يفسر التحالف الذي عقد بين المجموعة التي انخرطت تحت لواء ١٤ آذار/مارس ونائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام واللواء غازي كنعان. وأدى هذا إلى دعم القوات اللبنانية مشروع ١٤ آذار/مارس، في قوة، بعد خروج زعيمها سمير جعجع من السجن. أما رهان الكنيسة على استعادة الغلبة الديمغرافية التي فقدت منذ زمن بعيد فكانت عبر الاسهام في تهجير المسيحيين العراقيين الذين يبلغ عددهم نحو مليونين، وغالبيتهم من الأشوريين، إلى لبنان فيكونون مادة الحرب الأهلية الجديدة فيه، والكتلة الديمغرافية التي تساعد في إنشاء وطن مسيحي صرف في جزء منه. وكان هذا أحد الأسباب التي جعلت الرئيس السوري بشار الأسد يمنع وصول الأشوريين إلى لبنان، فمنحهم فرصة للاستقرار في منطقة الجزيرة شمال شرقي سورية. وما لم تحسب الكنيسة حسابه هو العماد ميشال عون الذي عاد من المنفى بعد غياب في باريس دام ١٥ عامًا. في البداية دعمت الكنيسة الجنرال المتمرد لأنها كانت في حاجة إلى زعامة مسيحية قوية في مواجهة زعامات الطوائف الأخرى. إلا أن

(١) Vincent Nouzille, Dans le Secret Des Presidentss, PP. 444-449.

(٢) المرجع نفسه ص. ٤٥٠ ـ ٤٥١.

أجندة الجنرال كانت تختلف عن أجندة الكنيسة. فهو كان لا يزال يؤمن بلبنان كبلد لجميع أبنائه، وإن لم يتخلَّ عن الصيغة الطائفية لهذا الكيان. إلا أنه كان، في المطلق، يعارض تقسيم لبنان وتغيير بنيته الديمغرافية، ما جعل الكنيسة تناصبه العداء وتطلق ضده ربيبها سمير جعجع وغيره ممن تمون عليهم من الزعامات المسيحية التي انضوت في ما سمي بلقاء قرنة شهوان.

وقد بلغ المشروع الأميركي في المنطقة ذروته مع العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز/يوليو ٢٠٠٦. ولكن ما لم يكن في الحسبان جاهزية المقاومة الكبيرة لصده وهزمه. وقد أدى ميشال عون دورًا كبيرًا في إعطاء حزب الله بعدًا وطنيًّا عبر التحالف معه، عقب توقيع الوثيقة الشهيرة قبل ذلك بأشهر قليلة مع الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله في كنيسة مار ميخائيل. وهذا ما دفع الكنيسة المارونية وقوى ١٤ آذار/مارس إلى وضع مسألة تحطيم عون على سلم أولوياتهم. بعد ذلك التاريخ باتت حوادث تصدي عناصر القوات اللبنانية لمناصري عون تتكرر في الأحياء والشوارع، وكان أشهرها في التظاهرة التي أعقبت اعتصام كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ والتي شهدت اعتداءات منظمة من القوات على العونيين في مناطق متفرقة من المتن وكسروان والشمال، والصدامات بين الطرفين في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وتواصل اعتصام المعارضة في وسط بيروت عامًا، ليُفكَّ قبل أسابيع قليلة من انتهاء ولاية رئيس الجمهورية إميل لحود. بعد انتهاء ولاية لحود بسبعة أشهر، تم التوافق على العماد ميشال سليمان رئيسًا جديدًا للجمهورية. وقد شكل وصوله رصيدًا يضاف إلى الأرصدة السياسية لـ١٤ آذار/مارس التي كان يمحضها الولاء ضمنًا. وتجلى ذلك في الضغوط التي بدأ الرئيس الجديد يمارسها على عون وأنصاره خصوصًا في الانتخابات النيابية التي أجريت عام ٢٠٠٩ والانتخابات البلدية التي تلتها بعام. لكن حلم الدولة المسيحية وغيرها من الدويلات الطائفية بدأ بالضمور عقب أحداث السابع من أيار/مايو ٢٠٠٨ حين كسر حزب الله وحركة أمل شوكة تيار المستقبل وحليفه وليد جنبلاط بعدما وجه إلى ميليشياتهما ضربة كبيرة. هذه الضربة

أقنعت جنبلاط باستحالة حلمه وجعلته يبتعد عن قوى ١٤ آذار/مارس خصوصًا بعد الانتخابات النيابية في حزيران/يونيو ٢٠٠٨.

سرُّ وليد جنبلاط

كان على الزعيم الدرزي وليد جنبلاط أن يجد مساحة له في لبنان ما بعد الطائف في ظل صعود الدور السعودي في المنطقة بعد انهيار العراق، ووسط الحديث عن السلام في الشرق الأوسط بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عقب هزيمته في الحرب الباردة. كذلك كان على وليد جنبلاط التأقلم مع نظام طائفي شارك هو في ترميمه ليصبح أكثر صلابة من ذي قبل. إذًا، وخلافًا للشائع عنه، فإن «التناقض» بين الموقف وعكسه، وبين البيان وبيان النفي، وبين الاقطاع والاشتراكية، وبين الطائفية والأممية، لم يكن يصدر عن جنون أو عن هوى، بل كان الموقف الأكثر مثابرة على تحقيق مصالح طائفة صغيرة عدديًا تحاول أداء دور أكبر منها في لبنان الطوائف. وكان وليد جنبلاط ذكيًا حين اختار التحالف مع زعيم الطائفة السنية رفيق الحريري. فقد كان كل من الموارنة والشيعة طائفة ريفية لها عصبية ذات دينامية ذاتية تحركها. أما السنة فكانوا طائفة By Default تشكلوا هكذا أواخر الحرب الأهلية اللبنانية عندما رسمت الطوائف الأخرى حدودها ودورها. وعى وليد جنبلاط هذا الأمر قبل عشرين عامًا من عزمه قراءة مقدمة ابن خلدون. فقد كان في إمكانه عبر التحالف مع رفيق الحريري أن يجعل من الدروز العصبية التي تشكل العمود الفقري للسنة، وكانت مكاسبه بالتالي كبيرة. فهو لم يصبح إحدى الثوابت في المعادلة فحسب، بل وأضحى صوته أقوى بكثير من حجم طائفته. وهذا هو السر الذي جعله يثور دائمًا حين كان البعض يذكِّره بوالده. فما حققه هو كان أكبر بكثير من الذي حققه جنبلاط الأب.

كان جنبلاط يعي حقيقة المشروع الأميركي وكان عليه إما السير في ركاب هذا المخطط وإما الخروج من حلبة السياسة، بالاغتيال أو بالتقاعد. وثمة مصير مماثل نال من أناس كان بعضهم صديقًا له. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ توفي الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات في ظروف غامضة، وبعده بعام اغتيل رفيق الحريري لأسباب

لم تعرف بعد، وبعده بعامين أعدم الرئيس العراقي صدام حسين على أثر إزاحته عن الحكم عقب الاحتلال الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣. ولأن الجائزة كبيرة، ولأن حجم الطائفة صغير، كان على وليد جنبلاط أن يكون الأعلى صوتًا في صراخه ضد «النظام الأمني اللبناني السوري». صراخ توج بحفلة شتائم كالها للرئيس السوري بشار الأسد ناعتًا إياه بمختلف الأوصاف. وكان الهدف استقلال الدروز في دولة خاصة بهم يعودون فيها أوائل، حتى لو كانوا ردفاء لإسرائيل وحماة لمنطقتها الشمالية.

في السابع من أيار/مايو ٢٠٠٨ كان موعد وليد جنبلاط مع واقع جديد. إذ دارت المعارك مع حزب الله في عمق مناطق الشوف، في بعقلين وتلال الباروك وفي محيط دير القمر. وكان حلفاؤه، تيار المستقبل، سقطوا في امتحان الساعات الأولى من المعارك حين دحروا أمام ميليشيا حركة أمل التي يتزعمها رئيس مجلس النواب نبيه بري. وخذل كل رهانه على تدخل أميركي أو إسرائيلي، من قبل إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش على رغم أن هذه الإدارة هي التي حمسته وحلفاءه على فتح المعركة مع حزب الله. قبل تلك الأحداث بعام ونصف العام، كان جنبلاط راهن على إسرائيل في توجيه ضربة قاصمة إلى حزب الله خلال عدوان تموز/يوليو ٢٠٠٦، ولكن لسوء حظه، انتصر حزب الله وتعزز نفوذه لبنانيًا وإقليميًا ودوليًا. وكان المشروع الأميركي في العراق بدأ يتعثر بفعل المقاومة العراقية. وبدا أن مخطط الشرق الأوسط ومعه حلم الدولة الدرزية آخذ في الاندثار. فكان لا بد من إعادة توجيه البوصلة. لم يعد هناك دولة درزية في الأفق وكان على وليد جنبلاط أن يرتضي بـ«الحجم الطبيعي» المخصص له. سيبقى رابعًا في دولة الطوائف، وستبقى سورية تؤدي دورًا محوريًا في لبنان، وسيكون عليه أن يعود إلى الكنف الذي احتضنه ثلاثين عامًا. لكن الدرب طويل ومكلل بالاعتذارات التي كان عليه أن يقدمها إلى كل من أساء إليه. وخلافًا لما هو معروف عنه من كبرياء، بصفة كونه ابنًا للبك، أثبت وليد جنبلاط قدرة كبيرة على «التضحية» بكبريائه لإعلاء مصلحة الطائفة. كانت باكورة هذه الاعتذارات تسريبه مضمون الخلوة الدرزية إلى جريدة الأخبار حيث

اعترف بارتكاب الخطأ حين اعتمد على حلفائه في تيار المستقبل على رغم معرفته أن «أبناء بيروت غير أشداء في القتال». كذلك أنحى باللائمة على سمير جعجع، شريكه في حلم الدويلات الطائفية. لكن درب الاعتذار وملحقاته كان لا يزال طويلًا إلى أن رضي عنه حزب الله وتوسط لدى الرئيس السوري ليرضى عنه ويستقبله في قصر الشعب في دمشق.

ركام قضية

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ توفي رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات في ظروف غامضة في باريس بعدما ترك خلفه ركام مبنى المقاطعة الذي حاصره فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي آريل شارون، عامين. ووسط هذا الركام، ترك عرفات بقايا سلطة فلسطينية يتنافس عليها محمود عباس وأحمد قريع وجبريل الرجوب ومحمد دحلان في الضفة الغربية وقطاع غزة اللذين تآكلا من جراء عمليات قضم واستيطان قام بها الاحتلال الإسرائيلي. وكانت ممارسات هذه السلطة على مدى أحد عشر عامًا بعد أوسلو خلفت منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها جميعًا ركامًا لا حول له ولا قوة. كل هذا أدى إلى تآكل التأييد الشعبي لحركة فتح وإلى سحب البساط من تحتها. وعلى أنقاض هذا الركام كان مقدرًا لحركة حماس أن تصعد وأن تحتل الساحة لتصبح الفصيل الفلسطيني الأول عليها. وفازت حماس في الانتخابات التشريعية التي أجريت في حزيران/يونيو ٢٠٠٧ لتنتزع الحق في تشكيل الحكومة. كان فوزها أقوى صرخة للشعب الفلسطيني برفض أوسلو ونهج المفاوضات مع إسرائيل وأقوى رفض للسبيل الذي سلكته منظمة التحرير الفلسطينية منذ السبعينات والذي لم يُعطِ الشعب الفلسطيني أيًا من حقوقه. لكن حماس لم تكن جزءًا من حركة تحرر عربية وبقيت حركة معارضة فلسطينية، وكانت وليدة حركة الإخوان المسلمين التي انتمى إليها عرفات نفسه في ما مضى في الخمسينيات، ما سهَّل محاصرتها. وعلى رغم نجاحها في مواجهة الانقلاب الذي كان محمد دحلان يحضره ضدها، وسيطرتها على قطاع غزة، أمكن حصر ضررها وأمكن الأميركيين والإسرائيليين أن يستغلوا

لوضع لتفتيت القضية الفلسطينية التي أضحت، بعد أحداث عام ٢٠٠٨، مقسمة ين الضفة الغربية التي تسيطر عليها فتح وقطاع غزة الذي تسيطر عليه حماس. كان منفذ فتح على العالم يمر عبر عمان وسقفها اتفاق وادي عربة بين الأردنيين الإسرائيليين. أما منفذ حماس فالقاهرة وسقفها اتفاق كامب ديفيد بين المصريين الإسرائيليين. هذا ما جعل من الهجوم الإسرائيلي عليها عام ٢٠٠٩ من دون رد فعل ذكر من قبل الساحتين العربية والعالمية.

لأزمة وأوباما

لم يكن النصر الأميركي في أفغانستان وخصوصًا في العراق حاسمًا. فالنمط لجديد من الحرب اللامتوازنة الذي اعتمدته الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة ـد الاتحاد السوفياتي تعلمته القوى الأخرى وطبقته لعرقلة المشروع الأميركي. إذا بإيران وسوريا تدعمان المقاومة العراقية وتجعلان الاحتلال مكلفًا لواشنطن. إذا بروسيا تدعم انقلابات مضادة تحاصر الرئيس ميخائيل ساكاشفيلي في جورجيا تزيح فيكتور يوشينكو عن السلطة في أوكرانيا. وقد ترافق ذلك مع أزمة اقتصادية ي الولايات المتحدة كانت العامل الأبرز في انتخاب باراك أوباما أولَ رئيس أسود ي التاريخ الأميركي.

مع أوباما، بات الأميركيون واعين بمحدودية قدرتهم. فإذا بهم يضغطون لفرض نفاق سياسي مع حكومة عراقية موالية لهم تخفف العبء عن كاهل قواتهم، حتى تاح لهم التركيز على إحكام قبضتهم على أفغانستان. في المقابل، استفادت إيران ن التعثر الأميركي ليس لدرء الخطر عن نظامها الإسلامي فحسب، بل أيضًا لمد نوذها إلى عدد من المواقع الاستراتيجية، إن في لبنان عبر حزب الله، وإن في زة عبر حماس، وإن في اليمن عبر دعم الحوثيين ضد القوات الحكومية اليمنية السعودية على حد سواء. وقد بات الوضع الأميركي شبيهًا بوضع هتلر عقب معركة ـتالينغراد. فكما أن هذا الأخير فقد أمله في الوصول إلى قلب آسيا فالمحيط لهادىء، بعد استسلام جيشه على ضفاف الفولغا، وعى الأميركيون أن مشروعهم

للشرق الأوسط الأكبر حتى حدود الصين بات صعب المنال. ولكن كما حاول هتلر في معركة كورسك تثبيت وضعه في أوروبا الشرقية بغية الحفاظ على دور قيادي عالمي، أدركت الولايات المتحدة أيضًا أن عليها تثبيت الحدود الدنيا لهذا الشرق الأوسط الذي تريده عبر إبقاء سيطرتها على الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب التي تضم العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن. ومن أجل ذلك كان على الولايات المتحدة خوض معركة أخيرة حاسمة في مواجهة القوى المناوئة.

ملامح التوجه الأميركي في المنطقة عبر عنها في الدرجة الأولى تقرير صادر عن مجلس الأمن القومي الأميركي، أسقط الإسلام من دائرة استهدافاته (وهو ما كان قائمًا منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١) على رغم أنه أبقى تنظيم القاعدة، في حسبانه، عدوًا يجب مواصلة محاربته. لقد فشل الأيديولوجيون العاملون وفقًا لتوجيهات برنارد لويس وسامويل هانتينغتون ودانييل بايبس في إعادة رسم المنطقة وفقًا لتصوراتهم، وجاء دور البراغماتية لتعيد رسم سياسة جديدة تحقق الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة القاضي باحتكار السيطرة على الشرق الأوسط. وكانت قد تراجعت نسبيًا السيطرة الأميركية على المنطقة الشرقية من الشرق الأوسط. فالوضع في أفغانستان ليس مستقرًا في شكل مرض للأميركيين، وباكستان وضعها لا يطمئن، وإيران تمدد نفوذها وتستعصي على بيت الطاعة الأميركي. هي إيران إذًا بـ«ثورتها وملاليها» توسع نفوذها تحت شعار ثورة إسلامية، وقد فات الأوان لتوجيه ضربة عسكرية تمنعها من التحول قوة إقليمية عظمى، وقريبًا جدًا ستصبح عضوًا في منظمة دول شانغهاي. إذًا لم تكن إيران في حد ذاتها هي المشكلة بل ما تمثله من تمدد للنفوذين الصيني والروسي غربًا وجنوبًا. وإذا كان أوان توجيه ضربة إلى إيران فات، فقد كان لا بد من احتوائها. السعودية ومن خلفها مصر فشلتا في هذا الخيار. فمصر «فقدت رأسها» مذ أصبح حسني مبارك رأسها، والسعودية أثبتت أنها لا تتمتع بالجاذبية الأيديولوجية المطلوبة على رغم ثرائها النفطي الكبير.

تركيا... لاحتواء إيران

مرة جديدة، تستفيد الولايات المتحدة من التاريخ. منذ القرن السادس عشر

حتى أوائل القرن التاسع عشر، كانت إيران الشيعية تحتوي الدولة العثمانية السنّية العكس بالعكس. وقد شهدت تلك الحقبة صعود دور الغرب المهيمن على العالم. ذا لِمَ لا تحتوي تركيا الإسلامية الثورة الإسلامية في إيران في المرحلة المقبلة؟ النسبة إلى الولايات المتحدة سيقيم دور تركيا في المنطقة «إسلاما» في مواجهة إسلام» إيران، لا يقل عراقة عنه، يغرف من إرث الدولة العثمانية، أقوى دولة في عالم حتى أواسط القرن الثامن عشر. وسيكون لتركيا هذه جاذبية كبيرة بين المسلمين سنّة في سورية، آخر دولة عربية خرجت من تحت مظلة العثمانيين عام ١٩١٨، وهو ا لم تتمكن من تحقيقه السعودية. كذلك ستكون تركيا القوة الجاذبة للإسلاميين ي مصر (الذين يعدون أنفسهم أكثر عراقة من إسلاميي السعودية ولكن أقل عراقة ن إسلاميي تركيا والسودان). وهنا بيت القصيد. فالسودان تحول، أخيرًا، القاعدة تي تنطلق منها الصين لتحقيق اختراقات في القارة الأفريقية. وكان الدعم الصيني مبطن للرئيس عمر حسن البشير هو الذي مكنه من مواجهة الضغوط الغربية. وإذا انت واشنطن فشلت حتى الآن في إطاحة النظام السوداني عبر الحصار الدولي، لم لا يُستعان بإسلاميي السودان بزعامة حسن الترابي لإقفال الطريق أمام الصين؟

في تركيا، برزت تطورات سياسية تعلن الانقلاب على النهج العلماني الذي رساه مصطفى كمال أتاتورك عقب إعلان قيام الجمهورية التركية أوائل العشرينيات ن القرن الماضي. ويعزى الانقلاب إلى أسباب عدة أهمها فشل العلمانيين في إقناع لأوروبيين بأن تركيا «أوروبية». فأوروبا بالنسبة إلى الأوروبيين تقف عند حدود المسيحية» المباركة من الفاتيكان على رغم كل الادعاءات بانتهاج العلمانية. حال الضياع التي عاشتها تركيا بين مساعيها التي لم تنجح حتى الآن في الانضمام ى أوروبا، ورفضها الاندماج في الشرق الأوسط، أدت إلى تراجع دور العلمانيين إلى صعود الإسلاميين بدءًا من أواسط التسعينات. والمسألة البارزة التي طرحها لإسلاميون هي أن على تركيا الاندماج في هويتها الإسلامية ومعاودة اندماجها في منطقة. وكان وزير الخارجية التركية أحمد داود أوغلو أهم من رسم معالم السياسة

الجديدة لبلاده في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وهو يرى أن هناك ثلاث دوائر تشكل عناصر أساسية من عناصر الأمن القومي التركي. ففي العصر الراهن، في رأيه، ينبغي لتركيا أن تخرج من السياسة التقليدية التي اتبعتها عقب إنشاء الجمهورية بالانكفاء وراء حدودها وأن تتبع سياسة خارجية أكثر دينامية[١]، وأن تدافع عن وجودها في تراقيا للدفاع عن اسطنبول، وأن هذا لا يبدأ بالحدود مع اليونان وبلغاريا بل يمتد إلى البحر الأدرياتيكي، وبالتالي على تركيا أن توثق علاقاتها مع ألبانيا وكوسوفو والبوسنة مع اعتماد ألبانيا قاعدة لإطلاق النفوذ التركي في البلقان[٢]. كذلك يرى أوغلو أن الدفاع عن شرق الأناضول لا يكون بالوقوف على الحدود مع أرمينيا وإيران بل يبدأ بالشواطىء الغربية لبحر قزوين، وبالتالي تشكل أذربيجان قاعدة الانطلاق للتأثير التركي في منطقة القوقاز[٣]. ويعتقد أن الدفاع عن شرق الأناضول لا يتوقف عند الحدود مع سورية والعراق بل يتعداه إلى الخط الممتد من كركوك والموصل في شمال العراق وشمال سورية، مشيرًا إلى أن الشرق الأوسط يشكل الحديقة الخلفية لتركيا، وداعيًا بلاده إلى أداء دور في هذه المنطقة[٤]. ويقر بأن هناك توافقًا تامًا في كل هذه الأمور مع المصالح الجيو - ستراتيجية الأميركية.

وكانت سورية هي المدخل الذي يمكن تركيا أن تعود عبره إلى الشرق الأوسط. ومن باب مفاوضات السلام المتعثرة بين دمشق وتل أبيب، أطلّت أنقرة طارحة نفسها وسيطًا بين السوريين والإسرائيليين. وتلت هذه الخطوة قمة في دمشق جمعت رئيس الوزراء الإسلامي لتركيا رجب طيب أردوغان والرئيس السوري بشار الأسد والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي. خلال القمة، كان لبنان من الموضوعات المهمة على طاولة البحث. إذ حذر بشار الأسد من تنامي خطر التطرف الإسلامي على مسامع

(١) أحمد داود أوغلو «العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية»، ترجمة محمد ثلجي وطارق عبد الجليل، الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠، ص.٧٥-٨١.

(٢) المرجع نفسه، ص. ١٤٦-١٥٠.

(٣) المرجع نفسه، ص. ١٥٠-١٥٥.

(٤) المرجع نفسه، ص. ١٥٥-١٥٨.

أردوغان وساركوزي، فثارت ثائرة فريق ١٤ آذار/مارس. كلامه لم يكن مختلفًا في ظاهره عن كلام مسؤولين عرب آخرين، إلا أن مضمونه كان هو المشكلة خصوصًا بالنسبة إلى الفريق المدعوم مباشرة من السعودية. فهذا الكلام فهم منه دعوة لتركيا إلى أن تأخذ حصتها في الساحة السنّية الشمالية، خصوصًا لما يشعره كثيرون في المدينة من حنين إلى العثمانيين، وهي دعوة إلى إسلام سنّي ذي إرث حضاري كبير وفكري أبرز أعلامه الداعية فتحي يكن في مواجهة إسلام سلفي أبرز أعلامه داعية الإسلام الشهال. وكانت رسالة بشار الأسد الضمنية هي إسلام مدعوم من تركيا في مواجهة الإسلام السعودي الذي هيمن على المنطقة في السنوات الثلاثين الماضية. من هنا نفهم ثورة حلفاء السعودية في لبنان، وتوجه رئيس تيار المستقبل سعد الدين الحريري إلى طرابلس لعقد مصالحة بين سنّة باب التبانة وعلويي جبل محسن، لئلا يستفحل الأمر ويتطور لغير مصلحة فريق السعودية. لقد استشعرت المملكة احتمالات أن يدخل المنطقة منافس جدي لها للمرة الأولى منذ جمال عبد الناصر، وهذه المرة المواجهة المحتملة يمكن ألا تكون بين مشروع «إسلامي» في مواجهة مشروع علماني، بل مشروع سلفي مدعوم من السعودية في مواجهة مشروع إسلامي مدعوم من تركيا يمكن أن يشكل ليس استعادة لتراث غابر فحسب، بل وقل تصورًا لمستقبل يحفظ الهوية الحضارية الإسلامية للمنطقة وفي الوقت نفسه يستجيب تحديات زمن العولمة.

الفصل الحادي عشر

سورية والربيع العربي

دخل عبد الرحمن بن الحارث بن هشام على معاوية وقد قتل حجرًا وأصحابه، فقال ه: «أين غاب عنك حلم أبي سفيان؟» قال: «غاب عني حين غاب عني مثلك من حلماء ومي، وحملني ابن سمية فاحتملت».

القول منسوب إلى معاوية بن أبي سفيان بعد ندمه على إعدام الصحابي حجر ن عدي.

حتواء الثورة المصرية

خلال شتاء ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩ تعرض قطاع غزة لحملة عسكرية إسرائيلية كانت هدف إلى القضاء على حركة حماس التي أقلقت إسرائيل من دعم إيران لها، ومن ال المقاومة التي تمثلها هذه الحركة على الساحة الفلسطينية، ما يعرقل جهود سرائيل لفرض شروطها للسلام على الفلسطينيين. وساند الأميركيون العدوان لإسرائيلي على غزة لأنهم كانوا يرون في دعم إيران حركة حماس اختراقًا جديًا نها للجبهة التي كانت الولايات المتحدة تحاول إقامتها عبر منع تسلل روسيا أو صين عبرها إلى البحر المتوسط. فبالنسبة إلى الجيو ـ ستراتيجيا الأميركية لم يكن ن المسموح لآسيا الممثلة بالصين وروسيا أن تصلا إلى البحر المتوسط أو المياه لدافئة. وكانت إيران حققت اختراقات مهمة على الصعيد الاستراتيجي عبر ثلاثة حاور جعلتها تطل على البحرين المتوسط والأحمر. فعلاقتها مع سورية وحزب له أتاحت لها الإطلالة منذ الثمانينات على البحر المتوسط. وعلاقتها مع حماس سيطرة الأخيرة على قطاع غزة جعلا إيران تدعم موقعها على المتوسط وتدق إسفيناً

بين إسرائيل ومصر. ثم إن تمرد الحوثيين على الرئيس علي عبد الله صالح في اليمن وعدم قدرة السلطات اليمنية والمملكة العربية السعودية على قمع هذا الحراك، جعلا الولايات المتحدة تقلق على نفوذها في البحرين المتوسط والأحمر. فمن هناك كان في إمكان إيران ومن ورائها الصين أن تدعما علاقتهما بالسودان وتنطلقا إلى عمق القارة الأفريقية.

كانت مصر مبارك قلقة من هذا التمدد الإيراني بمقدار قلق الولايات المتحدة. فالنظام المصري كان اتخذ قراره منذ أيام أنور السادات بالرهان على الولايات المتحدة، ولم تكن الخلافات الظرفية مع إسرائيل إلا خلافات محدودة تنطلق من حرص مصر على دور إقليمي ريادي كان يمكن أن تأخذه عبر خطب ود الولايات المتحدة. وبالتالي شجعت مصر إسرائيل على ضرب قطاع غزة رغبة في إزالة بؤرة المقاومة منها ضد إسرائيل، وهي بؤرة كانت تزيد من تفاقم التململ داخل مصر لأنها تقع على حدودها. ولكن ما لم تكن القيادة المصرية تعيه أن القصف الإسرائيلي على غزة كان في حقيقة أمره قصفًا للأمن القومي المصري الذي كانت غزة مرتبطة به منذ فجر التاريخ، على ما ورد في الفصول السابقة. فمن غزة انطلق الهكسوس ليحتلوا مصر أيام الفراعنة القدامى. وعند غزة أوقف المماليك المغول في معركة عين جالوت. وبين غزة وبئر سبع تعلم جمال عبد الناصر درسه الأهم وهو أن غزة هي عقب أخيل في الأمن القومي المصري. هذا الأمن الذي تآكل إلى حد بعيد بعد أحد عشر عامًا من حكم أنور السادات بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨١، وخلال ثلاثين عامًا من حكم حسني مبارك من عام ١٩٨١ وحتى عام ٢٠١١. ففي هذه المرحلة، تقلص نفوذ مصر إلى حده الأدنى في المشرق العربي، وخلال التسعينات فقدت عنصرًا آخر من عناصر أمنها بعد اندلاع الحرب الأهلية في الصومال، ما هدد أمن القرن الأفريقي الذي يُعدُّ أحد عناصر الأمن المصري. وقد تبع ذلك تهديد منابع النيل بعد المجازر التي حدثت في رواندا وبروندي على ضفاف بحيرة فيكتوريا ما أفقد الهوتو، حلفاء المصريين والفرنسيين نفوذهم لحساب التوتسي، حلفاء الأميركيين والإسرائيليين.

وتلا ما سبق احتلال أريتريا جزيرة حنيش الكبرى اليمنية بإيعاز من إسرائيل، ما شكل تهديدًا آخر لأمن البحر الأحمر. وأضيف ذلك إلى الحصار الذي فُرض على ليبيا خلال التسعينات ما انطوى على تهديد لامتداد الأمن القومي غربًا في اتجاه شمال فريقيا.

في التاسع من كانون الثاني/يناير ٢٠١١ أجري الاستفتاء على انفصال جنوب لسودان، فصوتت غالبية ساحقة لمصلحة هذا القرار الذي أتى بضغط من الولايات لمتحدة بغية تقليص الدور المصري والفصل بين شمال أفريقيا والبلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وكانت الخطوة التالية فصل إقليم دارفور الغني بالنفط عن السودان على أن تليه منطقة شرق السودان التي تشكل امتدادًا للمنطقة الجنوبية لشرقية من مصر. وشكل هذا التطور حدثًا خطيرًا خصوصًا أنه ترافق مع عزم الدول لمشاطئة للنيل المطالبة بحصة أكبر من مياهه من دون الرجوع إلى مصر أو السودان. وتزامن هذا التآكل في الأمن القومي المصري مع تراجع خطير في مستوى المعيشة لمعظم المصريين نتيجة السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي قادها الفريق المقرب من جمال مبارك، نجل الرئيس المصري. هذه العوامل اجتمعت لتؤدي إلى الانفجار لذي حدث في الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وقد أفضت إطاحة لرئيس التونسي زين العابدين بن علي في ١٤ كانون الثاني/يناير إلى تشجيع الشباب لمصري على المثابرة على تنظيم نفسه للنزول إلى الشارع، ومن ثم الاصرار على إزاحة الرئيس حسني مبارك عن الحكم. وشكلت الثورة المصرية حدثًا لم يتوقعه معظم المراقبين، أخذ الولايات المتحدة على حين غرة وجعلها ترتبك وتحس بالقلق سابيع. واعتُمدت مصر القاعدة الأساسية لانطلاق السياسات الأميركية في المنطقة أربعة عقود متتالية، ووضعُها تحت الغطاء الأميركي هو ما أتاح لرونالد ريغان حسم لحرب الباردة لمصلحة المعسكر الغربي. وكان جمال عبد الناصر أعلن عام ١٩٦٩ أن مصير العالم يتقرر على ضفاف قناة السويس.

كان على الولايات المتحدة أن تتحرك سريعًا لئلا تخرج مصر عن طوعها عبر

القيام بخطوات عدة لاحتواء موجة الاحتجاجات. ففي الحادي عشر من شباط/ فبراير أجبر المجلس العسكري المصري نائب الرئيس عمر سليمان على قراءة بيان يعلن فيه تخلي الرئيس حسني مبارك عن الحكم، الأمر الذي فاجأ مبارك نفسه. بعد ذلك، تسلم المجلس العسكري الحكم، ومن أجل إعادة الإمساك بالشارع المصري بدأ بالتنسيق مع جماعة الإخوان المسلمين والجماعات السلفية التي دخلت المملكة العربية السعودية على الخط عبر تمويلها بمبالغ طائلة. كذلك كان على الولايات المتحدة أن تتحرك سريعًا على المستوى الإقليمي لكي لا يمتد «الحريق المصري» إلى غيره من الدول الموالية لها. إذ بدأت الاحتجاجات تندلع في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ومملكة البحرين والأردن ما بات يهدد النفوذ الأميركي في كل منطقة الشرق الأوسط. فسارعت الولايات المتحدة إلى استراتيجية إشعال حرائق حول الحريق لاحتوائه عبر تشجيع «الثورات» في النطاقات التي تشكل امتدادًا للامن القومي المصري وهي ليبيا واليمن وسورية. فيوم أطيح مبارك، بدأت الاحتجاجات في اليمن للمطالبة برحيل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح. وبعد ثلاثة أيام اندلعت الاحتجاجات في ليبيا التي تبعها تدخل حلف شمال الأطلسي في الأحداث الليبية. وبعد أيام قليلة بدأت الاحتجاجات في سورية انطلاقًا من درعا. وكان البارز في هذا الموضوع الدور الذي أدته قناة الجزيرة القطرية في «دعم هذه الثورات». والمعروف أن القناة واقعة تحت نفوذ جماعة الإخوان المسلمين خصوصًا أن أبرز وجوهها ومديريها بعد عام ٢٠٠٣ معروفون بانتمائهم إلى هذه الجماعة.

احتجاجات سورية

أوائل شباط/فبراير، اندلعت الاحتجاجات في مدينة درعا ضد النظام في سورية، وقد انطوت على عوامل داخلية قوية. إذ قام حكم البعث، في ظل حافظ الأسد، على احتكار للحياة السياسية حتمته محاولة تجنيب سورية الصراعات الدولية والإقليمية لمد النفوذ إليها. صادر النظام في سورية الحياة السياسية بالكامل واعتمد على أجهزة الاستخبارات. ونتج عن هذا الواقع انتشار الفساد والمحسوبيات على نطاق واسع

في السلطة. لكن حافظ الأسد كان ضابطًا لإيقاع عمل أجهزة الاستخبارات هذه في شكل لا يجعلها تتجاوز حدودها لرسم السياسة الخارجية للدولة التي بقيت حكرًا عليه وعلى حنكته في إدارة التوازنات الإقليمية والدولية لمصلحة سورية. عقب وفاة حافظ الأسد تسلم نجله بشار السلطة بعدما أعدّ على عجل لاستلام ملفات الحكم. إلا أن هذا الإعداد السريع جعله، بطبيعة الحال، لا يلم بالكثير من التفاصيل. وقد أبدى بشار الأسد نية لتحديث بنية النظام السياسية عبر التخفيف من قبضة أجهزة الأمن على الحياة العامة وعبر الفسح في المجال أمام القطاع الخاص لنيل حصة أكبر من الناتج المحلي السوري. وبدأت التجمعات والمنتديات السياسية بالانتشار في ما عرف بربيع دمشق بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٢. إلا أن هذه المنتديات الداعية إلى الإصلاح أوقفت بضغط من الأجهزة الأمنية أواخر عام ٢٠٠٢، وكانت الضغوط الخارجية التي بدأت تمارس على سورية منذ بداية الألفية الجديدة أحد العوامل التي جعلت الأسد الابن يخشى تحولًا سياسيًا سريعًا يدك أركان النظام ويزعزعه. أما العامل الثاني فكان تشعب مصالح أجهزة الأمن هذه مع طبقة جديدة من رجال الأعمال استفادت من لبرلة الاقتصاد السوري التي أخذت منحى متسارعًا عقب عام ٢٠٠٥، خصوصًا بعد التغييرات التي أطاحت عددًا من أركان النظام القديم كعبد الحليم خدام وغازي كنعان، والتي أطلقت عملية اللبرلة الاقتصادية من دون ضوابط. وكان وزير الاقتصاد عبد الله الدردري المتأثر بالتجربة الاقتصادية التونسية خلال عهد الرئيس زين العابدين بن علي هو الذي شجع على اتباع هذه السياسة.

أتت هذه التحولات الاقتصادية لمصلحة الطبقة البورجوازية في المدن على حساب الصناعات المتوسطة والحرفية خصوصًا أنها شجعت سياسة الاستيراد، ما أدى إلى إغراق السوق بالبضائع الأجنبية، وإلى إفلاس الكثير من الصناعات المحلية، وإلى زيادة معدلات التضخم وقد فاقمتها هجرة أعداد كبيرة من العراقيين نتيجة انعدام الاستقرار في بلدهم، من جهة، وبسبب دخول رأس المال الخليجي من جهة أخرى، فتضخمت أسعار العقارات والشقق بوتائر مضاعفة، وساد غلاء للمعيشة

أثر في الدرجة الأولى في الطبقات الوسطى والفقيرة. وتضرر أكثر من تضرر فقراء الريف الذين كانوا حتى وقت قريب الدعامة الأولى للنظام في سورية. وترافق ذلك مع حركة نزوح كبيرة من ريف الحسكة والقامشلي ودرعا إلى دمشق، وإلى زيادة أعداد العمال السوريين في لبنان على رغم الهجمات التي كانوا يتعرضون لها من فريق الرابع عشر من آذار/مارس نتيجة عدائه لسورية. واستشرى الفساد إلى حد أدى إلى تصنيف سورية في المرتبة الـ٥١ في سلم انتشار الفساد[١].

بدأت الاحتجاجات في درعا، وهي محافظة جنوبية يغلب عليها الطابع الريفي ومن أكثر المحافظات التي تضررت نتيجة اللبرلة الاقتصادية. فاندلعت على نطاق ضيق وووجهت باعتقال فتية كتبوا شعارات على الجدران معادية للنظام، فعاملهم مسؤول الأمن السياسي في المحافظة عاطف نجيب، وهو ابن خالة الرئيس الأسد، هم وأهاليهم، بمنتهى القسوة. وسرعان ما عمت الاحتجاجات عددًا من المدن والبلدات الساحلية والشمالية ما يعكس الحال الاجتماعية المتردية التي وصل إليها سكان المدن الثانوية والبلدات الريفية نتيجة السياسات الاقتصادية المتبعة، إضافة إلى القمع الذي تعرض له أبناؤها. والملاحظ أن الأوضاع بقيت هادئة إلى حد بعيد في المدن الرئيسة كدمشق وحلب ما يعكس رضاها عن السياسات الاقتصادية للنظام.

أما الجانب الآخر من الأحداث فكان له بعد إقليمي ودولي. إذ دفعت الأحداث في مصر الولايات المتحدة إلى إعادة ترتيب الأوراق في المنطقة، بما يحد من الضرر الذي يمكن أن يلحق بمصالحها الاستراتيجية في المنطقة عبر اللعب على ورقة السلفيين الذين شاركوا في التظاهرات والاحتجاجات وأطلقوا شعارات طائفية كان أبرزها الهجوم الذي شنه أحد مشايخ درعا على الدروز(٢)، والشعارات التي أطلقها عدد من المتظاهرين ضد العلويين والمسيحيين في محاولة لإثارة فتنة طائفية.

(١) http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2010/results.

(٢) السفير ٢١ حزيران/يونيو ٢٠١١.

وكان البارز في هذا الأمر الدور الذي أداه الشيخ عدنان العرعور في الدعوات إلى الاحتجاج ضد النظام وإطلاقه الشعارات الطائفية التي تهاجم المسيحيين والعلويين[1]. وهذا يشكل دليلًا إلى تورط المملكة العربية السعودية في الأحداث السورية خصوصًا أنه ترافق مع تدخلها في البحرين لدعم سلطة آل خليفة في مواجهة الاحتجاجات التي انطلقت ضدها، وكذلك مع دعوة الأردن إلى الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي بغية تثبيت وضعه واتخاذه قاعدة للانطلاق نحو قلب سورية. وهنا يجب التذكير بأن منطقتي درعا وبصرى كانتا تشكلان امتدادًا طبيعيًا للجزيرة العربية وبالتالي فإن المنطق الجيو ـ سياسي كان يحتم تأثر هاتين المنطقتين بمن يسيطر على الجزيرة العربية بحكم العلاقات والروابط القبلية والعشائرية التي تربط أهلها بقبائل نجد. كذلك ظهرت إلى العلن أنباء عن إسهام لقوى الرابع عشر من آذار/مارس اللبنانية في أحداث سورية خصوصًا أن لتيار المستقبل الذي يتزعمه سعد الحريري نفوذًا كبيرًا بين سنة عكار، وهو يتأثر بسياسة المملكة. وكان البارز في هذا الإطار إعلان شعبة العلاقات العامة في مخابرات الجيش اللبناني القبض على أربعة أفراد لبنانيين كانوا يهربون السلاح إلى سورية[2]. بعد ذلك ضُبط زورق محمل بالأسلحة انطلق من طرابلس إلى السواحل السورية[3]. وبالتالي فإن المدن والبلدات السورية المتاخمة للحدود اللبنانية شهدت أيضًا أحداثًا أمنية. وقد أسهم أكراد العراق في تشجيع إخوانهم السوريين على الاحتجاج فشهدت مدن القامشلي والحسكة والبوكمال تحركات مماثلة. والبارز أيضًا ضبط الجمارك السورية شحنات أسلحة كان ثمة من يحاول تهريبها من العراق إلى سورية[4]. ثم إن دير الزور التي يترابط أهلها بأواصر القربى مع أهل الموصل شهدت احتجاجات شارك فيها سلفيون. ومعروف

---

(1) السفير ٢١ حزيران/يونيو ٢٠١١.

(2) السفير ١٥ أيار/مايو ٢٠١١.

(3) السفير ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠١١.

(4) السفير ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١١.

أن للسعودية نفوذًا بين أهل الموصل والأنبار عمومًا لأنهم يرتبطون بأواصر القربى مع قبائل شمر وعنزة وغيرها في نجد. وركز الرئيس الأميركي باراك أوباما، في خطاب، على «الثورات العربية»، معلنًا أن على بشار الأسد «أن يقود التحول في بلاده أو يتنحى» وأن «قمع المتظاهرين يمكن أن يؤدي إلى تدخل دولي»[1].

كانت تركيا من أكثر المتأثرين بالأحداث السورية، فهي تتشارك مع سورية بثمانمئة وخمسين كيلومترًا، ومنطقة شرق الأناضول فيها تشكل امتدادًا جيو - سياسيًا طبيعيًا لسورية. وكانت قلقة من أن تنتقل الأحداث الأمنية إليها، لذلك أبدت تخوفًا في البداية من الأحداث ودعت القيادة السورية إلى اعتماد سياسة إصلاحية. وسارع وزير الخارجية أحمد داود أوغلو إلى زيارة سورية في بداية الأزمة معربًا عن استعداد بلاده للمساعدة في عملية الإصلاح في سورية[2]. والملاحظ أن الأسابيع الأولى للاحتجاجات لم تشهد أحداثًا تذكر في المناطق والبلدات السورية المتاخمة للحدود مع تركيا. إلا أن الأمر بدأ يتغير خلال أيار/مايو وحزيران/يونيو. إذ أعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان «أن ما يرتكب في سورية يشكل فظائع لا يمكن السكوت عنها»، داعيًا الأسد إلى التخلي عن شقيقه ماهر بعدما عدَّه «مسؤولًا عن قمع التظاهرات». وقال: «إذا استمرت هذه الفظائع، لن تدافع تركيا عن سورية في المحافل الدولية»[3]. وتلا ذلك إعلان أحمد داود أوغلو أن أمام الأسد أسبوعًا للبدء بالاصلاحات، وإلا فإن المجتمع الدولي سيتدخل[4]. فوفقًا للتوجيه الاستراتيجي الذي رسمه أحمد داود أوغلو، يمتد الدفاع عن الأناضول في عمق المناطق الشمالية لسورية. لذا بدأت تركيا بالحديث عن إقامة منطقة أمنية في شمال سورية[5] وبعد ذلك راحت الأحداث الأمنية تتصاعد في شمال البلاد وكان أبرزها أحداث مدينة

(١) السفير ٢١ أيار/مايو ٢٠١١.

(٢) السفير ٧ نيسان/أبريل ٢٠١١.

(٣) السفير ١١ حزيران/يونيو ٢٠١١.

(٤) السفير ١١ حزيران/يونيو ٢٠١١.

(٥) السفير ١٧ حزيران/يونيو ٢٠١١.

جسر الشغور حيث قتلت جماعات مسلحة ١٢٠ من رجال الأمن، ما دفع الجيش السوري إلى القيام بعملية أمنية واسعة النطاق هناك أدت إلى تهجير الآلاف إلى تركيا. ويوازي الحديث عن منطقة أمنية تركية في شمال سورية ما قام به تورغوت أوزال بداية التسعينات حين أنشأ منطقة أمنية في شمال العراق بذريعة محاربة حزب العمال الكردستاني. وظهر جليًا عزم الأتراك أداء دور في المنطقة العربية من البوابة السورية، بما يتوافق مع التوجه الاستراتيجي الأميركي إلى مد نفوذ تركيا جنوبًا ليتصل بالأردن وبالخليج العربي حتى يتم إغلاق سواحل البحر المتوسط أمام أي تغلغل إيراني أو روسي أو صيني. وانسجم الدور الفرنسي الذي يقود أوروبا وراءه مع توجهها الاستراتيجي التقليدي إلى السيطرة على منطقة الساحل السوري. وهذا ما يفسر الدعوة التي وجهتها الخارجية الفرنسية إلى الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لاتخاذ إجراءات في حق المسؤولين السوريين[1]، وإعلان الخارجية البريطانية أنها تعمل معهما لفرض عقوبات على هؤلاء[2]، وإقرار الاتحاد الأوروبي عقوبات عليهم تشمل الرئيس الأسد نفسه[3]. لذلك بدا التكامل جليًا بين الموقفين التركي والأوروبي تجاه سورية، فالساحل السوري الممتد من اسكندرون شمالًا إلى الناقورة جنوبًا، يمكن أن يكون منطقة نفوذ لفرنسا ويتصل بإسرائيل، فيما يكون الداخل السوري الممتد من حلب شمالًا إلى دمشق جنوبًا منطقة نفوذ لتركيا تلتقي فيه منطقة نفوذ سعودية في جنوب سورية ليتم إغلاق المنطقة بالتالي أمام أي نفوذ إيراني وبالتالي صيني وروسي. وهنا كان اللافت أن التظاهرات في درعا بدأت بالهتاف ضد حزب الله اللبناني وضد إيران، في حين أطلقت اتهامات لهما بالمشاركة في دعم النظام بإرسال مقاتلين وعناصر لمساندته في مواجهة الاحتجاجات.

داعمو الأسد

في مقابل المواقف الدولية الأميركية والأوروبية والإقليمية التركية والسعودية

(١) السفير ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١١.

(٢) السفير ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١١.

(٣) السفير ٢٣ أيار/مايو ٢٠١١.

التي أدت دورًا في دعم الاحتجاجات ضد الرئيس بشار الأسد، أعلنت قوى إقليمية ودولية صراحة وقوفها معه. وكانت إيران القوة الأولى التي دعمته سياسيًّا في شكل مطلق. وأثبت التحالف مع دمشق منذ أيام الرئيس حافظ الأسد أنه رصيد كبير لإيران في المنطقة. فمنذ أوائل أيام الثورة الإسلامية، عقد حافظ الأسد تحالفًا متينًا مع قائد تلك الثورة الإمام الخميني، كسر العزلة التي كانت الولايات المتحدة تسعى إلى فرضها على إيران، وأحدث اختراقًا استراتيجيًّا للأخيرة في المنطقة العربية ووفر لها إطلالة على العالمين العربي والإسلامي على حد سواء، وأخرى على المتوسط عبر الشواطئ السورية، وبوابة على الصراع العربي ـ الإسرائيلي عبر المقاومة الإسلامية في لبنان ضد إسرائيل. وكانت خسارة سورية، في وقت لا يزال الغرب يبذل جهودًا لمحاصرة إيران، تعني الإتاحة لواشنطن وحلفائها إحكام الطوق على إيران تمهيدًا لعزلها وضرب النظام فيها، بما يخدم الهدف الاستراتيجي لإضفاء عمق كبير على استراتيجية تطويق الصين وروسيا فتنحصران عميقًا داخل آسيا وتُمنعان من الوصول نهائيًّا إلى المياه الدافئة والشرق الأوسط، وبالتالي الهند وأفريقيا. وهذا ما يفسر إعلان وزارة الخارجية الإيرانية أن الأحداث في سورية «تأتي في إطار مؤامرة غربية لزعزعة حكومة تؤيد المقاومة ضد إسرائيل»[1]. وقد أعربت طهران عن معارضتها أي تدخل خارجي في الشؤون السورية[2]، واعترض مسؤولوها على الاتهامات الغربية التي تتهمها بمساعدة أجهزة الأمن السورية على قمع التظاهرات[3]. وتجلى هذا الأمر في الموقف الداعم للأسد الذي اتخذه حزب الله على لسان أمينه العام السيد حسن نصر الله[4]، لأن خسارة الدعم السوري تعني قصم ظهر المقاومة الإسلامية التي ستضحي محاصرة من البر، بعدما فرضت القوى الغربية حصارًا بحريًّا على لبنان عقب العدوان الإسرائيلي عليه عام ٢٠٠٦.

(١) السفير ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١.

(٢) السفير ١٠ حزيران/يونيو ٢٠١١.

(٣) السفير ١٥ حزيران/يونيو ٢٠١١.

(٤) السفير ٢٦ أيار/مايو ٢٠١١.

كذلك كانت مطالبة قسم كبير من المتظاهرين في سورية بقلب النظام تعني أن تخسر روسيا حليفًا مهمًا لها في الشرق الأوسط. إذ شكلت العلاقة مع دمشق لبنة أساسية في الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط منذ ما قبل عهد الرئيس حافظ الأسد، وأتاحت لها قاعدة راسخة على ضفاف شرق المتوسط، وهو ما كانت تطمح إليه منذ أيام بطرس الأكبر. وكانت روسيا عبرت عن استيائها من «الخديعة» التي تعرضت لها على يد الناتو، في ما يتعلق بإصدار قرار دولي بحجة حماية المدنيين من العقيد معمر القذافي، ليتحول ذريعة للتدخل العسكري لفرض وصاية غربية على ليبيا، ما شكل ضربة لروسيا ومصالحها الحيوية في شأن إطلالتها على غرب المتوسط عبر طرابلس الغرب. وبالتالي فهي أعلنت، في شدة، عزمها معارضة أي قرار دولي يصدر في حق سورية. وأبلغت وفودًا من المعارضة السورية زارت موسكو معارضتها أي تدخل دولي وأي زعزعة للنظام، ودعت أعضاء هذه الوفود إلى التحاور مع النظام. وتكمن أهمية سورية بالنسبة إلى روسيا في أنها تمثل آخر اختراق في منطقة الشرق الأوسط يمنع تحوله منطقة غربية بالكامل. وأعلن وزير الخارجية سيرغي لافروف رفض روسيا الشديد البحث في موضوع التظاهرات في سورية في مجلس الأمن وإصدار قرار إدانة للنظام السوري والرئيس بشار الأسد[1]. فبعد خسارة السوفيات مصر في السبعينات من القرن الماضي، تضاعفت أهمية سورية بالنسبة إلى موسكو، ما يفسر الدعم الذي قدمته إلى الرئيس الأسد في أحلك الظروف التي مر بها خصوصًا بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٤ ما مكنه من الصمود في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها الفرنسيين والبريطانيين والإيطاليين الذين حاولوا دعم حكم الرئيس الجميل آنذاك. وتعني خسارة سورية بالكامل لمصلحة الغرب إغلاق منطقة الشرق الأوسط في وجه الروس عن آخرها، فتتمكن الولايات المتحدة من التغلغل عبر تركيا إلى منطقتي القوقاز ووسط آسيا وزعزعة الاستقرار في روسيا نفسها عبر تشجيع حركات انفصالية تبدأ في الشيشان وتنتهي في منغوليا وأعماق سيبيريا.

(١) السفير ٣٠ أيار/مايو ٢٠١١.

وتبقى الصين الداعم الثالث لسورية وللرئيس بشار الأسد. وكانت مواقفها معارضة لاتخاذ أي موقف دولي يمكن أن يصدر في حق النظام السوري. فهي لها اعتباراتها وتملك تجربة واسعة في الصراعات الدولية. وكانت تاريخيًا تنزع إلى الانعزال والتقوقع داخل حدودها «لأن ما من شيء إلا وكانت تملكه» و«هي لم تكن في حاجة إلى شيء من الخارج». كان التجار العرب والفرس هم من ذهب إلى الصين منذ ما قبل الميلاد للاتجار معها ولم تكن هي التي خرجت إلى العالم باستثناء مرتين. المرة الأولى حين وقعت تحت سيطرة المغول الذين دفعتهم رغبتهم في الاتجار مع العالم إلى إخراجها من عزلتها، وقد ساعدتهم إمكاناتها الهائلة على اجتياح آسيا بغية تأمين طريق التجارة من الصين وحتى وسط أوروبا، فتحقق معهم أول توحيد للقارة الأوراسية انطلاقًا من الصين. وأدى ضمور التجارة إلى تفكك الأمبراطورية المغولية وانفراط عقدها دويلات عدة ضعيفة بعد قرن ونصف القرن من تأسيسها. وأما المرة الثانية، فبعد انهيار حكم المغول في الصين، سيطرت أسرة مينغ على السلطة بعد تمرد قادته ضد آخر حكامهم. وأرسل الأمبراطور زو دي أسطولًا جاب أرجاء العالم عام ١٤٢٢ ليعود من ثم إلى الصين. وبناء على أوامر الأمبراطور فُكك الأسطول «لأن ليس في العالم ما تحتاج إليه الصين» فعادت إلى عزلتها[١]. هذه العزلة هي التي أدت بالقوى الغربية إلى الالتفاف على أقوى قوة في آسيا محولة إياها في القرن التاسع عشر رجل آسيا المريض. وفي العصر الحديث، لم تعد الصين تملك رفاهية اتخاذ قرار بالانعزال عن العالم، فبنيتها الصناعية تحتم عليها الحصول على النفط، وإيجاد أسواق لتصريف منتوجاتها.

وإسقاط النظام في سورية يعني محاصرة إيران تمهيدًا لإطاحة نظامها، وبالتالي إغلاق الشرق الأوسط في وجه الصين. وفي ظل محاصرة الصين بحريًا عبر اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان ودول جنوب شرقي آسيا، يصبح خروج الصين إلى البحار

---

(١) Gavin Menzies, 1421, The Year China Discovered the World, London: Bantam Press, 2003.

صعبًا من دون رضى أميركي. ولا يمكن أي قوة تطمح إلى دور عالمي أن تقبل أن تكون طرق مواصلاتها تحت رحمة قوة أخرى خصوصًا أنها قوة منافسة لها.

وبالتالي بات خروج الصين إلى العالم يمر عبر الشرق الأوسط، تمامًا كما حدث مع المغول قبل ثمانية قرون، بعدما سيطروا على الصين. فعبر الشرق الأوسط يمكن الوصول إلى أفريقيا، المنطقة التي تحاول الصين الانفتاح عليها لغناها بالموارد الطبيعية. وهذا ما يفسر سر العلاقة الطيبة مع السودان الذي بات البوابة الصينية إلى أفريقيا. والجدير ذكره أن أمبراطور الصين المغولي قوبلاي خان كان أول من حاول إخراجها إلى البحار الواسعة إلا أنه اصطدم بعقبة اليابان التي تغطي معظم السواحل الصينية وتحصرها في البحر الأصفر، مانعة إياها من الخروج إلى المحيط الهادىء، خصوصًا أنها ما زالت تؤدي هذا الدور. وبالتالي، يجب أن يبقى الشرق الأوسط مفتوحًا أمام الصين، لذا على إيران أن تصمد في مواجهة الضغوط الغربية، وعلى سورية أيضًا أن تصمد في مواجهة محاولات فرض الوصاية الغربية عليها. وقد أدى وصول الأميركيين إلى حدود الصين الغربية بعد اجتياح أفغانستان عام ٢٠٠٢ إلى إثارة مشكلة الأقليات المسلمة في غرب الصين ما يعطي مثلًا إضافيًا على أهمية ألا يكون الشرق الأوسط تحت السيطرة الكاملة للولايات المتحدة، لأنها، منه، يمكنها الانطلاق لبسط نفوذها داخل المناطق الغربية للصين ذات الغالبية المسلمة. وهذا ما يعطي استقلال سورية عن الغرب أهمية مضاعفة للصين ويفسر إعلان وزارة خارجيتها أن «سورية دولة مهمة جدًا في الشرق الأوسط ويجب أن تبقى مستقرة وأن حل المشكلات فيها يجب أن يبقى داخليًا وألا يحدث تدخل خارجي في الشؤون الداخلية السورية يؤدي إلى تعقيد الأمور»[1].

الابن سر أبيه

إستفاد الرئيس بشار الأسد من المواقف الإيرانية والروسية والصينية لمواجهة الضغوط الغربية، وسارع إلى اتخاذ جملة من القرارات لاستيعاب حركة الاحتجاج

(١) السفير ١٣ أيار/مايو ٢٠١١.

الداخلية. فأعلنت مستشارته بثينة شعبان في الرابع والعشرين من آذار/مارس عزمه القيام بإصلاحات سياسية تتضمن إنهاء حال الطوارىء القائمة في سورية منذ عام ١٩٦٣ ومحاربة الفساد وإصدار قانون جديد للأحزاب يسمح بالتعددية الحزبية، وتشريع قانون للإعلام يسمح بحريات إعلامية أكبر، إضافة إلى زيادة رواتب موظفي القطاع العام واستيعاب العاطلين من العمل وتقديم حزمة من التقديمات الاجتماعية[1]. تلا ذلك إطلاق السلطات السورية عددًا كبيرًا من المعتقلين السياسيين، بينهم أعضاء في الإخوان المسلمين[2]، ثم إصدار قرار بحل مشكلة الأكراد المطالبين بالجنسية منذ عام ١٩٦٠[3]، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة عادل سفر ما عكس نية لتغيير نهج اللبرلة الاقتصادية التي اتبعت في عهد محمد ناجي عطري[4]، وإعادة السماح للمنقبات بالعودة إلى التدريس في المدارس الحكومية[5]، وإصدار قرار بإلغاء محكمة أمن الدولة العليا وآخر بالسماح بالتظاهر السلمي[6]، وتشكيل لجنة لإقرار قانون جديد للانتخابات يسمح بحرية أكبر في العمل السياسي[7].

على الصعيد الخارجي، استخدم الأسد الورقتين العلوية والكردية داخل تركيا للضغط على أردوغان. ويقدر عدد الأكراد في تركيا بنحو عشرين في المئة من عدد السكان الذين يبلغون نحو ثمانين مليونًا، ويتركزون في مناطق ديار بكر ومناطق أخرى في شرق الأناضول، فيما يقدر عدد العلويين في تركيا بنحو ١٥ مليونًا بينهم أكراد وعرب وأتراك. وكانت تركيا على أبواب انتخابات تشريعية، فأجريت في العاشر من حزيران/يونيو وفاز حزب العدالة والتنمية بنسبة تفوق الخمسين في المئة بقليل وبزيادة ثلاثة في المئة عن النسبة التي حصل عليها في الانتخابات التشريعية

(١) السفير ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١.
(٢) السفير ٢٨ آذار/مارس ٢٠١١.
(٣) السفير ١ نيسان/أبريل ٢٠١١.
(٤) السفير ٤ نيسان/أبريل ٢٠١١.
(٥) السفير ٧ نيسان/أبريل ٢٠١١.
(٦) السفير ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١١.
(٧) السفير ١٢ أيار/مايو ٢٠١١.

السابقة. إلا أن هذه الزيادة في نسبة الأصوات لم تنعكس زيادة في مقاعد الحزب في البرلمان إذ إن عددها تراجع من ٣٣١ إلى ٣٢٥. وكان أردوغان في حاجة إلى ٣٣٠ مقعدًا حتى يتمكن من تعديل الدستور، وعلى رغم أنه استطاع زيادة نسبة الأصوات، جاءت هذه الزيادة في مناطق غرب جبال طوروس ذات الغالبية التركية، في حين أنه فقد قسمًا كبيرًا من التأييد الذي ناله في انتخابات عام ٢٠٠٦ نتيجة خسارته عددًا كبيرًا من أصوات العلويين والأكراد. فقد صوت معظم العلويين لحزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة، ولحزب الحركة القومية اليميني المتشدد، فنال الأول نحو ٢٦ في المئة من الأصوات فيما نال الثاني نحو ١٣,٢ في المئة، وارتفع عدد أعضاء حزب السلام والديمقراطية الكردي إلى ٣٦[١]. وكمنت خطورة هذه النتائج في أنها عرقلت مساعي أردوغان إلى تحويل النظام في تركيا نظامًا رئاسيًا يعطيه في المستقبل سلطات واسعة خصوصًا أنه يزمع الترشح إلى الرئاسة، وكذلك في أن منطقة شرق الأناضول باتت، في معظمها، معارضة لحزب العدالة التنمية، ما عكس حال استقطاب قوية جدًا في تركيا. وفي العراق، تصاعدت عمليات المقاومة ضد الاحتلال الأميركي ما أدى إلى مقتل ١٥ جنديًا أميركيًا، وهو العدد الأكبر يسقط للقوات الأميركية في العراق منذ ثلاث سنوات. وبالتالي بدا الأسد أكثر ثقة واطمئنانًا إلى وضعه في الخطاب الذي ألقاه أمام مجلس الشعب السوري في ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١١[٢].

---

(١) السفير ١١ حزيران/يونيو ٢٠١١.

(٢) السفير ٢١ حزيران/يونيو ٢٠١١.

الخلاصة

شكلت سوريا أو بلاد الشام منذ فجر التاريخ ساحة تجاذب بين نطاقات جيو - سياسية ثلاثة في منطقة الشرق الأوسط وهي بلاد ما بين النهرين أو العراق، وبلاد الأناضول أو تركيا، ومصر. وكان الصراع بين هذه النطاقات يدور دائمًا على السيطرة على سوريا، إذ من يستطيع السيطرة على بلاد الشام كاملة يمكنه أن ينطلق للتأثير في النطاقين الجيو - سياسيين الآخرين. فمنذ فجر التاريخ دارت رحى الصراع على سوريا بين الأكاديين والمصريين، فسيطر الأكاديون على شمالها، والمصريون على جنوبها. ثم اندلع النزاع بين المصريين والحثيين والحوريين فسيطر الأول على جنوب بلاد الشام، والحثيون على شمالها، والآخرون على شرقها. وباتت سوريا مذذاك مقسمة مناطق نفوذ. فكانت المنطقة الشرقية واقعة دائمًا تحت نفوذ بلاد ما بين النهرين أو القوة التي تسيطر عليها، بينما كان شمال البلاد يقع في يد من يسيطر على منطقة كيليكيا. أما جنوب سوريا فكان دائمًا يشكل امتدادًا للأمن المصري بحكم أنه يشكل المدخل إلى مصر، ومنه كانت دائما تأتي كل الغزوات والاحتلالات للبلاد.

كانت سوريا تتوحد حين كان نطاقان من النطاقات الثلاثة، أو الثلاثة معًا، تقع تحت سيطرة قوة واحدة كما كانت الحال أيام الرومان والبيزنطيين والأمويين والعباسيين في عصرهم الأول، وتُقسَّم حين كانت النطاقات الثلاثة، أي الأناضول وبلاد ما بين النهرين ومصر، تقع تحت سيطرة ثلاث قوى مختلفة كما كانت الحال أيام الإخشيديين والبيزنطيين والبويهيين خلال القرن العاشر، ثم خلال عهد الفاطميين والسلاجقة والبيزنطيين خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر. وكان لافتًا افتقاد سوريا إلى دينامية ذاتية تمكنها من الفعل، بينما لوحظ دائمًا اعتمادها على التناقض بين القوى الإقليمية والدولية العظمى، ما كان يتيح لها اعتماد سياسة رد الفعل

وكسب الوقت وتحويل قوة إحدى القوى الإقليمية واستعمالها ضد قوة أخرى، فتؤدي بذلك دورًا أكبر بكثير من إمكاناتها. هكذا كانت الحال خلال حقبتين من تاريخ سوريا الطويل: الأولى خلال عهد الأمويين الذي أسس له معاوية بن أبي سفيان في القرن السابع، ودام نحو قرن من الزمن، وكانت سوريا خلاله عاصمة العالم ومركزه. أما المرة الثانية فكانت خلال عهد حافظ الأسد (١٩٧٠-٢٠٠٠) الذي تمكن من "توريث" ابنه خلافًا لصدام حسين الذي أعدم هو وأولاده عقب الاجتياح الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣. ولكن كان على كل من معاوية وحافظ الأسد أن يلعبا لعبة السلطة بشكلها الماكيافيللي إلى حده الأقصى، إذ وجب عليهما موازنة التناقضات في البنية الجيو - سياسية السورية بين المناطق والقبائل السورية المختلفة. وكان ثمن ذلك في القرن الثامن انهيار الحكم الأموي حين لم يعد في إمكان الخلفاء الأمويين أن يمسكوا بزمام هذه التوازنات. كذلك فإن عدم قدرة الحكم في مرحلة بشار الأسد على أن يمسك بزمام التناقضات بين المناطق الريفية والمدينية، وبين تجاذبات مناطق الساحل والقلب، وبين الشمال والجنوب، وبين المناطق السورية الشرقية والغربية، هيأ الأمور في سورية، ربيع عام ٢٠١١، كي تنفجر الأزمة على نطاق واسع.

لقد كان لهذه الأزمة أسبابها المحلية التي أدت دورًا حاسمًا. إذ أفضت سياسة اللبرلة الاقتصادية بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١١ والتي قادها وزير الاقتصاد عبد الله الدردري إلى زيادة معدلات التضخم بما أضر بمصالح الطبقة الوسطى في المدن وبمصالح الطبقات الفقيرة في الريف. وفاقم من هذه السياسة، الفساد الذي استشرى نتيجة نشوء طبقة من النافذين في النظام تشاركوا في مصالح متشعبة مع طبقة من بورجوازية المدن. ما أضعف المناعة الداخلية لسورية أمام التحولات الإقليمية والدولية. وقد أدت الثورة المصرية وانهيار نظام مبارك إلى خلخلة أحد النطاقات الجيو - سياسية التي تتأثر بها سورية، في وقت كانت تركيا تعيد رسم دورها في المنطقة العربية، معتبرة أن سورية يجب أن تقع ضمن نطاق نفوذها لأنها تشكل مدخلها إلى المنطقة العربية، وكان العراق تعرض لضربة قوية نتيجة الاجتياح

الأميركي. كل هذه العوامل أدت إلى اختلال التوازن الإقليمي الذي استفادت منه سورية خلال عهد الرئيس حافظ الأسد لفرض الاستقرار منذ السبعينات وحتى أواخر عام ٢٠١٠. ويضاف أيضًا إلى ذلك بروز التنافس مجددًا بين إيران صاحبة النفوذ المتنامي في العراق من جهة، وتركيا صاحبة الطموح الشرق الأوسطي، ومن ورائها الولايات المتحدة من جهة أخرى.

من هنا لم يكن مستغربًا أن تبدأ الحملة على النظام في سورية، من المنطقة الجنوبية أي من درعا، المنطقة التي كانت دائمًا تتأثر بما يحدث في مصر، ولا أن يدخل على الخط السلفيون بتشجيع من الطرف الذي يتزعمه ولي العهد السعودي سلطان بن عبد العزيز وابنه بندر، خصوصًا بعد ضمور دور الملك عبد الله بن عبد العزيز عقب زيارته للولايات المتحدة أواخر العام الفائت. إذ طالما كانت المنطقة الجنوبية الشرقية في بلاد الشام عرضة للتأثيرات الآتية من شبه الجزيرة العربية، وفي العصر الراهن اتخذت هذه التأثيرات شكلًا سلفيًا يحاكي أيديولوجية نظام الحكم في المملكة العربية السعودية. وقد دخل لبنان على خط الأزمة في سورية عبر دعم بعض القوى السياسية فيه حركة الاحتجاج هناك، وهذا طبيعي، من منطلق جيو - سياسي، لأن البلدين كانا حتى بداية القرن العشرين يعدان بلدًا واحدًا أو لأن لبنان كان يعدُّ جزءًا من بلاد الشام إضافة إلى فلسطين والأردن. ولأن للبنان حدودًا طويلة مع سورية، يبدو التفاعل بين البلدين والتأثر المتبادل شيئًا طبيعيًا. وكان لبنان دائمًا بوابة للتدخل في الشؤون السورية منذ إنشائه عام ١٨٤٠ عبر إقامة نظام القائمَّقاميتين ثم نظام المتصرفية. وفي العهد الراهن، يبدو لبنان مدخلًا لطموح فرنسي إلى تبوؤ نفوذ على الضفاف الشرقية للبحر المتوسط. فيما تطمح الولايات المتحدة إلى أن تعوم دورًا لتركيا يسمح بإعادة الاعتبار إلى دور الدولة العازلة الذي أدته الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر بين روسيا والمياه الدافئة، حفاظًا على المصالح البريطانية. وحاولت الولايات المتحدة التي ورثت الاستراتيجية البريطانية، السيطرة على الشرق الأوسط بغية إقامة حاجز بين أوروبا وأفريقيا من جهة، وأوروبا والمحيط

الهندي من جهة أخرى. وعمدت أيضًا إلى تعديل سياستها وإعطاء تركيا دورًا في هذا الشرق الأوسط حتى يتم احتواء النفوذ الإيراني في المنطقة ومن ورائه النفوذان الروسي والصيني.

لقد كانت سوريا قلب الشرق الأوسط، الذي هو منذ فجر التاريخ عقدة المواصلات العالمية. وتتصارع عليه مذذاك قوى ثلاث، هي عماده: بلاد ما بين النهرين والأناضول ومصر. وكان من يستطيع السيطرة على الشرق الأوسط يتمكن من فرض سيطرته على العالم. ووجب على القوة التي تبغي السيطرة على الشرق الأوسط، أن تسيطر على سوريا. من هنا سعت القوى الكبرى المتنافسة عبر التاريخ إلى بسط سيطرتها على أكبر مساحة من منطقة الشرق الأوسط حتى تستطيع أداء دور عالمي، وحصتها منه تتحدد بوضع اليد على أحد النطاقات الجيو ـ سياسية الآنفة الذكر مع بسط سيطرتها على أجزاء من سوريا. وكانت القوة التي تستطيع فرض سيطرتها المطلقة على الشرق الأوسط تتحدد بالسيطرة على نطاقين جيو ـ سياسيين من النطاقات الثلاثة الآنفة الذكر وبسط سيطرتها كاملة على سوريا. وعليه، تمكن الأشوريون، أوائل الألف الأول قبل الميلاد، من فرض هيمنة عالمية، بمعايير تلك الأيام، عبر السيطرة على سوريا، فأتيحت لهم السيطرة على كل من الأناضول ومصر. لكن تفكك دولتهم أدى إلى صعود ثلاث قوى إقليمية في الشرق تصارعت جميعًا على سوريا من دون طائل، حتى مجيىء الفرس في القرن السابع قبل الميلاد، فبسطوا نفوذهم عليها كاملة، ومدوه بالتالي إلى مصر والأناضول، وفرضوا هيمنة عالمية امتدت قرنين من الزمن. وفي القرن الرابع قبل الميلاد كان على الإسكندر المقدوني الانتصار في معركة إيسوس واحتلال سوريا، فتمكن من احتلال مصر، وأسهم إنجازه هذا في دحر الفرس في معركة كواغاميلا التي دارت في سهل غير بعيد عن مدينة الموصل راهنًا، فاستطاع، في ضوء ذلك، مد نفوذه إلى حدود الهند والصين. وفي القرن الثاني قبل الميلاد، أدى تفكك دولة السلوقيين وصعود البارثيين في فارس إلى إعادة الصراع الدولي على سوريا، ما جعلها تعيش مرة أخرى حال لا استقرار وتشرذم

ما بين البطالسة في مصر، والبارثيين في فارس وبلاد ما بين النهرين والسلوقيين في الأناضول. ولم يُقيَّض للرومان أن يتحولوا قوة عالمية إلّا بعد احتلالهم سوريا، ما مكنهم من السيطرة على مصر وإقامة نظام عالمي بقيادتهم دام حتى أواخر القرن الرابع الميلادي.

كذلك تمكن العرب الأمويون والعباسيون من فرض نظام عالمي بقيادتهم حتى أواسط القرن العاشر، نتيجة سيطرتهم الكاملة على سوريا. وأدى صعود قوة البويهيين في فارس والعراق في القرن العاشر، في موازاة صعود قوة الفاطميين في مصر وشمال أفريقيا، واستعادة الدولة البيزنطية ديناميتها في ظل الأسرة المقدونية، في الحقبة نفسها، إلى وقوع سوريا فريسة التنافس ما بين هذه القوى الثلاث. وأفضى صعود قوة السلاجقة، أواسط القرن الحادي عشر وهزمهم البيزنطيين في معركة منزيكرت، إلى اجتياحهم بر الأناضول والانتقال بعد ذلك إلى اجتياح سوريا وتهديد الحكم الفاطمي في مصر. وهذا ما دفع البيزنطيين وأصدقاءهم الفاطميين إلى الاستعانة بالفرنجة لمواجهة الخطر السلجوقي وتشجيعهم على القدوم إلى المنطقة واحتلال الساحل السوري، قرنين من الزمن، لإقامة حاجز بينهم وبين السلاجقة. ولم يتمكن صلاح الدين من هزم الصليبيين في حطين إلا بعد عقود من الجهود الحثيثة التي بذلها عماد الدين زنكي وابنه نور الدين لمد سيطرتهما على وسط العراق وشماله واحتلال منطقة الرها والاتصال بسلاجقة الروم في سهل الأناضول، ومن ثم احتلال حلب ودمشق، قبل أن تتاح له إطاحة الحكم الفاطمي في مصر، وتوحيدها هي وقلب سوريا في دولة واحدة. وأثمر صعود المماليك وقدرتهم على بسط سيطرتهم على سوريا تأديتهم دور حامي المسلمين في العالم، قرنين ونصف القرن من الزمن. ولم تتراجع قوة المماليك إلا بعدما التف البرتغاليون على طرق التجارة التقليدية الآتية من الهند إلى الجزيرة العربية والمنطلقة من هناك إلى المتوسط وأوروبا. فقد أدى اكتشاف رأس الرجاء الصالح إلى إحداث تغيير جذري في موازين القوى الاقتصادية العالمية لمصلحة القوى الغربية. إلا أن الدولة العثمانية التي كانت صاعدة في ذلك

الوقت جاءت كحامٍ للمنطقة من خطر التوغل البرتغالي والإسباني. وقد تمكن العثمانيون من أن يصْبحوا القوة الأولى عالميًا حتى النصف الأول من القرن الثامن عشر نتيجة سيطرتهم على سوريا، ما مكنهم من السيطرة على العراق والوصول إلى الخليج العربي، ومن احتلال مصر ومد نفوذهم إلى شمال أفريقيا بكامله وإلى البحر الأحمر واليمن. وقد عاشت سوريا في ظل العثمايين، في سلام ونعيم، ثلاثة قرون حتى بداية القرن التاسع عشر.

وأسهمت عوامل كثيرة في ظهور بوادر الضعف في الدولة العثمانية، أواخر القرن الثامن عشر، وتجلى هذا الضعف في هزيمتها أمام روسيا في حرب القرم الأولى عام ١٧٧٤، وكذلك في اجتياح نابوليون مصر عام ١٧٩٩. لكن بونابارت وعى أن مركزه في مصر غير آمن ما لم يحتل سوريا كليًا أو جزئيًا. وقد أدى عجزه عن احتلال عكا إلى فشل حملته المصرية. ونتيجةً لذلك، وعى الفرنسيون أهمية السيطرة على سوريا، ما جعلهم يستعيدون الدروس المستقاة من الصليبيين في الشرق قبل قرون عدة. وكان الصراع الاستعماري العالمي بين القوى الأوروبية الخمس الكبرى تجلى في التنازع على سوريا وخصوصًا منطقتها الساحلية والجبال المحاذية لها، ما أدى إلى حروب أهلية في جبل لبنان أفضت، عام ١٨٦٠، إلى إنشاء المتصرفية التي عكست تقاسمًا للنفوذ على جزء من سوريا الساحلية. وكان اتفاق الحلفاء في الحرب العالمية الاولى أثمر توافقًا بين روسيا وبريطانيا وفرنسا على تقاسم النفوذ في الشرق الأدنى مع مطالبة فرنسا بسوريا وكيليكيا. وإذ وعى البريطانيون خطورة سيطرة فرنسا على سوريا بكاملها، أصروا على أخذ حصة من الغنيمة عبر انتزاع جنوبها، أي الأردن وفلسطين من الفرنسيين ووضعهما تحت الاحتلال البريطاني. وكان دخول الولايات المتحدة على خط المنافسة على النفوذ العالمي ومن ثم سعيها إلى تأدية دور الريادة العالمية، انعكسا تنافسًا مع بريطانيا التي كانت أزاحت فرنسا من الشرق. وتجلى هذا التنافس في دعم مصر والسعودية في مواجهة الهاشميين في العراق والأردن حتى عام ١٩٥٢، وفي محاولة الولايات المتحدة مد نفوذها إلى سورية عبر دعمها بعض الانقلابات

التي وقعت خلال تلك المرحلة، وكذلك في تحالفها مع إسرائيل التي تسيطر على جزء من جنوب سوريا، وفي دعمها النظام الهاشمي في الأردن. وكان طموح الاتحاد السوفياتي إلى أداء دور عالمي أدى به إلى إقامة علاقات وثيقة مع مصر خلال عهد جمال عبد الناصر، دفعت هذا الأخير إلى نسج علاقات مميزة وصلت إلى حد التحالف مع سورية. وخلال عهد الرئيس حافظ الأسد كانت سورية عرضة لمختلف الضغوط الإقليمية والدولية نتيجة لموقعها الجيو ـ سياسي المميز. وهو تمكن من اللعب على التناقضات الإقليمية والدولية للحد من تأثيراتها على السياستين الداخلية والخارجية لسورية، الأمر الذي تطلب مهارات نادرة منه للموازنة بين هذه التناقضات وتحويلها لمصلحته.

شهد العقد الأول من الألفية الثالثة محاولة من الولايات المتحدة لفرض نظام عالمي مؤات لمصالحها. فقد كانت تخشى استعادة روسيا دورها في ظل فلاديمير بوتين، وصعود الصين كقوة عظمى، إضافة إلى تبلور الاتحاد الأوروبي قوةً عالمية. ومن أجل البقاء القوة الأولى في العالم، استغلت واشنطن هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لتنفيذ مخططها للسيطرة على الشرق الأوسط، بما يتيح لها الفصل بين أوروبا وأفريقيا، وبين أوروبا وروسيا، وعزل روسيا عن المياه الدافئة، والصين عن المتوسط، والتحكم بالتالي بعقدة المواصلات العالمية وتحديد علاقات القوة في هذا العالم. فبعد أسابيع من الهجمات على نيويورك، احتلت الولايات المتحدة أفغانستان محددة المدى الأقصى لهذا الشرق الأوسط الذي كان هدف اجتياح العراق إعطاءه عمقًا وإحداث صدمة تسهل فرض التغييرات الجيو ـ سياسية التي تبتغيها من المنطقة تحت شعار الفوضى الخلاقة. في هذا الإطار، جاء اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري الذي أدى إلى انقلاب سياسي في لبنان على نفوذ سورية فيه وإلى إخراج قواتها منه. وسعى المخطط الأميركي إلى إحداث تغيير في لبنان يعزله عن سورية ويسحب سلاح حزب الله ما يؤدي إلى عزل النظام في سورية وإسقاطه تمهيدًا لفرض تغيير في الخارطة السياسية لسورية والمنطقة عمومًا.

ودخلت فرنسا على الخط بعد عام ٢٠٠٤ نتيجة فشلها في مواجهة المخططات الأميركية وعدِّها أن من الأجدى، بدلًا من ذلك، التوافق مع هذه المخططات. ولكن على رغم الصدمة التي أحدثها اغتيال الحريري، تمكنت سورية من الاحتفاظ بنفوذ كبير في لبنان، واستطاع حزب الله مواجهة الضغوط الرامية إلى سحب سلاحه وإلى تدميره خصوصًا خلال عدوان تموز/يوليو ٢٠٠٦.

لقد نتجت الأحداث الأخيرة عن عوامل عدة. إذ أدت السياسات الاقتصادية الليبرالية إلى حال استقطاب عالمية حادة بين الفقراء والأغنياء وإلى ركود اقتصادي عالمي فجرتهما الأزمة الاقتصادية الأميركية، فخلفت أثرًا كبيرًا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، ومنها سورية التي اعتمدت منذ عام ٢٠٠٥ سياسة لبرلة اقتصادية تحت شعار الإصلاح، فتهيأت فيها البيئة المناسبة لاندلاع الانتفاضة الشعبية في شباط/فبراير ٢٠١١، وهو ما تمت الإشارة إليه في الكتاب، وكان من شأنه التمهيد لتأثيرات خارجية نتيجة تداخل السياستين الخارجية والداخلية في عالمنا المعاصر. ونتجت عن هذه السياسات الاقتصادية حركة نزوح كثيفة من الريف إلى المدينة وإلى حالات تضخم أثرت في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطبقة الوسطى في المدن، ضاعف منها تفاقم الفساد. وجاء الانفجار من المنطقة الجنوبية، أي من درعا، نتيجة لتأثرها بالثورة المصرية. وقد أشرنا إلى أن هذه المنطقة كانت تتأثر تاريخيًا بالنطاق الجيو - سياسي المصري. ودخلت المملكة العربية السعودية على الخط عبر دعم بعض الجماعات السلفية نتيجة العلاقات التاريخية التي كانت تجمع جنوب سوريا بالجزيرة العربية. وقد أبدى الأتراك في البداية قلقًا من الأحداث في سورية إلا أنهم بادروا لاحقًا بالضغط على نظامها، نتيجة ضغط أميركي على أنقرة لأداء دور. ووجد الأميركيون في الانتفاضة في سورية فرصة لإحداث تغيير سياسي فيها يكون مقدمة لإعادة رسم جغرافياها السياسية وبالتالي الجغرافيا السياسية لكل المنطقة وفقًا لمصالحها، وكذلك إمكان تسليم الأنظمة في الدول العربية إلى إسلام "معتدل" يتخذ من تركيا الإسلامية نموذجًا له، للوقوف في

وجه النفوذ الإيراني المتنامي، وسط عجز المملكة العربية السعودية عن الوقوف في وجه هذا الدور. ورأت الولايات المتحدة أن من الممكن الاعتماد على تركيا في إقامة نظام إقليمي في الشرق الأوسط يكون تابعًا لها ويستطيع الوقوف في وجه أوروبا وروسيا. وارتضت تركيا أداء هذا الدور على أنه يشكل فرصة لها لتطبيق توجهاتها الاستراتيجية الجديدة التي عبر عنها وزير خارجيتها أحمد داود أوغلو في كتابه «العمق الاستراتيجي»، وقد رأى فيه أن تركيا تتوافق مع الولايات المتحدة في الدوائر الثلاث التي تهمها، وهي البلقان والقوقاز والمنطقة العربية. ووجدت إيران في ذلك تهديدًا لمصالحها وعزلًا لها في حال سقوط النظام في سورية، فسارعت إلى دعمه. وتبعها في ذلك كل من روسيا والصين خوفًا من سقوط الشرق الأوسط بالكامل في يد الولايات المتحدة في حال سقوط النظام في سورية وإقامة نظام إسلامي يترافق مع إعادة رسم جغرافياها السياسية والجغرافيا السياسية للمنطقة بكاملها. كان «ربيع سورية» في جانب منه صراعًا بين القوى الكبرى والقوى الإقليمية على قلب الشرق الأوسط، بعد سعي الولايات المتحدة إلى بسط سيطرتها الكاملة على هذا القلب بغية إقامة نظام عالمي يبقيها القوة الأولى في العالم. فالولايات المتحدة هي من أكثر الدول وعيًا بدروس التاريخ، وهي تعلم أن من يسيطر على سورية يمكنه إحكام قبضته على العراق وتركيا ومصر التي تشكل سورية نقطة التقاء بينها. ومن يسيطر على هذه النطاقات الجيو - سياسية الثلاثة يمكنه إحكام السيطرة على الشرق الأوسط. ومن ينجح في ذلك يمكنه السيطرة على العالم.

المراجع

المراجع بالعربية

أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد ثلجي وطارق عبد الجليل، الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠.

ألبير منصور، الانقلاب على الطائف. بيروت: دار الجديد، ١٩٩٣.

محمود عوض، «مفاهيم التسوية الإسرائيلية: جهود حثيثة لقلق الإرتباط بين المثلّث التاريخي مصر والسعودية وسوريا»، الحياة، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

سيريل ناوساند، «عملية السلام والدور الأوروبي»، الحياة، في ١٩ تموز/يوليو ١٩٩٧.

مقابلة مع موراتينوس، سوريا وإسرائيل تريدان السلام ولكنهما لا تعرفان كيف تتحاوران، الوسط، عدد ٢٦٢، ٣ شباط/فبراير ١٩٩٧.

ريشار لابيفيير، التحول الكبير، بغداد بيروت، دار الفارابي، ٢٠٠٨.

ماجد كيالي، «إسرائيل وتركيا وسوريا: سياسة الاحتواء مقابل سياسة التقارب... ودعم واشنطن»، الحياة، تموز/يوليو ١٩٩٧.

نجاح واكيم، الأيادي السود، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة التاسعة ١٩٩٨.

عبد الله الحلو، صراع الممالك في التاريخ السوري القديم ما بين العصر السومري وسقوط المملكة التدمرية. بيروت، بيسان، ١٩٩٩.

جرجي زيدان، العرب قبل الإسلام. بيروت: دار الحياة.

برهان الدين دلو جزيرة العرب قبل الإسلام جزء ١ -٢ بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٩.

فاضل الربيعي، المسيح العربي، النصرانية في الجزيرة العربية والصراع البيزنطي الفارسي. بيروت: رياض الريس، ٢٠٠٩.

فؤاد عبد المعطي الصياد، مؤرخ المغول الكبير رشيد الدين فضل الله الهمذاني، دار الكتاب العربي، القاهرة.

عفاف صبحي الخنساء، التنافس السياسي الإنكليزي الفرنسي في المشرق العربي.

جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، القاهرة: بيت العرب للتوثيق، ١٩٩٦.

جعفر قاسم محمد، سورية والاتحاد السوفياتي، دراسة في العلاقات العربية السوفياتية، دار رياض نجيب الريس، لندن ١٩٨٧.

جوزيف أبو خليل، قصة الموارنة في الحرب.

جوناثان راندل، حرب الألف عام في لبنان، ترجمة فندي الشعار، دار المروج ١٩٨٤.

باتريك سيل، الأسد، الصراع على الشرق الأوسط.

شيمون شيفر، أسرار الغزو الإسرائيلي للبنان.

يوسف الصايغ: «دلالات التحوّلات الجوهرية في مجموعة البلدان الإشتراكية الأوروبية بالنسبة إلى الوطن العربي وقضيّة فلسطين"، المستقبل العربي، عدد ١٥٠، آب/أغسطس ١٩٩١.

محمد زكريا اسماعيل، «النظام الدولي الجديد بين الوهم والخديعة»، المستقبل العربي، العدد الرقم ١٤٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩١.

ريتشارد نيكسون، "نصر بلا حرب، ١٩٩٩ ".

سمير أمين: "بعد حرب الخليج، الهيمنة الأميركية إلى أين؟"، المستقبل العربي، العدد الرقم ١٧٠، نيسان/أبريل ١٩٩٣.

زبيغنو بريزينسكي: «رقعة الشطرنج الكبرى»، ترجمة أمل الشرفي، الأهليّة للنشر، الطبعة الأولى، عمّان، ١٩٩١.

محمد زكريا اسماعيل، «الهوية العربية في مواجهة السلام الإسرائيلي»، المستقبل العربي، العدد الرقم ١٩٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

راغدة درغام، «روسيا وبريطانيا في عملية السلام"، الحياة، تموز/يوليو ١٩٩٧.

محمد حسنين هيكل، «سلام الأوهام: أوسلو ما قبلها وما بعدها»، دار الشروق، الطبعة الرابعة، القاهرة، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

جواد ألشتي، "الأسد يقبل وعد بوش، فلسطين الثورة". العدد الرقم ٨٥٥، في ١٩٩١/٨/٤.

وحيد عبد المجيد، «إسرائيل والمفاوضات الجارية، مصطفى اللوي: المفاوضات العربية – الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط»، القاهرة، ١٩٩٤.

شمعون بيريز، «معركة السلام، يوميات شمعون بيريز»، ترجمة عمّار فاضل ومالك فاضل، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمّان، ١٩٩٥.

محمود عباس، «طريق أوسلو، موقّع الإتفاق يروي أسرار المفاوضات»، شركة المطبوعات، الطبعة الرابعة، بيروت، ١٩٩٥.

آفي شلايم، «اتفاق أوسلو»، مجلة دراسات فلسطينية، (المجلّد ٢٣)، العدد الرقم ٣، ربيع ١٩٩٤.

هشام دجاني، اغتيال رابين وآفاق السلام السوري – الإسرائيلي، الحياة، في ١٩٩٥/١١/٢٦.

فيكتور أوستروفسكي، «تسريبات لتقرير اللجنة تقدّم تبريرات قوية لتواطؤ ضباط الشاباك في اغتيال رابين»، تقرير واشنطن عن شؤون الشرق الأوسط، المجلّد ١٦، الرقم ٥، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير ١٩٩٨.

بسّام العسلي، «التحالف التركي – الإسرائيلي وأبعاده»، الدفاع العربي، آب/أغسطس ١٩٩٨.

جينكيز شاندار، «التقارب الإسرائيلي – التركي»، شؤون الأوسط، عدد ٥١، نيسان/ أبريل – أيار/مايو ١٩٩٦.

إحسان غوركان، العلاقات الإسرائيلية – التركية ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط"، النهج، ١٩٩٣.

تقرير (شؤون تركية)، «تشيتين في إسرائيل، مرحلة جديدة من التوافق والاختلاف، شؤون تركية، العدد ١٠، شتاء ١٩٩٤.

محمد نور الدين، «العلاقات الإسرائيلية – التركية، المراحل، الدوافع والآفاق»، الدفاع الوطني، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، العدد ٢٢.

تقرير «شؤون تركية، العلاقات الإسرائيلية – التركية: الزراعة والسياحة والأكراد»، شؤون تركية، العدد ٩، خريف ١٩٩٣.

تقرير «شؤون تركية: العلاقات الإسرائيلية – التركية»، شؤون تركية، عدد ٩٤.

نزار أغري، «الاتفاق الإسرائيلي – التركي للتعاون العسكري والأمني»، شؤون الأوسط، عدد ٦٢، أيار/مايو ١٩٩٧.

محمد زهير دياب، «العلاقات السورية – التركية: حسن جدار أو عداوة»، مجلة دراسات فلسطينية، العدد ٢٨، خريف ١٩٩٦.

سليم نصّار، «كيف وظّفت أميركا الخطر الإيراني لحلّ مشاكل الإنفصال الداخلي: التحالف التركي – الإسرائيلي يعطّل مفاوضات السلام مع سوريا، الحياة، في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

ميشال يمّين، «عودة الدور الروسي إلى الحوار الجنوبي – الشرقي»، شؤون الأوسط، العدد ٦٣، تموز/يوليو ١٩٩٧.

أليكساندر فيلونيك، «المصالح الاقتصادية الروسية في الشرق الأوسط»، مجلّة دراسات فلسطينية، العدد ٢٦، ربيع ١٩٩٦.

لارسن كون «روسيا تتحضّر للعب دور في الشرق الأوسط»، الإسراء، العدد ٩، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

سارة فايز، «سوريا وروسيا، عودة الروح»، شؤون الأوسط، العدد ٣١، تموز/يوليو ١٩٩٤.

بسام العسلي، «الدور الروسي – الأوروبي في التسوية السلمية»، الدفاع العربي، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

محجوب عمر، «مسارات التسوية بعد مدريد والمتغيّرات الإسرائيلية – اللبنانية»، شؤون الأوسط، العدد الرقم ٥٨، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

محمود عواد، «مفاهيم التسوية الإسرائيلية: جهود ثنائية لقلق الإرتباط بين المثلّث التاريخي مصر والسعودية وسوريا»، الحياة، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦

سيريل ناوساند، «عملية السلام والدور الأوروبي»، الحياة، في ١٩ تموز/يوليو ١٩٩٧.

مراجعة راشد الغنوشي، «آفاق الحرب والسلام ودور الحركات الإسلامية في فلسطين».

ماجد كيالي، «إسرائيل وتركيا وسوريا: سياسة الإحتواء مقابل سياسة التقارب... ودعم واشنطن»، الحياة، تموز/يوليو ١٩٩٧.

المراجع بالفرنسية

Abdel Fadil Mahmud, « Reconstruire le Proche-Orient, une coopération économique déséquilibrée en faveur d'Israël », Le monde diplomatique, août 1994

Achcar Gilbert, « Les Nations-Unies au fil des objectifs américains, des organisations mondiales », Le monde diplomatique, oct. 1995

Aiguirve Marciano, « Une alliance en quête d'ennemi: l'OTAN au service de quelle sécurité? », Le monde diplomatique, avril 1996

Algazy Joseph, « Quarante cinq ans après Hiroshima, l'arsenal israélien sort du brouillard », Le monde diplomatique, janvier 1991

Algazy Joseph, « Blocage des négociations, pressions américaines: la Paix, enjeu des élections en Israël », Le monde diplomatique, juin 1992

Algazy Joseph, « Au nom du grand Israël, nationalisme xénophobe et fanatisme religieux », le monde diplomatique.

Arronson Geoffrey, « Nouvelles espérances persistantes inquiétude au Proche-Orient, Israël peut-il renoncer à l'arme nucléaire ? », Le monde diplomatique, octobre 1992.

Broucke Jeanne, « L'Empire arabe D'Ibn Saoud », Librairie Falk Fils, Bruxelles, 1929

Cassen Bernard, "Accélérer la mise en place d'une Europe sur mesure", Le monde diplomatique, octobre 1994

Claude Julien, « Amère victoire », Le monde diplomatique août 1992

Corm Georges, « Alors que résistent de nombreux contentieux: Illusoire intégration au Proche-Orient », Le monde diplomatique, mars 1996

Dagher Carole, « Syrie-Liban: Les jeux ne sont pas encore faits », Confluences méditerranées, no. 9 hiver 1994

Dan Leon, « Israël:une nouvelle donnée », Confluences méditerranéennes, No 20, hiver 19961997-, p99106-

Decarroy Jacques, « Au nom de la démocratie et du marché, la chevauchée

américaine pour la direction du monde », Le monde diplomatique, nov. 1993

De la Gorce Paul-Marie, « Washington et la nouvelle donnée, construire la paix au Proche-Orient », Le monde diplomatique, octobre 1993

De la Gorce Paul-Marie, « Négociations dans l'impasse, nouveaux rapports de force, la défense israélienne en état d'alerte », Le monde diplomatique, septembre 1990

De la Gorce Paul-Marie, « Nouveaux défis au Proche Orient, guerre au Liban, élections en Israël" Le monde diplomatique, juin 1996

De la Gorce Paul-Marie, « Bilan d'une épreuve de force », Le monde diplomatique, août 1991

De la Gorce Paul-Marie, « Comment préserver l'hégémonie? Washington et la maîtrise du monde », Le monde diplomatique, avril 1992

De la Gorce, Paul-Marie, « Le vieux continent face aux nouvelles crises de l'Est, l'OTAN et la prépondérance des États-Unis en Europe », Le monde diplomatique, mars 1993

De La Gorce Paul- Marie, "Un tournant occulté, retour honteux de la France dans l'Otan", Le monde diplomatique, janvier 1996

De Loge Olivier,"Regain d'activisme dans le Golf, illusoire sécurité collective sans l'Irak et l'Iran", Le monde diplomatique, février 1993

Duby Georges, « Histoire de la France », Librairie Larousse, Paris, 1988

Elezzi Ghassan, "De la paix en Galilée à la relance de la guerre civile, quand

l'armée israélienne "sauvait" le Liban", Le monde diplomatique, juin, 1992

Evron, Baas, "Réaménagement régional et destins du nationalisme au Proche Orient, sionisme et judaïsme encore plus irréconciliables? », Le monde diplomatique, décembre 1992

Gresh, Alain: « Quel ordre régional au Proche-Orient? A pas comptés, la Syrie sur le chemin de la paix », Le monde diplomatique, avril, 1995

Gresh, Alain, « Modeler dans la guerre un ordre de paix au Proche-Orient », Le monde diplomatique, fév. 1991

Gresh, Alain, « Les États-Unis fortifient leur emprise militaire, regain d'activisme dans le Golf », Le monde diplomatique, fév. 1993

Haghigat, Chapour, « Comment les États-Unis avaient prévu d'écraser l'Irak: les dessous de la guerre du Golfe», Le monde diplomatique, avril 1992

Halimi, Serge: « Quel ordre régional au Proche-Orient ? Israël plus que jamais, enfant chéri de l'Amérique », Le monde diplomatique, mai 1991

Hallaq Boutrous, « Prophétisme et barbarie, une voix dissidente en Israël", Le monde diplomatique, juillet 1995

Kebardjian, Gérard, "Contre les douteux reculs du libre échange, la Méditerranée, horizon naturel de l'Europe", le monde diplomatique, novembre 1995

Kapeliouk, Amnon, « Le gouvernement de M. Netanyahu contre la paix », Le monde diplomatique, juillet 1996

Kapeliouk, Amnon, "Laborieux remodelage de l'ordre régional au Proche-Orient, le gouvernement de m. Rabin peut-il conclure la paix?", Le monde diplomatique, mai 1994

Kassir Samir, "Au Liban, fragile domination syrienne", le monde diplomatique, mars 1991

Kassir Samir, « Guerre au Liban, élections en Israël: une aussi bonne frontière », Le monde diplomatique, juin 1996

Klane, Michael T., « Priorités contradictoires dans un monde sans repère: M. Clinton en quête d'une nouvelle vision diplomatique », Le monde diplomatique février 1993

Klairs, Michael T., « Parler de paix en vendant des armes: Le Golf frontière avancée de la sécurité américaine », Le monde diplomatique, janvier 1995

Kodmani- Darwich, Bassma,"Le prix à payer pour l'intégration d'Israël dans la région", Confluences méditerranées n 26, été 1998

Lancry, Yehuda, Entretien avec l'ambassadeur israélien à Paris. Propos recueillis par Régine Dhoquois Cohen. Le processus de paix est irréversible. La revue d'études palestiniennes, no 13, hiver 1994

Lapitz, Pierre, « Le Gatt contre l'Europe, un instrument de l'hégémonie américain », Le monde diplomatique, nov. 1993

Laurens Henry, « Le retour des exilés, la lutte pour la Palestine de 1869 à 1997 ». édition Robert Laffont, Paris 1998

Laurens, Henry, « Pourquoi Ryad préfère le parapluie américain? », Le monde diplomatique août 1992

Laurens, Henry, « Un labyrinthe de contradictions, les atouts de l'hégémonie américaine au Proche-Orient », Le monde diplomatique, juillet 1991

Laurens Henry, « L'Orient arabe, arabisme et islamisme de 1798 à 1945 », Armand Colin, Deuxième édition, Paris, 2000

Laurens, Henry, L'Orient Arabe de 1945 à nos jours, Armand Colin, première édition, Paris 2001

Laurent, Annie & Basbous, Antoine,"Guerres secrètes au Liban", Gallimard, Paris, 1987

Laurent Eric, « La Guerre de Bush, Les secrets inavouables d'un conflit », Plon, Paris, 2003

Morris, Benny, « Tensions avec Washington, poursuite de la colonisation, Israël s'interroge sur ses choix », Le monde diplomatique, avril 1992

Najmeh, Entretien avec le Dr Elias Najimeh, ambassadeur de Syrie en France, "Pour la Syrie, la paix est un choix stratégique", Proche Orient, No 241, avril 1998

Vincent Nouzille, Dans le Secret Des Presidents, Paris: Fayard, 2010

Rouleau, Eric, « Comment les fractures et surenchères ont affaibli le monde arabe », Le monde diplomatique, octobre 1993

Sarkis, Nicolas, «Le pétrole du Golf toujours plus convoité brise toute résistance au Moyen-Orient », Le monde diplomatique, nov. 1994

Thobie, Jacques, « De l'Atlantique aux confins de la Perse: les frontières brûlantes cicatrices des partages coloniales », Le monde diplomatique, nov. 1990

Toinet, Marie-France, « M. Bush, seul décideur »,. Le monde diplomatique, février 1991

Toinet, Marie-France, « l'Europe désordonnée par le nouveau profectionnisme américain, le Gatt c'est l'Amérique d'abord », Le monde diplomatique, avril 1993

Verrier Michel, «Alliance avec Israël, crise du pouvoir en Turquie», le monde diplomatique, juin 1996

Vidal Dominique,» Troublante normalisation pour la société israélienne, sur fond d'attentats et de bombardements», le monde diplomatique, mai 1996

Warchawski, Michel, « Sur fond d'occupation et de crise morale et économique, les équivoques de la victoire travailliste en Israël », Le monde diplomatique, juillet 1992

Zvilli Nissim, "La paix risque de créer des problèmes sociaux en Israël", L'arclu, n. 434, novembre 1993.

المراجع بالانكليزية

Abou Khalil Assad, «Syria and the Arab Israeli Conflict», Current history, février, 1994

Ajami, Fouad, "The End of Pan Arabism", Foreign Affairs, vol 11, No 2, 19789/

Akins, James E., "The New Arabia", Foreign Affairs, vol.70, été1991.

Ernest Jackh, The Geostrategic Uniqueness of the Middle East, in Ernest Jackh, Editor, Background of the Middle East, New York: Cornel University Press, 1952,

Edgar Alexander, Russian Meesianism and the Middle East, in Ernest Jackh,

Editor, Background of the Middle East, New York: Cornel University Press, 1952,.

Lewis Thomas, Eruopean Impersialism in the Middle East, in Ernest Jackh, Background of the Middle East,.

Peter Gran: Beyond eurocentrism, A New View Of Modern World History. New York: Syracuse university press, 1996.

Allashtal Saleh, Interview with Ambassador: The Gulf Crisis, the UN and the World Order. Journal of Palestine Studies, volXX, no.3, printemps 1991.

Al Nasrawi Abbas, "US Foreign Policy in the Middle East" Arab Studies Quarterly, vol.11, no.1, hiver 1989.

Atherton Alfred Leroy, "The Shifting Sands of the Middle East Peace", Foreign Policy, no.83, printemps 1992

Bandov Doug, "Avoiding War" Foreign Policy, no.89, hiver 9293-

Bar Illan David, "Israel after the Gulf War", Commentary, mai 1991

Bar Illan David "Egypt against Israel", Commentary, septembre1995

Batatu Hanna, "Some Observations on the Social roots of the Syrian Political Elit.» The Middle East Journal, vol XXV, ete 1991

Batatu, Hanna "Syria's Muslim Brethren", Merip Reports, Nov/Dec 1982

Batatu, Hanna: Syria's peasantry, the Descendants of its Lesser Rural Notables, and their Politics. Princeton University press, Princeton, New Jersey, 1999.

Bernard Lewis, The Assassins, A Radical Sect In Islam,

Ben-Meir Alon, "The Israeli-Syrian Battle for Equitable Peace", Middle East Policy, no.1, 1994

Ben-Meir Alon, "Israel and Syria: The Search for a Risk Free Peace", Middle East Policy, no.12-, sep. 1995

Beres Louis René Shoval Zalman, "Golan demilitirazation would not work", Foreign Affairs Nov.1995

Boll Michael M., "National Security, Power and International Relations", The University press of Kentucky, Lexington Kentucky, 1988

Bulloch John, "Final Conflict, the War in Lebanon", Century publishing Co. limited, 1983

Callahan Patrick, "Commitment", dans Callahan, Patrick and Brady, Linda ans Herrman, Margaret G (eds). Prescribing Foreign Policy Behavior. Sage Publications, Beverly Hills, 1982

Chalala Elie, "Syrian Policy in Lebanon, Moderate Goals and Pragmatic Means», Journal of Arab Affairs, vol. 4, no. 1, 1985

Church Georges, "Does Land still buy security?", Time, avril 1991

Cohen Eliot A, « Israel after heroism », Foreign Affairs. no.6. Novembre/ décembre 1998

Devlin John "Syria: Modem state in an ancient land", Westview Press, Boulder Colorado, 1ère édition 1983

De Gaury Gerald, "Rulers of Mecca", Georges G. Horrap & co. Ltd. 1ère édition, London

DickeyChristopher,"AssadandHisAllies,IrreconcilableDifferences".,Foreign Affairs, vol. 66 Automne 1987

Drysdale Alasdair et Hinnebusch Raymound, "Syria and the Middle East Peace Process", Council of Foreign relations press, New York, 1991

Drysdale Alasalair, "The Syrian Political Elite, 19661976-: A Spatial and Social Analysis", Middle Eastern Studies, vol. XVII, janvier. 1 1981

Drysdale Alasalair, "The Assad Regime and its Troubles", Merip Reports nov/dec, 1982

Eisenstadt Michael, "Arming for Peace? Syria's Elusive Quest for Strategic Parity", The Washington Institute for Near East Policy Washington D.C., 1992.

El Baz Osama, "Expect an arab-israeli peace in two years», entrevue par Daniel Pipes, Middle East Quarrerly, décembre 1997

El Gindy Khaled, "Aipac 1995; Politics and Priorities", Journal of Palestine Studies, no.4, été 1995

Faith Douglas J., "With drawl Process not Peace, Process, the Tunner's logic of Israël's negotiations", Middle East Quarterly march 1996

Faith Douglas J., "Land for no Peace", Commentary, juin 1994

Faith, Douglas J., "With drawl process, not peace process. The Inner logic of Israël's negotiations", Middle East Quarterly mars 1996.

Faksh, Mahmud,n "The Alawi Community of Syria, a New Dominant Political Elite", Middle Eastern Studies, v. 20 avril 1984

Fuller, Graham E., "Moscow and the Gulf war", Foreign Affairs, vol.70, été,1991

Gavin Menzies, 1421, The Year China Discovered the World, London: Bantam Press, 2003

Gerges Fawaz A, "Regional Security after the Gulf Crisis: The American Role", Journal of Palestine Studies vol.xx, no.4 été 1991

Gil, «Arab responses toYitzhak Rabin's assassination », Israel Affairs, volume 3, no.184. printemps/été 1997.

Glinot Louis, « And in this death they were divided », Midstream janvier 1998,no.1, volume 24.

Gold, Dore, "Where is the peace process going», Commentary, août 1995

Gvodarzi, Jubin: "Syria's quest for security», Middle East International, No 561, 24 octobre 1997.

Hadar, Leon T., "The 1992 electoral earthquake and the fall of the Second Republic", Middle East Journal. Vol. 46. no:4, automne 1992

Hamilton, Lee, "Challenges for the United States Policy in the Middle East", Middle Eastern Journal, vol.43, no.1, hiver 1989

Hanna, John P., "At arms length Soviet Syrian relations in the Gorbatchev era"

Harris, William, "Syria in Lebanon", Merip Reports, Juillet/Aout, 1985

Hinnebusch, Raymond, "Does Syria want Peace? Syrian Policy in the Syrian Israeli Peace Negotiations», Journal of Palestine Studies, no. 101, Automne 1996

Hinnebusch, Raymond A.: Syria, "The Politics of Peace and Regime Survival", Middle East Policy, no.4, avril 1995

Hopwood, Derek, "Syria 19451986-, Politics and Society", Unwin Hyman limited, London, 1ere edition, 1988

Human Rights watch, "Syria unmasked". Vail Ballou press, Binghamton, 1991

Hermann, Richard, "Russian Policy in the Middle East: Strategic change and Tactical Considerations", Middle East Journal, vol.84, no.3, été 1994

Inbar, Efraim, "Israeli Negotiations with Syria", Israel Affairs, vol.1, no.4, été, 1995

Jansen, Michael, "The Battle of Beirut, Why Israel invaded Lebanon?",London Zed Press, London 1ere edition 1982

Jensen, Lloyd, "Explaining foreign policy", Prentice Hall Inc, Enlewoodlic Cliffs, New Jersey, 1982

Jarbawi, Ali, "The Triangle of Conflict", Foreign Policy, no.1000, Automne 1995

Karawan, Ibrahim A., "Arab Dilemas in the 1990's: Breaking taboos and searching for signposts", Middle East Journal, vol.48, no.3 été 1994

Karsh, Efriam, "The Soviet Union and Syria, the Assad Years",Chaltan House Papers, Routledge, 1ere édition 1988.

Kirsh, George Klay Jr., "Western Imperialism in the Middle East, the Case of the United States Military Intervention in he Persian Gulf", Arab Studies Quarterly, vol.14, no.1, hiver 1992

Kienle, Eberhard, "Baath vs Baath, the conflict between Syria and Irak", I.B. Tauris & Co. limited publishers, London, 3eme edition, 1993

Lesh, ann. Mosely, "Contrasting Reactions to the Persian Gulf crisis: Egypt, Syria, Jordan and the Palestinians", Middle East Journal, vol.45, no.1, hiver 1991

Lewis, Bernard, "The Arabs in History", Goodword Books, New Delhi, 2001

Mackey Sandra, "Lebanon, Death of a Nation", Gongdon & weed Inc. New York 1989

Mahler Gregory, "Israel's new electoral system: effects and politics" meria reports, n 2 juillet 1997

Makovsky, David, "Time is running for a deal with Syria», Jerusalem Post, 301994/9/

Ma'oz Moshé, "The emergence of Modern Syria", Dans Maoz, Moshé and Evner, Yaniv (eds), Syria Under Assad, Domestic constraints and Regional Risks. Groom Helm, London, lere edition, 1986

Ma'oz, Moshé, "Syrian-Israeli Relations and the Middle East Peace Process», The Jerusalem Journal of International Relations, vol. 14, no. 3, 1992

Ma'oz, Moshé, "Assad the Sphinx of Damascus, a Political Biography", London, Widenfield and Michalson, 1988

Ma'oz, Moshé et Yaniv, Evner, "On a Short Leash, Syria and the PLO", Dans Maoz Moshé and Yaniv Evner (eds): Syria Under Assad, Domestic Constraints and Regional Risks. Groom Helm, London, lere édition, 1986

Marcus Jonathan, "Toward a fragmented policy? Politics, the peace process, and the 1996 election",. The Washington quarterly vol 19 n 4, automne 1996,

Marr, Phebe, "The United States, Europe and the Middle East: An Uneasy triangle", Middle East Journal, vol.48, no.2, printemps 1994

Mclaurin R.D. et Mughisuddin, Muhammad et Wagner, Abraham, "Foreign Policy Making in the Middle East, Domestic Influences on Policy in Egypt, Irak and Syria.", Praeger publishers, New York, 1987

Morris, Bency, « After Rabin », Journal of Palestine Studies, no.2 1996

Muhammad Zuhayr Diab, "Syrian Security Requirements in a Peace Settlement with Israel" Israel Affairs, vol.1, no.4, ete 1995,

Muslih, Muhammad, "The Golan: Israel, Syria and Strategic Calculations", Middle East Journal, vol.47, no.4, automne 1993

Muslih, Mahammud, "Dateline Damascus Asad is ready", Foreign Policy no. 96, Automne 1994.

Raich, Bernard, "The United States in the Middle East", Current History, Janvier 1991

Rodman, Peter, "Middle East Policy after the Gulf War", Foreign Affairs, vol.70, printemps 1991

Rynhold, Jonathan, "Labour, Likud, the Special relationship and the peace process, 1988- 1996", Israel Affairs vol. 3, no: 34/ printemps/ete, 1997

Salamé, Ghassan, "Torn between the atlantic and the Middle East in the Post-

Cold War era", Middle East Journal, vol.48, no.2, printemps 1994

Saliba, Najib, "Syrian-Lebanese Relations". dans Barakat, Halim (ed): Toward a viable Lebanon, Groom Helm, London, 1988.

Satloff Robert: The Path to Peace. Foreign Policy, no.100, Automne 1995.

Schiff, Ze'ev, "Israel after the War", Foreign Affairs, vol.70, printemps 1991

Nelan, Bruce.W, "Waiting for the holdout", Times n 8, 81994/19/

Nneff, Donald, "The US, Irak, Israel and Iran ; Backdrop to War" Journal of Palestine Studies, vol.XX, no.4 ete 1991

Ostrovsky, Victor: « Commision report leaks make strong case for complicity of Shabak officers in Rabin assassination » The Washington report on Middle East Affairs. Volume 16,no. 5. Janvier/février 1998

Pail, Meir, "The Golan Heights in Exchange for Peace: A Military Plan", New Outlook, Avril-Mai 1991

Pères, Shimon, "The New Middle East",. Henry Hott et company, New York, 1993

Perthes, Volker, "The Political economy of Syria Under Assad", Ib. Tauris, London, 1995

Perthes, Volker, "Incremental Change in Syria" Current History, janvier 1993

Pipes Daniel, "Is Damascus ready for peace?" Foreign Affairs, Automne 1991

Plant, Steven, "Continue the peace process?" No, it's heading for disaster. Middle East Quarterly, sep. 1995

Podhoretz, Norman, "The Peace Process so far", Commentary, Decembre 1994

Quandt, William B.: The Middle East in 1990. Foreign Affairs 19901991/, vol.70

Rabinovitch, Itamar, "The Changing Prism". dans Maoz Moshé and Yaniv, Evner: Syria Under Asad, Domestic Constraints and Regional Risks". Groom Helm, London, 1st published 1986

Salibi, Kamal, A History of Arabia, New York': Caravan, 1980,

Salibi, Kamal, Who Was Jesus, A Conspiracy in Jerusalem, London, IB Tauris, 1998.

Salibi, Kamal Syria Under Islam, 6341097-, Beirut: Dar Nelson, 2009

Tibawi, "A Modem History of Syria", Macmillan st Martin, lère édition, Londres, 1969

Tibi, Bassam, "Arab Nationalism, a critical enquiry", Tr. par Marion Farouk-Shiyett et Peter Sniggett, MacMillan Press, London, 1981

Van Dam, Nikolas, "The Struggle for Power in Syria, Sectarianism, Regionalism and Tribalism in Politics, 19611978-", Groom Helm limited, London, 1979

Von Glahn, Gerhard, "Law Among Mations, An Introduction to Public International Law", Allyn and Bacon, 7ème ed. Boston, 1995

Yaniv, Evner, «Syria and Israel: The Politics of Escalation». dans Maoz, Moshé and yaniv, Evner: Syria Under Assad, Domestic Constraints and Regional Risks. Groom helm, London lere edition 1986

Zeine, Zeine, "The Emergence of Arab Nationalism", Khayats 2eme edition, Beyrouth, 1966

Zeinc, Zeine, "The Struggle for Arab Independence", Khayat, 1ere edition, Beyrouth, 1960

William Reitzel, the Importance of the mediterrenean, in Ernest jackh, Background of the Middle East, New York: Cornell University Press, 1952,.

A. Vasiliev, History of the Byzantine Empire, Vol I- II Wisconsin: Wisconsin University Press, 1984,

William H. McNeill, History Handbook of Western Civilization. University of Chicago Press, (Chicago and London, 1953)

الصحف

السفير

النهار

الحياة

الشرق الأوسط



صدر عن شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

...موعـات

مجموعة الصحفي روبرت فيسك

- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - (في كتاب واحد)
- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - الجزء الأول الحرب الخاطفة
- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - الجزء الثاني الإبادة
- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - الجزء الثالث إلى البرية
- ويلات وطن
- زمن المحارب

مجموعة د. عصام نعمان

- هل يتغيّر العرب؟
- العرب على مفترق
- أميركا والإسلام والسلاح النووي
- حقيقة العصر - عصام نعمان وغالب أبو مصلح
- على مفترق التحوّلات الكبرى... ما العمل؟

مؤلفات د. محمد حسنين هيكل

- الحل والحرب!
- آفاق الثمانينات
- قصة السويس
- عند مفترق الطرق
- لمصر لا لعبد الناصر
- زيارة جديدة للتاريخ
- حديث المبادرة
- خريف الغضب
- السلام المستحيل والديموقراطية الغائبة
- وقائع تحقيق سياسي أمام المدعي الاشتراكي
- بين الصحافة والسياسة

مجموعة د. سليم الحص

- صوت بلا صدى
- تعالوا إلى كلمة سواء
- سلاح الموقف
- في زمن الشدائد لبنانياً وعربياً
- للحقيقة والتاريخ
- نحن والطائفية
- عصارة العمر
- محطات وطنية وقومية
- ما قَلَّ ودَلّ
- ومضات في رحاب الأمة
- قِطاف من التجارب

مجموعة د. وليد رضوان

- مشكلة المياه بين سوريا وتركيا
- العلاقات العربية التركية
- تركيا بين العلمانية والإسلام

مجموعة جوزيف أبو خليل

- رؤية للمستقبل
- لبنان وسوريا مشقة الأخوة
- قصة الموارنة في الحرب
- لبنان... لماذا؟

مجموعة بول فندلي

- من يجرؤ على الكلام
- الخداع
- لا سكوت بعد اليوم
- أميركا في خطر



مجموعة كريم بقرادوني

- لعنة وطن
- السلام المفقود
- صدمة وصمود

مجموعة شكري نصرالله

- مذكرات قبل أوانها
- السنوات الطيبة
- ستّ الستّات - علياء رياض الصلح

◆ ◆ ◆

- تقي الدين الصلح سيرة حياة وكفاح - (جزآن) - عمر زين
- مبادئ المعارضة اللبنانية - حسين الحسيني
- رؤية للمستقبل - الرئيس أمين الجميل
- الضوء الأصفر - عبدالله بو حبيب
- الخلوي أشهر فضائح العصر - ألين حلاق
- أصوات قلبت العالم - كيري كندي
- الخيارات الصعبة - د. إيلي سالم
- أسرار مكشوفة - اسرائيل شاحاك
- الولايات المتحدة الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديموقراطية - تحرير برند هام
- مزارع شبعا حقائق ووثائق - منيف الخطيب
- الأشياء بأسمائها - العقيد عاكف حيدر
- اللوبي - إدوار تيفنن
- أرض لا تهدأ - د. معين حداد
- الوجه الآخر لإسرائيل - سوزان نايثن
- مساومات مع الشيطان - ستيفن غرين
- بالسيف أميركا وإسرائيل في الشرق الأوسط - ستيفن غرين
- الأسد - باتريك سيل
- الفرص الضائعة - أمين هويدي
- طريق أوسلو - محمود عباس
- الأمة العربية إلى أين؟ - د. محمد فاضل الجمالي
- النفط - د. هاني حبيب
- الصهيونية الشرق أوسطية - إنعام رعد
- حربا بريطانيا والعراق - رغيد الصلح
- نحو دولة حديثة بعيداً عن ٨ و١٤ آذار - الشيخ محمد علي الحاج العاملي
- الحصاد - جون كوولي
- عاصفة الصحراء - اريك لوران
- حرب تحرير الكويت - د. حبيب الرحمن
- حرب الخليج - بيار سالينجر واريك لوران
- المفكرة المخفية لحرب الخليج - بيار سالينجر واريك لوران
- الماسونية - دولة في الدولة - هنري كوستون
- النفط والحرب والمدينة - د. فيصل حميد
- رحلة العمر من بيت الشعر إلى سدّة الحكم - د. عبد السلام المجالي
- الدولة الديموقراطية - د. منذر الشاوي
- التحدي الإسلامي في الجزائر - مايكل ويليس
- السكرتير السابع والأخير - ميشيل هيلر
- التشكيلات الناصرية في لبنان - شوكت اشتي
- كوفي أنان رجل سلام في عالم من الحروب - ستانلي ميسلر
- عزيزي الرئيس بوش - سيندي شيهان
- الولايات غير المتحدة اللبنانية - شادي خليل أبو عيسى
- رؤساء الجمهورية اللبنانية - شادي خليل أبو عيسى
- أوزبكستان على عتبة القرن الواحد والعشرين - إسلام كريموف



- أوزبكستان على تعميق الإصلاحات الاقتصادية - إسلام كريموف
- العرب والإسلام في أوزبكستان - بوريبوي أحمدوف وزاهدالله مندوروف
- إسرائيل والصراع المستمر - ربيع داغر
- أبي لافرنتي بيريا - سيرغو بيريا
- الفهم الثوري للدين والماركسية - زاهر الخطيب
- الدبلوماسية على نهر الأردن - د. منذر حدادين
- المال إن حكم - هنري إده
- قراصنة أميركا الجنوبية - أبطال يتحدّون الهيمنة الأميركية - طارق علي
- اللوبي الإسرائيلي وسياسة أميركا الخارجية - جون ج. ميرشايمر وستيفن م. والت
- على خط النار - مذكرات الرئيس الباكستاني بروزي مشرف
- قرارات مصيرية: حياتي في دهاليز السياسة - غيرهارد شرودر
- امرأة في السلطة - كارل برنستين
- الطبقة الضاربة - دايفد روثكوبف
- ابنة القدر - بنازير بوتو
- إرث من الرماد - تيم واينر
- حكاية وطن - أ.د. سري نسيبه
- بلاكووتر - أخطر منظمة سرية في العالم - جيريمي سكاهيل
- حروب الأشباح - ستيف كول
- سنوات بلير - ألستير كامبل وريتشارد سكوت
- الأيادي السود - نجاح واكيم
- ستالين الشاب - سيمون سيباغ مونتيفوري
- تعتيم - بقلم آمي وديفيد جودمان
- دارفور تاريخ حرب وإبادة - جولي فلنت وألكس دي فال
- بالعطاء لكلٍّ منّا أن يغيّر العالم - بيل كلينتون
- رئيس مجلس الوزراء في لبنان بعد الطائف ١٩٨٩ - ١٩٩٨ - محمود عثمان
- تواطؤ ضد بابل - جون كولي
- العلاقات اللبنانية - السورية - د. غسان عيسى
- سوكلين وأخواتها - غادة عيد
- ...؟! أساس الملك - غادة عيد
- الخلوي أكبر الصفقات - غادة عيد
- ما وراء البيت الأبيض - جيمي كارتر
- السلام ممكن في الأراضي المقدسة - جيمي كارتر
- المصالحة - الإسلام والديموقراطية والغرب - بنازير بوتو
- قضيّة سامة - يوست ر. هيلترمان
- لبنان بين ردّة وريادة - ألبير منصور
- الأمن الوطني الداخلي لدولة الإمارات العربية المتحدة - عائشة محمد المحياس
- سجن غوانتانامو - شهادات حيّة بألسنة المعتقلين - مايفيتش رخسانا خان
- في قلب المملكة - حياتي في السعودية - كارمن بن لادن
- هكذا.. وقع التوطين - ناديا شريم الحاج
- إرث من الرماد - تاريخ «السي.آي.أيه.» - تيم واينر
- لبنان: أزمات الداخل وتدخّلات الخارج - مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية
- أميركا من الداخل - د. سمير التنير
- سوريا ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط - جمال واكيم
- إنّه بن لادن - بقلم جين ساسون
- ضريبة الدم - ت. كريستيان ميلر
- في سبيل أفريقيا - دنيس ساسّو نغويسّو
- عبد الحميد كرامي - رجل لقضية - نصري الصايغ
- ابنة القدر - بنازير بوتو
- الطبقة الخارقة - دايفيد ج. روثكوبف
- بوّابة الحقيقة - عبد السلام المجالي



- الأخطبوط الصهيوني والإدارة الأميركية - علي وهب
- الصراع على السلطة في لبنان جدل الخاص والعام - زهوة مجذوب
- أوباما.. والسلام المستحيل - سمير التنير
- التحية الأخيرة للرئيس بوش - منتظر الزيدي
- حياة من أجل أفريقيا - عبدالله واد
- الأحزاب السياسية في العراق - عبد الرزاق مطلك الفهد
- عبر جدار النار - موريال ميراك - فايساخ
- حقيقة ليكس - إعداد مريم البسّام
- وثائق ويكيليكس الكاملة: لبنان وإسرائيل - (الجزء الأول) - إعداد مريم البسّام
- وثائق ويكيليكس الكاملة - لبنان وإسرائيل - (الجزء الثاني) - إعداد مريم البسّام
- صيف من نار في لبنان - الجنرال آلان بيللغريني
- غزة في أزمة - إيلان بابه ونعوم تشومسكي
- صراع القوى الكبرى على سوريا - جمال واكيم
- قيود تتمزق - شادي أبو عيسى
- محو العراق - مايكل أوترمان وريتشارد هيل
- مهووسون في السلطة - موريال ميراك - فايساخ
- مصر على شفير الهاوية - طارق عثمان
- وهم السلم الأهلي - حسين يعقوب
- حركات ثورية - ستيف كراوشو وجون جاكسون
- آل أوباما - بيتر فيرمستبروك
- مذكرات البيت الأبيض - جيمي كارتر
- امبراطورية الإرهاب - اليهاندرو كاسترو اسبين



الجية، طلعة زاروط،
مبنى International Press، لبنان
هاتف: ٩٦١ ٧ ٩٩٦٢٠٠/٣٠٠+
البريد الإلكتروني: Interpress@int-press.com
الموقع الإلكتروني: www.int-press.com